

رَأْفَتُكُمْ أَمَّهَاتِي

أبحاثٌ علمية في قِصَّةِ الإِمَامِ المَهْدِيِّ

الشيخ

حسن عبد الله الهودار الأحسائي

روافد مهدوية

أبحاث علمية في قضية الإمام المهدي عليه السلام

﴿الجزء الأول﴾

تأليف

الشيخ حسن عبد الله الهودار الأحسائي

حرّره وكتبه

الشيخ قاسم المشعل

راجعته وأشرف عليه

الشيخ أحمد حسين العبيدان



قضية الشؤون الدينية
شعبة البحوث والدراسات

الهاوارد الاحسائي، حسن عبد الله، مؤلف،
روافد مهدوية: ابحاث علمية في قضية الامام المهدي عليه السلام /
تأليف الشيخ حسن عبد الله الهاوارد الاحسائي ؛ حرره وكتبه الشيخ قاسم
المنشعل؛ راجعه واثرف عليه الشيخ احمد حسين العبيدان.
- الطبعة الاولى، - كربلاء، العراق؛ العتبة الحسينية المقدسة، قسم الشؤون
الدينية، شعبة البحوث والدراسات، 2022 / 1443 للهجرة.
386 صفحة ؛ 24 سم. - (العتبة الحسينية المقدسة ؛ 1028)، (قسم الشؤون
الدينية ؛)، (شعبة البحوث والدراسات ؛)،
يتضمن ارجاعات بليوجرافية.
1. المهدي المنتظر، محمد بن الحسن بن علي (عليه السلام) الامام الثاني
عشر، ولد 256 للهجرة.
2. المهدوية.
3. المهدوية - حديث.
4. المهدوية -- دفع مطاعن.
5. عقائد الشيعة الامامية. ا. المنشعل، قاسم - محرر. ب. العبيدان، أحمد بن
حسين - مراجع. ج. العنوان.

BP194.1.H39 2022

تمت الفهرسة قبل النشر في شعبة نظم المعلومات التابع لقسم الشؤون الفكرية العتبة الحسينية
ح تصميم واخراج: محمد صاحب المعمار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

تمثل فكرة الامام المهدي عج، التي يتضمنها مذهب التشيع كواحدة من ابرز مفرداته العقائدية، وتمثل الطرح الاسلامي لما يسمى بنهاية التاريخ. وهو طرح يمتاز عما سواه من الأطاريح الخاصة بهذا الموضوع، بأنه يمزج بين الارض والسماء. حيث أن الأطاريح التي وضعها الفلاسفة الماديون، للتبشير بمشهد سعيد يتحقق للإنسان في نهاية مسيرته الحياتية، إنما يعتمدون عوامل مادية تسيطر الانسان، بلا إرادة منه أو اختيار. فيما جعلت الاديان، التي بشرت بيوم موعود في آخر الزمان ينتصر فيه الحق، صنع ذلك اليوم منوطاً بالله جل وعلا بشكل تام. وبالنسبة للنمط الاول فقد أثبت الواقع المعاش خطل تلك التنظيرات - كالماركسية مثلاً، التي سارت وقائع الحياة بعيداً عن الخط الذي وضعه منظروها - حين لم تنته الرأسمالية في اوربا، وأقحمت التجربة الماركسية على مجتمع زراعي في روسيا، لتنتهي - التجربة - بفعل صراع سياسي، ثم أسدل الستار على الماركسية ككل. واما الأديان فإنها تواجه سؤالاً ملحاً من شأنه الإجهاز على متبناها العقائدي، وهو أنه إذا كان الامر منوطاً بالله وحده.. فلماذا لا ينجزه الله ويجعل البشرية ترتع بنعيم يومه الموعود؟! والحال أن تحقق اليوم الموعود منوط بالتدخل الالهي، وهذا التدخل منوط باستعداد النوع الانساني لتقبل ذلك التدخل، عن طريق التكامل الذي يبنيه الانسان بإرادته كيما يكون مجتمعاً قادراً على التفاعل الصحيح مع ارادة السماء، فالامام المهدي ﷺ هو قائد المشروع الالهي لخلق النظام الاصلح على الارض، شريطة أن تنسجم جهوده مع الصورة المطلوبة من قبل المجتمع الانساني. وسيتم ذلك في مرحلة ينضج بها الانسان من خلال تجاربه الحياتية.

من هنا.. تتضح الاهمية القصوى لفكرة الامام المهدي عليه السلام والارتقاء في دراسة موضوعها من الجانب الفلسفي والعقائدي والتاريخي، ورد الشبهات المثارة حولها، حرصاً على تقديم العقيدة المهدوية بأبهى صورة في الابعاد المنطقية والفكرية والروائية، للضال عن الاسلام فيعي صورة الاسلام ودوره الانساني الشامل، وللمسلم كي يزيد ثقافته العقائدية قوة ورسالة.

وان موضوع الامام المهدي عليه السلام كسواه من الموضوعات الاسلامية المختلفة لم يبرح أبناء الاسلام، في مذهبه الحق التشيع، البررة، يرفدونه بالمزيد من البحوث والمؤلفات، لإثرائه بعوامل الابداع والاضافة الرصينة. وهذا الكتاب هو سفر قيم يضاف الى تلك الجهود البناءة، وهو سلسلة بحوث قدمها علم من اعلام الفكر الشيعي في وقتنا الراهن، سماحة الشيخ حسن عبد الله الهوادر الاحسائي عنيت شعبة البحوث والدراسات| قسم الشؤون الدينية في العتبة الحسينية، بطبعه وتقديمه للقارئ الكريم. انطلاقاً من وعيها التام بضرورة التبشير بثقافة مهدوية رصينة تغطي حجم الحاجة الملحة لها.

والله من وراء القصد

تمهيد

هذه مجموعة من الأبحاث المهدوية التي حالفنا التوفيق الإلهي بالاشتغال بتحقيقها مع نخبة من طلبة العلوم الدينية في قم المقدسة، وهي تشتمل على أربعة فصول: (العقيدة المهدوية، الهوية المهدوية، الولادة المهدوية، والغيبة المهدوية).

وقد قام سماحة الشيخ قاسم المشعل (وفقه الله) -الذي كان أحد المهتمين بالحضور في تلك الأبحاث- بتقريرها وتحريرها وعرضها علي، فقدمتها لسماحة الشيخ أحمد العبيدان (زاد الله في توفيقه) للإشراف عليها وتعديلها وإخراجها في صورة كتاب، فبذل جهده واقتطع -مشكوراً- لأجلها من وقته، فأخرجه في مجلدين، وعرضه علي، فنظرت فيه وأجريت بعض التعديلات والإضافات عليه فرأيته مناسباً -بقدر ما كان للعرض والطرح- للمهتمين والمشتغلين بالقضية المهدوية، سائلاً من المولى (عز وجل) أن يتقبل منا هذا العمل وأن يجعله عملاً صالحاً نافعاً لعموم المؤمنين وأن يوفقنا للاشتغال بإكمال ما تبقى من هذه الأبحاث في الأيام القادمة ونحن محفوفون بالألطف والعنايات المهدوية المباركة.

وفي الختام لا يسعني إلا التقدم بالشكر الجزيل لجميع الأخوة الأعزاء الذين ساهموا معي في الاشتغال بهذه الأبحاث لاسيما المقرّر المفضال بلّغه الله تعالى أعلى المراتب العلمية والعملية .

ليلة التاسع من ربيع الأول ١٤٣٨

المقدمة

من المناسب الإشارة في هذه المقدمة إلى عدّة نقاط:

النقطة الأولى: أسباب البحث في القضية المهدوية

إنّ البحث في القضية المهدوية كان منعقداً من قديم الزمان، ومع قدمه إلا أنه تبقى الحاجة مستمرةً لهكذا أبحاث؛ ضرورة كون القضية المهدوية لا تزال تشكّل اهتماماً بالغاً في حياة الإنسانية ومسيرتها المستقبلية، ولذلك لم يفتيء الباحثون والمحقّقون على مرّ القرون من البحث فيها وعلى مختلف الأصعدة ومن زواياها وأبعادها المختلفة، ونحن في بحثنا هذا نواكب القافلة، ونسير ضمن هذا الركب، وذلك لأسباب عديدة تدعونا للبحث في ذلك أهمها:

السبب الأول: أنّ القضية المهدوية مرتبطة بإمام الزمان الذي ورد في الخبر أنّ «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية» أو «فليمت إن شاء يهودياً أو نصرانياً». فنحن مأمورون بمعرفة إمام زماننا، وبالإيمان به وعقد القلب على ذلك، بل إنّنا مسؤولون عن هذه القضية في عالم البرزخ والقيامة أيضاً.

السبب الثاني: أنّ هذه القضية ترتبط بالحكومة العالمية التي بشر بها جميع الأنبياء والمرسلين، والتي تنتظرها جميع الشعوب والأمم، وتنادي من أجلها كلّ المنظمات الحقوقية في العالم، فالمهدي ﷺ هو الكهف والأمل، وهو الغياث والملجأ لجميع المضطهدين والملهوفين والمستغيثين في العالم.

ومن هنا يقع السؤال عن موقفنا وموقعنا تجاه هذه الحكومة العالمية المهدوية، وهل يمكن لنا المساهمة في التمهيد لها؟ وهل يتسنى لنا المشاركة في قيامها؟

السبب الثالث: في الوقت الذي اتفقت البشرية بمختلف أديانها وقومياتها ولغاتها وألوانها على هذه القضية إلا أن ثمة خلافاً كبيراً في تفاصيلها من حيث هوية المهدي أو وقت ظهوره أو مكان ظهوره أو غير ذلك، مما أدى لاستغلال الكثير لهذه القضية، وكثرة الادعاءات والرايات على امتداد التاريخ، وفي مختلف البلدان المترامية، حتى نجم عن هذا وذاك الجحود من قبل البعض لأصل القضية تارةً والتشكيك فيها أخرى، وهذا أمر قد نبأت به الأخبار.

ولذلك تتأكد حاجتنا للبحث أمناً من الانزلق في مهلكة الجحود أو هاوية التشكيك أو خطر الضلال والتهيه، فنحتاج إلى الإبحار في لجج هذه القضية وتحصيل المعرفة الوافرة في أبعادها وزواياها.

النقطة الثانية: مسائل القضية المهدوية

إن جميع المسائل المرتبطة بالقضية المهدوية ترجع في الحقيية إلى ست مسائل لا يخرج الباحث عن فلكها:

١. العقيدة المهدوية: ونعني بذلك المسائل المرتبطة بأصل العقيدة المهدوية والبرهنة عليها، وأنّ الأرض لن تزول والحياة الدنيا لن تنتهي قبل ظهور المصلح العالمي، وقيام الحكومة المهدوية العادلة، والتي تحقق العدالة بمختلف أنواعها، وتقضي على جميع صور الفساد في الأرض؛ من فساد ديني أو أخلاقي أو اجتماعي أو علمي أو اقتصادي أو سياسي أو عسكري أو نفسي أو إعلامي أو كوني أو غير ذلك.

ويمكننا القول بأنّ جميع الأديان تؤمن بهذه المسألة، ولم ينكرها أو يشكك فيها إلا قليل. ولا ننكر بأنّ هناك من المسلمين من سعى نحو الجحود أو التشكيك فيها مثل ابن خلدون، حيث ذكر في مقدمة كتابه التاريخ أربعة وعشرين روايةً مرتبطةً بالمهدي وناقش فيها، إلا روايات أربع عجز عنها، ولم يستطع مناقشتها.

ومن نحي هذا المنحى أيضاً أحمد أمين ومحمد فريد وجدي وغيرهما؛ بسبب الادّعاءات الكثيرة التي استغلّت هذه القضية. إلا أنك خبير بأنّ ذلك لا يسوغ التشكيك فضلاً عن نفي أصل القضية بعد كونها ضرورة دينية وإسلامية.

٢. الهوية المهدوية: ونعني بذلك المسائل المرتبطة بالبحث عن هوية المهدي.

وقد وقع خلاف كبير بين أصحاب الأديان والمذاهب المختلفة في الهوية المهدوية، فالبوذيون مثلاً يعتقدون بمهدوية بوذا، والمسيحيون يرتقبون مهديهم عيسى، والمسلمون اختلفوا على أقوال كثيرة تعرّضنا في هذه الأبحاث لاثني عشر قولاً، أهمها قولان:

القول الأول: ما ذهب له أكثر العامة: أنّ المهدي من نسل رسول الله ﷺ، ومن ذرية الحسن المجتبي ﷺ اعتماداً على رواية رواها أبو داود في مسنده.

القول الثاني: ما ذهب له الإمامية وجملة من العامة: أنه من ذرية الحسين ﷺ، وهو محمد بن الحسن العسكري ﷺ المولود في النصف من شعبان سنة ٢٥٥ هـ.

٣. الولادة المهدوية: ونعني بذلك المسائل المرتبطة بالولادة المهدوية، والأدلة المستدل بها والشبهات المثارة في ذلك.

وبطبيعة الحال كما وقع الخلاف في الهوية المهدوية فقد وقع في الولادة أيضاً، فبناءً على ما يقول به اليهود أو المسيحيون يكون المهدي قد ولد وأنه سيعود في آخر الزمان.

وكذلك على ما ذهبت له الإمامية وكثير من العامة من كونه ابن العسكري ﷺ فإنه قد ولد. وقد ذكرت لذلك أدلة مختلفة، وتعرّضنا في هذه الأبحاث لسته منها.

٤. الغيبة المهدوية: ونعني بذلك المسائل المرتبطة ببحث الغيبة وتفاصيلها، من قبيل حقيقة الغيبة وسبب الغيبة ومكان الغيبة والفائدة من المهدي في الغيبة، وأنه كيف يعيش في زمن الغيبة؟ وهل يمكن لقاءه في غيبته؟ إلى غير ذلك من المسائل.
- ولقد كتب الكثير من الأعلام في الغيبة المهدوية، ومن أهم الكتب في ذلك كتاب كمال الدين وإتمام النعمة للشيخ للشيخ الصدوق، وكتاب الغيبة للنعماني، وكتاب الغيبة للشيخ الطوسي، وكتاب الإمامة والتبصرة لابن بابويه.
٥. الظهور المهدوي: ونعني بذلك المسائل المرتبطة بالظهور المهدوي من قبيل علامات الظهور، وحركة الظهور، ومكونات الجيش المهدوي، وكيفية توحيد العالم في دولة واحدة، وغير ذلك.
٦. الدولة المهدوية: والمقصود بذلك الأبحاث المرتبطة بالدولة المهدوية وخصائصها، و بدايتها ونهايتها، ومن يعيش فيها، وما يرتبط بذلك.
- والغرض أن جميع المسائل المهدوية لا تخرج عن واحدة من هذه المسائل الست جملةً أو تفصيلاً.

النقطة الثالثة: أقسام الباحث في القضية المهدوية

يمكن تقسيم الباحث في القضية المهدوية إلى أقسام ثلاثة:

١. الباحث البسيط: وهو الذي يتدين ويؤمن بهذه القضية وما يرتبط بها إجمالاً، من دون المعرفة بأدلتها وبطريقة الاستدلال بها، ولا مانع من أن يكون ملتفتاً أحياناً لبعض الأدلة إجمالاً، سواء أدلة العقيدة أو الهوية أو الولادة أو الظهور أو غير ذلك، وهذا هو حال أكثر الناس.

٢. الباحث المتوسط: وهو الذي ينشد زيادة الاطلاع والمعرفة بالقضية المهدوية سواءً كان مؤمناً بها أولاً، فيبحث في تفاصيلها ويتابع أدلتها والإشكالات المثارة عليها وإجاباتها، فإذا كان مؤمناً ازداد إيماناً، وإن لم يكن مؤمناً بها فمن خلال بحثه يكون قد آمن بها.

٣. الباحث القوي: وهو الذي يبتغي البحث التحقيقي في القضية المهدوية إثباتاً أو نفيًا، وهذا هو شأن المختصين، وهو يحتاج إلى الاطلاع على مجموعة من العلوم كعلم الرجال والحديث والكلام وغيرها.

وإنّ الأبحاث التي قمنا بها في هذه الصفحات على درجات: فقسم منها قد لا يستوعبه إلا أهل الاختصاص، إلا أنّ معظمها كليل بتحقيق ما ينشده وبتتبعه أهل القسم الثاني، وأما أصحاب القسم الأول فقد تكون معظم هذه الأبحاث ثقيلةً عليهم. فالمستهدف عندنا من وراء هذه الأبحاث القسم الثاني من الباحث.

النقطة الرابعة: مصادر البحث في القضية المهدوية

هناك مصادر ثلاثة معتمدة لن يخرج عنها الباحث:

المصدر الأول: القرآن الكريم

توجد آيات كثيرة تعرّضت للقضية المهدوية وبالخصوص فيما يرتبط بالعقيدة أو الظهور أو الدولة، وقد أوصل بعض الأعلام هذه الآيات المرتبطة بذلك إلى أكثر من مائة آية، وقد ذكر آية الله الشيخ لطف الله الصافي في كتابه منتخب الأثر ثمانيةً وعشرين آيةً. وتعرّضنا في هذه الأبحاث لبعض هذه الآيات وقسمناها لثلاثة أقسام.

وإنّ أهم هذه الآيات أربع ينبغي ألا يغفل عنها باحث:

- الأولى: {هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ} (١).

- الثانية: {وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ} (٢).

- الثالثة: {وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ} (٣).

- الرابعة: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا} (٤).

المصدر الثاني: الروايات

توجد آلاف الروايات في كتب الفريقين التي تحدثت عن القضية المهدوية، بل هناك مجموعة كبيرة من الكتب الحديثية والموسوعات الروائية التي أعدت خصيصاً لذلك، ويمكن تقسيم الروايات التي يمكن الاعتماد عليها في القضية المهدوية إلى أقسام ثلاثة:

١. الروايات المتواترة: وهي التي رواها مجموعة كبيرة بحيث يمتنع تواطؤهم على الكذب أو الخطأ في فهم الحادثة مما يوجب حصول اليقين بمضمونها. ويمكن أن نضرب مثلاً لذلك بالروايات التي تحدثت عن الغيبة المهدوية أو العدالة المهدوية.

(١) البقرة: ٣٣.

(٢) الأنبياء: ١٠٥.

(٣) القصص: ٥.

(٤) النور: ٥٥.

٢. الروايات المستفيضة: وهي التي رواها مجموعة بحيث أوجبت كثرتهم حصول الوثوق والاطمئنان بمضمونها. ويمكن أن نضرب مثلاً لذلك بالروايات التي حددت أركان جيش المهدي بثلاثمائة وثلاثة عشر، أو روايات السفياي وأنه من العلامات الحتمية للظهور.

٣. روايات الأحاد المحفوفة بقرائن قطعية: وهي التي يكون رواها قليلون بحيث لا يحصل معهم الوثوق والاطمئنان إلا أنه يمكن تحصيل الوثوق بضم بعض القرائن الأخرى. ويمكن أن نضرب مثلاً لذلك بالروايات التي تحدثت عن الولادة المهدوية. أما روايات الأحاد غير المحفوفة بقرائن قطعية فلا حجية لها في المقام حيث إن المطلوب في هذه القضية العلم واليقين وهي لا توجب ذلك.

ويمكن أن نضرب مثلاً لذلك بروايات وجود ذرية للمهدي في زمان الغيبة أو أنه يسكن في زمان الغيبة في طيبة.

فالذي يمكن الإعتماد عليه هو الأقسام الثلاثة، وأما القسم الرابع فيمكن ذكره من باب الإحتمال ليس إلا. ولقد حاولنا قدر الإستطاعة في هذه الأبحاث التعويل على روايات الأقسام الثلاثة.

المصدر الثالث: العقل

يمكن إثبات بعض المسائل المرتبطة بالقضية المهدوية من خلال العقل، ولذا فقد استدل الشيخ الطوسي وغيره بقاعدة اللطف على ولادة المهدي عليه السلام. كذلك استدل بالعقل بعضهم كالشهيد الصدر على حَقّانية ومصداقية السفراء الأربعة عن الإمام المهدي عليه السلام.

وأما ما يسعى له بعض الدجالين والكذّابين من التمويه على البسطاء والسدج من الناس بدعوى أنّ الإستخارة أو الرؤيا من جملة الطرق والمصادر التي يمكن الاعتماد عليها أيضاً في إثبات المسائل المرتبطة بالقضية المهدوية فقد أثبتنا في هذه الأبحاث فساده بشكل مفصل.



الفصل الأول

العقيدة المهدوية



الفصل الأول: العقيدة المهدوية

وسيكون البحث في هذا الفصل في عدّة جهات:

الجهة الأولى: معنى العقيدة المهدوية

في البدء لابدّ من بيان المقصود بالعقيدة المهدوية، وحتى نعرف المقصود بذلك ينبغي معرفة معنى كلّ مفردة من هاتين المفردتين مستقلة، ثم بعد ذلك بيان المقصود بالعقيدة المهدوية، فنقول:

معنى العقيدة:

إنّ كلمة العقيدة مشتقة من المصدر (عقد) وقد جاء في معناها بأنّ عقد يدلّ على شدّ وشدة وثوق... "يقال: اعتقد فلان عقدة أي اتخذها، واعتقد مالا وأخاً أي اقتناه، وعقد قلبه على كذا فلا ينزع عنه"^(١). ومعنى ذلك بأنّ العقد يعني الإحكام والشدّ والربط بين شيئين، وقد يكون هذا العقد مادياً من قبيل شدّ فقرات السلسلة بعضها مع بعض، وقد يكون معنوياً، ومن هنا جاء قوله تعالى: {أَوْفُوا بِالْعُقُودِ}^(٢) أي العهود التي التزمتم بها فيما بينكم، وذلك كعقد الزواج بين الرجل والمرأة فالعقيدة في المقام -إذاً- عبارة عن الفكرة التي يؤمن بها الإنسان ويربط قلبه بها، فحينما يعقد قلبه -مثلاً- على أنّ لهذا الكون خالقاً يعبر عن هذا الربط والشدّ الحاصل بين القلب وهذه الفكرة بـ(العقيدة).

(١) معجم مقاييس اللغة، ج٤، ص٨٦.

(٢) المائدة: ١.

معنى المهدوية:

إنَّ أصل كلمة المهدوية يرجع إلى المصدر (هدي) والهدى والهداية بمعنى واحد، وهو الرشاد ضدّ الضلال، ومنها اشتقت كلمة المهدي بمعنى الذي قد هداه الله تعالى إلى الحق.

وقد استعملت كلمة المهدي في النصوص الدينية كاسم للمصلح العالمي الذي بشر به النبي ﷺ والذي يظهر في آخر الزمان فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً، وكما يقول ابن منظور: "المهدي: الذي قد هداه الله إلى الحق، وقد استعمل في الأسماء حتى صار كالأسماء الغالبة، وبه سمي المهدي الذي بشر به النبي ﷺ أنه يجيء في آخر الزمان"^(١).

فالمهدوية إذاً هي نسبة لهذا المهدي الذي بشر به النبي ﷺ بقوله: "أبشركم بالمهدي يُبعث في أمتي على اختلاف من الناس وزلازل، فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، يرضى عنه ساكن السماء وساكن الأرض"^(٢).

وبعد بيان معنى هاتين المفردتين نقول: بأن مقصودنا بالعقيدة المهدوية عبارة عن عقد القلب وشده على الإيمان بالمهدي الذي بشر به النبي ﷺ، وبأن هناك مصلحاً عالمياً ومنقذاً سماوياً، يخرج في آخر الزمان، ويُقيم حكومةً عالميةً سماويةً، فيملاً فيها الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

(١) لسان العرب، ج ١٥، ص ٥٩.

(٢) مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٧.

الجهة الثانية: الأدلة على العقيدة المهدوية

تطرق العلماء لمجموعة من الأدلة على العقيدة المهدوية، وهنا نتعرض للبحث في هذه الأدلة المستدل بها على ذلك، والإشكالات المطروحة على كل دليل، والجواب عنها.

الدليل الأول: الفطرة

استدل بعض العلماء على العقيدة المهدوية بالفطرة، والمقصود بذلك هو أنّ العقيدة المهدوية عقيدة فطرية وجدانية، بمعنى أنّ الله سبحانه وتعالى منذ أن خلق الإنسان فطره على الإيمان بأنّ هذه الحياة الدنيا لا تنتهي ولا تختتم حتى يُزال عنها الظلم، وتقام فيها العدالة، ويعيش فيها المجتمع الإنساني في أعلى مستويات التكامل وأرقى حالات السعادة، وذلك من خلال مصلح سماوي ومنقذ إلهي يبعثه الله تعالى لتحقيق هدف السماء. وإليك كلمات بعض العلماء:

١- الشهيد الصدر رحمته الله: "ليس المهدي تجسيداً لعقيدة إسلامية ذات طابع ديني فحسب بل هو عنوان لطموح اتجهت إليه البشرية بمختلف أديانها ومذاهبها وصياغة لإلهام فطري أدرك الناس من خلاله على الرغم من تنوع عقائدهم ووسائلهم إلى الغيب أنّ للإنسانية يوماً موعوداً على الأرض تتحقق فيه رسالات السماء لمجزاها الكبير وهدفها النهائي..."^(١).

٢- العلامة الطباطبائي رحمته الله: "إنّ البشر منذ وجد على البسيطة كان يهدف إلى حياة اجتماعية مقرونة بالسعادة وكان يعيش لغرض الوصول إلى هذه المرحلة، ولو لم تتحقق هذه الأمنية في الخارج لما متى الإنسان نفسه بهذه الأمنية، فلو لم يكن غذاء لم يكن هناك جوع، وإذا لم يكن هناك ماء لم يكن عطش، وإذا لم يكن تناسل لم تكن علاقة جنسية، فعلى هذا

(١) بحث حول المهدي، ص ٥٣.

وبحكم الضرورة فإنّ مستقبل العالم سيكشف عن يوم يهيمن فيه العدل والقسط على المجتمع البشري ويتعايش أبناء العالم في صلح، والقائد لمثل هذا المجتمع سيكون منجي العالم البشري، وعلى حدّ تعبير الروايات سيكون المهدي^(١).

٣- الفيلسوف الإنجليزي راسل: "إنّ العالم في انتظار مصلح يوحد العالم تحت علم واحد وشعار واحد"^(٢).

ولكي يتّضح هذا الدليل بشكل أكبر ونرى تماميته من عدمها، وهل الإنسان بالفعل مفطور على الإيمان بالعقيدة المهدوية أو لا؟ لا بدّ من البحث في عدّة أمور:

الأمر الأول: معنى الفطرة

١- الفطرة -بكسر الفاء- لغة:

تعني الخلقة، وتأتي بمعنى الجبلة والطبيعة، قال ابن منظور "والفطرة: ما فطر الله عليه الخلق من المعرفة به... وقال أبو الهيثم: الفطرة الخلقة التي يخلق عليها المولود في بطن أمه"^(٣).

٢- الفطرة اصطلاحاً:

كلّ أمر جبيل عليه الإنسان في أصل خلقتة، واقتضته إنسانيته، وكان التخلف عنه خروجاً عن مقتضى الإنسانية، سواءً كان ذلك الأمر معرفةً أو حاجةً أو خلقاً.

٣- الفطرة قرآناً:

(١) الشيعة في الإسلام، ص ١٩٥.

(٢) المهدية في الإسلام: ص ٤٣.

(٣) لسان العرب: ج ٥ ص ٥٦.

قد وردت مادة الفطرة في القرآن الكريم بعدة معاني:

المعنى الأول: الخلق

وهذا من قبيل قوله تعالى: {الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} (١) ولذا قال الطوسي: "ومعنى فاطر السماوات والأرض خالقهما كما قال: {مَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ} أي خلقتني" (٢).

المعنى الثاني: الشق

وهذا من قبيل: قوله تعالى: {إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ} (٣)، ولذا قال الطوسي: "يعني انشقت، فالانفطار انقطاع الشيء من الجهات... والانفطار والانشقاق والانصداع واحد" (٤).

المعنى الثالث: ما تقتضيه الخلقة والطبيعة

وهذا من قبيل قوله تعالى: {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ} (٥). ولذا قال الطوسي: "وقيل تقديره: أتبع فطرة الله التي فطر الناس عليها لأن الله تعالى خلق الخلق للإيمان" (٦).

٤- الفطرة رواية:

(١) سورة فاطر: ١.

(٢) التبيان، ج ٤، ص ٨٨.

(٣) سورة الانفطار: ١.

(٤) التبيان، ج ١٠، ص ٢٨٩.

(٥) سورة الروم: ٣٠.

(٦) التبيان، ج ٨، ص ٢٤٧.

وردت روايات عديدة مختلفة في بيان المقصود بالفطرة، وبالخصوص الفطرة الواردة في قوله تعالى: {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا}، ويمكن جعلها في أربع طوائف:

الطائفة الأولى: التوحيد

وهي الدالة على أنّ المقصود بالفطرة هو التوحيد ومعرفة الله تعالى، وهذا من قبيل معتبرة هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: "قلت: فطرة الله التي فطر الناس عليها؟ قال التوحيد"^(١).

الطائفة الثانية: الإسلام

وهي الدالة على أنّ المقصود بالفطرة هو الإسلام، ومن هذا القبيل معتبرة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: "سألته عن قول الله (عز وجل) {فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا} ما تلك الفطرة؟ قال: هي الإسلام فطرهم الله حين أخذ ميثاقهم على التوحيد، قال {أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ} وفيه المؤمن والكافر"^(٢).

الطائفة الثالثة: الولاية

وهي الدالة على أنّ المقصود بالفطرة هو الولاية، وهذا من قبيل ما رواه أبو بصير عن الإمام الباقر عليه السلام: "في قوله: {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا} قال: هي الولاية"^(٣).

(١) الكافي، ج ٢، ص ١٢.

(٢) الكافي، ج ٢، ص ١٢.

(٣) تفسير القمي ج ٢ ص ١٥٤.

الطائفة الرابعة: الشهادات الثلاث

وهي الدالة على أنّ المقصود بالفطرة الشهادات الثلاث، وهذا من قبيل ما رواه عبد الرحمن بن كثير عن الإمام الصادق عليه السلام في قول الله (عز وجل) {فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا} قال: "التوحيد ومحمد رسول الله وعلي أمير المؤمنين"^(١).

وقد يتوهم متوهم بأنّ هذه الطوائف من الأخبار متعارضة تعارضاً مستقراً، إلا أنّ الصحيح هو عدم تعارضها، وأنه يمكن الجمع والتوفيق بينها؛ وذلك بأن يقال بأنها تشير في الواقع إلى حقيقة واحدة وهي المعرفة الترابطية بين التوحيد والنبوة والإمامة، وعدم إمكان التفكيك بينها، وأنّ الفطرة هي التوحيد والمعرفة بالله (تبارك وتعالى)، إلا أنّ المعرفة الحقّة به (عز وجل) غير متاحة إلا من خلال الإسلام والإيمان بنبيّه عليه السلام والخليفة من بعده، فإنهما الهاديان إليه سبحانه وتعالى، وبذلك يكتمل الدين الحقّ.

ولذا يقول العلامة الطباطبائي رحمته الله: "ومعنى كون الفطرة هي الشهادات الثلاث أنّ الإنسان مفطور على الاعتراف بالله لا شريك له بما يجد من الحاجة إلى الأسباب المحتاجة إلى ما وراءها وهو التوحيد، وبما يجد من النقص المحوج إلى دين يدين به ليكمّله وهو النبوة، وبما يجد من الحاجة إلى الدخول في ولاية الله بتنظيم العمل بالدين وهو الولاية، والفتاح لها في الإسلام هو علي عليه السلام، وليس معناه أنّ كلّ إنسان حتى الإنسان الأولي يدين بفطرته بخصوص الشهادات الثلاث، وإلى هذا يؤول معنى الرواية السابقة أنها الولاية؛ فإنها تستلزم التوحيد والنبوة، وكذا ما مرّ من تفسيره الفطرة بالتوحيد؛ فإنّ التوحيد هو القول بوحداية الله تعالى المستجمع لصفات الكمال، المستلزمة للمعاد والنبوة والولاية، فالمآل في تفسيرها بالشهادات الثلاث والتوحيد والولاية واحد"^(٢).

(١) التوحيد: ص ٣٢٩.

(٢) الميزان، ج ١٦، ص ١٨٧.

الأمر الثاني: ركائز الفطرة

ذكر العلماء عدّة ركائز للأمور الفطرية وهي:

الركيزة الأولى: البداهة، بمعنى أنّ الأمر الفطري لا يحتاج إلى كسب وتعلّم، بل يعلمه الإنسان بالاضطرار.

الركيزة الثانية: الدوام، بمعنى أنّ الأمر الفطري لا يختصّ بزمان دون آخر.

الركيزة الثالثة: العمومية، بمعنى أنّ الأمر الفطري لا يختصّ بمكان دون آخر، ولا بأشخاص دون آخرين.

الركيزة الرابعة: الواقعية، بمعنى أنّ الأمر الفطري لا بدّ وأن يكون له ما يبرّاه في الخارج وتحقّق في الواقع.

وقد اتّفقوا على الركائز الثلاث الأولى، ووقع الخلاف بينهم في الرابعة.

الأمر الثالث: أنواع الأمور الفطرية

ذكر العلماء عدّة أنواع للأمور الفطرية:

النوع الأول: المدركات والمعارف الفطرية، وهذا من قبيل معرفة الإنسان بالله (عز وجل).
النوع الثاني: الحاجات الفطرية، وهذا من قبيل حاجة الإنسان للتكامل وللنوم والغذاء.
النوع الثالث: الأخلاقيات الفطرية، وهذا من قبيل حسن العدل وقبح الظلم، بناءً على فطريتها.

وينبغي الإشارة إلى وقوع الخلاف بين العلماء في هذا النوع الثالث، وهل أنّ الحُسن والقبح من الأمور الفطرية أم لا؟ فتوجد عدّة اتجاهات في المقام:

الاتجاه الأول: الحُسن والقبح الشرعيان

وهذا ما ذهب إليه الأشاعرة، حيث أنكروا الحُسن والقبح العقليين وقالوا بأنهما شرعيان، فالحُسن ما حسّنه الشارع، والقبح ما قبحه الشارع.

الاتجاه الثاني: الحُسن والقبح العقليان

وهذا ما ذهب إليه مشهور الإمامية والمعتزلة، حيث قالوا بأنّ الحُسن والقبح عقليان، بمعنى أنّ العقل بذاته يدرك حسن العدل وقبح الظلم، سواءً وُجد شارع أم لا، وسواءً وُجد مجتمع أم لا.

الاتجاه الثالث: الحسن والقبح العقلانيان

وهذا ما ذهب إليه بعض الأعلام - كابن سينا، والخواجه نصير الدين الطوسي، والمحقق الأصفهاني، وهكذا الشيخ المظفر في منطقته وأصوله - من أنّ الحسن والقبح ليسا من الأحكام الشرعية، ولا من المدركات العقلية، وإنما هما من الأحكام العقلائية التي تباين وتعارف عليها المجتمع من أجل النظام العام، فلما تباين المجتمع وتأدب على تحسين العدل صار العدل حسناً، ولما تباين المجتمع وتأدب على أنّ الظلم قبيح صار الظلم قبيحاً.

الاتجاه الرابع: الحسن والقبح الفطريان

وهذا ما ذهب إليه البعض من أنّ الحسن والقبح خُلِقان فطريان تبعث وتحرك نحوهما الفطرة الإنسانية.

والظاهر من العلامة الطباطبائي ذلك كما في تفسير قوله تعالى: {فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا} ^(١) حيث يقول: "وتفريع الإلهام على التسوية في قوله (وما سواها فألهمها...) للإشارة إلى أنّ إلهام الفجور والتقوى وهو العقل العملي من تكميل تسوية النفس فهو من نعوت خلقتها كما قال تعالى: {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ}... على أنّ من كمال النفس الإنسانية أنها ملهمة مميزة بحسب فطرتها للفجور من التقوى، أي أنّ الدين وهو الإسلام لله فيما يريد فطري للنفس" ^(٢).

فعلى هذا الاتجاه الأخير تدخل الأخلاقيات ضمن الأمور الفطرية، فتكون الأمور الفطرية ثلاثة أنواع.

(١) سورة الشمس: ٨ .

(٢) الميزان، ج ٢٠، ص ٢٩٨ .

إذا اتضحت هذه الأمور نقول:

إنّ العقيدة المهدوية من القضايا والأمور الفطرية، أي أنها ممّا تقتضيه الخلقة والطبيعة الإنسانية، وأنّ هذه القضية تتوفّر فيها الركائز المذكورة للأمور الفطرية؛ من كونها قضيةً بديهيةً، ودائمةً، وعامةً، وواقعيةً، كما أنه يمكن أن تندرج في النوع الأول، بمعنى أنّ هناك معرفةً فطريةً مغروسةً في وجدان الإنسان بلا بدئية إقامة العدالة في الأرض وتطهيرها من الظلم، كما يمكن أن تندرج في النوع الثاني فتكون من قبيل الحاجات التي تحتاجها الطبيعة الإنسانية؛ لكونها محققةً للكمال المنشود للإنسان.

الأمر الرابع: الإشكالات

وهنا نتعرض للإشكالات المطروحة على هذا الدليل، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول: الإشكالات الكبرى

وهي عبارة عن الإشكالات القائمة على إنكار أصل القضايا الفطرية، والمهم منها:

الإشكال الأول: ينكر البعض وجود أي معرفة فطرية، ويقول بأن جميع المعارف اكتسابية، وقد يستشهد لذلك بالقرآن الكريم، حيث يقول (جل وعلا): {وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} (١).

فهذه الآية واضحة الدلالة في أنّ الإنسان حينما يخرج إلى الدنيا يكون خالٍ من العلم بأيّ شيء، فالقول بأنّ هناك معارف فطرية تقتضيها الحلقة الإنسانية مخالف للقرآن الكريم.

ويمكن الإجابة عن هذا الإشكال بجوابين:

الجواب الأول: التخصّص، وذلك بأن يقال بأنّ العلم ينقسم إلى قسمين كما ذكر المناطقة، وهما:

١- العلم الحسولي: وهو عبارة عن حضور صورة المعلوم لدى العالم، كعلمنا بأنّ الشمس مضيئة.

٢- العلم الحضورى: وهو عبارة عن حضور عين المعلوم لدى العالم، كعلم الإنسان بذاته. والمعارف الفطرية من قبيل العلم الحضورى؛ بداهة عدم احتياجها إلى كسب وتعلّم، بل هي أمور وجدانية حاضرة بواقعها لدى العالم.

(١) سورة النحل: ٧٨.

وإذا اتضح ذلك نقول: إنَّ المنفي في الآية بقوله: {لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا} هو العلم الحسولي الذي يحتاج إلى كسب وتعلّم، لا العلم الحضورى الذي لا يحتاج لذلك، وبالتالي تكون الآية المباركة خارجة عن محلّ البحث تخصّصاً؛ لأنها ناظرة لخصوص العلوم الحسولية، فلا تشمل العلوم الحضورية والتي منها الفطرية التي هي محلّ البحث.

ويشهد لذلك قرينتان:

القرينة الأولى: ذيل الآية، حيث قالت: {وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ}، فالسمع والبصر والفؤاد هي أدوات ووسائل للمعرفة الحسولية، لا الحضورية، فالسمع والبصر مبدأ التصوّر، والفؤاد مبدأ الفكر.

القرينة الثانية: قوله تعالى في آية أخرى: {وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا} (١)، بمعنى أنّ هناك من البشر من يعمر عمراً طويلاً حتى يصل إلى مرحلة لا يعلم فيها شيئاً، وينسى جميع ما تعلّمه من العلوم، مع أنّ من الواضح أنه لا يزال يعلم بذاته قطعاً، ومع ذلك يعبر عنه القرآن الكريم بأنه: {لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا}، وهذا يعني أنّ المنفي في هذه الآية هو العلم الحسولي لا الحضورى، أي أنّ المعمر قد ينسى ما اكتسبه من العلوم الحسولية، وأما العلوم الحضورية فهي لا تزال موجودةً عنده، وبذلك تكون هذه الآية صالحة للقرينية على المراد في الآية السابقة وأنّ المنفي بقوله تعالى: {لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا} هو العلم الحسولي، وهذا ما يستفاد من قول العلامة الطباطبائي: "أي أخرجكم من أرحامهن بالتولّد والحال أنّ نفوسكم خالية من هذه المعلومات التي أحرزتموها من طريق الحسّ والخيال والعقل بعد ذلك، والآية تؤيد ما ذهب إليه علماء النفس أنّ لوح

النفس خالية عن المعلومات أول تكوّنها ثم تنتقش فيها شيئاً فشيئاً كما قيل وهذا في غير علم النفس بذاتها...^(١).

والنتيجة: أنّ العلوم الحضورية - ومنها الفطرية - خارجة تخصّصاً عن موضوع هذه الآية. الجواب الثاني: التقييد، فعلى فرض التسليم بأنّ الآية مطلقة تنفي وجود أيّ علم للإنسان حصولياً أو حضورياً، لا بدّ من تقييدها؛ وذلك لوجود أدلة أخرى تشهد على وجود معارف فطرية تقتضيها الخلقة الإنسانية، فمن ذلك مثلاً:

١- معرفة الله (عز وجل)، قال تعالى: {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ} ^(٢).

٢- معرفة الحسن والقبح بناءً على فطريتهما كما أشرنا لذلك، قال تعالى: {وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا} ^(٣).

ولعلّ ما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام يشير إلى هذين الأمرين، وهو قوله: "فبعث فيهم رسوله، وواتر إليهم أنبياءه؛ ليستأدوهم ميثاق فطرته، ويدنّوهم منسّي نعمته، ويحتجوا عليهم بالتبليغ، ويثيروا لهم دفائن العقول" ^(٤).

وبالتالي لا بدّ من تقييد هذه الآية بخصوص العلم الحسولي.

والنتيجة: أنّ هذه الآية إما خارجة عن محلّ البحث تخصّصاً، أو أنها مقيدة بما دلّ على وجود المعارف الفطرية على فرض أنها مطلقة.

(١) الميزان، ج ١٢، ص ٣١٢.

(٢) سورة الروم: ٣٠.

(٣) سورة الشمس: ٧ - ٨.

(٤) نهج البلاغة، ص ٢٣.

الإشكال الثاني: ما يطرحه بعض الماديين الذين لا يؤمنون إلا بالحسيات والتجريبيات، فيقولون بأنه لا توجد معرفة فطرية لدى الإنسان إطلاقاً، وما يدعى من ذلك فليس هو إلا وهم وخيال؛ وأكبر شاهد على ذلك هو الملاحظة والنظر في مراحل نمو الإنسان وتدرجه في المعرفة، فالطفل حينما يولد لا يعلم شيئاً على الإطلاق، وبعدها يأخذ بالنمو ويكبر شيئاً فشيئاً يتعلم ويكتسب العلوم تدريجاً، فتحصل عنده العلوم والمعارف. ويمكن الجواب عن ذلك بجوابين:

الجواب الأول: العلم بالقوة، وهذا ما أجاب به بعض العلماء وهو أنّ الطفل يولد بلا علم فعلي، ولكنه يعلم بالقوة، فأصل المقتضي موجود، والمعرفة مغروسة في وجدانه، ولكن هناك مانع من فعليتها وتجليها خارجاً، وهو ضعف النفس في هذه المرحلة.

الجواب الثاني: العلم الفعلي، فيمكن القول بأنّ الطفل من الأصل لديه علم فعلي بالأمر الفطرية وليس ذلك بالقوة فقط، وهذا العلم الفعلي يتنامى بمرور الأيام، فمثلاً: الطفل يعرف الله (عز وجل) بالفعل منذ ولادته، ويدرك حاجته لله (عز وجل) وهو في المهد، ولكن هذه المعرفة تتزايد مع مرور الزمن. ويشهد لذلك بعض الروايات من قبيل ما ورد عن رسول الله ﷺ: "كل مولود يولد على الفطرة يعني على المعرفة بأن الله خالقه"^(١). وعنه ﷺ: "لا تضربوا أطفالكم على بكائهم فإنّ بكائهم أربعة أشهر شهادة أن لا إله إلا الله، وأربعة أشهر الصلاة على النبي، وأربعة أشهر الدعاء لوالديه"^(٢).

(١) الكافي، ج ٢، ص ١٣.

(٢) التوحيد، ص ٣٣١.

ويقول العلامة الطباطبائي تتمة معلقاً: "هو حديث لطيف معناه أنّ الطفل في الأربعة أشهر الأولى لا يعرف أحداً وإنما يحسّ بالحاجة فيطلب بالبكاء رفعهما، والرافع لها هو الله سبحانه، فهو يتضرّع إليه ويشهد له بالوحدانية"^(١).

الإشكال الثالث: ما يطرحه بعض الماديين أيضاً، فيقول بأنه لا توجد لدينا معارف وأمور فطرية؛ إذ لو كان ثمة أمور ومعارف فطرية لكانت محلّ اتفاق بين البشرية، ولما كان ثمة اختلاف بينهم فيها، ولكننا نرى أنّ البشر لا يتفقون على قضية أصلاً، فمثلاً معرفة الله تعالى -والتي يُدعى فطريتها- نجد بأنّ المجتمعات البشرية قد اختلفت فيها، فهناك الملحدون، وهناك عبدة النجوم والكواكب، وعبدة البقر، وغير ذلك، فهذا الاختلاف شاهد على عدم وجود معرفة فطرية أصلاً.

والجواب عن ذلك: بأنّ مجرد عدم الاتفاق على القضية الفطرية لا يوجب إنكار فطريتها، فقد تكون القضية فطريةً ولكن يختلف فيها الناس؛ لوجود عوامل أدت إلى تلويث الفطرة، وهذا كما قيل في علم المنطق بأنه قد تكون قضية بديهية ضرورية ولكنها لدى بعض الأشخاص نظرية لبعض العوامل، كالغفلة، أو عدم سلامة الذهن، أو عدم سلامة الحواس، أو شبهة عالقة، أو عملية غير عقلية، فكذلك الأمر بالنسبة للقضايا الفطرية، فمثلاً: معرفة الله (جل وعلا) فطرية، ومع ذلك اختلف فيها البشر؛ لبعض الأسباب، نذكر بعضها:

السبب الأول: شبهة عقلية

(١) الميزان، ج ١٦، ص ١٨٨.

يقول ابن سينا: "اعلم أنه قد يغلب على أوهام الناس أن الموجود هو المحسوس، وأن ما لا يناله الحس بجوهره فغرض وجوده محال"^(١). وهذا نظير قوم موسى ﷺ الذين اشترطوا رؤية الله تعالى حتى يؤمنوا {يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً}^(٢).

السبب الثاني: المرض الاجتماعي

قد يؤمن الإنسان بالقضية الفطرية ولكنه لبعض الأمور الاجتماعية ينكرها، مثل أولئك القوم الذين قالوا بأننا لا نستطيع أن نغير طريقة آبائنا وأسلافنا، {إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ}^(٣).

السبب الثالث: تسلط الفراعنة

ففرعون -مثلاً- الذي كان يدعي الربوبية، كان يضرب بالحديد من آمن بالله تعالى، حتى أنه عندما آمن السحرة بالله موسى قال لهم: {لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِّنْ خِلَافٍ ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ}^(٤)، فكان ذلك سبباً لبحود البعض لهذا الأمر الفطري خوفاً على نفسه.

السبب الرابع: الرغبة في التحرر

قد ينكر شخص القضية الفطرية لهدف نفسي ومصصلحة شخصية كالذين أنكروا وجود الله تعالى؛ لأنهم لو آمنوا به لاستلزم إيمانهم التقيّد بالدين مع رغبتهم في التحرر والانفلات، {أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكَيْلًا}^(٥).

(١) الإشارات والتنبيهات، ج ٣، ص ٢.

(٢) سورة البقرة: ٥٥.

(٣) سورة الزخرف: ٢٣.

(٤) سورة الأعراف: ١٢٤.

(٥) سورة الفرقان: ٤٣.

السبب الخامس: الحسد

فالبعض قد يجحد الأمر الفطري حسداً، فمثلاً: لأنّ الله تعالى لم يختره للنبوة يجحد النبوة والتوحيد، وهذا نظير ما كان يقوله بعض المشركين الذين حسدوا النبي ﷺ: {وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ} (١).

والنتيجة أنّ جميع البشر يعرفون الله تعالى بفطرتهم وإن جحدوها، وكما يقول سبحانه: {وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ} (٢). وعلى هذا فقس بقية القضايا الفطرية.

(١) سورة الزخرف ٣١.

(٢) سورة النمل: ١٤.

القسم الثاني: الإشكالات الصغرى

وهي عبارة عن الإشكالات الراجعة لإنكار كون العقيدة المهدوية عقيدةً فطريةً، والمهم منها:

الإشكال الأول: وتصويره بالقياس المنطقي الاستثنائي أن يقال: لو كانت العقيدة المهدوية فطريةً لكانت داخليةً تحت أحد الأقسام الثلاثة للأمور الفطرية، ولكنها ليست كذلك، إذاً فهي ليست فطرية.

توضيح ذلك: قسّمنا فيما سبق الأمور الفطرية إلى ثلاثة أنواع: معارف، وحاجات، وأخلاقيات، وإذا تأملنا في العقيدة المهدوية لا نجد أنها تندرج تحت واحد من هذه الأنواع، فهي ليست كمعرفة الله تعالى حتى تندرج تحت المعارف الفطرية، وليست كحاجة الإنسان للطعام حتى تندرج تحت الحاجات الفطرية، وليست كحسن العدل حتى تندرج تحت الأخلاقيات الفطرية، فإذا لم تندرج تحت أحد هذه الأنواع الثلاثة دلّ ذلك على عدم كونها فطرية.

ومن أجل الجواب عن هذه الشبهة لا بدّ من بيان مقدّمتين:

المقدمة الأولى: أنواع البرهان

ذكر في المنطق أنّ البرهان على نوعين:

النوع الأول: البرهان الإتي، وهو كشف المعلول عن العلة، مثل كشف السماء

والأرض عن وجود خالق لهما.

النوع الثاني: البرهان اللّمي، وهو كشف العلة عن المعلول، مثل كشف وجود الشمس عن وجود الضوء والحرارة.

المقدمة الثانية: غريزة حبّ الكمال

إنّ الأمور الفطرية -سواءً كانت معارف أم حاجات أم أخلاقيات- ترجع إلى محرّك واحد وهو غريزة حبّ الكمال، ومن هذه الغريزة يحاول الإنسان أن يكمل أيّ نقص يجده ويفرّ من أيّ ألم يواجهه، فحينما يشعر بالألم ينجذب نحو قوة تخلصه من آلامه، ومن هنا يعرف أنّ هناك قوة تدفع عنه البلاء وهو الله (سبحانه وتعالى)، فغريزة حبّ الكمال هي التي أوصلته لمعرفة الله (عز وجل).

ولذا قال رجل للصادق عليه السلام: يا ابن رسول الله! دلّني على الله ما هو، فقد أكثر عليّ المجادلون وحيّروني. فقال له: «يا عبد الله! هل ركبت سفينة قط؟». قال: نعم. قال: «فهل كسرت بك حيث لا سفينة تنجيك، ولا سباحة تغنيك؟». قال: نعم. قال: «فهل تعلق قلبك هنالك أنّ شيئاً من الأشياء قادر على أن يخلصك من ورطتك؟». قال: نعم. قال الصادق عليه السلام: «فذلك الشيء هو الله القادر على الانجاء حيث لا منجى، وعلى الإغاثة حيث لا مغيث»^(١). ويقول سبحانه: {وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَا لِحِثِّهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَنْ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَسَّهُ كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} ^(٢).

وكذلك الحال بالنسبة إلى الحاجات، فهي راجعة لحبّ الإنسان للكمال، فإذا شعر بالجوع -مثلاً- بحث عن الطعام، وكذلك الأخلاقيات؛ فإنّ الإنسان باحث عن الكمال، فلما رأى أنّ العدل يعطيه شيئاً من الكمال انطلق إليه.

فالأنواع الثلاثة للأمور الفطرية تعبر عن حاجة الإنسان للكمال.

(١) معاني الأخبار، ص ٤.

(٢) سورة يونس: ١٢.

إذا اتضحت المقدمتان نقول: بأنّ هناك جوابين على هذا الإشكال:

الجواب الأول: إنّ حب الإنسان للكمال هو الذي حرّكه نحو المعارف والحاجات والأخلاق الفطرية على نحو البرهان اللّمي، بمعنى أنّ هذه الغريزة علة محرّكة له نحو معرفة الله (عز وجل)، وعلة محرّكة له نحو تلبية حاجته للطعام، وعلة محرّكة له نحو كسب الخلق الحسن.

وبناء على ذلك نقول: عندما كان الإنسان طالباً للكمال عرف أنّ الأمن والعدل والسلام لا بدّ وأن يتحقّق في الدنيا، وبالتالي عرف أنه لا بدّ من وجود مصلح عالمي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً.

الجواب الثاني: أن يقال بأنّ غريزة حبّ الكمال ليست علةً، وإنما هي مكشوفٌ عنها -من خلال معرفة الله تعالى والحاجات والأخلاق الفطرية- على نحو كشف المعلول عن العلة، أي على نحو البرهان الإلّمي.

فمعرفة الله (عز وجل) تكشف عن رغبة الإنسان للكمال، وحاجته للطعام تكشف عن رغبة في الكمال، والأخلاق الفطرية تكشف عن رغبته في الكمال. إذن فحاجته للأمن والسلام والعدل الملازمة لوجود مصلح عالمي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً تكشف عن رغبته للكمال.

والنتيجة، أنه على كلا الجوابين يتّضح بأنّ المسألة تدور مدار حبّ الكمال ورغبة الإنسان في ذلك. فالعقيدة المهدوية مندرجة ضمن القضايا الفطرية.

الإشكال الثاني: وتصويره بالقياس المنطقي الاستثنائي أن يقال:

لو كانت العقيدة المهدوية فطريةً لكانت واضحةً، لما وقع فيها الخلاف والتشكيك من قبل البعض كابن خلدون، ومحمد رشيد رضا، وأحمد أمين، ومحمد فريد وجدي، وغيرهم، ولو

كانت قضية فطرية لا استدلال بها الشيخ الصدوق في (كمال الدين)، والمفيد في رسالته في الغيبة، والطوسي في (كتاب الغيبة)، والنعماني في (كتاب الغيبة)، وغيرهم من العلماء، وكذا الحال بالنسبة لعلماء العامة كالبخاري والترمذي وابن تيمية وابن ماجه وغيرهم ممن آمن بالعقيدة المهدوية، فكل هؤلاء لم يستدلوا بالفطرة على ذلك، وإنما تعرّض لهذا الدليل بعض المتأخرين كالسيد الشهيد الصدر والعلامة الطباطبائي مثلاً.

والجواب عن ذلك:

أولاً: إنّ القول بأنّ العقيدة المهدوية ليست واضحة وليست بديهية غير تام، بل هي واضحة؛ بدليل وجودها في الفكر البشري على امتداد التاريخ، فلو راجعت تاريخ الأمم والحضارات السابقة لوجدت كل حضارة تؤمن بمصلح عالمي وإن اختلفوا في هويته، فاليهود يعتقدون بعودة موسى، والبوذويون ينتظرون بوذا، والنصارى ينتظرون المسيح عيسى، والمغول ينتظرون جنكيز خان، والأسبان يعتقدون بعودة رودريغ، والهنود يعتقدون بعودة فيشنو، والمجوس يعتقدون بعودة أرشيدوا، وهكذا.

ثانياً: إنّ مجرد وقوع الخلاف والتشكيك في العقيدة المهدوية من قبل البعض لا يوجب إنكار فطريتها، وإلا فقد وقع التشكيك في وجود الله تعالى، فهل وقوع هذا التشكيك أو الإنكار من قبل البعض ينفي فطرية معرفته تعالى، وبالتالي فإنّ مجرد التشكيك أو الإنكار لا يوجب عدم فطرية القضية، بل غاية ذلك أنّ هناك بعض الموانع الداخلية والخارجية قد أثرت في الفطرة وأوجبت حصول هذا التشكيك كما سيتضح لك حينما نتعرّض لشبهات المنكرين لأصل العقيدة المهدوية.

ثالثاً: إنّ عدم استدلال الأعلام من الإمامية وغيرهم بدليل الفطرة على العقيدة المهدوية لا يدلّ على عدم القبول بهذا الدليل، بل لعلّه من باب الاكتفاء بالأدلة الشرعية الدالة على العقيدة المهدوية، واستغناءً بها عن البحث الفلسفي والاستدلال بالفطرة.

الإشكال الثالث: لا يمكن الاحتجاج على كون القضية المهدوية فطرية باتّفاق الأمم السابقة عليها؛ وذلك لاحتمال أن يكون سبب هذا الاتّفاق هو الإخبارات السماوية التي وصلتهم عبر الأنبياء والمرسلين، حيث سيأتي في الدليل الثاني بأنّ الكتب السماوية قد بشرت بالعقيدة المهدوية، فلعلّها هي مصدر هذا الاتّفاق، وليس مصدره الفطرة.

ويمكن الجواب عن ذلك:

أولاً: بالنقض؛ حيث يمكن إيراد هذا الإشكال على جميع المعارف الفطرية، فمثلاً: يمكن القول بأنّ معرفة الله تعالى ليست فطريةً وإنما تولّدت هذه المعرفة لدى الإنسان من خلال هداية الأنبياء وإخباراتهم، وهذا هو السبب في حصول التوافق عليها بين أبناء البشرية بمختلف دياناتهم إلا من شدّد، وكذلك الأمر بالنسبة للأخلاق الفطرية، فقد يكون منشأها تعاليم وتوجيهات الكتب السماوية السابقة، وهي منشأ حصول الاتّفاق عليها، وليس سبب ذلك كونها فطرية.

وثانياً: بالحل؛ وذلك بأن يقال بأنّ هذه القضايا الفطرية قضايا وجدانية لا تحتاج في ثبوتها إلى كتاب سماوي أو شريعة معيّنة، بل يعرفها حتى من كان بعيداً عن هذه الكتب السماوية ومنكراً للرسالات الإلهية، لكن مع ذلك نقول بأنّ فطريتها لا تمنع من إخبار الكتب السماوية عنها وتوجيه الأنبياء إليها، فإنّ من أدوار الأنبياء الموكلة إليهم هو إيقاظ الفطرة وإثارة دفائن العقول، كما عن أمير المؤمنين عليه السلام: «وواتر إليهم أنبياءه ليستأدوهم

ميثاق فطرته، ويذكروهم منسي نعمته، ويحتجوا عليهم بالتبليغ، ويثيروا لهم دفائن العقول»^(١).

وبناءً على ذلك يقال بأن القضية المهدوية فطرية وإن بشرت بها الكتب السماوية، وأخبر بها الأنبياء من باب الإرشاد لما تنادي به الفطرة الإنسانية.

الإشكال الرابع: سلمنا معكم بأنه لا بد من وجود مصلح عالمي يحقق حاجة الإنسان للكمال وقيم العدالة في الأرض، ولكن نقول بأن هذا المصلح العالمي قد تحقق من خلال بعثة الأنبياء وإرسال الرسل، فقد بعث الله سبحانه مائة وأربعة وعشرين ألف نبي لإقامة العدل في الأرض وإصلاح العباد وتلبية نداء الفطرة، وكما يقول سبحانه وتعالى: {لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ}^(٢). وبناءً على ذلك فلا حاجة لمصلح ومنقذ عالمي يخرج في آخر الزمان مادام قد تحقق وجود هذا المصلح عبر الأنبياء، وبه تم تلبية نداء الفطرة.

والجواب عن ذلك:

أولاً: إن هذا تسليم بأصل الكبرى، فالمشكل متفق معنا -بالتالي- في أصل العقيدة المهدوية والمصلح العالمي، ولكن خلافاً معنا من حيث الصغرى وفي تحديد المصداق، فهو يدعي أن هذا المصلح قد تحقق من خلال بعثة الأنبياء وإرسال الرسل، ونحن نقول بأنه لم يتحقق ذلك؛ وذلك لبقاء الفساد والظلم في الأرض.

(١) نهج البلاغة: ص ٢٣.

(٢) سورة الحديد: ٢٥.

وثانياً: إنَّ القول بأنَّ المصلح العالمي هم الأنبياء غير مقبول؛ لأننا ذكرنا سابقاً بأنَّ ركائز الأمور الفطرية هي البداهة والعمومية والدائمة والواقعية، وبناءً على الركيزة الرابعة وهي الواقعية نسأل فنقول: هل الواقعية التي تنادي بها الفطرة نسبية أو تامة؟ فإن قيل بأنها واقعية نسبية فربما يتم القول بكون الأنبياء هم المصلح العالمي؛ إذ لا مانع من تحقق العدل والإصلاح بشكل نسبي وفي وقت معين وفي مكان معين ولدى جماعة معينة من الناس، ومن ثم زواله وعودة الفساد مثلاً، ولكن إن قيل بالواقعية التامة فلا بد أن يكون هذا الإصلاح والعدل عامّاً وشاملاً لكل من في الأرض وفي كل بقعة منها، ومستمرّاً إلى آخر لحظة من هذه الحياة الدنيا.

وحينما نراجع نداء الفطرة نجده ينادي بالواقعية التامة، فإنه لا يزال هاتفاً بالعدالة والإصلاح ولم يكتف ببعثة الأنبياء؛ وذلك لعدم تحقق هذه العدالة التامة في الأرض، وعدم القضاء على الظلم والفساد بشكل تام، وبهذا يتضح بأنَّ الأنبياء ليسوا هم المصلح العالمي الذي تبحث عنه وتطلبه الفطرة.

الإشكال الخامس: سلّمنا معكم بالعقيدة المهدوية وفطريتها، ولكن لا نسلم بأنه لا بد من تحققها في دار الدنيا، بل يكفي تحققها في الآخرة، فهناك يُمحق الظلم وتقام العدالة، ولذلك نجد بأنَّ الإنسان بفطرته يحبّ البقاء والخلود في الدنيا، ومع ذلك لا بقاء له فيها، وإنما يكون بقاءه وخلوده في الآخرة، وبذلك تتحقق هذه الحاجة الفطرية للبقاء والخلود.

ومن هنا نقول: فليكن الأمر بالنسبة للعقيدة المهدوية كذلك، فيكون تحققها في الآخرة وليس بالضرورة أن يكون في الدنيا.

والجواب عن ذلك يتم من خلال بيان مقدّمة ذكرت في الحكمة وهي: أنّ الماهية حينما تُلاحظ بالقياس إلى عرض أو صفة معينة لا تخلو من إحدى حالات ثلاث:

الحالة الأولى: أن تلحظ الماهية بالقياس لهذه الصفة بشرط شيء.

فمثلاً: حينما نلحظ الإنسان بالقياس إلى الناطقية فهو بشرط شيء؛ لأنه لا يمكن تصوّر إنسان بدون الناطقية، فإنّ الناطقية فصل الإنسان، فهي صفة ضرورية الوجود للإنسان.
الحالة الثانية: أن تلحظ الماهية بالقياس لهذه الصفة بشرط لا.

فمثلاً: حينما نلحظ الإنسان بالقياس إلى الغنى المطلق (أي عدم الافتقار في الوجود لغيره) فهو بشرط لا؛ لأنّ الإنسان ممكن الوجود، فهو عين الفقر، فلا يمكن أن يكون غنياً، فصفة الغنى ضرورية لعدم بالنسبة للإنسان.

الحالة الثالثة: أن تلحظ الماهية بالقياس لهذه الصفة لا بشرط.

فمثلاً: حينما نلحظ الإنسان بالقياس إلى المشي فهو لا بشرط؛ لأنّ المشي ليس بضروري الوجود ولا العدم بالنسبة له.

إذا اتضحت هذه المقدمة نقول:

حينما نلحظ الإنسان بالقياس إلى حاجته إلى المصلح العالمي - والتي هي حاجة متفرّعة من الحاجة للكمال - فهو بشرط شيء من هذه الجهة؛ لأنّ هذه الحاجة ترجع لحبّ الكمال، وهو شيء موجود منذ وجد الإنسان، وملازم له في كلّ نشأة يعيشها سواء في الدنيا أو الآخرة.
وبالنتيجة: إذا تحققت هذه الحاجة في الآخرة ولم تتحقّق في الدنيا فسوف تبقى الحاجة التي في الدنيا من دون تحقّق، ولذا فلا بدّ من وجود الإصلاح والعدالة في كلّ نشأة يعيشها فيها الإنسان ليتحقّق له كماله المنشود.

والمتحصّل من جميع ما تقدّم أنّ ما ذكره بعض الأعلام من الدليل الفطري على العقيدة المهدوية دليل تامّ.

الدليل الثاني: الكتب السماوية السابقة

توجد مجموعة من البشارات في الكتب السماوية السابقة تبشر بالمصلح العالمي، وقد سعى بعض المحققين لجمعها، كالمولى الشيخ علي الحائري المتوفى سنة ١٣٢٢ في كتابه "إلزام الناصب"، وهنا نشير إلى المهمّ منها؛ لتأمل فيها، وهل هي دالة على العقيدة المهدوية أم لا؟ وبعد ذلك نتعرّض للإشكالات المطروحة والجواب عنها، فسيكون البحث في أمرين:

الأمر الأول: البشارات

وننقل بعض البشارات بالعقيدة المهدوية من عدّة كتب سماوية:

الكتاب الأول: الزبور

يوجد في عدّة مزامير من الزبور بشارة بالمصلح العالمي، والمهمّ منها موردان:

المورد الأول: المزمور ٣٧: "لأنّ الربّ يحبّ الحقّ ولا يتخلى عن أتقيائه. إلى الأبد يحفظون. أما نسل الأشرار فينقطع. الصديقون يرثون الأرض ويسكنونها إلى الأبد. فم الصديق يلهج بالحكمة، ولسانه ينطق بالحقّ، شريعة إلهه في قلبه، لا تقلقل خطواته"^(١).

المورد الثاني: المزمور ٧٢: "اللّهم أعط أحكامك للملك وبارك ابن الملك. يدين شعبك بالعدل ومساكينك بالحقّ. تحمل الجبال سلاماً للشعب والآكام بالبرّ. يقضي لمساكين الشعب. يخلّص بني البائسين ويسحق الظالم. يخشونك ما دامت الشمس ودام القمر إلى دور فدور. ينزل مثل المطر على الجباز، ومثل الغيوث الذارفة على الأرض. يشرق في أيامه الصدق، وكثرة السلام

(١) الكتاب المقدس (العهد القديم)، ص ٨٥٨.

إلى أن يضمحل القمر. ويملك من البحر إلى البحر ومن النهر إلى أقاصي الأرض. أمامه تجثو أهل البرية. وأعداؤه يلحسون التراب"^(١).

فالمستفاد من هذين المزمورين أنّ هذه بشارة بدولة عالمية يكون فيها مصلح عالمي وله أنصار صديقون تكون لهم وراثه الأرض، وينقطع في أيامهم نسل الأشرار، وينتشر ببركتهم العدل والسلام ما دامت الشمس والقمر، وهذا هو ما نقصده بالعقيدة المهدوية.

الكتاب الثاني: الإنجيل

توجد في عدّة مواضع منه بشارة بالعقيدة المهدوية، والمهمّ منها ثلاثة موارد:

المورد الأول: إنجيل متى: "بعد ضيق تلك الأيام تظلم الشمس، والقمر لا يعطي ضوءه، والنجوم تسقط من السماء، وقوّات السماء تتزعزع، وحينئذ تنوح جميع قبائل الأرض ويبصرون ابن الإنسان آتياً على سحاب السماء بقوة ومجد كثير، فيرسل ملائكته ببوق عظيم الصوت فيجمعون مختاربه من الأربع الرياح من أقصى السماء إلى أقصاها"^(٢).

المورد الثاني: إنجيل لوقا: "وتكون علامات في الشمس والقمر والنجوم وعلى الأرض، والأمواج تضحج، والناس يغطى عليهم من خوف انتظار ما يأتي على المسكونه، لأنّ قوة السماء تتزعزع، وحينئذ يبصرون ابن الإنسان آتياً في سحابة بقوة ومجد كثير، ومتى ابتدأت هذه تكون فانتصبوا وارفعوا رؤوسكم لأنّ نجاتكم تقترب"^(٣).

المورد الثالث: إنجيل يوحنا: "الحقّ الحقّ أقول لكم أنه سيأتي ساعة وهي الآن حيث يسمع الأموات صوت ابن الله والسامعون يحيون ولا تتعجبوا من هذا فإنه تأتي ساعة فيها يسمع

(١) نفس المصدر، ص ٨٨٣.

(٢) الكتاب المقدس (العهد الجديد)، ص ٤٤.

(٣) نفس المصدر، ص ٨١.

جميع الذين في القبور صوته فيخرج الذين فعلوا الصالحات إلى قيامة الحياة والذين عملوا السيئات إلى قيامة الدينونة^(١).

فالمستفاد من مجموع هذه البشارات التي نقلناها عن الأناجيل الثلاثة أنّ هناك بشارَةً بمصلح عالمي يكون بعد ضيق الأيام ومحنة الناس، ويكون له مجد كبير، وعلى يده يتحقق الفرج ونجاة المظلومين، وهذا هو ما نريده بالعقيدة المهدوية.

الكتاب الثالث: التوراة

توجد عدّة مواضع في التوراة تبشّر بالعقيدة المهدوية، نذكر منها موردين:

المورد الأول: سفر التكوين: "وأما إسماعيل فقد سمعت لك فيه ها أنا أباركه وأثمره وأكثره كثيراً جداً اثني عشر رئيساً يلد واجعله أمة كبيرة"^(٢).

المورد الثاني: صرّحت بعض الروايات بذكر القائم في توراة موسى ﷺ الأصلي وإن لم يوجد ذلك في التوراة الموجود اليوم، فمن ذلك ما رواه الخاصة والعامة كما في الغيبة للنعماني وعقد الدرر.

وفي رواية يوسف بن يحيى الشافعي عن سالم الأشل قال: سمعت أبا جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام يقول: «نظر موسى بن عمران في السفر الأول إلى ما يعطى قائم آل محمد من التمكين والفضل فقال موسى: رب اجعلني قائم آل محمد، فقيل له: إنّ ذاك من ذرية أحمد. ثم نظر في السفر الثاني فوجد فيه مثل ذلك فقال مثله، فقيل له مثل ذلك. ثم نظر في السفر الثالث فرأى مثله فقال مثله، فقيل له مثله»^(٣).

(١) نفس المصدر، ص ١٥٤.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٥.

(٣) الغيبة للنعماني، ص ٢٤٠؛ عقد الدرر، ص ٨٤.

فيدّعى بأنّ المستفاد من ذلك هو البشارة بأئمة اثني عشر يكون لهم مجد كبير، ومنهم القائم الذي يكون له التمكين في الأرض ويقوم بالحقّ والعدل، وهذا هو ما نعنيه بالعقيدة المهدوية.

الأمر الثاني: الإشكالات

يمكن أن يشكل على هذا الدليل بعدة إشكالات:
الإشكال الأول: أن الاستدلال بكتب الأنبياء السابقين غير تام؛ لأنها ابتليت بالتحريف والتبديل، ويشهد لذلك عدة شواهد:

الشاهد الأول: القرآن الكريم

توجد عدة آيات في القرآن تدل على وقوع التحريف في الكتب السماوية السابقة، منها قوله (عز وجل): {فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ} (١).

الشاهد الثاني: الروايات

توجد روايات عديدة تدل على وقوع التحريف في الكتب السماوية السابقة، منها ما ورد عن الإمام الرضا عليه السلام في احتجاجه على أرباب الملل، قال عليه السلام للجاثليق: «ألا تخبرني عن الإنجيل الأول حين افتقدتموه، عند من وجدتموه؟ ومن وضع لكم هذا الإنجيل؟». فادعى الجاثليق: أنهم إنما افتقدوه يوماً واحداً. ثم أخرجهم إليهم يوحنا ومتى. فقال له عليه السلام: «فإن كان كما تزعم، فلم اختلفتم في الإنجيل. وإنما وقع الاختلاف في هذا الإنجيل الذي في أيديكم اليوم. فلو كان على العهد الأول لم تختلفوا فيه». ثم أخبره عليه السلام: «أنهم حين افتقدوا الإنجيل، اجتمع النصارى وطالبوا علماءهم بوضع حل لهم، قالوا: قال ألوفا ومرقابوس: إن الإنجيل في صدورنا، ونحن نخرجه سفيراً سفيراً في كل أحد... - إلى أن قال

(١) سورة المائدة: ١٣.

ﷺ - فقصد ألوفا ومرقابوس، ويوحنا، ومتى، فوضعوا لكم هذا الإنجيل بعدما افتقدتم الإنجيل الأول. وإنما كان هؤلاء الأربعة تلاميذ التلاميذ الأولين...»^(١).

الشاهد الثالث: العقل

يمكن أن يُستشهد على وقوع التحريف في تلك الكتب السماوية من خلال الشاهد العقلي؛ لاشتمال هذه الكتب على بعض الأمور التي يرفضها العقل، والتي لا تليق بربّ العزّة والجلال، كما في التوراة من مصارعة الربّ مع يعقوب، وتلك القبائح والعظائم التي تنسب إلى أنبياء الله الكرام ﷺ، مثل: ما نسبوه إلى نوح ولوط وداود ﷺ من شرب الخمر، والوقوع على المحارم، والغدر والخيانة.

الشاهد الرابع: المخالفة مع القرآن الكريم

مما يشهد على وقوع التحريف في الكتب السماوية السابقة هو تكذيب القرآن لبعض ما جاء فيها، مثل: ما في الإنجيل من قصة صلب المسيح ﷺ، وأنه صلب ومات يوم كذا ودفن في القبر، فهذا قطعاً ليس في الإنجيل الصحيح المنزل على عيسى ﷺ؛ لأنّ القرآن الكريم قد كذب ذلك حيث يقول سبحانه وتعالى: {وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ} ^(٢).

الشاهد الخامس: التاريخ

إنّ القراءة التاريخية في طريقة جمع هذه الكتب السماوية وتدوينها ومن قام بتدوينها وجمعها شاهداً على وقوع التحريف فيها. ولقد ألف العلامة المحقق الشيخ محمد جواد

(١) التوحيد للصدوق، ص ٤٢٥.

(٢) سورة النساء: ٤.

البلاغي كتابه "الرحلة المدرسية"، و "الهدى إلى دين المصطفى" لبحث ذلك وتحقيقه، فراجع.

فإذا كان هذا هو حال الكتب السابقة فكيف يمكن الاستدلال بها على العقيدة المهدوية؟!؟

ويمكن الجواب عن الإشكال:

أولاً: نسلم بأن الكتب السماوية السابقة قد أصابها التبديل والتحريف كما سلم بذلك بعض علماء تلك الديانات أيضاً، ولكن ذلك لا يعني أن كل ما فيها محرّف، بل فيها ما هو الصحيح وفيها السقيم، ويشهد لذلك قوله (عز وجل): {وَكَيْفَ يُحْكُمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ} (١) وقوله سبحانه: {الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ} (٢).

ولذلك يقول العلامة الطباطبائي في شأن التوراة: "أن التوراة الموجودة الدائرة بينهم اليوم فيها شيء من التوراة الأصلية النازلة على موسى ﷺ وأمر حرّفت وغيّرت إما بزيادة أو نقصان أو تغيير لفظ أو محل أو غير ذلك، وهذا الذي يراه القرآن في أمر التوراة، والبحث الوافي عنها أيضاً يهدي إلى ذلك" (٣).

ثانياً: بما أن هذه الكتب تشتمل على الصحيح والسقيم فهذا يعني إمكان الاستشهاد والاحتجاج بها عند تمييز الصحيح منها والذي لم يصله التحريف، حيث تندرج المسألة

(١) سورة المائدة: ٤٣.

(٢) سورة الأعراف: ١٥٧.

(٣) الميزان، ج ٥، ص ٣٤٢.

في باب اشتباه الحجّة باللا حجّة، فإذا تمكّنا من تمييز الصحيح أمكننا الاستشهاد والاحتجاج به.

ولأجل ذلك نقول: يمكننا الاستشهاد بتلك الكتب على نبوة الخاتم ﷺ وإمامة الأئمة الطاهرين (عليهم السلام) لأنّ القرآن أخبرنا بوجود البشارة بنبوته ﷺ في التوراة والإنجيل، كما في قوله تعالى: {الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ}، ويقول (عز وجل): {وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ} (١)، وبالتالي فإذا وقفنا على هذه البشارة في تلك الكتب عرفنا بأنها من الصحيح الذي لم يحرف، وأمكنا الاستشهاد والاحتجاج بها.

وهكذا جاء في روايات كثيرة أنّ الأئمة قد بشرت بهم الكتب السابقة، ففي الرواية عن عبد الأعلى مولى آل سام قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «ما تنبى نبي قط إلا بمعرفة حقنا وبفضلنا عن سوانا» (٢).

ولذلك يقول الشيخ المفيد: "وقد بشر الله (عز وجل) بالنبي والأئمة (عليهم السلام) في الكتب الأولى فقال في بعض كتبه التي أنزلها على أنبيائه (عليهم السلام) - وأهل الكتب يُقرّونه واليهود والنصارى يعرفونه - أنه ناجى إبراهيم الخليل (عليه السلام) في مناجاته: أني قد عظمتك وباركت عليك وعلى إسماعيل وجعلت منه اثني عشر عظيماً، وكثرتهم جداً جداً، وجعلت منهم شعباً عظيماً لأمة عظيمة. وأشباه ذلك كثير في كتب الله تعالى الأولى" (٣).

فحينما نراجع التوراة مثلاً نجد هذه البشارة فيكون هذا من الصحيح الذي لم يحرف، وبالتالي يصحّ الاحتجاج والاستشهاد به، وهكذا في محلّ بحثنا وهو العقيدة المهدوية،

(١) سورة الصف: ٦.

(٢) بصائر الدرجات، ج ١، ص ٧٤.

(٣) المسائل السروية، ص ٤٢.

فيمكننا تطبيق ذلك أيضاً، فقد أشارت الآيات والروايات إلى وجود البشارة بالعقيدة المهدوية في الكتب السابقة كقوله تعالى: {وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ} (١).

والزبور هو كتاب نبي الله داوود عليه السلام كما أشارت الآية الأخرى لذلك: {وَأَتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا} (٢)، والذكر هو التوراة وهو كتاب نبي الله موسى عليه السلام أو جميع الكتب السابقة كما قيل، وهذا هو المقصود بقوله سبحانه: {فَأَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} (٣). فإذا رجعنا للزبور والتوراة وجدنا هذه البشارة كما نقلنا، فتكون هذه البشارة من الصحيح الذي لم يحرف ولم يغير، فيمكننا بالتالي الاستشهاد والاحتجاج بها.

الإشكال الثاني: قد يقال بأنه لا ثمرة محققة من خلال الاستشهاد أو الاحتجاج بهذه الكتب السابقة؛ وذلك لأنه إما أن يراد الاستشهاد والاحتجاج بها على المسلم أو الكافر الكتابي أو الكافر غير الكتابي، فإن كان الغرض هو الاحتجاج بها على المسلم فهو في غنى عنها؛ إذ يكفي في الاحتجاج عليه ثبوت العقيدة المهدوية في القرآن والسنة، ولا حاجة للزبور والتوراة والإنجيل.

وإن كان الغرض هو الاحتجاج على الكافر الكتابي فهو مؤمن بهذه الكتب ومعتقد بصحتها، وبالتالي يمكن الاحتجاج عليه بما في كتبه بلا حاجة لإرجاع المسألة لباب اشتباه الحجّة باللا حجّة، ومن ثم الاتكاء على القرآن الكريم في تمييز الصحيح من السقيم مما في تلك الكتب.

(١) سورة الأنبياء: ١٠٥.

(٢) سورة النساء: ١٦٣.

(٣) سورة الأنبياء: ٧.

وإن كان الغرض هو الاحتجاج على الكافر غير الكتابي فهو لا يؤمن بأي كتاب سماوي، وبالتالي فلا ثمرة في الاحتجاج عليه بالقرآن أو بغيره من الكتب السابقة. وعلى كل التقادير فإنه لا محصل ولا ثمرة من الاستدلال على العقيدة المهدوية بالكتب السماوية السابقة.

ويمكن الجواب عن ذلك:

أنه لا شك ولا ريب في أن هناك ثمرات عديدة منها:

الثمرة الأولى: الثمرة العلمية

وذلك بأن يقال بأنه توجد ثمرة علمية يحققها الباحث حينما يبحث عن جذور وتاريخية هذه العقيدة المهدوية، فيطلع على رؤية الديانات الأخرى لها، ويحشد الأدلة الممكنة لإثباتها، ويقوم بعملية مقارنة بين ما هو موجود في كتب الأديان المختلفة، فيصل بالتالي إلى أن العقيدة المهدوية محل اتفاق بين جميع الديانات.

الثانية: الثمرة الإيمانية

وذلك بأن المسلم حينما يجد هذه العقيدة موجودة في كتب الأنبياء السابقين كما أخبر بذلك القرآن والسنة فإنه سوف يزداد إيماناً بها، بل وبحقانية هذا الدين الذي هو عليه، كزيادة إيمانه بالنبي ﷺ حينما يرى البشارة به ﷺ في الكتب السابقة.

الثالثة: الثمرة الاحتجاجية

وذلك بأن المسلم لو احتج على الكافر الكتابي بما في كتبه فقد يستنكر عليه ذلك؛ محتجاً بأنك تقول بتحريف كتبنا فكيف تحتج بها؟ فيمكن بالتالي له الجواب: بأني ولو كنت معتقداً بوقوع التحريف في كتبكم إلا أنني أؤمن بصحة بعضها - وهو ما نطق القرآن

بوجوده فيها- فصَحَّ لي الاحتجاج بما في كتبكم بعد شهادة القرآن بوجوده فيها، فلا يكون إرجاع المسألة لباب اشتباه الحجّة باللا حجة لغواً.

الرابعة: الثمرة التبليغية

وذلك بأنّ المبلِّغ والداعية الإسلامي ينبغي أن يكون باحثاً ومطلعاً على كتب الديانات الأخرى ومعتقداتها؛ ليعرف طريقة الدخول مع أهلها ومنهجية الحوار وإمكانية الدعوة، وهذا أمر حثَّ عليه القرآن الكريم في قوله: {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} (١).

الإشكال الثالث: قد يقال: بأنّ مجرد تصريح القرآن بوجود العقيدة المهدوية في كتب الأنبياء السابقين لا يوجب أن تكون هذه البشارات الموجودة فعلاً هي عينها التي صرّح القرآن بوجودها؛ إذ لعلَّ ما صرّح القرآن بوجوده قد حُذِفَ أو حُرِّفَ، وهذه البشارات الموجودة الآن هي من جملة التحريفات، وإن كانت متوافقة في المضمون والمؤدّى مع ما صرّح القرآن بوجوده، وبالتالي فلا تصلح هذه البشارات الموجودة فعلاً للاستشهاد أو للاحتجاج بها، فعاد الإشكال مرةً أخرى.

ويمكن الجواب عن ذلك بالتالي:

أولاً: بأنّ هذا الإشكال يأتي حتى في البشارة بالنبوة للخاتم ﷺ وإمامة الأئمة (عليهم السلام)، بل في جميع ما صرّح القرآن أو السنة بوجوده في الكتب السابقة فنجد اليوم موجوداً فيها، حيث يقال: لعلَّ ما صرّح به القرآن قد حُذِفَ أو حُرِّفَ، وهذا الموجود اليوم مشابه له وهو من التحريفات.

وثانياً: مضافاً إلى أنه بحساب الاحتمالات من المستبعد جداً أن يكون هذا التوافق في كل هذه الموارد صدفةً، فإن مجرد وجود هذا الاحتمال لا يلغي مطلوبة البحث والتحقيق في نفسه، وذلك لنفس الثمرات التي ذكرناها في جواب الإشكال السابق فلا نكرّر.

الإشكال الرابع: قد يقال بأن هذه البشارات المنقولة من هذه الكتب لا تدل على العقيدة المهدوية؛ لأن ما نقلتموه من الزبور ناظر إلى سليمان عليه السلام الذي ورث أباه داود عليه السلام فحكم الأرض برمتها، وكما قال سبحانه وتعالى: {وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ} (١)، وهكذا البشارات المنقولة من الإنجيل فهي ناظرة للمسيح عيسى عليه السلام كما يعتقد بذلك المسيحيون أنفسهم، فلا نظر في هذه البشارات للمهدي الذي يخرج في آخر الزمان، ولا دلالة فيها على العقيدة المهدوية.

والجواب عن ذلك:

أولاً: ليس ببحثنا الآن عن المقصود بهذا المصلح العالمي كي يقال بأن ما في المزامير ناظر لسليمان، وما في الإنجيل ناظر للمسيح، فإن حقيقة وهوية هذا المصلح بحثٌ مستقلٌ سنتعرض له في الفصل الثاني - إن شاء الله تعالى - وإنما غاية ما نريد إثباته في هذا الفصل هو أصل العقيدة المهدوية وأن هناك بشاراً بإصلاح عالمي ودولة عالمية تتحقق فيها طموح البشرية، وهذا المعنى يمكن استفادته من هذه البشارات التي ذكرناها.

وثانياً: إن تطبيق ما نقلناه من المزامير على النبي سليمان عليه السلام غير تام؛ لأنه وإن كان النبي سليمان عليه السلام حكم الأرض كلها بالقسط والعدل ولكن حكمه زال وانتهى، وعاد الظلم والجور والفساد في الأرض مرةً أخرى، وهذا لا يتناسب مع ما تشير إليه هذه المزامير من البشارة بأنه ينقطع نسل الأشرار ويبقى الصديقون في الأرض، وأن العدل سيبقى ما دامت

الشمس والقمر، فلا بد وأن يكون المقصود من الملك الذي يتحقق على يده الإصلاح العالمي شخص آخر غير النبي سليمان عليه السلام.

وأما تطبيق ما نقلناه من الإنجيل على النبي عيسى عليه السلام فهو وإن أمكن استفادته من بعض الكلمات مثل (ابن الله) ولكن هذا لا يعني أن هذا المصلح هو المسيح، بل قد يكون للمسيح دور في هذه الدولة العالمية ويكون من قادة الإصلاح فيها، وهذا ما تفيدته النصوص الإسلامية، على أنه حتى لو دلت هذه البشارات على أن المسيح هو المصلح فهذا لا يؤثر على مسار البحث؛ إذ من جملة الأقوال والمحتملات المطروحة في هوية المهدي هو أن المهدي هو المسيح عيسى بن مريم، وهذا ما سنبحثه في الفصل القادم إن شاء الله تعالى.

والمتحصّل من جميع ما سبق أنه يمكن من خلال ما ذكرنا من البشارات إثبات أصل القضية والعقيدة المهدوية.

الدليل الثالث: القرآن الكريم

ذكر العلماء عدّة آيات قرآنية تدلّ على الدولة العالمية أوصلها بعضهم إلى مائة وثمان آيات، وذكر منها آية الله الشيخ لطف الله الصافي الكلپايگاني في كتابه "منتخب الأثر" ثمانية وعشرين آية، وسوف نقتصر على ثمان آيات فقط، وسوف نقسّم هذه الآيات إلى ثلاثة أقسام؛ بلحاظ التفاوت في وضوح دلالتها:

القسم الأول: الواضحة (المفسرة)

وهي عبارة عن الآيات الواضحة الدلالة على العقيدة المهدوية، ومنها:
الآية الأولى: قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ} (١).

وتقريب دلالتها من خلال بيان عدّة أمور:

الأمر الأول: إنّ الآية المباركة تتضمن وعداً إلهياً بإظهار الدين الإسلامي على جميع الأديان، وهذا هو المستفاد من قوله تعالى: {لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ}.

الأمر الثاني: إنّ المقصود بإظهار الدين غلبته ونفوذه، وهذه الغلبة تنقسم إلى قسمين:
أ- الغلبة المادية: وهي عبارة عن القدرة والتفوق السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي للدين الإسلامي.

ب- الغلبة المعنوية: وهي عبارة عن تجلي معالم الدين وحقائقه العقديّة والفقهية والأخلاقية والعرفانية في الواقع الخارجي والعملي للناس.

(١) سورة التوبة: ٣٣.

الأمر الثالث: إن هذا الوعد الإلهي لم يتحقق بعد، فمنذ بداية البعثة النبوية وحتى هذه اللحظة لم تتحقق الغلبة للإسلام، فلا يزال الشرك منتشراً، والفساد طاغياً، وأحكام الإسلام معطلة، وقوى الكفر هي التي تحكم مصير الشعوب، ولا تزال الديانات الباطلة موجودة إلى اليوم.

الأمر الرابع: بما أن الله تعالى صادق الوعد ولا يخلف الميعاد إذاً فلا بد أن يتحقق هذا الوعد، ويأتي اليوم الذي تكون فيه الغلبة للإسلام، ويتحقق بذلك العدل والسلام، وهذا لا يتحقق إلا بحكومة إسلامية عالمية، وهذا هو ما نقصده بالعقيدة المهدوية، ويشهد لهذا التفسير بعض الروايات وكلمات المفسرين:

أما الروايات، فمنها:

١- عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام: «على الدين كله قال: يظهره على جميع الأديان عند قيام القائم»^(١).

٢- عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام في تفسير الآية قال: «والله ما نزل تأويلها بعد ولا ينزل تأويلها حتى يخرج القائم، فإذا خرج القائم لم يبق كافر بالله العظيم»^(٢).

وأما كلمات المفسرين:

١- قال الفخر الرازي: "قال السدي: ذلك عند خروج المهدي"^(٣).

(١) الكافي، ج ١، ص ٤٣٢.

(٢) كمال الدين، ب ٥٨، ح ١٦.

(٣) التفسير الكبير، ج ١٦، ص ٤٠.

٢- قال القرطبي: "روي أنّ جميع ملوك الدنيا كلها أربعة: مؤمنان وكافران، فالمؤمنان سليمان بن داود وإسكندر، والكافران نمرود وبختنصر، وسيملكها من هذه الأمة خامس لقوله تعالى: {لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ} وهو المهدي"^(١).

٣- قال الكنجي: "وأما بقاء المهدي ﷺ فقد جاء في الكتاب والسنة: أما الكتاب: فقد قال سعيد بن جبير في تفسير قوله (عز وجل): {لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ} قال: هو المهدي من عترة فاطمة عليها السلام"^(٢).

٤- قال السيوطي: "أخرج سعيد بن منصور وابن المنذر والبيهقي في سننه عن جابر في قوله: {لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ} قال: لا يكون ذلك حتى لا يبقى يهودي ولا نصراني صاحب ملة إلا الإسلام حتى تأمن الشاة الذئب والبقرة الأسد والإنسان الحية وحتى لا تقرض فأرة جراباً وحتى يوضع الجزية ويكسر الصليب ويقتل الخنزير وذلك إذا نزل عيسى بن مريم"^(٣).

٥- قال الطبرسي: وقال أبو جعفر عليه السلام: «إن ذلك يكون عند خروج المهدي من آل محمد فلا يبقى أحد إلا أقر بمحمد عليه السلام وهو المهدي"^(٤).

وقد أشكل بعض المفسرين من العامة على دلالة الآية على العقيدة المهدوية بهذا الإشكال وهو: أنّ المقصود بقوله تعالى: {لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ} هو الغلبة المنطقية للدين لا الغلبة المادية، وهذه الغلبة المنطقية حاصلة بالفعل؛ لأنّ الإسلام من حيث منطقته وحججه ودلائله ظاهر وغالب على جميع الأديان، ولا يقاس به دين آخر، فلا يصح تفسير الآية بالعقيدة المهدوية.

(١) جامع أحكام القرآن، ج ١١، ص ٤٨.

(٢) البيان في أخبار صاحب الزمان، ص ٥٢٨.

(٣) الدر المنثور، ج ٣، ص ٢٣١.

(٤) مجمع البيان، ج ٥، ص ٤٥.

والجواب:

أولاً: إنّ مجرد الغلبة المنطقية للدين مع بقاء الشرك والظلم والفساد لا يكفي في صدق ظهور الدين وتحقق عنوان الغلبة.

وثانياً: إنّ الآية مطلقة تشمل جميع معاني الغلبة، سواءً المادية أو المعنوية، فلا وجه لحصر الغلبة بالمنطقية الاستدلالية.

وثالثاً: لو فرضنا عدم الإطلاق في الآية فلا إشكال في كون الغلبة المادية هي القدر المتيقن من الآية؛ لأنّ مادة الإظهار تستعمل غالباً في القدرة الظاهرية والغلبة المادية، كما في قوله تعالى: {إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ} (١)، وقوله تعالى: {كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَا ذِمَّةً} (٢)، والمقصود بالظهور في الآيتين هو الظهور المادي.

وهكذا الكلام بالنسبة لقوله تعالى: {لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ} فالقدر المتيقن منه هو الظهور المادي لا المنطقي، وهذا الظهور المادي لم يتحقق بعد، فالآية تامة الدلالة على العقيدة المهدوية.

الآية الثانية: قوله تعالى: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} (٣).

ويمكن تقريب دلالتها ببيان عدّة أمور:

الأمر الأول: إنّ الآية الكريمة تشير إلى وعد إلهي، والوعد يتقوم بأمر ثلاثة: (واعد، وموعود به، وموعود)، والواعد هو الله الذي لا يخلف الميعاد، والوعد هو:

(١) سورة الكهف: ٢٠.

(٢) سورة التوبة: ٨.

(٣) سورة النور: ٥٥.

١- الاستخلاف في الأرض، {لَيْسَتْخُلِفْتَهُمْ فِي الْأَرْضِ}.

٢- التمكين في الدين، {وَلَيَمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمْ}.

٣- الأمن، {وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا}.

٤- العبادة الخالصة، {يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا}.

أما الموعود فهم الذين آمنوا وعملوا الصالحات من الأمة الإسلامية.

الأمر الثاني: هذا الوعود لم تتحقق منذ أيام النبي ﷺ وإلى الآن، فلا تزال الأمة الإسلامية تعيش الخوف والظلم والشرك.

الأمر الثالث: بما أنّ الله تعالى لا يخلف الوعد، إذاً فلا بدّ من تحقق وعده، وهذا ما نقصده بالعقيدة المهدوية، وقد أشارت مجموعة من الروايات لهذا المعنى، منها:

١- القندوزي بسنده عن إسحاق بن عبدالله عن زين العابدين ع قال: «هذه الآية نزلت في القائم المهدي».

وفيه أيضاً: وروي عن الباقر والصادق ع في قوله تعالى: {لَيْسَتْخُلِفْتَهُمْ فِي الْأَرْضِ} قالوا: «نزلت في القائم وأصحابه»^(١).

٢- الحسكاني بسنده عن ابن عباس في هذه الآية قال: «نزلت في آل محمد ع»^(٢).

٣- السيوطي بسنده عن أبي بن كعب قال: لما نزلت على النبي ﷺ الآية قال: «بشّر هذه الأمة بالسنة والرفعة والدين والنصر والتمكين في الأرض، فمن عمل منهم عمل الآخرة للدنيا لم يكن له في الآخرة من نصيب»^(٣).

(١) ينابيع المودة، ج ٣، ب ٧، ص ٧٣٥، ح ٣١-٣٢.

(٢) شواهد التنزيل، ج ١، ص ٤١٣، ح ٥٢٧.

(٣) الدر المنثور، ج ٥، ص ٥٥.

٤- النعماني بسنده عن الصادق عليه السلام في الآية قال: «نزلت في القائم وأصحابه»^(١). وهذا ما اختاره جمع من المفسرين كالعلامة الطباطبائي، حيث قال: «فالحق أن الآية إن أعطيت حق معناها لم تنطبق إلا على المجتمع الموعود الذي سينعقد بظهور المهدي عليه السلام»^(٢).

وقد يشكل على هذا الاستدلال بإشكالين:

الإشكال الأول: لا يمكن تفسير هذه الآية بالعقيدة المهدوية والمهدي الذي يخرج في آخر الزمان؛ لأن المهدي وأصحابه لم يكونوا موجودين وقت نزول الآية حتى يقال بأنهم المقصودون بالوعد في الآية.

الجواب: إن الخطابات القرآنية على نوعين:

١- الخطابات الفردية، وهي التي تكون متوجهة إلى أشخاص بأعيانهم ولا يمكن تعديتها لغيرهم، وهذا من قبيل قوله تعالى: {تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ} ^(٣)، فهذا خطاب شخصي لا يتعدى لغير أبي لهب.

٢- الخطابات الاجتماعية أو القانونية، وهي التي تكون متوجهة إلى أشخاص بموجب صفة معينة، وهذه تتعدى لغيرهم ممن اتصف بنفس الوصف، من قبيل قوله تعالى: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ}، فالمؤمنون إخوة في أي زمن وجدوا، سواء في زمن نزول الآية أو في هذا الزمن، والآية المباركة: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ ..} من الخطابات الاجتماعية القانونية، فلا تختص بالمخاطبين في وقت نزول الآية.

(١) الغيبة، ص ٢٤٧، ح ٣٥.

(٢) الميزان، ج ١٥، ص ١٥٦.

(٣) سورة المسد: ١.

الإشكال الثاني: ما ذكره بعض المفسرين كالألوسي: أنّ الآية ناظرة إلى الصحابة، والمراد بالاستخلاف هو خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة، حيث بها تحقق هذا الوعد الإلهي من التمكين في الأرض وتبديل الخوف بالأمن وعزّة الإسلام^(١).

والجواب: إنّ هذه الأوصاف المذكورة في الآية لم تتحقق في أيام خلافة الصحابة، فالدين لم يُمكن، والخوف لم يتبدل أمناءً، فقد كانوا بين خوفين: خوف من ردة العرب، وخوف من مهاجمة الأعداء، هذا مضافاً إلى أنّ العبادة الخالصة لم تتحقق. والمتحصل أنّ الآية تامة الدلالة على العقيدة المهدوية.

الآية الثالثة: قال تعالى: {وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ}^(٢).

وتقريب الاستدلال ببيان أمور:

الأمر الأول: إنّ الآية الكريمة تخبر عن قضاء إلهي اقتضته إرادة الله وأبرمته في الكتب السماوية، وهو أنّ تكون وراثه الأرض للعباد الصالحين.

الأمر الثاني: الوراثة في اللغة بمعنى انتقال شيء إلى شخص بدون معاملة، وقد أضيفت الوراثة في القرآن إلى عدّة أشياء:

١- المال، {وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمَّهِ الثُّلُثُ}^(٣)، وتعني انتقال ملكيته للوارث.

(١) تفسير روح المعاني، ج ١٨، ص ٢٠٢.

(٢) سورة الأنبياء: ١٠٥.

(٣) سورة النساء: ١١.

٢- الكتاب، {ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا} ^(١)، وتعني انتقال العلم الموجود فيه.

٣- الجنة، {وَأَجْعَلْنِي مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ} ^(٢)، بمعنى انتقال نعيمها وبركاتهما لأهل الجنة.

٤- الأرض، {إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ} ^(٣)، بمعنى انتقال التسلط على منافعها والتصرف فيها للوارث.

إذا اتضح ذلك نقول: إنَّ المقصود من الآية أنَّ منافع الأرض وسائر التصرفات فيها ستكون للعباد الصالحين، وأنهم الذين سيحكمونها.

الأمر الثالث: وقت الوراثة

الظاهر أنَّ هذه الوراثة تكون في آخر الزمان، بمعنى أنَّ مآل أمر الأرض ونهايتها ستكون بأيدي العباد الصالحين.

الأمر الرابع: ذكرت الآية صفتين لمن ستكون له وراثة الأرض، وهما:

١- العبودية.

٢- والصلاح.

وهاتان الصفتان تدلان على الدرجة العالية من الكمال والتقوى لهؤلاء الوارثين، ولذا نجد القرآن قد أطلق هاتين الصفتين على الأنبياء كالنبي نوح ولوط عليهما السلام كما في قوله: {كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ} ^(٤).

(١) سورة فاطر: ٣٢.

(٢) سورة الشعراء: ٨٥.

(٣) سورة الأعراف: ١٢٨.

(٤) سورة التحريم: ١٠.

الأمر الخامس: بما أنّ الأرض ستكون بأيدي العباد الصالحين فهذا يدلّ على أنه سيتحقّق بذلك هدف السماء، ويعمّ الأرض الإيمان والعدل والأمن، وبذلك يزول الشرك والظلم والفساد، وهذا هو ما نقصده بالعقيدة المهدوية.

ويشهد لهذا التفسير عدة روايات منها:

١- مجمع البيان: وقال أبو جعفر عليه السلام: «هم أصحاب المهدي عليه السلام في آخر الزمان». ويدلّ على ذلك: ما رواه الخاضّ والعامّ عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يبعث رجلاً من أهل بيتي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما قد ملأت ظلماً وجوراً»^(١).

٢- ينابيع المودة: عن الباقر عليه السلام في قوله تعالى: {وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ} قال: «القائم عليه السلام وأصحابه»^(٢).

وقد أشكل بعضهم على دلالة الآية على العقيدة المهدوية بعدة إشكالات:

الإشكال الأول: أنّ المقصود بوراثه الأرض في الآية هو ما تحقّق في الأمم السابقة كوراثه نوح وأصحابه، أو موسى وقومه، أو سليمان، فلا ربط للآية بالعقيدة المهدوية.
والجواب:

أولاً: من البعيد جداً أن يكون المقصود بهذه الوراثه هو ما تحقّق في الأمم السابقة كوراثه بني إسرائيل وغيرهم؛ وذلك لأنّ هذه الوراثه كانت مسبوقه وملحوقه بوراثه غير الصالحين من المشركين والفاسقين، فتخصيص وراثه الأرض بالعباد الصالحين مع تحقّق

(١) مجمع البيان، ج٧، ص١٨٣.

(٢) ينابيع المودة، ص٤٢٥، ب٧١.

ورائتها لغير الصالحين يكشف عن كون المقصود بهذه الوراثة هي الوراثة النهائية وما سيؤول إليه أمر الأرض بكونها للصالحين.
وثانياً: ظاهر السياق أنّ الآية تشير إلى العاقبة والخاتمة التي ستكون للصالحين ولغيرهم في الدنيا والآخرة كما يظهر بملاحظة الآيات.

الإشكال الثاني: أنّ المقصود بوراثمة الأرض هي الوراثة الأخروية؛ بقرينة السياق، حيث إنّ الآيات السابقة تتكلم عن الحياة الآخرة.
أضف لذلك أنّ هناك آيات أخرى أشارت لوراثة الصالحين للأرض في الآخرة كقوله تعالى: (وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَّهُ وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَّبِعُوا مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ)^(١).

والجواب:

أولاً: إنّ الآية مطلقة ولا موجب لتخصيصها بالوراثة الأخروية أو الدنيوية، بل هي تعم الوراثة، فتكون وراثة الأرض في الدنيا، وفي الآخرة للصالحين.
وثانياً: ظاهر السياق هو أنّ الآية معطوفة على قوله تعالى: {فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ} المشير إلى التفصيل في حال الصالحين وغيرهم من حيث الجزاء الأخروي، فالجنة للصالحين والنار لغيرهم، وتكون هذه الآية مشيرة إلى التفصيل من حيث الجزاء الدنيوي، فوراثمة الأرض للصالحين، ولا نصيب لغيرهم، كما أشار له العلامة في الميزان^(٢).

الإشكال الثالث: إنّ المقصود بالأرض في الآية هو الشام أو الأرض التي تجتمع إليها أرواح المؤمنين كما قال بذلك بعضهم، فلا تدلّ الآية على العقيدة المهدوية؛ لأنّ المهدي يحكم الأرض كلها، لا خصوص الشام.

(١) سورة الزمر: ٧٤.

(٢) الميزان، ج ١٤، ص ٣٣٠.

والجواب: أنه لا دليل على هذا التخصيص، فكلمة الأرض مطلقة تشمل جميع الأرض ما لم تقم قرينة.

القسم الثاني: الأقل وضوحاً (المنطقة)

وهي عبارة عن الآيات العامة والقابلة للانطباق على العقيدة المهدوية، ومنها:
الآية الأولى: قال تعالى: {وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ} (١).

وتقريب الاستدلال بها ببيان أمور:

الأمر الأول: لقد ابتدأت الآية الكريمة بقوله تعالى (ونريد)، والإرادة ذكرت في القرآن الكريم بمعنيين:

المعنى الأول: الإرادة التشريعية، وهي المرتبطة بعالم التشريع والتقنين، والتي يتفرع منها البعث والزجر والأمر والنهي، ومن ذلك:
قوله تعالى: {مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُظَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} (٢).

وقوله تعالى: {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ وَلِيُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِيُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} (٣).

(١) سورة القصص: ٥.

(٢) سورة المائدة: ٦.

(٣) سورة البقرة: ١٨٥.

المعنى الثاني: الإرادة التكوينية، وهي المرتبطة بعالم التكوين والخلق، والتي يتفرع منها الخلق والإيجاد، ومن ذلك:

قوله تعالى: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا} .
وقوله تعالى: {وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاَهَا تَذْمِيرًا} (١).

والإرادة في قوله تعالى: {وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا} من قبيل الإرادة التكوينية لا التشريعية.

الأمر الثاني: تعلقت الإرادة في هذه الآية بأمر ثلاثة:

١- المن: {وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ}. وهو بمعنى الثقل، والمقصود به في الآية: أن نعطيهم من النعمة ما يثقلهم.

٢- جعلهم أئمة: {وَنَجْعَلُهُمْ أُيُمَّةً}. بمعنى قادة يقتدى بهم، فيكونون متبوعين لا تابعين.

٣- جعلهم وارثين: {وَنَجْعَلُهُمُ الْوَارِثِينَ}. والوراثة كما قلنا سابقاً: أن وراثة الأرض تعني التسلط على منافعها.

فالمقصود أن إرادة الله تعالى اقتضت بأن يثقل المستضعفين بالنعم ويجعلهم قادة في الأرض ويبيدهم التصرف فيها والتسلط على منافعها.

الأمر الثالث: المستضعف مشتقة من مادة (ض ع ف)، ولكنها لما استعملت في باب الاستفعال دلت على من يكبل بالقيد والغل، أي هم الذين قُهرُوا واضطهدوا وواجهوا الظلم من الجبابرة.

الأمر الرابع: إنّ الآية المباركة وإن كانت في بني إسرائيل إلا أنها ترشد إلى سنة تكوينية عامة تعلقت بها إرادة الله تعالى، وهو أن يثقل المستضعفين بالنعم ويسلّطهم على منافع الأرض ويجعلهم قادة الأرض بعد أن كانوا مستضعفين.

الأمر الخامس: إنّ الأمة الإسلامية بشكل عام قد استضعفت واضطهدت وبالأخص عترة النبي ﷺ، فلا بد وأن يمنّ الله تعالى عليهم ويورثهم الأرض كما أشارت الآية المباركة، وبهذا يمكن تطبيق الآية على العقيدة المهدوية وذلك بنصرة المستضعفين على يديه.

ولذلك طبقت الروايات في كتب الفريقين المستضعفين على أهل البيت ﷺ فمثلاً:

١- عن أمير المؤمنين ﷺ قال: «لَتُعْطَيْنَ الدُّنْيَا عَلَيْنَا بَعْدَ شِمَاسِهَا عَطْفَ الضَّرُوسِ عَلَى وَلَدِهَا» وتلا عقيب ذلك: {وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ} (١).

قال ابن أبي الحديد: «والإمامية تزعم أنّ ذلك وعد منه بالإمام الغائب الذي يملك الأرض في آخر الزمان، وأصحابنا يقولون بأنه وعد لإمام يملك الأرض ويستولي على الممالك» (٢).

٢- عنه ﷺ قال: «هذه الآية لنا أو قال: فينا» (٣).

٣- وعنه ﷺ في الآية قال: «هم آل محمد، يبعث الله مهديهم بعد جهدهم ليعزهم وينزل عدوهم» (٤).

وقد أشكل بعضهم على تطبيق الآية على العقيدة المهدوية بإشكالين:

(١) نهج البلاغة، ج ٤، ص ٤٧.

(٢) شرح نهج البلاغة، ج ١٩، ص ٢٩.

(٣) شواهد التنزيل، ج ١، ص ٤٣٢، ح ٥٩٣.

(٤) الغيبة للطوسي، ص ١٨٤، ح ١٤٣.

الإشكال الأول: لو رجعنا إلى الآية لوجدناها واضحة في نزولها في بني إسرائيل، فهم المستضعفون الذين استضعفهم فرعون وجنوده فقتلوهم وشردوهم، ثم نصرهم الله على فرعون، وورثوا الأرض واستخلفهم إياها، وهذا ما ذكره المفسرون، ويدل عليه سياق أول آيتين من سورة القصص: {إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضِعُّ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُدَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ * وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ وَنُكِنِّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ} (١)، فكيف تقولون بأنها تنطبق على العقيدة المهدوية؟!

والجواب: صحيح بأن الآية وبجسب السياق في بني إسرائيل، ولكن القرآن لا يُنظر إليه بجسب سبب النزول أو بجسب موقع النزول؛ فهو عام لا يختص بزمان ولا مكان، والآيات فيه صالحة للانطباق في كل زمان، وكما يقال: إن المورد لا يُخصَّص الوارد، فالآية وإن كانت تتحدث عن قصة بني إسرائيل إلا أنها تتحدث عن سنة تكوينية وهي نصره الله للمستضعفين.

الإشكال الثاني: بعد أن بيّنت الروايات أنّ المستضعفين هم أهل البيت (عليهم السلام) صار تطبيق الآية على العقيدة المهدوية بالروايات، ونحن نبحث هنا عن الآيات القرآنية فقط. والجواب: حتى لو لم تبين الروايات أنّ المستضعفين هم أهل البيت (عليهم السلام) لقلنا إنّ الآية تقبل الانطباق على العقيدة المهدوية؛ وذلك لأنّ الأمة عموماً تعيش حالة من الاستضعاف والظلم، فلا بدّ أن يتحقّق الوعد الإلهي بنصرة المستضعفين وتمكينهم في الأرض، فيقيمون العدل والقسط، وهذا ما نريده بالعقيدة المهدوية، وهم ممّا تنطبق عليه الآية، والروايات تكون مؤيدة فقط.

(١) سورة القصص: ٤-٥.

الآية الثانية: قوله تعالى: {الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ} (١).

ويمكننا أن نطبّق الآية على العقيدة المهدوية ببيان أمور:

الأمر الأول: الغيب هو كلّ ما غاب عن الحسّ، سواءً كان أمراً ماضياً كأحوال الأمم السابقة، أم مستقبلياً مثل الجنة والنار والبرزخ.

الأمر الثاني: يعتبر المهدي الذي يخرج في آخر الزمان من الغيب؛ لأنه لم تدركه الحواس، وإنما اهتدينا إليه من خلال النصوص الدينية، فالإيمان به إيمان بالغيب، وهذا ما دلّت عليه بعض الروايات، كما عن الصادق عليه السلام في بيان معنى الآية قال: «من آمن بقيام القائم عليه السلام أنه الحق» (٢).

وكون العقيدة المهدوية غيباً لا يعني اختصاص الغيب بذلك، بل هي مصداق للغيب. وبذلك يتضح الفساد فيما أشكل به بعض العامة (٣) على الإمامية بأنكم فسّرتم الغيب بالقائم مع أنّ الغيب أوسع من ذلك، فلا وجه لتخصيصه به.

والجواب: أنّ الإمامية لا يحصرّون الغيب بالقائم، وإنما هو مصداق من مصاديق الغيب.

(١) سورة البقرة: ٣.

(٢) كمال الدين، ج ٢، ص ٣٤٠، ب ٣٣، ح ١٩.

(٣) التفسير الكبير للرازي، ج ٢، ص ٢٨.

القسم الثالث: الآيات المؤولة بالعتيدة المهدوية

والمقصود بها الآيات المشتملة على أركان ثلاثة:

الركن الأول: أنها واردة في أشخاص معينين أو في واقعة معينة.

الركن الثاني: أن سياقها لا يفيد إعطاء قاعدة كلية حتى يمكن تطبيقها على العتيدة

المهدوية.

الركن الثالث: أن الروايات وجهتها في الإمام المهدي عليه السلام.

فإذا توقرت هذه الأركان الثلاثة يمكن أن نطلق عليها عنوان الآيات المؤولة بالعتيدة

المهدوية، ومن هذه الآيات:

الآية الأولى: قوله تعالى: {وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأَخِذُوا مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ وَقَالُوا آمَنَّا

بِهِ} ^(١).

قال المفسرون: الضمير في قوله تعالى {آمَنَّا بِهِ} يرجع للقرآن الكريم، فيكون المقصود هو

أن الآية تحكي وتصف حال مشركي قريش وقت نزول الموت بهم، حيث لا مهرب لهم ولا

حصن يمنعهم من أمر الله (عز وجل) فيؤمنون حينها بحقانية القرآن.

هذا ولكن جاءت بعض الروايات في كتب الخاصة والعامة ووجهت الآية بالمهدي عليه السلام،

وأرجعت الضمير في (به) إليه عليه السلام، فهذه الروايات محمولة على أنها من التأويل أو بيان

لبطن من البطون، مثلاً:

١- عن الباقر عليه السلام في قوله (عز وجل): {وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأَخِذُوا مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ

وَقَالُوا آمَنَّا بِهِ} قال: «يعني بالقائم من آل محمد عليه السلام» ^(٢).

(١) سورة سبأ: ٥١.

(٢) تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٠٥.

٢- عن حذيفة بن اليمان: أنّ المعنى في هذه الآية منصبٌ على الجيش الذي سيخسف به، وقد تواترت الأحاديث بأنّ جيشاً سيرسل للقضاء على المهدي وأنه سيخسف به، وهذا الخسف لم يحصل إلى الآن، فيكون في زمن المهدي^(١).

٣- قال رسول الله ﷺ: «يخرج رجل يقال له السفياي في عمق دمشق، وعامة من يتبعه من كلب، فيقتل حتى يبقر بطون النساء ويقتل الصبيان فيجمع لهم قيس فيقتلها حتى لا يمنع ذنب تلعة، ويخرج رجل من أهل بيتي فيبلغ السفياي فيبعث إليه جنداً من جنده فيهزمهم، فيسير إليه السفياي بمن معه حتى إذا صار بببداء من الأرض خسف بهم فلا ينجو منهم إلا المخبر منهم»^(٢).

الآية الثانية: قال تعالى: {إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ} ^(٣).

قال جمع من المفسرين: والمقصود من {آية} هو عقوبة سماوية كالعقوبة التي نزلت بالأمم السابقة، فيكون معنى الآية هو التخفيف والتسليّة للنبي ﷺ بأن لا يهتم ولا يغتم لكفر قريش، فإنّ الله تعالى لو أراد أن ينزل عليهم العقاب حتى يخضعوا ويستسلموا لأنزله بهم كما أنزله بالذين من قبلهم.

هذا، إلا أنه قد وردت روايات فسّرت الآية بالمهدي ﷺ، فيكون هذا من التأويل أو البطون، مثلاً:

(١) تفسير الطبري، ج ٢، ص ٧٢.

(٢) الدر المنثور، ج ٥، ص ٢٤١.

(٣) سورة الشعراء: ٤.

١- عن ابن عمير عن أبي عبد الله عليه السلام في تفسير هذه الآية قال: «نخضع رقابهم يعني بني أمية وهي الصيحة من السماء باسم صاحب الأمر»^(١).

٢- قال القندوزي: فسّرت آية النداء بالذي يسمع من السماء قرب ظهوره عليه السلام، والنداء هو: «ألا إن حجة الله قد ظهر عند بيت الله فاتبعوه فإنّ الحقّ معه وفيه»^(٢).

الآية الثالثة: قال تعالى: {وَإِنَّهُ لَعَلَّمَ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا وَاتَّبِعُونِ هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ} ^(٣).

اختلف المفسّرون في مرجع الضمير في {إنه} على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: ما اختاره المشهور من أنّ الضمير يعود لعيسى بن مريم كما هو ظاهر السياق، فيكون المقصود بالآية أحد أمرين:

١- إما أنّ عيسى بن مريم علم للساعة، بمعنى كونه من أشراطها، فحينما ينزل إلى الأرض يعلم الناس قرب ودنو الساعة.

٢- وإما أنّ عيسى بن مريم دليل على إمكان القيامة، وذلك بكونه خُلق من غير أب، وبإحيائه للموتى.

الرأي الثاني: أنه يعود للقرآن، وكون القرآن علماً للساعة، بمعنى كونه آخر الكتب السماوية.

الرأي الثالث: وقال به بعض علماء العامة من أنّ الضمير يرجع للمهدي الذي يخرج في آخر الزمان، قال مقاتل بن سليمان ومن تبعه: «إنّ الآية نزلت في المهدي»^(٤). وهذا الرأي الثالث يمكن أن نسميه تأويلاً.

(١) تفسير القمي، ج ٢، ص ١١٨؛ الكافي، ج ٨، ص ٣١٠؛ كمال الدين، ص ٣٧٢؛ الإرشاد، ج ٢، ص ٣٧٣؛ الغيبة للطوسي، ص ١٧٧.

(٢) ينابيع المودة، ج ٢، ص ٢٩٧.

(٣) سورة الزخرف: ٦١.

(٤) الصواعق المحرقة، ص ١٦٢؛ فيض القدير، ج ٥، ص ٣٨٣؛ ينابيع المودة، ج ٢، ص ٥٣.

ولكن بحسب التتبع لا توجد رواية تشهد على هذا التأويل، ولعلّه كان هناك رواية ولم تصلنا كما يقول المحقق الكلّبايگاني في "منتخب الأثر".

وقد يشكل على ما تقدّم بإشكالين:

الإشكال الأول: لا يمكن الاعتماد على هذه الروايات التي تؤوّل الآيات في المهدي عليه السلام؛ وذلك لأنها مخالفة للسياق القرآني، فتكون مخالفةً للكتاب، وقد ثبتت الروايات عن الأئمة عليهم السلام بأنّ كلّ رواية خالفت القرآن اضربوا بها عرض الحائط؛ فهي لم تخرج منّا، كمعتبرة السكوني عن الصادق عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله: «إنّ على كلّ حق حقيقة، وعلى كلّ نور صواباً، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه»^(١) فيقال بأنّ هذه الروايات المتقدمة تخالف القرآن، فهي غير مقبولة، فلا يصحّ تأويلها بالعقيدة المهدوية.

الجواب:

أولاً: ذكر في علم الأصول أنّ المخالفة للكتاب على أنواع:

١- المخالفة على نحو التباين، سواء التباين الكلي أو التباين الجزئي، ومثاله: قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ}. ومعتبرة عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام: سألته عن الرجل يتوضأ، هل يتوضأ من كوز أو ماء غيره إذا شرب منه على أنه يهودي؟ قال: «نعم»، فقلت: بعد ذلك الإناء الذي شرب منه اليهودي؟ قال: «نعم»^(٢).

فيقال: بأنّ الرواية التي تثبت طهارة اليهودي مخالفة للكتاب على نحو التباين، فالقرآن يقول بأنّ المشرك نجس، والرواية تقول بأنه طاهر، وهنا إذا عارضت الرواية الآية على نحو التباين يُضرب بها عرض الجدار؛ لأجل الروايات الآمرة بذلك.

(١) الكافي، ج ١، ص ٦٩.

(٢) وسائل الشيعة، ج ١، ب ٣ من أبواب الأستار، ح ٣.

٢ - المخالفة الروحية للكتاب، ومثاله قوله تعالى: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا}، وفي الرواية: «ليس بين الرجل وولده ربا، وليس بين العبد وسيد ربا»^(١).

فهنا قيل: بأن هذه الرواية مخالفة لروح الكتاب؛ لأنّ تحريم الربا في الكتاب لكي لا تكون الأموال متكدسة لدى شريحة من الناس وهم الأغنياء فينتشر الفقر في الأمة، لذلك قيل بأن هذه الرواية لا يُعمل بها، لمخالفتها لروح الكتاب^(٢).

٣ - المخالفة على نحو العموم والخصوص المطلق، ومثاله: قوله تعالى: {وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ}. ومعتبرة أبي عبيدة: «لا تنكح المرأة على عمتها أو خالتها»^(٣). فالآية حللت جميع النساء غير المستثنيات بالآية كالأم والأخت وغيرهن، ولم تذكر حرمة تزويج بنت الأخت على الخالة أو بنت الأخ على العمّة، فالرواية تكون مخالفة للآية على نحو العموم والخصوص المطلق، وهنا ذهب المشهور إلى إمكان الجمع العرفي وتخصيص عموم الكتاب بالرواية وأنّ هذا لا يعتبر مخالفة.

٤ - المخالفة لسياق الكتاب: مثل الآيات التي ذكرناها في هذا القسم، فسياقها لا ينسجم مع تفسيرها بالمهدي عليه السلام، وتأتي الرواية وتقول إنها في المهدي، فالمخالفة للسياق هنا لا تعتبر مخالفة للكتاب توجب طرح الرواية؛ لعدم المصادمة والمنافرة بين ما تثبته الآية وما تثبته الرواية، فإنّ الرواية لا تنفي ما تثبته الآية كي تكون معارضة لها، وإنما تبين معنى إضافياً، فقد تكون في مقام تبين تأويل هذه الآية أو تبين بطن من بطونها، وهذا لا يتعارض مع السياق الظاهري للقرآن.

(١) وسائل الشيعة، ج ١٢، ب ٧ من أبواب الربا، ح ١.

(٢) الإمام الخميني والشهيد الصدر (رحمهما الله) في بحث التعارض.

(٣) وسائل الشيعة، ج ١٤، ب ١٣ من أبواب ما يحرم بالرضاع، ح ١.

وثانياً: كما أنّ هناك روايات تقول: «ما خالف كتاب الله فدعوه»^(١) فهناك روايات أخرى تقول بأنّ للقرآن ظهراً وبطناً، ولكلّ بطنٍ بطن^(٢)، وهناك روايات تقول: إنّ القرآن يجري إلى يوم القيامة كما يجري الشمس والقمر^(٣)، فمن خلال هذه الروايات يعلم أنه ليس المقصود بالمخالفة للكتاب هو بيان تأويل الآية أو بطن من بطونها، بل المقصود هو المخالفة على نحو التباين، ومن هذه الروايات:

١- عن النبي ﷺ: «إِنَّ لِلْقُرْآنِ ظَهْرًا وَبَطْنَ، وَبَطْنُهُ بَطْنٌ إِلَى سَبْعَةِ أَبْطُنٍ»^(٤).

٢- عن الفضيل بن يسار قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن هذه الرواية: «ما في القرآن آية إلا ولها ظهر وبطن، وما فيه حرف إلا وله حدّ، ولكلّ حدّ مطلع» ما يعني بقوله: ظهر وبطن؟ قال: «ظهره تنزيله، وبطنه تأويله، منه ما مضى ومنه ما لم يكن بعد، يجري كما يجري الشمس والقمر، كلما جاء منه شيء وقع، قال الله: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} نحن نعلمه»^(٥).

الإشكال الثاني: هذه الآيات التي ذكرتموها لا تصلح دليلاً على العقيدة المهدوية؛ لأنّ تطبيق هذه الآيات على العقيدة المهدوية يتوقف على الروايات التي ذكرتموها، فلولا الروايات لم نعرف أنها في المهدي، وبالتالي فلم تكن الآيات هي الدليل كما هو المطلوب بالاستدلال بالقرآن الكريم على العقيدة المهدوية.

الجواب: ذكرنا بأنه يمكن تقسيم الآيات الواردة في العقيدة المهدوية إلى ثلاثة أقسام:

(١) الكافي، ج١، ص٦٩ (باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب).

(٢) الكافي، ج١، ص٣٧٤؛ بصائر الدرجات، ص٥٣.

(٣) بصائر الدرجات، ص٢١٦.

(٤) تفسير الصافي، ج١، المقدمة الثامنة.

(٥) تفسير العياشي، ج١، ص١١.

القسم الأول: وهي الآيات الواضحة (المفسرة): كقوله تعالى {هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَىٰ الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ} (١). وهذه تكفي بنفسها لإثبات العقيدة المهدوية بلا حاجة للروايات، فيكون دور الروايات التأييد فقط.

القسم الثاني: وهي الآيات الأقل وضوحاً (المنطبقة)، وهي نوعان:

١- المشيرة إلى سنة تكوينية من قبيل قوله تعالى: {وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَىٰ الَّذِينَ اسْتَضَعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أُمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ}. فهذه يمكن تطبيقها على العقيدة المهدوية بلا حاجة للروايات، بالتقريب الذي ذكرناه سابقاً، فلاحظ.

٢- التي لا تشير إلى سنة تكوينية، من قبيل قوله تعالى: {الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ} (٢). فهذه تحتاج إلى ضمنية الروايات.

القسم الثالث: وهي الآيات المؤولة، من قبيل قوله تعالى: {وَإِنَّهُ لَعَلْمٌ لِلسَّاعَةِ}. وهذه تحتاج إلى ضمنية الروايات لبيانها.

والمتحصّل من جميع ما تقدّم أنه يمكن إثبات العقيدة المهدوية بالقرآن الكريم، وذلك إما بالقسم الأول من الآيات، أو بالنوع الأول من القسم الثاني منها، فلاحظ.

(١) سورة التوبة: ٣٣.

(٢) سورة البقرة: ٣.

الدليل الرابع: الروايات

استدل العلماء على العقيدة المهدوية بالروايات المتواترة الموجودة في كتب العامة والخاصة. وقبل أن ندخل في بيان هذا الدليل لابد من أن نشير إلى أمور خمسة:

الأمر الأول: معنى التواتر، فقد عرّفوه في المنطق بأنه إخبار جماعة يمتنع عادةً تواطؤهم على الكذب أو اتفاقهم على الخطأ في فهم الحادثة.

الأمر الثاني: أنواع التواتر، وقد قسمه علماء الأصول إلى ثلاثة أقسام:

١- التواتر اللفظي: وهو أن يتفق المخبرون على نقل الخبر بلفظ واحد، كأن ينقل مائة صحابي مثلاً أنهم سمعوا النبي ﷺ يقول يوم الغدير: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه».

٢- التواتر المعنوي: وهو أن يتفق المخبرون على نقل مدلول ومعنى واحد، لكن ينقلونه بألفاظ مختلفة، وهذا من قبيل التواتر على شجاعة الأمير ﷺ، فيأتي مخبر فيقول: كان علي شجاعاً، وآخر يقول: «ما قام الإسلام إلا على سيف علي»، وآخر يقول: بأنه هو الذي قتل عمرو بن عبدود يوم الأحزاب، وهكذا، فيتفق الجميع في نقل معنى واحد وهو الإخبار عن شجاعة علي، وإن اختلفت ألفاظهم وعباراتهم الدالة على ذلك.

٣- التواتر الإجمالي: وهو أن يتفق جميع المخبرين على نقل قضايا متعددة لا تشترك في اللفظ ولا في المعنى المطابقي، ولكنها تشترك في المدلول الالتزامي لها جميعاً، فيعلم بسبب نقلهم لها بأنّ خبراً واحداً على الأقل من هذه الأخبار صحيح، وهو الخبر الذي يشترك فيه الجميع من حيث المدلول الالتزامي. وهذا من قبيل أن يأتي شخص ويخبر عن شجاعة علي ﷺ، وآخر يخبر عن كرمه، وثالث عن عبادته، وآخر يخبرنا عن قضائه بين الناس، وآخر عن عدد أولاده، فنعلم بأنّ واحداً من هذه الأخبار على الأقل صحيح، وهو الذي يشترك في الجميع من حديث المدلول الالتزامي وهو -مثلاً- حياة علي ﷺ.

وقد اتفق الأعلام على حجية التواتر اللفظي والمعنوي، ولكن اختلفوا في التواتر الإجمالي، والمشهور حجيتته.

الأمر الثالث: شروط التواتر:

ذكر العلماء من الخاصة والعامة عدّة شروط لتحقق التواتر، منهم المحقق الحلي^(١) والغزالي^(٢)، فقد ذكرا أربعة منها، وذكر الأمدى^(٣) منها أربعة متفق عليها، وستة مختلف فيها، والشروط المتفق عليها هي:

- ١- أن يكون إخبار المخبرين عن علم لا عن ظن.
- ٢- أن يكون الإخبار عن أمر حسي لا حدسي.
- ٣- أن يبلغ عدد المخبرين حداً لا يجوز عليهم التواطؤ على الكذب، وليس هناك عدد محدّد للمخبرين، خلافاً لمن قال بأنهم ٤٠، وقيل ٧٠، وقيل ٣١٣ مخبراً بعدة أهل بدر، فإنّ هذه الأقوال لا شاهد عليها.
- ٤- أن تكون جميع طبقات المخبرين جامعة للشروط الثلاثة السابقة.

الأمر الرابع: حجية التواتر:

ذهب جمهور العلماء من الخاصة والعامة إلى أنّ التواتر حجة؛ لأنه يفيد العلم. وإليك بعض كلماتهم في ذلك:

- ١- الطوسي: "والتواتر يوجب العلم الضروري على مذهب الخصم، وعلى مذهبنا يوجب العلم الذي لا يتخالج فيه الشك"^(٤).

(١) معارج الأصول، ص ١٣٩.

(٢) المستصفى، ص ١٠٧.

(٣) الاحكام، ص ٢٥.

(٤) العدة، ج ٢، ص ٦٦٥.

- ٢- المحقق الحلي: "الخبر المتواتر مفيد للعلم وأنكره السمنية"^(١).
- ٣- العلامة الحلي: "الحق أنّ خبر المتواتر يفيد العلم الضروري خلافاً للسيد المرتضى، حيث وقف، ولأبي الحسين حيث قال: أنه نظري"^(٢).
- ٤- الشيخ حسن بن الشهيد الثاني: "فالمتواتر هو خبر جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه، ولا ريب في إمكانه ووقوعه، ولا عبرة بما يحكى من خلاف بعض ذوي الملل الفاسدة في ذلك فإنه بهت ومكابرة"^(٣).
- ٥- الغزالي: "أما إثبات كون التواتر مفيداً للعلم فهو ظاهر، خلافاً للسمنية حيث حصروا العلوم في الحواس"^(٤).
- ٦- الفخر الرازي: "أكثر العلماء اتفقوا على أنّ أمثال هذه الأخبار قد تفيد العلم..."^(٥).
- ٧- الآمدي: "اتفق الكل على أنّ خبر التواتر مفيد للعلم بمخبره، خلافاً للسمنية والبراهمة في قولهم لا علم في غير الضروريات إلا بالحواس دون الأخبار وغيرها"^(٦).

الأمر الخامس: هناك اتجاهان في كيفية إفادة التواتر للعلم واليقين:

الاتجاه الأول: ما يذكره المنطق الأرسطي بأنّ من القضايا العقلية الأولية البديهية: المتواترات. فالتواتر بنفسه يفيد اليقين ولا نحتاج في إثباته إلى قضية أخرى، ولذلك قسّموا في المنطق القضايا اليقينية إلى ستّ قضايا:

- ١- الأوليات. ٢- التجريبيات. ٣- الفطريات.

(١) معارج الأصول، ص ١٣٨.

(٢) مبادئ الوصول، ص ١٩٩.

(٣) المعالم، ص ١٨٣.

(٤) المستصفى، ص ١٠٦.

(٥) المحصول، ج ٤، ص ٢٢٧.

(٦) الأحكام، ج ٢، ص ٣٠.

٤- الحدسيات. ٥- المشاهدات. ٦- المتواترت.

الاتجاه الثاني: ما ذكره الشهيد الصدر في كتابه الأسس المنطقية للاستقراء، حيث قال: بأن التواتر يفيد اليقين من خلال حساب الاحتمالات، وليس ذلك راجع إلى قضية أولية عقلية كما يقرره المنطق الأرسطي.

وعلى الاتجاهين فإن التواتر يفيد اليقين، إلا أن الخلاف في وجه ذلك.

وإذا اتضحت هذه الأمور الخمسة نقول ببرهان الشكل الثالث من القياس المنطقي: الصغرى: جاءت الروايات المتواترة معني عن النبي وعترته عليهم السلام على العقيدة المهدوية. الكبرى: التواتر حجة.

النتيجة: العقيدة المهدوية حجة.

ونذكر هنا بعض من قال بتواتر الروايات حول العقيدة المهدوية من علماء الفريقين:

أولاً: علماء الشيعة:

١- الشيخ الصدوق: "جاءت الأخبار في الغيبة فإنها مشهورة ومتواترة وكانت الشيعة تتوقعها وتترجأها كما تتوخمها بعد ذلك من قيام القائم عجل الله فرجه بالحق وإظهار العدل"^(١).

٢- النعماني: "هذه الروايات التي قد جاءت متواترة تشهد بصحة الغيبة"^(٢).

٣- السيد ابن طاووس: "لا يخالف أحد من المسلمين بالبشارة به وفي إمامته وظهوره ودولته وإنما الخلاف في وقت ولادته"^(٣).

(١) كمال الدين، ص ٩٤.

(٢) الغيبة، ص ١٦٠.

(٣) الطرائف، ص ١٨٦.

- ٤- المجلسي: "تواترت الشيعة الإمامية بالنص عليه من أبيه وجدّه" (١).
- ٥- المولى المازندراني: "وهذا القيام كائن قطعاً لروايات متواترة من طريق العامة والخاصة الا ان العامة يقولون يولد آخر الزمان" (٢).
- ٦- الطباطبائي: "ظهور المهدي ﷺ الذي أخبر به النبي ﷺ في الأخبار المتواترة المروية من طرف الفريقين" (٣).
- ٧- الشهيد الصدر: "وقد أحصي أربعمئة حديث عن النبي ﷺ من طرق إخواننا أهل السنة كما أحصي مجموع الأخبار الواردة في الإمام المهدي من طرق الشيعة والسنة فكان أكثر من ستة آلاف رواية" (٤).

ثانياً: علماء العامة:

- ١- أبو الحسن الأبري: "وقد تواترت الأخبار واستفاضت عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) بذكر المهدي وأنه من أهل بيته، وأنه يملك سبع سنين، وأنه يملأ الأرض عدلاً، وأن عيسى يخرج فيساعده على قتل الدجال، وأنه يؤم هذه الأمة ويصلي عيسى خلفه" (٥).
- ٢- القاضي الشوكاني: "والأحاديث الواردة في المهدي التي أمكن الوقوف عليها منها خمسون حديثاً، فيها الصحيح والحسن والضعيف المنجبر، وهي متواترة بلا شك ولا شبهة" (٦).

(١) البحار، ج٥١، ص١٧٩.

(٢) شرح أصول الكافي، ج١، ص٣٠٦.

(٣) الميزان، ج١٤، ص٣٣٠.

(٤) بحوث حول المهدي، ص٦٤.

(٥) راجع فتح الباري، ج٦، ص٣٥٨؛ الصواعق المحرقة، ص٩٩.

(٦) غاية المأمول، ج٥، ص٣٦٤.

٣- محمد بن رسول البزرنجي: "قد علمت أنّ أحاديث وجود المهدي وخروجه آخر الزمان وأنه من عترة النبي ﷺ من ولد فاطمة بلغت حدّ التواتر المعنوي، فلا معنى لإنكارها"^(١).

٤- الشيخ محمد السفاريني: "والصواب الذي عليه أهل الحق أنّ المهدي غير عيسى، وأنه يخرج قبل نزول عيسى ﷺ، وقد كثرت بخروجه الروايات حتى بلغت حدّ التواتر المعنوي، وشاع ذلك بين علماء السنة حتى عد من معتقداتهم"^(٢).

٥- القنوجي: "الأحاديث الواردة في المهدي على اختلاف رواياتها كثيرة جداً تبلغ حدّ التواتر المعنوي"^(٣).

٦- القرطبي: "الأخبار الصحاح قد تواترت على أنّ المهدي من عترة رسول الله ﷺ"^(٤).

٧- الألباني: "إنّ عقيدة خروج المهدي عقيدة ثابتة متواترة عنه ﷺ يجب الإيمان بها لأنها من أمور الغيب، والإيمان بها من صفات المتقين، وإنّ إنكارها لا يصدر إلا من مكابر أو كافر"^(٥).
وبعدما نقلنا كلمات الأعلام نذكر بعض الروايات المعتمدة عند الفريقين:

أولاً: عند الشيعة:

١- عن أبي بصير عن الصادق ﷺ عن آبائه قال: قال رسول الله ﷺ: «المهدي من ولدي، اسمه اسمي، وكنيته كنيتي، أشبه الناس بي خلقاً وخلقاً، تكون له غيبة وحيرة حتى تضلّ الخلق عن أديانهم، وحينئذ يقبل كالشهاب الثاقب فيملأها قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً»^(٦).

(١) الإشاعة في أشراف الساعة، ص ٨٧.

(٢) لوائح الأنوار البهية، ج ٢، ص ٨٠.

(٣) الإذاعة لما كان ويكون بين يدي الساعة، ص ١١٢.

(٤) تفسير القرطبي، ج ٨، ص ١٢٢.

(٥) مجلة تراثنا، مؤسسة أهل البيت، العدد ٣٢، ص ٣١.

(٦) كمال الدين، ص ٢٧٢، ح ٤.

٢- عن أبي الصلت الهروي، عن الرضا عليه السلام عن آبائه قال: قال النبي ﷺ: «والذي بعثني بالحق بشيراً ليغيبن القائم من ولدي بعهد معهود إليه مني حتى يقول أكثر الناس: ما لله في آل محمد حاجة، ويشك آخرون في ولادته، فمن أدرك زمانه فليتمسك بدينه ولا يجعل للشيطان إليه سبيلاً بشكه، فيزيله عن ملتي، ويخرجه من ديني، فقد أخرج أبويكم من الجنة من قبل، وأن الله (عز وجل) جعل الشياطين أولياء للذين لا يؤمنون»^(١).

ثانياً: عند العامة:

- ١- عن علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «المهدي من أهل البيت يصلحه الله في ليلة»^(٢). وقد صححه جمع من علماء العامة كابن حجر^(٣)، والسيوطي^(٤)، والألباني^(٥).
- ٢- عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «يخرج في آخر أمتي المهدي، يسقيه الله الغيث، وتخرج الأرض نباتها، ويعطي المال صحاحاً، وتكثر الماشية، وتعظم الأمة، يعيش سبعاً أو ثمانية». صحيح الإسناد ولم يُخرجاه^(٦)، وصححه الذهبي^(٧)، والألباني قال: «سند صحيح رجاله ثقات»^(٨).

(١) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٢) سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٦٧، ح ٤٠٨٥؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٨٤.

(٣) تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ١٧٢.

(٤) فيض القدير، ج ٦، ص ٢٧٨.

(٥) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ٢، ص ٣٣٦، ح ٧١١.

(٦) المستدرک علی الصحیحین، ج ٤، ص ٥٥٧.

(٧) تلخیص المستدرک، ج ٤، ص ٥٥٨.

(٨) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ٢، ح ٢٣٧١.

٣- عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ عن رسول الله: «يقتتل عند كنزكم ثلاثة كلهم ابن خليفة، ثم لا تصير لأحد منهم، ثم تطلع الرايات السود من قبل المشرق فيقاتلونكم قتالاً لم يقاتله قوم، فقال: إذا رأيتموه فبايعوه ولو حبواً على الثلج، فإنه خليفة الله المهدي»^(١).

٤- عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ: «المهدي مني، أجلى الجبهة، أقى الأنف، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، ويملك سبع سنين»، هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يُخرجاه^(٢). قال ابن القيم: «إسناده جيد»^(٣).

والمتحصّل من جميع ما تقدّم أنّ العقيدة المهدوية عقيدة صحيحة وتامة قد قامت عليها الأدلة، ولو لم يكن إلا الروايات المتواترة لكفى.

(١) سنن ابن ماجه، ج٢، ص١٣٦٧، ح٤٠٨٤؛ وصححه الحاكم في المستدرک علی الصحیحین، ج٤، ص٤٦٣.

(٢) سنن أبي داود، ج٤، ص١٠٦؛ المستدرک علی الصحیحین، ج٤، ص٥٥٧.

(٣) المنار المنيف، ص١٤٤.

الشبهات على أخبار العقيدة المهدوية

هناك جمع من المشككين والمنكرين للعقيدة المهدوية، كابن الوليد البغدادي، وابن خلدون، ومحمد درويش البيروتي، ومحمد رشيد رضا، ومحمد فريد وجدي، وأحمد أمين، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، وسعد محمد حسن، وغيرهم، طرحوا عدّة شبهات في القبول والأخذ بهذه الأخبار المتواترة على العقيدة المهدوية.

الشبهة الأولى

إنّ العقيدة المهدوية ليست عقيدة صحيحة، والسبب في ذلك هو أنّ أصح الكتب الحديثية كصحيح البخاري ومسلم لم يذكر الروايات الواردة في المهدي، مع اطلاع البخاري ومسلم عليها، وهذا يعني أنهما لا يقبلان بالعقيدة المهدوية ولا بأخبارها، وإليك بعض كلمات المنكرين:

- ١- محمد رشيد رضا: "ولذلك لم يعتد الشيخان بشيء من رواياتها في صحيحهما"^(١).
- ٢- أحمد أمين المصري: "لم يرو البخاري ومسلم شيئاً من أحاديث المهدي ممّا يدلّ على عدم صحتها عندهما، وإنما ذكرها الترمذي وأبو داود وابن ماجه وغيرهم"^(٢).

(١) تفسير المنار، ج ٩، ص ٤٣٥.

(٢) ضحى الإسلام، ص ٢٣٧.

والردّ على هذه الشبهة بعدّة أجوبة:

أولاً: قلنا فيما سبق إنّ الأدلة التامة دلّت على العقيدة المهدوية، ومنها الأخبار المتواترة التي صرّح بتواترها جماعة كبيرة من علماء المسلمين، فحتى لو فرضنا عدم نقل البخاري ومسلم لروايات المهدي فهذا لا يبرّر إنكار العقيدة المهدوية.

ثانياً: إنّ دعوى عدم نقل البخاري ومسلم روايات المهدي خالية من الصحة، فقد نقلها وإن كانا لم يذكرها الروايات التي صرّحت باسم المهدي، إلا أنهما ذكرا الروايات التي تدلّ عليه بصفاته كأمر أو إمام، كالرواية التي نقلها البخاري عن النبي ﷺ: «كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم»^(١). والرواية التي نقلها مسلم عن النبي ﷺ: «يكون في آخر الزمان خليفة يحثو المال حثياً، لا يعدّه عدّاً»^(٢).

ثالثاً: ليس كلّ الروايات التي صحّت عند البخاري ومسلم قد نقلها في كتابيهما، فقد صرّح بأنّ آلاف الروايات الصحيحة عندهما لم ينقلها في كتابيهما. وقد نقل عن البخاري أنه يقول: صحّ عندي مائة ألف حديث، مع أنه لم يذكر في كتابه إلا ٧٢٧٥ حديثاً، فلعلّ أخبار المهدي من ضمن هذه الأحاديث التي صحّت عنده ولم يذكرها.

وإليك الشواهد على ذلك:

١- ابن الصلاح: "لم يستوعبها الصحيح في صحيحيهما ولا التزما ذلك، فقد روينا عن البخاري أنه قال: (ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحيح لحال الطول)، وروينا

(١) صحيح البخاري، ج٤، ص١٤٣.

(٢) صحيح مسلم، ج٨، ص١٨٥.

عن مسلم أنه قال: (ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه)^(١).

٢- النووي في ردّه على الذين اعترضوا على البخاري ومسلم بعدم إخراجهما أحاديث على شرطهما: "وهذا الإلزام ليس بلازم لأنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صح عنهما تصرّيهما بأنهما لم يستوعباها إنما قصدا جملة من الصحيح كما يقصد المصنف في الفقه جمع جمل من مسائله لا أن يحصر جميع مسائله"^(٢).

رابعاً: إنّ لازم هذه الدعوى إلغاء جميع الكتب الأخرى، كموطأ مالك، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومسند أحمد بن حنبل، وسنن الترمذي، وسنن ابن ماجه، والمستدرک علی الصحيحین، مع أنه قد صرح أصحاب هذه الكتب أو بعضهم بصحتها، وقد جاء فيها الكثير من الروايات التي لم ينقلها البخاري ولا مسلم، كحديث العشرة المبشرين بالجنة مثلاً، فهو من الأحاديث المسلّمة عندهم إلا أنه ليس بموجود في كتابي البخاري ومسلم، وإنما نقله ابن حنبل وغيره، وإليك بعض الشواهد:

١- الترمذي: "جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمول به وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين"^(٣). فالترمذي يقول بصحة كتابه ما خلا حديثين، مع أنه ذكر في كتابه ٣٩٥٦ حديث، ومئات من هذه الأحاديث غير موجودة في البخاري ومسلم.

٢- الحاكم النيسابوري: "وقد سألتني جماعة من أعيان هذه المدينة -نيسابور- أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج بهما"^(٤).

(١) علوم الحديث، ص ١٩.

(٢) شرح صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٤.

(٣) سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٩٢.

(٤) المستدرک علی الصحيحین، ج ١، ص ٢.

فالحاكم يشهد بأنه ألف كتابه لأجل الاستدراك على البخاري ومسلم، حيث توجد أحاديث صحيحة ولم يخرّجها.

خامساً: قسّم علماء العامة الحديث إلى سبعة أقسام:

- ١- حديث على شرط الشيخين، ونقله الشيخان في كتابيهما.
 - ٢- حديث على شرط الشيخين، ونقله البخاري دون مسلم.
 - ٣- حديث على شرط الشيخين، ونقله مسلم دون البخاري.
 - ٤- حديث على شرط الشيخين، ولم ينقله.
 - ٥- حديث على شرط مسلم، ولم ينقله.
 - ٦- حديث على شرط البخاري، ولم ينقله.
 - ٧- حديث ليس على شرط البخاري ومسلم، ولم ينقله وهو صحيح.
- والأحاديث التي في كتابي مسلم والبخاري فقط الأقسام الثلاثة الأولى، وهذا التقسيم يدلّ على أنه ليس المعيار في قبول الحديث هو وجوده في صحيح البخاري ومسلم.
- سادساً: ليس من الصحيح أن يجعل صحيحا البخاري ومسلم ميزاناً في قبول الحديث وردّه، فإنّ فيهما الكثير من الأحاديث الباطلة، من قبيل:
- ١- عن عائشة قالت: "سحر رسول الله ﷺ رجلٌ من بني زريق يقال له لبيد بن الأعصم، حتى كان رسول الله ﷺ يخيّل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله"^(١).
 - ٢- عن عائشة: "دخل علي رسول الله ﷺ وعندي جاريتان تغنيان بغناء بعات، فاضطجع علي الفراش وحول وجهه، فدخل أبو بكر فانتهرني وقال: مزمارة الشيطان عند رسول الله، فأقبل علي رسول الله ﷺ فقال دعهما"^(٢).

(١) صحيح البخاري، ج٧، ص٢٨؛ صحيح مسلم، ج٧، ص١٤.

(٢) صحيح البخاري، ج٣، ص٢٨٨؛ صحيح مسلم، ج٢، ص٢٩٣.

٣- عن حذيفة: "رأيتني أنا والنبي ﷺ نتماشى فأتى بساطة قوم خلف حائط، فقام كما يقوم أحدكم فبال، فانتبذت منه، فأشار إلي فجئته فقامت عند عقبه حتى فرغ"^(١).

الشبهة الثانية

إنّ الأحاديث التي وردت في المهدي ﷺ كلّها ضعيفة السند ولا يمكننا الاعتماد عليها، وإليك بعض كلمات المنكرين:

١- ابن خلدون: "فهذه الأحاديث التي خرّجها الأئمة في شأن المهدي وخروجه آخر الزمان وهي كما رأيت لم يخلص منها من النقد إلا القليل أو الأقل منه"^(٢).

٢- محمد بن درويش البيروتي: "وفي المهدي أحاديث افردت في التأليف وكلّها فيها مقال، يعني ضعف سندي"^(٣).

٣- محمد فريد وجدي: "أحاديث موضوعة تعمد وضعها رجال من أهل الزيغ"^(٤).

والرد على هذه الشبهة بعدة أجوبة:

أولاً: قلنا بأنّ أخبار المهدي متواترة، والتواتر يفيد القطع واليقين بذاته، فلا معنى للبحث في السند مع وجود التواتر.

ثانياً: على فرض عدم التواتر، فإنّ هناك أربع روايات صحيحة لدى ابن خلدون، والكثير من الروايات الصحيحة التي لم يتعرّض لها في كتابه، فهو قد بحث في ثلاث وعشرين رواية

(١) صحيح البخاري، ج١، ص٦٦٢ صحيح مسلم، ج١، ص١٥٧.

(٢) تاريخ ابن خلدون، ج١، ص٣٢٢.

(٣) أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، ص٣٢.

(٤) محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، ج١، ص٤٨٩.

فقط، وحاول أن يضعفها، إلا أنه قد فشل في أربع روايات ولم يجد وجهاً لتضعيفها، لذلك قال: "لم يخلص منها إلا القليل"، فنقول: إذا صحّت لديه أربع روايات كيف ساغ له إنكار العقيدة المهدوية؟ مع أنّ هذه الروايات الأربع تشهد للروايات الضعيفة فتفيد الوثوق بالصدور.

ثالثاً: إنّ ابن خلدون لا علاقة له بعلم الحديث والدراية حتى يعتمد على قوله، فهو مجرد مؤرّخ، وليس من أهل الفنّ والاختصاص، فلا يسوغ للعاقل الاعتماد على قوله، كما لا يسوغ أخذ الفتوى من بقال! أو أخذ الدواء من حمّال! وهذا ما صرح به علماء العامة، ومنهم:

١- الألباني: "وقد أخطأ ابن خلدون خطأ واضحاً حيث ضعف أحاديث المهدي، ولا غرابة في ذلك؛ فإنّ الحديث ليس من صناعته"^(١).

٢- الشيخ أحمد شاكر: "وأما ابن خلدون فقد قفا ما ليس به علم، واقتحم قحماً لم يكن من رجالها... إنّ ابن خلدون لم يحسن فهم قول المحدثين، ولو اطلع على أقوالهم وفقهها ما قال شيئاً ممّا قال"^(٢).

رابعاً: لو رجعنا للضابطة التي اعتمد عليها ابن خلدون في تضعيفه لهذه الروايات لجزمنا بفساد قوله، فقد صرح في كتابه بأنّ الضابطة التي اعتمد عليها في تضعيف أحاديث المهدي هي (أنّ الجرح مقدّم على التعديل)، بمعنى أنه لو كان عندنا راوٍ قال فيه بعض العلماء إنه ثقة، وقال فيه آخرون إنه ضعيف، فإنه يقدم الجرح على التعديل. وهذه قاعدة وإن اعتمد عليها علماء الجرح والتعديل ولكن ليس على إطلاقها، بل قد صرحوا بأنه لا بدّ من معرفة سبب الجرح والتعديل، وهل هو سبب تامّ أم لا؟ ولا بدّ من

(١) تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق، ص ١٦.

(٢) شرح مسند أحمد، ج ٥، ص ١٩٧.

كون الجارح أقوى من المعدل، أو كون الجارح أكثر من المعدل، وغير ذلك. أما ابن خلدون فقد اعتمد على هذه القاعدة مطلقاً وبلا قيد، فلو وجد جرحاً في أحد الرواة كأن يتهم بالتشيع مثلاً ضعف الرواية حتى لو قال الجميع بوثاقته! ونذكر هنا مثالين لذلك:

١- أبو داود بسنده عن النبي ﷺ: «لو لم يبق من الدهر إلا يوم لبعث الله رجلاً من أهل بيتي يملأها عدلاً كما ملئت جوراً»^(١).

فهذه الرواية ضعفها ابن خلدون لوجود قطن بن خليفة، لأن العجلي قال: "فيه تشيع قليل"، مع أن أحمد بن حنبل ويحيى بن القطان وابن معين والنسائي قد وثقوه.

٢- النيسابوري بسنده عن محمد بن الحنفية قال: كتنا عند علي فسأله رجل عن المهدي، فقال له: «هيهات - ثم عقد بيده سبعا - فقال: ذلك يخرج في آخر الزمان، إذا قال الرجل الله الله قتل، فيجمع الله تعالى له قوماً قزع كقزع السحاب، يؤلف الله بين قلوبهم، لا يستوحشون إلى أحد، ولا يفرحون بأحد دخل فيهم، على عدة أهل بدر، لم يسبقهم الأولون ولا يدركهم الآخرون، وعلى عدد أصحاب طالوت الذين جاوزوا معه النهر»^(٢).

فهذه الرواية ضعفها ابن خلدون لوجود عمار الذهبي، حيث قال فيه ابن المدني: "فيه تشيع"، مع أن أحمد بن حنبل وابن معين والنسائي وثقوه.

فاتضح بالتالي فساد كلام ابن خلدون.

(١) سنن أبي داود، ج٢، ص٣١٠.

(٢) المستدرک علی الصحیحین، ج٤، ص٥٠٣.

الشبهة الثالثة

ادّعى البعض أنّ الروايات الواردة في المهدي متعارضة، وإذا تعارضت الروايات تساقطت، وإذا تساقطت لا يمكننا الاعتماد عليها في إثبات العقيدة المهدوية، حيث إنّ بعض الروايات تقول بأنّ المهدي هو عيسى بن مريم، وبعضها تقول بأنه من ذرية النبي الخاتم، وبعضها تقول بأنه من بني العباس، وبعضها تقول بأنه حسني وأخرى حسيني، ولذا قال محمد رشيد رضا: "وأما التعارض في أحاديث المهدي فهو أقوى وأظهر، والجمع بين الروايات أعسر"^(١).

والرد على هذه الشبهة بجوابين:

أولاً: الروايات ليست على مستوى واحد، فبعضها صحيح وبعضها ضعيف، والقاعدة تقتضي أنّ الضعيف ليس بحجة فلا يمكن أن يعارض الصحيح، وبناءً على ذلك نقول: بأنّ رواية أنّ المهدي هو عيسى بن مريم ضعيفة، ورواية أنه من بني العباس ضعيفة أيضاً، كما سيّضح في الفصل القادم، فلا تعارض هذه الروايات الضعيفة الروايات الصحيحة التي تقول بأنّ المهدي من ذرية النبي ﷺ، ولذلك أشكل الألباني على محمد رشيد فقال: "وهذه علة مدفوعة؛ لأنّ التعارض شرطه التساوي في قوة الثبوت، وأما نصب التعارض بين قوي وضعيف فمما لا يسوغه عاقل منصف، والتعارض المزعوم من هذا القبيل"^(٢).

ثانياً: لو سلّمنا أنّ هناك تعارضاً في روايات المهدي فنقول: إنّ العلماء قسّموا التعارض إلى قسمين:

(١) تفسير المنار، ج٩، ص٩٩٤.

(٢) حول المهدي، ص٦٤٦.

١- تعارض غير مستقرّ، وهو التعارض الذي يمكن فيه الجمع العرفي، فيلزم بالتالي الجمع بين الروايات المتعارضة.

٢- تعارض مستقرّ، وهو التعارض الذي لا يمكن فيه الجمع العرفي، فيلزم بالتالي العمل بمرجّحات باب التعارض، والأخذ بالرواية التي لها مرجح. ولذا قال النووي: "والمختلف من الأحاديث قسماً، أحدهما يمكن الجمع بينهما فيتعين ويجب العمل بهما، الثاني لا يمكن الجمع بوجه، فإن علمنا أحدهما ناسخ قدمناه، وإلا بالراجح كالترجيح بصفات الرواة وكثرتهم في خمسين وجه" (١).

إذا اتضح ذلك نقول: بأنّ التعارض في أخبار المهدي إما غير مستقرّ أو مستقرّ، فإذا كان غير مستقرّ فلا بدّ أن نجتمع بين الروايات جمعاً عرفياً ولا نسقطها عن الاعتبار. ومثال ذلك: التعارض بين الروايات التي تقول بأنّ المهدي حسيني، والروايات التي تقول بأنه حسني، فنستطيع أن نجتمع بينها جمعاً عرفياً فنقول: بأنه حسيني من جهة الأب، وحسني من جهة الأم، فينحلّ بذلك التعارض.

وأما لو كان التعارض مستقرّاً بحيث لا يمكن الجمع العرفي، كالتعارض بين الروايات التي تقول بأنّ المهدي هو عيسى بن مريم لو فرضناها صحيحة، والروايات التي تقول بأنه من ذرية النبي ﷺ، فهنا نرجع لمرجّحات باب التعارض، وقد ذكر علماء العامة خمسين مرجّحاً في باب التعارض، ومن جملة المرجّحات: الشهرة، ورواية كبار الصحابة، وبالتالي تكون رواية أنّ المهدي من ذرية النبي ﷺ هي المرجّحة؛ لأجل الشهرة ورواية كبار الصحابة، فقد رواها ستة وعشرون صحابياً، فهي المقدّمة.

(١) شرح صحيح مسلم، ج١، ص ٣٥.

الشبهة الرابعة

قال بعض المشككين: بأن العقيدة المهدوية عقيدة شيعية تسربت إلى الكتب الإسلامية والتراث الإسلامي من خلال الشيعة، وإلا فلا أصل ولا أساس لها عن النبي ﷺ، وإنما أصلها الرافضة، وهم لا يعتمد على قولهم. وإليك بعض كلمات أصحاب الشبهة:

١- أحمد أمين: "ففي نظري أنها نبتت من الشيعة، وكانوا هم البادئين باختراعها؛ وذلك بعد خروج الخلافة من أيديهم"^(١).

٢- عبد الرحمن بن محمد بن عثمان: "يرى الكثير من العلماء الثقات الأثبات أن ما ورد في أحاديث خاصة بالمهدي ليست إلا من وضع الباطنية والشيعة"^(٢).

والرد على هذه الشبهة بعدة أجوبة:

أولاً: إن أخبار المهدي ليست محصورة بالشيعة بل قد رواها غير الشيعة أيضاً، فتوجد روايات كثيرة يخلو سندها من أي راوٍ شيعي، وقد صرح بذلك الكثير من العامة، ومنهم:

١- الألباني: "إن السيد رشيد ادعى أن أسانيدها لا تخلو من شيعي، مع أن الأمر ليس كذلك على إطلاقه، فالأحاديث الأربعة التي أوردتها ليس فيها رجل معروف بالتشيع"^(٣).

٢- البستوي: "فهكذا عرفنا أن أغلب الأحاديث الثابتة في المهدي ليس في أسانيدها من رمي بالتشيع، والروايات التي فيها من رمي بالتشيع فأكثرها لها شواهد من طرق أخرى"^(٤).

(١) ضحى الإسلام، ج٣، ص٢٤١.

(٢) تحفة الأحوذى، ج٦، ص٦٣٥.

(٣) مجلة الصمدن الإسلامي، ج٢٧، وج٢٨، ص٦٤٢ السنة ٢٤.

(٤) المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة، ص٣٧٧.

وإليك بعض الأحاديث التي تخلو من أيِّ راوٍ شيعي:

١- حدّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا حجاج بن الربيع بن سليمان، ثنا أسد بن موسى، ثنا حماد بن سلمة عن مطر وأبي هارون عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ «تملاً الأرض جوراً وظلماً فيخرج رجل من عترتي». حديث صحيح ولم يخرّجاه^(١).

٢- حدّثنا عبيد بن أسباط بن محمد القرشي، أخبرنا أبي أخبرنا سفيان الثوري عن عصام بن بهدلة عن زر عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ: «لا تذهب الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي». قال الترمذي: "هذا حديث صحيح"^(٢). وهذان الحديثان لا يوجد فيهما من هو متهم بالتشيع.

ثانياً: لا معنى لإنكار العقيدة المهدوية وردّ هذه الأخبار لمجرد أنّ في روايتها شيعة، وإلا يلزم ردّ مئات الأحاديث الموجودة في كتب الصحاح، فإنها مليئة بالرواة الشيعة. ولذا استخرج السيد شرف الدين في المراجعات (رقم ١٦) مائة راوٍ شيعي وقعوا في أسانيد الصحاح، وإليك بعض النماذج:

١- عبيد الله بن موسى، قال ابن سعد: "كان يتشيع ويروي أحاديث في التشيع"^(٣). وقال ابن الأثير: "كان شيعياً"^(٤). ومع ذلك روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود^(٥).

(١) المستدرک علی الصحیحین، ج ٤، ص ٥٥٧.

(٢) سنن الترمذي، ج ٣، ص ٣٤٢.

(٣) الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٤٠٠.

(٤) الكامل في التاريخ، ج ٦، ص ٤١١.

(٥) صحيح البخاري، ج ١، ص ٨١؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٤؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٢٣.

٢- سليمان بن قرم النحوي، قال ابن حبان: "كان رافضياً غالباً في الرفض"^(١). وقال ابن عدي: "مفرط في التشيع"^(٢). ومع ذلك روى عنه البخاري ومسلم^(٣).

٣- وكيع بن الجراح، قال الذهبي: "فيه تشيع قليل"^(٤). ومع ذلك روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود^(٥).

ثالثاً: لو سلّمنا جدلاً بوجود رواية شيعة في جميع روايات العقيدة المهدوية، فهل يكون ذلك سبباً لإنكارها؟

الجواب: بالنفي؛ لأنّ علماء العامة اختلفوا في قبول روايات الشيعة على عدّة آراء، نذكر المهمّ منها:

١- الرأي الأول: إذا كان الإمامي غير مستحلّ للكذب (ثقة) فيقبل قوله، أما إذا كان كذاباً فلا يقبل قوله. وهذا هو الرأي المشهور، واختاره سفيان الثوري، وأبو يوسف القاضي، وعليه ابن حنبل، والبخاري، ومسلم، وبقية أصحاب الصحاح، ولذلك يقول الذهبي في أبان بن تغلب: "شيعي جلد ولكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته"^(٦).

ويقول في عباد بن يعقوب: "الشيخ العالم الصدوق محدّث الشيعة"^(٧).

٢- الرأي الثاني: تقبل روايات الشيعة مطلقاً، وهذا ما اختاره بعضهم^(٨).

(١) كتاب المجروحين، ص ٣٣٢.

(٢) الكامل، ج ٣، ص ١١٠٦.

(٣) صحيح البخاري، ج ٧، ص ١١٢؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢٠٣٤.

(٤) سير أعلام النبلاء، ج ٩، ص ١٥٤.

(٥) صحيح البخاري، ج ٢، ص ٣٦؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٦٩؛ مسند أبي داود، ج ٣، ص ٣٧.

(٦) ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٥.

(٧) سير أعلام النبلاء، ج ١١، ص ٥٣٦.

(٨) ذكر هذا في فتح المغيبي، ج ١، ص ٣٠٤.

٣- الرأي الثالث: لا يقبل قول الشيعي مطلقاً ولو كان ثقة، وهذا ما اختاره بعض النواصب كالجوزجاني الذي كان يضعف كل شيعي ويوثق كل ناصبي.
 إذاءً، فالرأي المشهور هو قبول قول الشيعي ما دام ثقةً، فلا معنى لرد أخبار المهدي لمجرد أن رواتها شيعة ما داموا ثقات.

الشبهة الخامسة

قال بعض المشككين: إن هذه الأخبار لا يمكن قبولها؛ لأنها من وضع حكام الجور وسلاطين الباطل، والهدف منها تخدير الناس وإخماد الثورات ضدهم، فكانوا يمدعون الناس ويدعون باسم المهدي، ولذلك حينما نتتبع في التاريخ من أول الإسلام إلى يومنا هذا نجد كثيراً من الحكام ومن طلاب الرئاسة ادّعى أنه هو المهدي، أو ادّعى له ذلك، كابن الحنفية، والمهدي العباسي، والمهدي المغربي الذي خرج عام ٥١٥، والمهدي الهندي الذي ادّعاها سنة ٩٠١، والمهدي السوداني الذي خرج سنة ١٢٩٨، والمهدي الحجازي الذي ادّعاها سنة ١٤٠٠، ولذا يقول محمد فريد وجدي: "إنها أحاديث موضوعة تعتمد وضعها رجال من أهل الزيغ أو المشايعين لبعض أهل الدعوة من طلبة الخلافة في بلاد العرب أو المغرب"^(١).

والجواب عن ذلك:

أولاً: إذا كان استغلال العقيدة المهدوية من قبل الحكام وأهل الباطل موجباً لإنكارها فليكن ذلك موجباً لإنكار الألوهية والنبوة أيضاً، فقد استغلها الحكام وأهل الزيغ لأجل مصالحهم الشخصية، فادّعى بعضهم الألوهية فقال فرعون: {أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى}،

(١) دائرة معارف القرن العشرين، ج ١٠، ص ٤٨٠.

وكذلك ادعى نمرود الربوبية، وهكذا النبوة فقد استغلها كثير من الناس لمصلحه الشخصية، كمسيلمة الكذاب، والأسود العنسي، وسجاح، وغيرهم، فهل نستطيع لأجل ذلك أن ننكر الألوهية أو النبوة؟!

ثانياً: بعد أن ثبتت العقيدة المهدوية بالأدلة التامة وبالأخبار الصحيحة والمتواترة فلا معنى لإنكارها بحجة أن البعض استغلها لأجل مصلحه الشخصية، فالروايات تامة وصحيحة، وجاءت قبل وجود هؤلاء المدّعين والكذابين.

ثالثاً: قد جاءت الروايات الكثيرة عن النبي ﷺ وأهل بيته الطاهرين (عليهم السلام) وأخبرت بأن بعض الناس سيستغلون عقيدة النبوة، وهكذا العقيدة المهدوية لمصلحهم الشخصية وحدثت منهم، فمثلاً:

١- عن النبي ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى يخرج نحو من ستين كذاباً كلهم يقول أنا نبي»^(١).
٢- عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا يخرج القائم حتى يخرج اثنا عشر من بني هاشم كلهم يدعو إلى نفسه»^(٢).

٣- وقال (عليه السلام): «وَلَتُرْفَعَنَّ اثْنَا عَشْرَةَ رَايَةً مُشْتَبِهَةٌ لَا يُدْرَى أَيُّ مِنْ أَيٍّ»^(٣).

الشبهة السادسة

قال بعض المشككين إن العقيدة المهدوية عقيدة باطلة ولا بد من رد هذه الأخبار؛ لأنها تؤدي إلى ضعف الأمة الإسلامية وفتورها، فكل تخلف وتقهقر وصلت إليه الأمة

(١) الغيبة للطوسي، ص ٤٣٤.

(٢) الغيبة، ص ٤٣٧.

(٣) الكافي، ج ١، ص ٣٣٦.

سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً يعود للعقيدة المهدوية؛ لأنها تحث الناس على القعود والانتظار وعدم السعي للتغيير حتى يخرج المهدي، ولذلك ورد عن النبي ﷺ «أفضل أعمال أمتي انتظار الفرج»^(١). فأخذت الأمة في هذا الانتظار حتى تغلب الغرب عليها وتمكّن من ثرواتها وقدراتها، ولذا فإذا أردنا أن نعيش العزّة والكرامة فلا بدّ لنا من نسيان هذه العقيدة المهدوية وعدم الأخذ بهذه الأخبار، وأن لا نعيش في وهم وخيال.

والجواب على هذه الشبهة:

أولاً: إذا كانت العقيدة المهدوية مدعاةً للجمود وعدم التطوّر فإنّ عقيدة المعاد والإيمان بيوم القيامة أيضاً مدعاةً للجمود والإحباط وضعف الأمة الإسلامية؛ فحينما يعتقد الإنسان بالجنة ويفكر في نعيمها وملذّاتها وأنها هي دار القرار وأنّ الدنيا فانية زائلة فسوف يقول: لماذا أكدر وأتعب في هذه الدنيا القصيرة الزائلة؟ فيلزم أن نلغي كلّ الآيات والروايات التي تتحدّث عن الجنة وترغب فيها؛ لأنها تؤدّي إلى التراجع والتخلف.

ثانياً: كما أنّ الآيات والروايات بشرت بالمصلح العالمي وحثت على الإيمان به وانتظار الفرج فإنها دعت في ذات الوقت إلى الجِدِّ والعمل في جميع مجالات الحياة، وحثت على السعي نحو الرقي والتكامل علمياً واجتماعياً واقتصادياً وعسكرياً، فالآيات والروايات مليئة بذلك، فمن التحريك نحو الاستعداد العسكري قوله تعالى: {وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ}^(٢). ومن الحثّ نحو العمل الاجتماعي قوله تعالى: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ}^(٣).

(١) كمال الدين، ص ٦٤٤.

(٢) سورة الأنفال: ٦٠.

(٣) سورة المائدة: ٢.

ومن التشجيع على العمل الاقتصادي قال تعالى: {لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا} (١).

ومن الترغيب والتحفيز في العلم والبحث: {يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ} (٢).

ثالثاً: من يزعم أنّ العقيدة المهدوية تؤدي إلى التراجع والتخلف فهو مخطئ، بل على العكس تماماً؛ فإنها تخلق في النفس القوة والعزّة والشجاعة والأرادة والأمل، فعندما يرى الإنسان الظلم والفساد فإنه يخيم عليه اليأس ويصاب بالإحباط، أما إذا علم بأنه سيكون هناك فرج بعد هذا الكرب، ويسر بعد العسر، وأنّ المهدي سيلبّي نداء الشعوب، فسيتعلّق قلبه به، وسيتهيأ لخروجه، وسيحاول تهيئة الطريق والمقدمات لخروجه، وهذا هو المستفاد من روايات انتظار الفرّج، فهي دعوة إلى العمل والجدّ لا إلى التراجع والوهن والتقهقر.

الشبهة السابعة

يدّعي البعض بأنّ أخبار المهدي من الإسرائيليات، فلا يمكن الاعتماد والتعويل عليها. ويمكن الاستشهاد على ذلك بعدة شواهد:

الشاهد الأول: وجود مثل هذه الأخبار والحكايات في التوراة والإنجيل المحرّفين.

الشاهد الثاني: أنّ كعب الأحبار ووهب بن منبه وغيرهما ممّن أسلم من اليهود ورؤوس الرواية للإسرائيليات قد رووا هذه الأخبار وروّجوا لها في الوسط الإسلامي.

(١) سورة النساء: ٣٢.

(٢) سورة المجادلة: ١١.

الشاهد الثالث: أنّ أخبار المهدي تتناغم مع نَفَسِ ولحن الإسرائيليات؛ حيث تتوافق معها في التنبؤ بالأمر المستقبلية والتي هي أحد محاور الروايات الإسرائيلية.

والجواب عن ذلك يحتاج لبيان عدّة أمور:

الأمر الأول: معنى الإسرائيليات

هناك ثلاثة معانٍ ذكرت للإسرائيليات:

المعنى الأول: اسم يطلق على الأخبار والحكايات الموجودة في التوراة (العهد القديم) والتي قد تسرّبت إلى التراث الإسلامي من خلال من أسلم من اليهود، وهذا هو المعنى الحقيقي لها.

المعنى الثاني: اسم يطلق على الأخبار والحكايات المتسرّبة إلى التراث الإسلامي، سواء من التوراة (العهد القديم) أو من الإنجيل (العهد الجديد) فصارت كلمةً تطلق على معنى أوسع وأشمل من المعنى السابق، وإطلاق الإسرائيليات على المتسرّب من الإنجيل -وهو ما يسمّى بالمسيحيات- إنما هو من باب التغليب للجانب اليهودي على النصراني؛ لأنّ ما تسرّب من التوراة أكثر ممّا تسرّب من الإنجيل.

المعنى الثالث: اسم يطلق على كلّ خبر ضعيف، أعمّ من أن يكون ممّا تسرّب إلى التراث الإسلامي من خلال الديانات الأخرى أو من قبل الوضّاعين من المسلمين أنفسهم، وهذا أوسع من المعنيين السابقين.

الأمر الثاني: رواة الإسرائيليات

ساهم مجموعة من الأخبار والرهبان في الترويج والنشر للإسرائيليات، وعمدتهم أربعة: الأول: كعب الأحبار، وهو كعب بن مانع اليماني، وكان يهودياً فأسلم بعد وفاة النبي ﷺ، وقدم إلى المدينة أيام عمر وقد شارف على السبعين، واستبقاه عمر عنده وكان يسأله

عن مبدأ الخلق وقضايا المعاد وتفسير القرآن، فأخذ كعب يلقي دروسه في المسجد، فقد جاء في طبقات ابن سعد حكاية عن رجل دخل المسجد فإذا عامر بن عبد الله بن عبد القيس جالس إلى كعب وبينهما سفر من أسفار التوراة وكعب يقرأ، وقد كان أبو هريرة يروي عن كعب وينسب ذلك للنبي ﷺ، كما أنه مضى في آخر عمره إلى الشام فقربه معاوية منه وأذناه وطلب منه أن يقص القصص في الشام^(١).

وتوفي كعب بجمص في أيام عثمان سنة ٣٢ للهجرة، وكان منحرفاً عن الإمام علي عليه السلام، وقد روي أنه عليه السلام كان يقول عن كعب الأحبار: الكذاب، وقال عنه الذهبي: "الحبر الذي كان يهودياً فأسلم بعد وفاة النبي و قدم المدينة من اليمن في أيام عمر وجالس أصحاب محمد فكان يحدثهم عن الكتب الإسرائيلية ويحفظ عجائب... حدث عنه أبو هريرة ومعاوية وابن عباس"^(٢).

الثاني: وهب بن منبه، وهو من أصول يهودية يمنية، ولد عام ٣٤ للهجرة، وتوفي عام ١١٠ للهجرة، وهو الأصل الثاني للإسرائيليات، وكان يقص القصص في المسجد، وقد قال ابن كثير في حقه وفي حق كعب: "سأحهما الله تعالى فيما نقلاه إلى هذه الأمة من أخبار بني إسرائيل من الأوابد والغرائب والعجائب مما كان وما لم يكن ومما حرف وبدل ونسخ"^(٣). وقال عنه الذهبي: "العلامة الأخباري القصصي... وإنما غزارة علمه في الإسرائيليات ومن صحائف أهل الكتاب"^(٤).

(١) الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ١١٠؛ الإصابة، ج ٣، ص ٣١٦.

(٢) سير أعلام النبلاء، ج ٣، ص ٤٨٩.

(٣) تفسير ابن كثير، ج ٣، ص ٣٣٩.

(٤) سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٥٤٤.

الثالث: عبد الله بن سلام، كان من أحبار اليهود، وأسلم عند قدوم النبي ﷺ إلى المدينة، وكان يدعي أنه أعلم اليهود بكتب السابقين، وقد كان يحوك الأخبار ليجلب أنظار العامة إليه.

الرابع: تميم بن أوس الداري، كان نصرانياً ومن علماء أهل الكتابين، وكان يقطن اليمن إلا أنه جاء مع جماعة من بني عبد الدار إلى النبي ﷺ بعد غزوة تبوك، فأسلم في قصة سرقة لمال السهمي كما ذكر ذلك المفسرون في تفسير الآية {يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ} (١). وقيل إنه كان راهب عصره وعابد فلسطين، وهو أول من سنّ القصص في عهد عمر، وبعد قتل عثمان انتقل إلى الشام ولازم معاوية، وتوفي سنة ٤٠ للهجرة (٢).

الأمر الثالث: ملامح الإسرائيليات

وتتمركز في محاور أربعة:

المحور الأول: بدء الخلق، وهذا من قبيل الأخبار المرتبطة بخلق العرش، والكرسي، والقلم، وبداية خلق الإنسان، من قبيل ما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» (٣).

المحور الثاني: التجسيم، ولذا يقول الشهرستاني: "وضع كثير من اليهود الذين اعتنقوا الإسلام أحاديث متعددة في مسائل التجسيم والتشبيه، وكلها مستمدة من التوراة" (٤). وهذا من

(١) سورة المائدة: ١٠٦.

(٢) الإصابة، ج١، ص١٨٤.

(٣) صحيح البخاري، ج٧، ص١٢٥.

(٤) الملل والنحل، ج١، ص١١٧.

قبيل ما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ: «ينزل ربنا (تبارك وتعالى) كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير يقول من يدعوني فأستجيب له»^(١).

المحور الثالث: القدح في الأنبياء، وقد جاءت هذه الأخبار التي تقدح في الأنبياء بشكل كبير، وهذا من قبيل ما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ: «جاء ملك الموت إلى موسى ﷺ فقال له: أجب ربك، قال: فلطم موسى ﷺ عين ملك الموت ففقاها، قال: فرجع الملك إلى الله تعالى فقال: إنك أرسلتني إلى عبد لك لا يريد الموت وقد فقا عيني، فردّ الله إليه عينه وقال: ارجع إلى عبدي فقل: إن كنت تريد الحياة فضع يدك على متن ثور فما توارت يدك من شعرة فإنك تعيش بها سنة، قال: ثم مه؟ قال: ثم تموت، قال: فالآن من قريب ربّ أمتني من الأرض المقدسة رمية بحجر»^(٢).

المحور الرابع: الملاحم والفتن، ولعلّ من هذا القبيل خبر الدجال والجساسة كما قيل، حيث كان تميم الداري يحدث بهما، وقد روى مسلم في قصة الجساسة^(٣).

الأمر الرابع: مواقع الإسرائيليات

توجد الإسرائيليات بكثرة في الكتب الروائية العامية بالخصوص، كصحيح البخاري ومسلم وغيرهما من المصادر الروائية التي لم ترجع إلى عترة النبي ﷺ ولم تأخذ عنهم، كما أنها توجد في كتب التفسير بشكل كبير للغاية، وقد صنّف بعض الباحثين كتب التفاسير في تعاملها مع الإسرائيليات كما يأتي:

(١) صحيح البخاري، ج٢، ص٤٧.

(٢) صحيح مسلم، ج٧، ص١٠٠.

(٣) صحيح مسلم، ج١، ص٤٧٩.

الصف الأول: تفاسير تذكر الإسرائيليات بأسانيدھا ولا تنتقد ما ترويه إلا قليلاً، مثل الطبري، والذي يقع في ثلاثين جزءاً، ويوجد فيه ما يقرب من ٢٥٠٠ رواية إسرائيلية عن كعب ووهب وابن سلام وابن جريح.

الصف الثاني: تفاسير تروي الإسرائيليات بأسانيدھا ثم تعقب عليها ببيان ما فيها من أباطيل إلا نادراً، ومنها تفسير ابن كثير.

الصف الثالث: تفاسير تذكر الإسرائيليات من دون أسانيد ولا تعقب عليها بنقد، مثل تفسير مقاتل بن سليمان والشعبي.

الصف الرابع: تفاسير تذكر الإسرائيليات ولا تسندها، وتشير أحياناً إلى ضعفها وتصرح بعدم صحتها، وأحياناً تروي دون نقد، مثل تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل.

الصف الخامس: تفاسير تذكر الإسرائيليات لبيان ما فيها من زيف وباطل، ونادراً ما تذكر شيئاً ولا تعقب عليه، مثل تفسير الألوسي المسمى روح المعاني، وكذلك تفسير محمد رشيد رضا صاحب تفسير المنار، وهو أشد المفسرين إنكاراً للإسرائيليات.

الأمر الخامس: أسباب تسرب الإسرائيليات في التراث الإسلامي

السبب الأول: أنّ المجتمع العربي كان مجتمعاً بدوياً بسيطاً يميل إلى أسلوب الرواية والقصة، وقد كان الأخبار والرهبان يتميزون بذلك، فكان من يرغب في معرفة قصص وأخبار السابقين يلجأ إليهم، لا سيما وأنّ من جملة هؤلاء الأخبار والرهبان من اعتنق الإسلام واستمرّ في ممارسة هذا المنهج، ممّا شجّع بعض المسلمين إلى الاستماع له والأخذ عنه، فراحوا يروّجون وينشرون ما في تلك الكتب من خرافات وخزعبلات حتى صارت تنسب للنبي ﷺ كذباً، فاختلطت في كتب الرواية والتفسير للمصادر الإسلامية، وهذا ما يصرّح به ابن خلدون: "والسبب في ذلك أنّ العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم، وإنما غلبت

عليهم البداوة والامية، وإذا تشوقوا إلى معرفة شيء مما تشوق إليه النفوس البشرية في أسباب المكونات وبدء الخليقة وأسرار الوجود فإنما يسألون أهل الكتاب قبلهم ويستفيدون منهم، وهم أهل التوراة من اليهود ومن تبع دينهم من النصارى، وأهل التوراة الذين بين العرب يومئذ بادية ولا يعرفون من ذلك إلا ما تعرفه العامة من أهل الكتاب، ومعظمهم من حمير الذين أخذوا بدين اليهودية، فلما أسلموا بقوا على ما كان عندهم مما لا تعلق له بالأحكام الشرعية التي محتاطون لها، مثل أخبار بدء الخليقة وما يرجع إلى الحدثان والملاحم وأمثال ذلك، وهؤلاء مثل كعب الأحبار، ووهب بن منبه، وعبدالله بن سلام، وأمثالهم، فامتلت التفاسير من المنقولات عندهم^(١).

السبب الثاني: ما ذكره بعض المحللين بأن ذلك كان نظراً لاتفاق القرآن مع التوراة والإنجيل في ذكر بعض القصص مع فارق بسيط، وهو الإيجاز في القرآن، والبسط والإطناب في كتب أهل الكتاب، وكان الرجوع إلى أهل الكتاب مصدراً من مصادر التفسير عند الصحابة، وكان الصحابي إذا قرأ قصة قرآنية يجد في نفسه ميلاً إلى أن يسأل عن بعض ما طواه القرآن ولم يتعرض له فيلتجئ إلى هؤلاء.

السبب الثالث: إن من أهم العوامل لانتشار الإسرائيليات وتسربها إلى التراث الإسلامي هو بعض أعداء الإسلام ممن تربع على كرسي الحكم والسلطة كعواوية وغيره من بني أمية، حيث شجعوا لذلك من أجل محاربة الدين الإسلامي ونشر الأكاذيب والخرافات في الموروث الإسلامي؛ بغية تشويه الدين وإضلال الناس، وهذا ما تؤكده هجرة بعض هؤلاء إلى الشام واحتواء معاوية لهم ومباركته إياهم لرواية هذه القصص.

السبب الرابع: ومن جملة الأسباب أيضاً الإعراض عن أهل البيت عليهم السلام وعدم تنفيذ وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الرجوع لهم، فإن الناس لو رجعوا لأهل البيت عليهم السلام وهم المعين الصافي

(١) تاريخ ابن خلدون، ج١، ص٤٣٩.

لم يحتاجوا للأخذ عن كعب الأخبار وغيره، ولتبين لهم أكاذيب ما ينقله هؤلاء القصاصون.

السبب الخامس: لعل من جملة الأسباب الباعثة لذلك هو المنع من تدوين الحديث عن النبي ﷺ، مما أدى إلى وجود فراغ ونقص في النصوص الدينية التي تحتاج الأمة إليها، لا سيما لمعرفة بعض تفاصيل قضايا المبدأ والمعاد، وهذا ما ذكره المحقق الشيخ السبحاني، قال: "وأهم العوامل التي فسحت المجال للأخبار والرهبان لنشر ما في العهدين بين المسلمين النهي عن تدوين حديث الرسول ﷺ، ونشره ونقله، والتحدث به طيلة أكثر من مائة سنة، فأوجب الفراغ الذي خلفه هذا العمل أرضية مناسبة لظهور بدع يهودية ونصرانية، وسخافات مسيحية، وأساطير يهودية، خصوصاً من قبل الكهنة والرهبان"^(١).

فإذا اتضحت هذه الأمور نقول في مقام الجواب عن الشبهة السابعة:
أولاً: إنّ هذه الشواهد المستدل بها على كون أخبار المهدي من الإسرائيليات غير
تامة:

أما الشاهد الأول - وهو وجود البشارة بالمهدي في الكتب السابقة كالتوراة والإنجيل -
فلأنّ مجرد ذلك لا يستوجب نسبة هذه الأخبار للإسرائيليات، وإلا للزم نسبة جميع
الأخبار المتطابقة مضموناً مع ما في تلك الكتب للإسرائيليات، من قبيل أخبار المعاد
والجنة والنار، كما أننا قلنا في ما سبق بأنه ليس كلّ ما في تلك الكتب قد أصابه التحريف
والتبديل، بل هناك ما هو صحيح، ومن ذلك البشارة بالمهدي؛ حيث صدّقها القرآن
الكريم.

(١) أضواء على عقائد الشيعة الإمامية، ص ٦٠٢.

وأما الشاهد الثاني - وهو رواية كعب ووهب بن منبه لأخبار المهدي - فلأن مجرد روايتهما للخبر أو خبرين أو أكثر في المهدي لا يستوجب نسبة جميع هذه الأخبار - المتكاثرة حدّ المئات - للإسرائيليات، وإلا للزم نسبة كلّ الحقائق الثابتة في الموروث الإسلامي كبعض قضايا الأنبياء وكأشراط الساعة والقيامة وغيرها إلى الإسرائيليات لرواية كعب ووهب بعض الأخبار في ذلك، فلذا لا يصحّ تهمة الرواية بأنها إسرائيلية لمجرد رواية كعب وغيره لها، بل لا بدّ من ملاحظة موقف الشريعة من الكتاب والسنة وكذلك العقل من هذه الفكرة، فإن كانت مقبولةً ودلت عليها الأدلة من الكتاب والسنة والعقل مثلاً فلا معنى بعد ذلك لرميها بالإسرائيليات؛ إذ قد يصدق هؤلاء الرواة في بعض الأحيان.

وأما الشاهد الثالث - وهو تناغم النفس الإسرائيلي مع أخبار المهدي - فلأن مجرد الإخبار عن الملاحم والمستقبلات لا يوجب في ذاته تهمة الخبر بالإسرائيلي، وإلا للزم ردّ كلّ أخبار الملاحم والفتن الموجودة في التراث الإسلامي، مع أنه لا شك ولا ريب في صدق كثير منها، والغرض أنّ مجرد التناغم في النفس - إن صحّ ذلك - ليس كافياً لردّ هذه الأخبار بعد ثبوتها بالأدلة الكافية.

وثانياً: إن كان المدعى من كون أخبار المهدي من الإسرائيليات هو المعنى الأول أو الثاني - أي أنها مأخوذة من التوراة أو الإنجيل - فهذا أمر فاسد؛ وذلك لأننا قد أشرنا إلى أنّ البشارة بالدولة المهدوية العالمية لها عدّة أدلة، ومنها:

١- الفطرة.

٢- الكتب السماوية السابقة.

٣- القرآن الكريم.

٤- الأخبار المتواترة.

وإن كان المدعى من كونها إسرائيلية هو المعنى الثالث وأنها أخبار ضعيفة، فهذا واضح الفساد أيضاً؛ فمضافاً إلى تواترها بحيث لا حاجة للبحث السندي فيها كما أثبتنا ذلك؛ فقد قامت الأخبار الصحاح لإثبات هذه العقيدة كما ذكرنا جملة منها، ناهيك عن القرائن والشواهد القطعية على صدقها.

وثالثاً: إنّ أخبار المهدي قد رويت عن النبي ﷺ قبل أن يدخل هؤلاء الأخبار والرهبان في الإسلام، كما أنّ جلّ هذه الأخبار قد رواها الصحابة عن النبي ﷺ حتى تجاوز عددهم فيما وصلنا أكثر من ستة وعشرين صحابياً، وليس في أسانيدنا أيّ واحد من هؤلاء الرواة الذين هم جذور الإسرائيليات، على أنّ أخبار المهدي لم تنحصر بالنبي ﷺ؛ فقد جاءت آلاف الروايات عن أهل البيت (عليهم السلام) والذين هم عدل القرآن الكريم والشغل الثاني الذي خلفه النبي ﷺ في الأمة، وليس في هذه الأخبار لرواة الإسرائيليات عين أو أثر. والمتحصّل بطلان هذه الشبهة.

الجهة الثالثة: موقع العقيدة المهدوية في المعارف العقديّة

تنقسم المعارف العقائدية إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أصول المعارف

وهي تنقسم إلى قسمين:

الأول: أصول الإسلام، وهي عبارة عن المعارف التي تكون مقومةً للدخول في الإسلام والانتماء إليه، فلا يتحقق الإسلام واقعاً وظاهراً من دونها، سواءً أكان عدم الإيمان بها من باب الجهل أم الجحود. وقد وقع الخلاف في عددها بين الأعلام فالمعروف أنهما أصلان؛ وهما التوحيد والنبوة، وقد اختلفت كلمات السيد الخوئي في ذلك، ففي بحث الطهارة وافق على هذا الرأي، ولذا قال: "الإيمان في لسان الكتاب المجيد هو الاعتقاد القلبي والعرفان والإيقان بالتوحيد والنبوة والمعاد، ولا يكفي في تحقّقه مجرد الإظهار باللسان... وأما الإسلام فيكفي في تحقيقه مجرد الاعتراف وإظهار الشهادتين باللسان وإن لم يعتقدهما قلباً بأن أظهر خلاف ما أضمره، وهو المعبر عنه النفاق، ويدلّ على ذلك الأخبار الواردة في أنّ الإسلام هو إظهار الشهادتين"^(١).

إلا أنّ ظاهر كلامه في الأصول أنها أصول ثلاثة؛ وهي التوحيد والنبوة والمعاد، ولذا قال: "أصول الإسلام أربعة:

- ١- الإيمان بالله والإقرار بوجوده.
- ٢- الإقرار بتوحيده تعالى ويقابله الشرك.

(١) تنقيح العروة الوثقى، ج ٣، ص ٢٣.

٣- الإيمان بنبوّة محمد ﷺ.

٤- الإيمان بالمعاد الجسماني.

ولا بدّ أن يعلم أنّ الإقرار بهذه الأمور الأربعة له موضوعية في التلبّس بحلية الإسلام، وإنكار أيّ واحد منها في حدّ نفسه موجب للكفر، سواءً أكان مستنداً إلى العناد واللّجاج أم كان مستنداً إلى الغفلة وعدم الالتفات الناشئ عن التقصير أو القصور، وقد دلّت الآيات الكثيرة أيضاً على كفر منكر المعاد^(١).

الثاني: أصول المذهب، وهي عبارة عن المعارف التي تكون مقوِّمةً للدخول في مذهب أهل البيت (عليهم السلام)، ولا يمكن الانتماء لمذهبهم من دون الإقرار والإيمان بها، وقد اختلف الأعلام في عددها، ولعلّ المعروف عدُّ العدل والولاية قطبيّه.

النوع الثاني: ضروريات المعارف

وهذه تنقسم إلى قسمين كذلك:

الأول: ضروريات الإسلام، وهي عبارة عن المعارف التي لا تكون مقوِّمةً للإسلام، فيمكن تحقّق الإسلام ولو مع الجهل بها، إلا أنّ إنكارها موجب للكفر إما مطلقاً كما اختاره البعض، أو إذا استلزم ذلك التكذيب بالنبي ﷺ كما ذهب لذلك البعض الآخر. وهي كثيرة ومنها الاعتقاد بعصمة النبي ﷺ، وبعدم تحريف القرآن.

الثاني: ضروريات المذهب، وهي عبارة عن المعارف التي لا تكون مقوِّمةً للإسلام ولا للإيمان، إلا أنّ إنكارها يوجب الخروج عن مذهب أهل البيت (عليهم السلام)، وهذا من قبيل الاعتقاد بالرجعة كما قال المشهور؛ فهي من ضروريات مذهب أهل البيت (عليهم السلام).

(١) مصباح الفقاهة، ج١، ص٣٩١.

النوع الثالث: كماليات المعارف

وهي تنقسم إلى قسمين أيضاً:

الأول: كماليات الإسلام، وهي عبارة عن المعارف التي لا تكون مقومة للإسلام ولا الإيمان، إلا أن الاعتقاد بها يوجب المثوبة وعلو الدرجة، وهذا من قبيل الاعتقاد بحقيقة الثواب الأخروي ككونه من باب تجسم الأعمال كما تدل على ذلك ظواهر الآيات القرآنية.

الثاني: كماليات المذهب، وهي عبارة عن المعارف التي لا تكون مقومة للإسلام ولا للإيمان، ولا يوجب إنكارها الخروج من الدين أو المذهب، إلا أن الاعتقاد بها يوجب زيادة في الإيمان والمثوبة، ومن هذا القبيل الاعتقاد بأن الولاية التكوينية لأهل البيت عليهم السلام قدرة مفاضة وليست دعوة مجابة مثلاً.

إذا اتضح ذلك نقول:

إن العقيدة المهدوية تندرج في القسم الأول من النوع الثاني وهو ضروريات المعارف الإسلامية؛ حيث قد اتفق عليها جميع المسلمين، وقامت الأدلة القطعية سنداً ودلالة عليها لدى جميعهم كما قد أشرنا لذلك، وأما الاعتقاد بأن المهدي هو ابن الإمام الحسن العسكري عليه السلام فهو يندرج في القسم الثاني من النوع الثاني، فيعتبر ذلك من ضروريات مذهب أهل البيت عليهم السلام.

الجهة الرابعة: حكم المنكر للعقيدة المهدوية

والبحث في ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: أقسام المنكرين للعقيدة المهدوية

يمكن تقسيم منكري العقيدة المهدوية إلى قسمين بلحاظين:

اللحاظ الأول: متعلق الإنكار

حينما نلاحظ متعلق إنكار المكذب للعقيدة المهدوية فيمكن تقسيمه إلى قسمين:

١- إنكار كلي: وهو أن يكون الإنكار والتكذيب متعلقاً بأصل العقيدة المهدوية، فالمنكر يكذب بأصل الاعتقاد بالمهدي جملةً وتفصيلاً، كما هو الحال بالنسبة لابن خلدون وأتباعه.

٢- إنكار جزئي: وهو أن يكون الإنكار والتكذيب متعلقاً ببعض تفاصيل العقيدة المهدوية، فالمنكر يؤمن بأصل العقيدة المهدوية ولكنه ينكر أن يكون المهدي هو ابن الحسن العسكري (عليه السلام)، أو ينكر ولادته أو ينكر حياته الآن.

اللحاظ الثاني: نفس المنكر

حينما نلاحظ ذات المنكر للعقيدة المهدوية والمكذب بها فيمكن تقسيمه إلى قسمين:

١- منكر جاحد: وهو الذي يعلم بالحق ويقر بأن الأدلة على المهدي تامة وواضحة، إلا أنه ينكرها ويكذبها جحوداً وعناداً.

٢- منكر غير جاحد: وهو الذي ينكر العقيدة المهدوية لعدم وضوح الأدلة عنده، أو لشبهة معينة، أو لقلّة اطلاع.

النقطة الثانية: حكم المنكر للعقيدة المهدوية

بعدما وضحنا أقسام المنكر للعقيدة المهدوية نقول: بأنه لا بدّ من التفصيل في حكم المنكر لهذه العقيدة بين أن يكون منكراً لأصل العقيدة المهدوية أو منكراً لبعض تفاصيلها، فالكلام في فرعين:

الفرع الأول: إنكار أصل العقيدة المهدوية

ذهب الأعلام من الفريقين إلى أنّ منكر أصل العقيدة المهدوية كافر، ولكنهم اختلفوا في الإطلاق والتقييد، فالبعض أطلق الحكم بالكفر والبعض الآخر فصل بين أن يكون الإنكار مستلزماً لتكذيب النبي ﷺ فيحكم بالكفر، وإلا فلا يحكم به.

والحاصل أنّ هناك قولين:

القول الأول: يظهر من كلمات بعض علماء العامة كفر المنكر للمهدي ﷺ مطلقاً،

ومنهم:

١ - الشيخ يحيى بن محمد الحنبلي، قال: "وأما من كذب بالمهدي الموعود به فقد أخبر عليه الصلاة والسلام بكفره"^(١).

(١) نقلاً عن البرهان للمتقي الهندي، ص ١٨٢.

٢- الشيخ ناصر الدين الألباني، قال: "وما مثل هؤلاء المنكرين جميعاً عندي إلا كما لو أنكر رجل ألوهية الله (عز وجل) بدعوى أنه ادعاها بعض الفراعنة! {فَهَلْ مِنْ مُدَكِّيرٍ} (١)".

القول الثاني: ذهب بعض علماء الفريقين إلى التفصيل بين كون المنكر للمهدي يعود إنكاره لتكذيب السنة، فيحكم بكفره، وأما إذا كان عن عصيانٍ محض فلا يحكم بذلك، وهو ما ذهب إليه أحمد بن حجر المكي الشافعي، قال: "إِنَّ ذَلِكَ إِنْ كَانَ لِإِنْكَارِ السُّنَّةِ رَأْسًا فَهُوَ كُفْرٌ، يُقْضَى عَلَى قَائِلِهِ بِسَبَبِ كُفْرِهِ وَرَدَّتْهُ، فَيُقْتَلُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِإِنْكَارِ السُّنَّةِ وَأَمَّا هُوَ مُحْضٌ عِنَادٌ لِأُمَّةِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ يَقْتَضِي التَّعْزِيرَ الْبَلِيغَ، وَالْإِهَانَةَ، بِمَا يَرَاهُ الْحَاكِمُ لَائِقًا بِعَظِيمِ هَذِهِ الْجَرِيمَةِ" (٢).

وهذا ما يشير إليه الشيخ البهائي عليه السلام في تعليقه الكفر على عدم كون الإنكار لشبهة؛ حيث إن ذلك يستلزم تكذيب النبي صلى الله عليه وآله، قال: "الأظهر أنه من ضروريات الدين لأنه ممّا انعقد عليه إجماع المسلمين، ولم يخالف فيه إلا شذمة شاذة لا يعبا بهم، ولا يعتمد عليهم ولا بخلافهم، ولا يقدر خروج أمثال هؤلاء من ربة الإجماع في حُجَّتِهِ، فلا مجال للتوقف في كفرهم، إن لم تكن لهم شبهة محتملة" (٣).

الفرع الثاني: إنكار تفاصيل العقيدة المهدوية

لو أنّ شخصاً آمن بالعقيدة المهدوية ولكن أنكر بعض التفاصيل المرتبطة بالمهدي، كما لو أنكر أحد هذه الأمور الثلاثة:

١- أنّ المهدي هو محمد بن الحسن العسكري عليه السلام.

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ٤، ص ٣٤٣.

(٢) نقلاً عن البرهان للمتقي الهندي، ص ١٧٨.

(٣) الروض الفسيح في الفرق بين المهدي والمسيح، ص ٢٣.

٢- أنّ المهدي قد ولد.

٣- أنّ المهدي حيّ غائب.

فإنه قد لا يخرج عن الإسلام ولكنه يخرج عن مذهب الإمامية؛ لأنّ المذهب قام على الإيمان بأنّ الخلفاء بعد الرسول ﷺ اثنا عشر خليفة، وآخرهم هو المهدي الذي بشر به النبي ﷺ، وهو محمد بن الحسن العسكري ﷺ المولود سنة ٢٥٥ للهجرة، وهو إمام الزمان، وأنه لا يزال حياً غائباً، ولن تنقضي الدنيا حتى يظهر فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً، فمن أنكر ذلك فهو خارج عن التشيع الإمامي. قال المحقق الحلي: "يجب الإقرار بإمامة الاثني عشر على أهل كل زمان، ولا يجوز جحد أحدهم، والإخلال بذلك مخرج للمكلف عن كونه مؤمناً، ولا يخرج بذلك عن كونه مسلماً." (١).

وقد دلت على ذلك روايات كثيرة منها:

١- عن ابن مسكان عن أبي عبدالله ﷺ: «من أنكر واحداً من الأحياء فقد أنكر الأموات» (٢).

٢- عن أبان بن تغلب: قلت لأبي عبدالله ﷺ: من عرف الأئمة ولم يعرف الإمام الذي في زمانه، أمؤمن هو؟ قال: «لا». قلت: أمسلم هو؟ قال: «نعم» (٣).

(١) المسلك في أصول الدين، ص ٢٩٨.

(٢) كمال الدين، ص ٤١٠.

(٣) نفس المصدر.

النقطة الثالثة: الأدلة على كفر منكر العقيدة المهدوية

يمكن أن نذكر لذلك ثلاثة أدلة:

الدليل الأول: إنكار الضرورة

وتقريب ذلك في مقدمتين:

المقدمة الأولى: العقيدة المهدوية من ضروريات الإسلام كما سبق بيان ذلك.
المقدمة الثانية: منكر الضروري كافر، بلا فرق بين أن يكون الإنكار لشبهة أو لا،
أو أن يستلزم إنكاره تكذيب النبي ﷺ أو لا، كما ذهب لذلك بعض الأعلام^(١).
ويمكن البرهنة على هذه الكبرى بروايات، عمدتها روايتان:

الرواية الأولى: عن عبدالله بن سنان: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يرتكب
الكبيرة فيموت هل يخرج من ذلك من الإسلام؟ وإن عذب كان عذابه كعذاب المشركين أم
له مدة وانقطاع؟ فقال: «من ارتكب كبيرة من الكبائر فزعم أنها حلال أخرج من ذلك من
الإسلام وعذب أشد العذاب، وإن كان معترفاً أنه ذنب ومات عليها أخرج من الإيمان
ولم يخرج من الإسلام، وكان عذابه أهون من عذاب الأول»^(٢).

الرواية الثانية: عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبدالله عليه السلام: رأيت المرتكب
للكبيرة يموت عليها أخرج من الإيمان؟ وإن عذب بها فيكون عذابه كعذاب المشركين
أو له انقطاع؟ قال: «يخرج من الإسلام إذا زعم أنها حلال، ولذلك يعذب بأشد العذاب»^(٣).
وتقريب الاستدلال بهاتين الروايتين يتوقف على بيان أمور ثلاثة:

(١) كما يظهر من مفتاح الكرامة، ج ١، ص ١٤٣.

(٢) وسائل الشيعة، ج ١، ص ٣٣، ب ٢ مقدمة العبادات، ح ١٠.

(٣) نفس المصدر، ح ١١.

الأمر الأول: أنّ تحليل الحرام موجب للكفر، والظاهر من الروایتين أنّ ادّعاء حلّية ما ثبتت حرمة شرعاً موجب للخروج من الإسلام والكفر.

الأمر الثاني: مقتضى إطلاق هاتين الروایتين أنه لا فرق بين أن يكون تحليل الحرام لشبهة أم لا، أو يكون مستلزماً لتكذيب النبي ﷺ أم لا.

الأمر الثالث: إن هاتين الروایتين وإن كانتا واردتين في خصوص من زعم حلّية الحرام إلا أنه لا تحتل الخصوصية لذلك، فيمكن تعميم الحكم بالكفر لكل ادّعاء مخالف لما ثبت في الشرع بالضرورة، سواءً كان حكماً عملياً أو حكماً عقدياً.

والنتيجة: أنّ منكر العقيدة المهدوية كافر، بلا فرق بين أن يكون ذلك لشبهة أو لا.

ويلاحظ عليه: أنّ هاتين الروایتين لا تدلان على كفر منكر الضرورة مطلقاً؛ فإنّ الظاهر منهما أنّ الحكم بالكفر ثابت في حق من تنجزت الحرمة في حقه وزعم الحلّية، بقرينة العقاب كما ذكر ذلك الشهيد الصدر في فقهه^(١)، فلا يشمل الحكم بالكفر من جهل بالحرمة أو زعم الحلّية لشبهة، فالروایتان لا تدلان على المطلوب وهو كفر منكر الضرورة مطلقاً، بل تدلان على الكفر إذا كان عن استحلال وتكذيب بالنبي ﷺ.

الدليل الثاني: تكذيب النبي ﷺ

وتقريبه في مقدمتين:

المقدمة الأولى: أجمع العلماء من الفريقين بأنّ تكذيب النبي ﷺ موجب للكفر.

المقدمة الثانية: إنّ إنكار الضرورة يستلزم تكذيب النبي ﷺ، وذلك إذا توفرت شروط ثلاثة:

(١) بحوث في شرح العروة الوثقى، ج ٣، ص ٣٧١.

الشرط الأول: العلم بالضرورة، بأن يعلم المكلف بأنّ هذا الأمر ثابت في الشرع، فلو أنكر شخص العقيدة المهدوية لكونه حديث العهد بالإسلام، غير مطلع على المعارف بعد، فلا يحكم بكفره.

الشرط الثاني: عدم وجود شبهة، بأن لا تكون هناك شبهة أوجبت الإنكار، وأما لو أنكر شخص العقيدة المهدوية لشبهة معينة فهذا لا يحكم بكفره.

الشرط الثالث: الالتفات للملازمة بين الإنكار والتكذيب، بأن يلتفت المكلف بأنّ إنكاره لهذا الأمر موجب لتكذيب النبي ﷺ، وأما لو غفل عن ذلك فلا يحكم بكفره. والنتيجة: أنّ من أنكر العقيدة المهدوية لغير شبهة فهو محكوم بالكفر؛ لأنه مكذب للنبي ﷺ.

وقد يناقش هذا الدليل بمناقشتين:

المناقشة الأولى: قد يقال بأن هذا التكذيب له صورتان:

١- أن يكذب الشخص بأصل نبوة النبي ﷺ، وهذا لا إشكال في كفره؛ لعدم إيمانه بالنبوة.

٢- أن يقرّ الشخص بنبوة النبي ﷺ، ولكن يكذبه في خصوص قضية معينة - كالعقيدة المهدوية مثلاً - وهذا لا دليل على كفره؛ إذ غاية ما يستوجبه هذا التكذيب هو العصيان، ولا دليل على إيجابه للكفر ما دام المكذب مدعناً ومقرراً بالنبوة.

ويلاحظ عليه:

أولاً: إنّ من كذب بالنبي ﷺ في شيء واحد جازله أن يكذبه في جميع الأمور التي جاء بها، وهذا إلغاء للشريعة بأسرها، فلا يكون هناك معنى للإيمان بالنبوة مع ذلك.

وثانياً: لا يمكن تحقق التصديق بالنبوة مع فرض تكذيب النبي ﷺ في قضية معينة؛ وذلك لأنّ من كذّبه في قضية -ولو واحدة- لا يحصل له بالتالي اليقين بالنبوة؛ إذ لا أقل من وجود احتمال الكذب لديه في دعوى النبوة، وهذا كافٍ في الحكم بالكفر؛ لأنّ الإسلام يتوقف على الاعتقاد الجازم بالنبوة، ومع فرض احتمال الكذب فهذا مانع من حصول اليقين بها.

المناقشة الثانية: قد يقال بأنّ لدينا جملة من الروايات تدلّ بإطلاقها على إسلام كلّ من نطق بالشهادتين ولو كذّب بالنبي ﷺ في قضية معينة -كالعقيدة المهدوية مثلاً- ما دام أنه لم ينكر أصل النبوة.

ومن هذه الروايات: ما رواه سماعة عن الصادق عليه السلام: «الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله والتصديق برسول الله ﷺ، به حقنت الدماء، وعليه جرت المناكح»^(١).

ويلاحظ عليه:

أولاً: بأنّ هذه الروايات لا تشمل من كذّب النبي ﷺ ولو في قضية جزئية؛ لأنه لا يصدق عليه أنه صدّق برسول الله أو شهد له بالرسالة، ولا أقلّ من الشكّ في الصدق، فلا يحكم بالإسلام.

وثانياً: على فرض الصدق، إلا أنّ هذه الروايات محتفة بالمرتكز المتشرعي المقيّد لها.

الدليل الثالث: الروايات

قد وردت روايات في كتب الفريقين تقول بأنّ المكذّب بالمهدي كافر، وهي مطلقة؛ فلم تفصل بين كون التكذيب لشبهة أم لا، وكونه مستلزماً لتكذيب النبي ﷺ أم لا، فتدلّ بإطلاقها على كفر من لم يؤمن بالمهدي، ومن هذه الروايات:

(١) الكافي، ج ٢، ص ٢٥.

(١) ما رواه الإسكاف، عن محمد بن المنذر عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: «من كذب بالدجال فقد كفر، ومن كذب بالمهدي فقد كفر»^(١).

(٢) ما رواه الصدوق بسنده عن الصادق عليه السلام عن رسول الله ﷺ: «من أنكر القائم من ولدي فقد أنكرني»^(٢).

(٣) ما رواه الصدوق بسنده عن صفوان الجمال عن الصادق عليه السلام: «من أقر بجميع الأئمة وجحد المهدي كان كمن أقر بجميع الأنبياء وجحد محمداً ﷺ نبوته»^(٣).

ويلاحظ عليه:

أولاً: بعد غض الطرف عن المناقشة في سند الرواية الأولى العامة نقول: بأن جميع هذه الروايات لا تصلح للدلالة على كفر منكر العقيدة المهدوية مطلقاً؛ وذلك لأنّ العناوين المذكورة فيها -وهي (المكذب) كما في الرواية الأولى، (والمنكر) كما في الرواية الثانية، (والجاحد) كما في الرواية الثالثة- لا يحرز شمولها لمن جهل بأصل العقيدة المهدوية أو لم يؤمن بها لشبهة، فإنه لا يحرز صدق عنوان المكذب والمنكر والجاحد عليه، وبالأخص عنوان الجاحد.

وثانياً: على فرض الصدق عرفاً، فإنّ هذه الروايات محفوفة بمرتكز متشرعني قائم على عدم الحكم بالكفر على من أنكر ذلك جهلاً أو لشبهة، فيكون هذا المرتكز موجب لانصرافها عن فرض الإنكار لشبهة.

(١) فوائد الأخبار، ج١، ص٤٣٢.

(٢) كمال الدين، ص٤١٢.

(٣) كمال الدين، ص٣٣٣.

وثالثاً: على فرض حصول الشكّ بأنه هل المناط في الحكم بالكفر على خصوص الإنكار من باب الجحود أو مطلق الإنكار، فالقدر المتيقّن هو الإنكار من باب الجحود، وأما الزائد فيتمسك فيه بعموم ما دلّ على أنّ الإسلام يتحقّق بالشهادتين.

والمتحصّل ممّا تقدّم:

أنّ المنكر للمهدي إذا لم يكن إنكاره لشبهة فهو محكوم بالكفر؛ إما لاستلزام ذلك تكذيب النبي ﷺ، أو لأجل الروايات الدالة على كفر المنكر للمهدي ﷺ، فلاحظ.



الفصل الثاني

الهوية والحقيقة المهدوية



الجهة الأولى: النظريات في الهوية المهدوية

من هو المهدي والمصلح العالمي والمنقذ السماوي الذي يخرج في آخر الزمان فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعد امتلائها ظلماً وجوراً؟
والجواب عن ذلك:

قد اختلفت المجتمعات البشرية في هوية المهدي، فكل أمة تعتقد بمهدي معين، وكما أشرنا سابقاً إلى أنّ البوذيين يعتقدون بمهدوية بوذا وعودته إلى هذه الحياة الدنيا ليملاها قسطاً وعدلاً، والزرادشتيين يؤمنون بمهدوية زرادشت، واليهود بمهدوية موسى، والنصارى بمهدوية عيسى، إلا أنّ المهم فعلاً هو البحث في النظريات المطروحة في الأوساط الإسلامية، فهي التي عليها المعول والمعتمد؛ لكون بعضها تعتمد على النصوص الدينية القطعية. ولقد وقع الاختلاف الشديد بين المسلمين في تحديد شخصية وهوية المهدي.

وسوف نتعرض لأهم النظريات المطروحة في ذلك:

النظرية الأولى: عيسى بن مريم

قال ابن القيم: "وقد اختلف الناس في المهدي على أربعة أقوال، أحدها أنه المسيح بن مريم"^(١). والدليل على هذا القول رواية نقلت في مصادرهم عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزداد الأمر إلا شدة، ولا الدنيا إلا إدباراً، ولا الناس إلا شحاً، ولا تقوم الساعة إلا على شرار الناس، ولا مهدي إلا عيسى بن مريم»^(٢).

ويمكن المناقشة في هذا القول بعدة مناقشات:

المناقشة الأولى: ضعف السند

إن هذه الرواية ضعيفة السند؛ لوجود محمد بن خالد الجندي في طريقها، وهو وإن وثقه يحيى بن معين إلا أن هذا التوثيق معارض بالتضعيف، فلا يمكن الاعتماد عليه، ولذا قال عنه:

١- الأزدي: منكر الحديث^(٣).

٢- النسائي: منكر^(٤).

٣- الحاكم: مجهول^(٥).

٤- ابن الصلاح: مجهول^(٦).

(١) المنار المنيف، ج١، ص٢٨٩.

(٢) سنن ابن ماجه، ج٢، ص١٣٤٠؛ المستدرک علی الصحیحین، ج٤، ص٤٤١.

(٣) ميزان الاعتدال، ج٣، ص٥٣٥.

(٤) الصواعق المحرقة، ص١٦٤.

(٥) ميزان الاعتدال، ج٣، ص٥٣٥.

(٦) ميزان الاعتدال، ج٣، ص٥٣٥.

٥- البيهقي: مجهول^(١).

كما صرح جمع من العامة بضعف هذه الرواية، ومنهم:

١- الصنعاني، قال: حديث موضوع^(٢).

٢- القاري، قال: ضعيف باتفاق المحدثين كما صرح به الجزري^(٣).

٣- ابن حجر، قال: ثم تأويل حديث «لا مهدي إلا عيسى» إنما هو على تقدير ثبوته، وإلا فقد قال الحاكم: أوردته تعجباً لا محتجاً به، وقال البيهقي: تفرد به محمد بن خالد، وقد قال الحاكم أنه مجهول، واختلف عنه في إسناده، وصرح النسائي بأنه منكر، وجزم غيره من الحفاظ بأن الأحاديث التي قبله -أي الناصة على أنّ المهدي من ولد فاطمة- أصح من إسناده^(٤).

المناقشة الثانية: معارضتها بالسنة القطعية

إنّ هذه الرواية لو سلّمنا بصحتها فمع ذلك هي ساقطة عن الحجية؛ لأحد وجهين:

الوجه الأول: بناءً على الوثوق، فإنّ حجية الخبر مبنية على الوثوق، فلا يكفي مجرد وثاقة الرواة، بل لا بدّ مع ذلك من أن لا يكون هناك منشأ عقلائي على خلافه، وإلا فلا يكون حجة، وفي المقام يوجد منشأ عقلائي على الخلاف وهو قيام التواتر على أنّ المهدي من ذرية النبي ﷺ.

(١) تفسير القرطبي، ج ٨، ص ١٢١.

(٢) كما في الفوائد المجموعة للشوكاني، ص ٥١٠.

(٣) مرقات المفاتيح، ج ١، ص ١٨٦.

(٤) الصواعق المحرقة، ص ١٦٤.

الوجه الثاني: لو قلنا بأنّ حجية الخبر من باب الوثاقة لا الوثوق فمع ذلك الرواية ساقطة عن الحجية؛ لما دلّ على أنّ ما عارض السنة القطعية فليس بحجة، وهذه الرواية معارضة للسنة القطعية القائمة على أنّ المهدي من عترة النبي ﷺ، فتكون ساقطة عن الحجية. وهذا ما صرح به بعض العامّة كالقرطبي: "قيل: المهدي هو عيسى فقط، وهو غير صحيح؛ لأنّ الأخبار الصحاح قد تواترت على أنّ المهدي من عترة رسول الله ﷺ، فلا يجوز حمله على عيسى. والحديث الذي ورد في أنه لا مهدي إلا عيسى غير صحيح. قال البيهقي في كتاب البعث والنشور: لأنّ راويه محمد بن خالد الجندي وهو مجهول، يروي عن أبان بن أبي عياش - وهو متروك - عن الحسن عن النبي ﷺ، وهو منقطع. والأحاديث التي قبله في التنصيص على خروج المهدي، وفيها بيان كون المهدي من عترة رسول الله ﷺ أصحّ إسناداً"^(١).

المناقشة الثالثة: صلاة عيسى خلف المهدي

دلّت الروايات الصحيحة في كتب الفريقين على أنّ عيسى بن مريم سيصلي خلف المهدي بعد ظهوره، وهذا يقتضي المغايرة بين المهدي وعيسى بن مريم؛ إذ لا يمكن أن يكون عيسى هو إمام ومأموم في نفس الوقت، وهذا ما صرح به جمع من العامّة، ومنهم:

١- المناوي: "فإنه ينزل عند صلاة الصبح على المنارة البيضاء شرقي دمشق، فيجد الإمام المهدي يريد الصلاة فيحسّ به فيتأخّر ليتقدّم، فيقدّمه عيسى ﷺ ويصلي خلفه. فأعظم به فضلاً وشرفاً لهذه الأمة"^(٢).

٢- أبو الحسن الأبري: "قد تواترت الأخبار واستفاضت بكثرة روايتها عن المصطفى صلى الله عليه [وآله] وسلّم - يعني في المهدي - وأنه من أهل بيته، وأنه يملك سبع سنين، ويملا الأرض

(١) تفسير القرطبي، ج ٨، ص ١٢١.

(٢) فيض القدير، ج ٦، ص ١٧.

عدلاً، وأنه يخرج عيسى بن مريم فيساعده على قتل الدجال بباب لدة بأرض فلسطين. وأنه يؤم هذه الأمة وعيسى (صلوات الله عليه) يصلي خلفه، في طول من قصته وأمره^(١).
 ٣- السيوطي: "فإن صلاة عيسى خلف المهدي ثابتة في عدة أخبار صحيحة، بإخبار رسول الله ﷺ، وهو الصادق المصدق الذي لا يخلف خبره"^(٢).

المناقشة الرابعة: توجيه الرواية

على فرض صدور الرواية عن النبي ﷺ فلا بد من توجيهها مع الإمكان، أو يرد علمها لأهلها، لا أن يقال بأن المهدي هو عيسى بن مريم؛ لقيام التواتر على أن المهدي من عترته ﷺ

وقد ذكروا عدة توجيهات للرواية وإن كانت محل نظر وتأمل، ومنها:
 التوجيه الأول: أنه لا مهدي في الحقيقة سوى عيسى بن مريم وإن كان غيره مهدياً أيضاً، وهذا ما اختاره ابن كثير، قال: "بل يكون المراد من ذلك أن يكون المهدي حق المهدي هو عيسى بن مريم ولا ينفي ذلك أن يكون غيره مهدياً"^(٣).

التوجيه الثاني: أنه لا مهدي كاملاً معصوماً إلا ابن مريم، وهذا ما اختاره القرطبي، قال: "ويحتمل قوله لا مهدي أي لا مهدي كاملاً معصوماً إلا عيسى"^(٤). واختاره ناصر الألباني، قال: "وإن صح هذا الحديث - وهو لا يصح - فمعناه أنه لا مهدي كامل ومعصوم إلا عيسى بن مريم، ذكره القرطبي وابن القيم وابن كثير"^(٥).

(١) تهذيب الكمال، ج ٢٥، ص ١٤٩.

(٢) الحاوي للفتاوي، ج ٢، ص ١٦٧.

(٣) الفتن، ج ١، ص ٤٥.

(٤) التذكرة، ج ٢، ص ٧٠٢.

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة، ص ٧٧.

التوجيه الثالث: أنه لا قول للمهدي إلا بمشورة عيسى بن مريم بناءً على أنه من وزرائه^(١).
 التوجيه الرابع: أنه لا يتكلم في المهد إلا عيسى، وهذا ما نقله ابن خلدون عن بعضهم قال:
 "وقد قيل في أن لا مهدي إلا عيسى أي لا يتكلم في المهد إلا عيسى، يحاولون بهذا التأويل"^(٢).
 والمتحصل مما تقدم: عدم تمامية هذه النظرية، وقد عقد العلامة المجلسي في البحار^(٣)
 باباً في مناقشتها فلاحظ.

ومع ذلك نقول: لا مانع من أن يكون المسيح ابن مريم من المهديين والقائمين في دولة
 المهدي كما يستفاد من بعض الأخبار، وذلك من قبيل ما دلّ على صلته خلف المهدي،
 وما دلّ على كونه من وزرائه، وبذلك يمكن التوفيق بين ما قد يدعى دلالاته في الإنجيل
 على مهدوية المسيح ابن مريم وما دلّ في النصوص الإسلامية على أنه من وزراء المهدي.

(١) مشارق الأنوار في فوز أهل الاعتبار، ج٢، ص٦٢، مطبوع ضمن موسوعة الإمام المهدي عند أهل السنة.

(٢) مقدمة ابن خلدون، ص٢٥٥.

(٣) بحار الأنوار، ج٥١، ص٩٢.

النظرية الثانية: محمد بن المنصور الدوانيقي العباسي

قال ابن القيم: "القول الثاني أنه المهدي الذي ولي من بني العباس وقد انتهى زمانه"^(١).
وتوجد لهم عدة روايات قد يستدل بها على هذه النظرية، منها:

الرواية الأولى: عن النبي ﷺ: «يا عباس، قال لبيك يا رسول الله. قال: يا عم النبي، إن الله ابتدأ بي الإسلام وسيختمه بسلام من ولدك وهو الذي يتقدم لعيسى بن مريم»^(٢).
والرواية الثانية: عن النبي ﷺ: «يا عباس إذا كانت سنة خمس وثلاثين ومائة فهي لك ولولدك منهم السفاح ومنهم المنصور ومنهم المهدي»^(٣).

والرواية الثالثة: عن مجاهد، قال: قال لي عبد الله بن عباس: "لو لم أسمع أنك من أهل البيت ما حدثتك بهذا الحديث، قال: فقال مجاهد: فإنه في ستر لا أذكره لمن تكبره، قال: فقال ابن عباس: من أهل البيت أربعة: من السفاح، ومن المنذر، ومن المنصور، ومن المهدي. قال: فقال له مجاهد: فبين لي هؤلاء الأربعة، فقال: أما السفاح فربما قتل أنصاره وعفا عن عدوه، وأما المنذر قال: فإنه يعطي المال الكثير لا يتعاطم في نفسه ويمسك القليل من حقه، وأما المنصور: فإنه يعطي النصر على عدوه الشطر مما كان يعطي رسول الله ﷺ، يرعب منه عدوه على مسيرة شهرين، والمنصور يرعب عدوه منه على مسيرة شهر، وأما المهدي الذي يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، وتأمين البهائم والسباع وتلقي الأرض أفلاذ كبدها. قال: قلت: وما أفلاذ كبدها؟ قال: أمثال الأسطوانة من الذهب والفضة"^(٤).

(١) المنار الميف، ج ١، ص ٢٨٩.

(٢) تاريخ بغداد، ج ١، ص ٦٣.

(٣) المصدر نفسه؛ وتاريخ دمشق، ج ٤، ص ١٧٨.

(٤) المستدرک علی الصحیحین، ج ٤، ص ٥١٤.

والرواية الرابعة: ما رواه ابن حماد: «المهدي من ولد العباس»^(١).
والرواية الخامسة: ما رواه ابن عساكر بسنده عن عثمان بن عفان عن النبي ﷺ:
«المهدي من ولد العباس»^(٢).

مناقشة هذا القول:

ويمكن المناقشة فيه بعدة مناقشات:

المناقشة الأولى: أنّ هذه الروايات كلّها ضعيفة السند

أما الرواية الأولى: فبمحمد بن مخلد العطار، والذي قال فيه الذهبي "رواه عن محمد بن مخلد العطار فهو آفته، والعجب أنّ الخطيب ذكره في تاريخه ولم يضعّفه"^(٣).

وأما الرواية الثانية: فبأحمد بن راشد الهلالي والذي قال فيه الذهبي: "هو الذي اختلقه بجهل"^(٤).

وأما الرواية الثالثة: فلأنها غير مسندة للنبي ﷺ، فيحتمل أنه من كلام ابن عباس نفسه.

وأما الرواية الرابعة: فلأنها مروية عن كعب الأبحار الضعيف، وليست مسندة أيضاً.
وأما الرواية الخامسة: فبمحمد المقرئ والذي قال عنه المناوي: "قال ابن الجوزي فيه: محمد بن الوليد المقرئ، قال ابن عدي: يضع الحديث ويصله ويسرق ويقلب الأسانيد والمتون. وقال ابن أبي معشر: كذاب. وقال السهودي: ما بعده وما قبله أصح منه، وأما هذا ففيه محمد بن الوليد، وضاع"^(٥).

(١) الفتن، ص ١٠٣.

(٢) تاريخ دمشق، ج ٥٣، ص ٤١٤.

(٣) ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٨٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٥) فيض القدير، ج ٦، ص ٢٧٨.

المناقشة الثانية: معارضتها للروايات المتواترة

فكما قلنا سابقاً في مناقشة القول الأول بأنه بعد قيام التواتر على كون المهدي من عترة النبي ﷺ تكون الروايات التي تقول بأنه عباسي ساقطة عن الحجية؛ إما لأن حجية الخبر مبنية على عدم قيام منشأ عقلائي على الخلاف، وهو متحقق في المقام كما بيناه، وإما لما دل على عدم حجية ماخالف السنة القطعية.

المناقشة الثالثة: معارضتها بروايات مثلها

فلو غضضنا الطرف عما سبق فإنه توجد مجموعة من الروايات صريحة بأن المهدي ليس عباسياً، فتكون معارضة لما دل على كونه عباسياً، ومع تعارض الروايات في كونه عباسياً أم لا؟ تسقط بالمعارضة ولا تصلح بالتالي لمعارضة ما دل على كون المهدي من عترة النبي ﷺ، وبعض هذه الروايات ذكرت في نفس المصادر التي نقلت أن المهدي عباسي، فمن ذلك مثلاً:

١- ما رواه ابن حماد: «يملك بنو العباس حتى ييأس الناس من الخير: ثم يتشعث أمرهم في سنة خمس وتسعين، فإن لم تجدوا إلا جحر عقرب فادخلوا فيه؛ فإنه يكون في الناس شرّ طويل، ثم يزول ملكهم في سنة سبع وتسعين، أو تسع وتسعين، ويقوم المهدي في سنة مائتين»^(١).

٢- ما رواه ابن حماد: «لم يزل الناس في خير وفي رخاء ما لم ينقضي ملك بني العباس، فإذا انتقض ملكهم لم يزالوا في فتن حتى يقوم المهدي»^(٢).

(١) الفتن، ص ٥٧.

(٢) الفتن، ص ٥٦.

المناقشة الرابعة: الوضع العباسي

من المقطوع به بأن هذه الروايات مختلفة وموضوعة من قبل العباسيين وأنصارهم لأجل الدعاية لحكومتهم، ويشهد لذلك أن المنصور الدوانيقي هو الذي لقب ولده بالمهدي مكرماً بالناس وتغريباً بالبسطاء منهم، ومدّعياً بأن المهدي الذي بشر به النبي ﷺ هو ولده محمد، ويشهد لذلك ما ذكره أبو الفرج الأصفهاني عن مسلم بن قتيبة قال: "أرسل إلي أبو جعفر، فدخلت عليه، فقال: قد خرج محمد بن عبد الله، وتسمى بـ (المهدي)، والله ما هو به، وأخرى أقولها لك لم أقلها لأحد قبلك، ولا أقولها لأحد بعدك، وابني، والله ما هو بـ (المهدي) الذي جاءت به الرواية، ولكنني تيمّنت به وتفاءلت به"^(١).

المناقشة الخامسة: عدم انطباق الصفات

فلا توجد أي صفة من صفات الخير والبركة بالنسبة للعباسي، مع أن الروايات دلّت على أن المهدي تظهر في حكومته الخيرات والبركات، وتمتلى الأرض قسطاً وعدلاً، ويحثو المال حثيثاً، ولم يتحقق من ذلك شيء في أيامه، ولذا يقول الحميري:

ظننا أنه المهدي حقاً ولا تقع الأمور كما ظننا
ولا والله ما المهدي إلا إماماً فضله أعلى وأسمى

ويقول ابن كثير: "ولا شك أن المهدي الذي هو ابن المنصور ثالث خلفاء بني العباس ليس هو المهدي الذي وردت الأحاديث المستفيضة بذكره وأنه يكون في آخر الزمان يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً، فهذا المهدي العباسي لم يبايع بين الركن والمقام ولم يصل خلفه عيسى بن مريم"^(٢).

والمتحصّل هو عدم تمامية هذه النظرية.

(١) مقاتل الطالبين، ص ٢٤٧.

(٢) البداية والنهاية، ج ٦، ص ٢٧٧.

النظرية الثالثة: محمد بن الحنفية

قالت الفرقة الكيسانية -وهي أول فرقة شيعية شذت عن الحق- بمهدوية محمد بن الحنفية، وأنه الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، وأنه حي لم يموت، وقد غاب في جبل رضوى باليمن^(١).

وقد استدلوا على هذا القول بثلاثة أدلة:

الدليل الأول: بأن أمير المؤمنين عليه السلام قد سلم الراية في يوم الجمل لابنه محمد، وهذا يدل على إمامته كما يدل تسليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الراية يوم خيبر لعلي عليه السلام على إمامته.

الدليل الثاني: أن أمير المؤمنين علي عليه السلام قال لمحمد يوم الجمل: «أنت ابني حقاً» مع وجود الحسين عليه السلام، وهذا يدل على اعتراف علي عليه السلام بإمامة ابنه محمد.

الدليل الثالث: ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لن تنقضي الأيام والليالي حتى يبعث الله تعالى رجلاً من أهل بيتي، اسمه اسمي، وكنيته كنيتي، واسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً»^(٢).

فقالوا بأن هذا الحديث ينطبق على محمد بن الحنفية؛ لأن اسمه محمد، وكنيته أبو القاسم، واسم أبيه اسم أب النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ فإن من أسماء أمير المؤمنين عليه السلام عبد الله، حيث يقول: «أنا عبد الله وأخو رسوله»، فانطبق الحديث بالتالي على محمد بن الحنفية.

ونجيب على هذا القول بعدة مناقشات:

المناقشة الأولى: لا دليل في هذا على الإمامة

(١) لاحظ: كمال الدين، ص ٤٤؛ والفصول المختارة، ص ٢٩٦؛ والغيبة للطوسي، ص ١٢.

(٢) الفصول المختارة، ص ٢٩٦.

إنّ الأعلام قد ذكروا عدّة طرق لمعرفة الإمام تبعاً للأدلة الدالة على ذلك، وهي:

الأول: النص.

الثاني: المعجزة.

الثالث: العلم الكامل.

الرابع: سلاح رسول الله ﷺ.

ولم يثبت شيء من ذلك لابن الحنفية، فلا دليل على إمامته.

أما الدليلان الأولان اللذان تشبّثوا بهما لإثبات إمامته فلا دلالة فيهما على الإمامة، بل غايتهما الشجاعة، وإلا للزم إمامة كلّ من أعطاه النبي ﷺ رايةً في الحرب، وكذلك بنوّة الحسينين (عليهما السلام) ثابتة بقول النبي ﷺ: «ابناي وريحانتي، وهما سيدا شباب أهل الجنة»^(١). وأشبه ذلك.

وأما الدليل الثالث وهو الحديث النبوي الذي استدّلوا به، فهو - على فرض صحّته سنداً، وقبول أنّ (عبد الله) من أسماء علي (عليه السلام) - حديث عام لا دلالة فيه على أنّ المهدي المقصود هو ابن الحنفية، بل هو قابل للانطباق على كلّ من اسمه محمد وأبوه عبد الله وكنيته أبو القاسم.

المناقشة الثانية: إقرار ابن الحنفية على أنه ليس بإمام

فقد أقرّ محمد بن الحنفية نفسه بأنه ليس بإمام، وأنّ الإمامة في الإمام السجاد (عليه السلام)، فلا معنى بعد ذلك للقول بإمامته، وهذا ما دلّت عليه عدّة روايات، ومنها:

ما رواه الكليني عن أبي عبيدة وزرارة جميعاً، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «لما قتل الحسين (عليه السلام) أرسل محمد ابن الحنفية إلى علي بن الحسين (عليهما السلام) فخلا به فقال له: يا ابن أخي قد

(١) الأمالي للصدوق، ص ٤٨٧.

علمت أنّ رسول الله ﷺ دفع الوصية والإمامة من بعده إلى أمير المؤمنين ﷺ، ثم إلى الحسن ﷺ، ثم إلى الحسين ﷺ، وقد قتل أبوك رضي الله عنه، وصليّ على روحه ولم يوص، وأنا عمك وصنو أبيك، وولادتي من علي ﷺ في سني وقديمي أحقّ بها منك في حدائتك، فلا تنازعني في الوصية والإمامة ولا تحاجني، فقال له علي بن الحسين ﷺ: يا عمّ، اتق الله ولا تدع ما ليس لك بحقّ، إني أعظك أن تكون من الجاهلين، إنّ أبي يا عمّ ﷺ أوصى إليّ قبل أن يتوجّه إلى العراق، وعهد إليّ في ذلك قبل أن يستشهد بساعة، وهذا سلاح رسول الله ﷺ عندي، فلا تتعرض لهذا، فإني أخاف عليك نقص العمر وتشتت الحال، إنّ الله (عز وجل) جعل الوصية والإمامة في عقب الحسين ﷺ، فإذا أردت أن تعلم ذلك فانطلق بنا إلى الحجر الأسود حتى نتحاكم إليه ونسأله عن ذلك. قال أبو جعفر ﷺ: وكان الكلام بينهما بمكة، فانطلقا حتى أتيا الحجر الأسود، فقال علي بن الحسين لمحمد بن الحنفية: ابدأ أنت فابتهل إلى الله (عز وجل) وسله أن ينطق لك الحجر ثم سل، فابتهل محمد في الدعاء وسأل الله ثم دعا الحجر فلم يجبه، فقال علي بن الحسين ﷺ: يا عمّ لو كنت وصياً وإماماً لأجابك، قال له محمد: فادع الله أنت يا ابن أخي وسله، فدعا الله علي بن الحسين ﷺ بما أراد ثم قال: أسألك بالذي جعل فيك ميثاق الأنبياء وميثاق الأوصياء وميثاق الناس أجمعين لما أخبرتنا من الوصي والإمام بعد الحسين بن علي ﷺ؟ قال: فتحرك الحجر حتى كاد أن يزول عن موضعه، ثم أنطقه الله (عز وجل) بلسان عربي مبين، فقال: اللَّهُمَّ إنّ الوصية والإمامة بعد الحسين بن علي ﷺ إلى علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وابن فاطمة بنت رسول الله ﷺ. قال: فانصرف محمد بن علي وهو يتولى علي بن الحسين ﷺ^(١).

المناقشة الثالثة: لا ملازمة بين الإمامة والمهدوية

(١) الكافي، ج ١، ص ٣٤٨.

على فرض التسليم جدلاً بأن هذه الأدلة تدلّ على كون ابن الحنفية إماماً، لكنها لا تدلّ على أنه المهدي الذي بشر به النبي ﷺ كما هو واضح؛ فإنّ إعطاءه الراية يوم الجمل وقول علي عليه السلام له: «أنت ابني حقاً» لا دلالة فيهما على أنه المهدي كما هو واضح.

المناقشة الرابعة: إنّ المهدي من عترة النبي ﷺ قد قامت الروايات المتواترة على أنّ المهدي من عترة النبي ﷺ، وعترة الرجل يعني ذريته وولده، ومحمد بن الحنفية ليس من عترة النبي ﷺ؛ فإنّ عترته كما هو معلوم هم أبناء الزهراء عليها السلام، وأما محمد بن الحنفية فأمه خولة بنت جعفر الحنفية.

المناقشة الخامسة: موت ابن الحنفية

فإنه قد قامت الأدلة المعتبرة على موت ابن الحنفية، وإن اختلفت الآراء في تاريخ وفاته هل سنة ٦٧ أو سنة ٨٠ أو غير ذلك؟ واختلفت الأقوال أيضاً في موضع دفنه هل في البقيع أو في الطائف أو دمشق؟ إلا أنّ الكل متفق على موته، فكيف يقال بعد ذلك بأنه حيّ غائب؟ وهذا ما شهد به الإمام الصادق عليه السلام، وذلك حينما دخل عليه حيان السراج الذي كان يعتقد بمهدوية ابن الحنفية فقال عليه السلام له: «يا حيان ما يقول أصحابك في محمد بن الحنفية؟» قال: يقولون أنه حيّ يرزق، فقال الصادق عليه السلام: «حدّثني أبي عليه السلام أنه كان فيمن عاده في مرضه، وفيمن غمّضه وأدخله حفرته، وزوج نسائه، وقسم ميراثه...»^(١).

المناقشة السادسة: انقراض الفرقة

مما يكشف عن فساد هذا القول عدم بقاء قائل به، ورجوع كثير من أهله إلى القول بالحق كالسيد الحميري وغيره، حتى أنّ الحميري كان ينشد الأشعار في مهدوية ابن الحنفية

(١) كمال الدين، ص ٤٥.

إلى أن التقى بالإمام الصادق عليه السلام فرأى منه علامات الإمامة، فرجع للحق واستغفر من اعتقاده، وقال قصيدته المشهورة التي أولها:

فلما رأيت الناس في الدين قد غووا

تجفرت باسم الله فيمن تجعفروا

أما الوجه في كون الانقراض دليلاً على بطلان القول - كما استدل به جمع من الأعلام - فيمكن تقريبه بأحد وجوه ثلاثة:

الوجه الأول: قاعدة اللطف

فيقال بأن مقتضى اللطف الإلهي أنه لو كان هذا القول حقاً لأيد الله تعالى أصحابه وكشف للناس صدقه ليتبعوه، وحيث أنه قد انقراض فانكشف بطلانه، وهذا يدل على أنه ليس بحق.

الوجه الثاني: الوعد الإلهي

فيقال بأن مقتضى الوعد الإلهي بنصرة الحق وأهله ودحض الباطل وأهله {وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُجِزَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ} ^(١) هو أنه لو كان هذا القول حقاً لتبين للناس حقانيته وصدقه بمقتضى الوعد، مع أن الذي تبين للناس هو بطلانه وزيفه.

الوجه الثالث: المرتكز العقلائي

وذلك بأن العقلاء يرون أن انقراض الفرقة وعدم مقبوليتها لدى عموم الناس أمانة على عدم حقانيتها.

والمتحصل هو عدم تمامية هذه النظرية.

(١) سورة الأنفال: ٧.

النظرية الرابعة: محمد بن عبد الله بن الحسن المثنى

قالت الفرقة المحمدية بأن المهدي هو محمد بن عبد الله بن الحسن المثنى بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، كما ذكر البغدادي^(١) والأشعري^(٢)، وكان المغيرة بن سعيد العجلي يقول لأصحابه: إن المهدي المنتظر هو محمد بن عبدالله بن الحسن، وأنه لا يزال في جبل حاجر بنجد.

والجواب عنه بعدة مناقشات:

المناقشة الأولى: فقدان الدليل

لا يوجد دليل على أنّ المهدي هو محمد بن عبد الله بن الحسن، ولهذا فحتى الذين ادّعوا مهدويته لم يذكروا لذلك دليلاً واضحاً، غاية - كما تفيد بعض الأخبار - أنهم تيمّنوا به وترجّوا أن يكون هو المهدي؛ لما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله بأنّ المهدي «اسمه اسمي وكنيته كنيتي واسم أبيه اسم أبي»، فينطبق ذلك بالتالي عليه، فلذلك بايعوه. وإليك بعض الشواهد على صحة ما قلناه:

١- قال أبو الفرج الأصفهاني بسنده عن حميد بن سعيد قال: «لما ولد محمد بن عبدالله سرّ به آل محمد، وكانوا يروون عن النبي صلى الله عليه وآله أنّ اسم المهدي محمد بن عبدالله فأملوه ورجوه وسرّوا به، ووقعت عليه المحنة، وجعلوا يتذكرونه في المجالس، وتباشرت به الشيعة، ومن ذلك يقول الشاعر:

ليهنكم المولود من آل محمد إمام هدى هادي الطريقة مهتد
ليسوؤوا أمية الذل من بعد عزّها وآل أبي العاص الطريد المشرّد

(١) الفرق بين الفرق، ص ٧٥، رقم ٥٥.

(٢) مقالات الإسلاميين، ج ١، ص ٩٩.

فيقتلهم قتلاً ذريعاً وهذه بشارات جديده علي وأحمد^(١).

٢- قال أبو الفرج الأصفهاني: "فحمد الله عبدالله بن الحسن وأثنى عليه ثم قال: قد علمتم أن ابني هذا هو المهدي فهلّم نبايعه. قال أبو جعفر: لأي شيء تحذعون أنفسكم؟ والله لقد علمتم ما الناس إلى أحد أطول أعناقاً ولا أسرع إجابةً منهم إلى هذا الفتى - يريد محمد بن عبد الله - قالوا: صدقت، إن هذا الذي نعلم، فبايعوا محمداً جميعاً ومسحوا على يده..."^(٢).

٣- الصفار بسنده عن المعلى بن خنيس، كنت عند أبي عبدالله عليه السلام إذ أقبل محمد بن عبدالله بن الحسن فسلم ثم ذهب، ورق له أبو عبدالله عليه السلام ودمعت عينه، فقلت له: لقد رأيتك صنعت به ما لم تكن تصنع! قال: «رقت له؛ لأنه ينسب في أمر ليس له لم أجده في كتاب علي في خلفاء هذه الأمة ولا ملوكها»^(٣).

المناقشة الثانية: المهدي من نسل الحسين عليه السلام دلت الروايات المتواترة - كما سيأتي - على أن المهدي من نسل الحسين عليه السلام، ومحمد بن عبد الله من نسل الحسن عليه السلام.

المناقشة الثالثة: عدم انطباق صفات المهدي

إن من أهم خصائص المهدي هو أنه يحكم الأرض، ويقوم فيها العدالة والقسط، ويمحو الظلم والجور، وهذا لم يتحقق لمحمد بن عبد الله، فإنه قد قتل قبل ذلك، وقد أخبر الإمام الصادق عليه السلام بأنه سيقتل ولن يملك كما في رواية الصفار عن العيص بن القاسم قال: قال لي أبو عبد الله: «ما من نبي ولا وصي ولا ملك إلا في كتاب عندي، والله ما لمحمد بن عبد

(١) مقاتل الطالبين، ص ١٦٥.

(٢) مقاتل الطالبين، ص ١٤٠.

(٣) بصائر الدرجات، ص ١٨٨.

الله فيه اسم»^(١)، وتناقلت الكتب التاريخية قصة مقتله، فإنه قد قتل في الرابع عشر من شهر رمضان سنة ١٤٥ في معركة وقعت بينه وبين جيش المنصور بقيادة عيسى بن موسى العباسي، فقاتل هو مع أصحابه قتالاً شديداً، حتى قتل عند أحجار الزيت، وهو موضع قرب المدينة على يد حميد بن قحطبة، واحتزوا رأسه، ثم حملوا رأسه إلى المنصور فنصبه بالكوفة وطاف به البلاد، وقبر بالبقيع.

المناقشة الرابعة: حال محمد بن عبد الله

توجد نظريتان لدى الأعلام في حقيقة الحال بالنسبة للحسينيين عموماً، ولمحمد بن عبدالله بالخصوص:

النظرية الأولى: ما ذهب إليه المشهور^(٢) بأن الحسينيين كانوا صالحين أخيار، قائلين بإمامة الصادق عليه السلام، وأن ثورتهم كانت لأجل المعروف، لا لأجل مطامع شخصية أو دعوى المهدوية، ولو صحت دعوى محمد المهدوية فلم يكن يقصد بها المهدي الذي بشر به النبي صلى الله عليه وآله، بل المهدي الذي يقوم بالمعروف؛ إذ من البعيد جداً أن يجهل الحسينيون بذلك مع ارتباطهم الوثيق بأهل البيت عليهم السلام، وهذا ما يشهد له عدّة روايات:

١- ما نقله ابن طاووس عن كتاب الأمامي ليحيى بن الحسن الحسيني بسنده عن محمد بن عبد الله بن الحسن قال: «يا أبا خالد إني خارج وأنا والله مقتول»، ثم ذكر عذره في خروجه مع علمه أنه مقتول - وأنه خرج للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأنه كان يعلم بقتله ويخبر به [إلى أن قال] - كل ذلك يكشف عن تمسكهم بالله والرسول صلى الله عليه وآله^(٣).

(١) بصائر الدرجات، ص ١٨٩.

(٢) ومنهم الأمامي في الغدير، ج ٣، ص ٢٧٤.

(٣) الإقبال، ج ٣، ص ٨٨.

٢- ما رواه ابن طاووس عن الكتاب المذكور بسنده عن إبراهيم بن عبد الله بن الحسن، أنه سئل عن أخيه محمد أهو المهدي الذي يذكر؟ فقال: إنّ المهدي عدة من الله تعالى لنبيه صلوات الله عليه، وعده أن يجعل من أهله مهدياً لم يسمّه بعينه، ولم يوقت زمانه، وقد أقام أخي لله بفريضة عليه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن أراد الله تعالى أن يجعله المهدي الذي يذكر فهو فضل الله يمنّ به على من يشاء من عباده، وإلا فلم يترك أخي فريضة الله عليه لا انتظار ميعاد لم يؤمر بانتظاره^(١).

النظرية الثانية: ما ذهب إليه بعض الأعلام^(٢) من التوقف في حالهم، فيحتمل حينئذٍ أنّ محمد بن عبد الله ادّعى لنفسه المهدوية أو أنّ الحسنيين ادّعوا له ذلك، إلا أنه مع ذلك لا قيمة لهذه الدعوى؛ لقيام الأدلة على بطلانها، ومنها إنكار الإمام الصادق عليه السلام ذلك كما روى أبو الفرج: "... وجاء جعفر بن محمد عليه السلام فأوسع له عبدالله بن الحسن إلى جنبه، فتكلم بمثل كلامه، فقال جعفر عليه السلام: لا تفعلوا، فإنّ هذا الأمر لم يأت بعد، إن كنت ترى -يعني عبدالله- أنّ ابنك هذا هو المهدي فليس به ولا هذا أوانه، وإن كنت إنما تريد أن تخرجه غضباً لله وليأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فإنّا والله لا ندعك، فأنت شيخنا ونبايح ابنك في هذا الأمر، فغضب عبدالله وقال: لقد علمت خلاف ما تقول، ووالله ما أطلعك الله على غيبه، ولكنه يملك على هذا الحسد لابني"^(٣).

فسواء قلنا بالنظرية الأولى أم الثانية، فلا شك في بطلان هذه الدعوى.

(١) المصدر نفسه.

(٢) كالسيد الخوئي في معجم رجال الحديث، ج ١٧، ص ٢٥٠؛ ج ١١، ص ١٧٥.

(٣) مقاتل الطالبين، ص ١٤١.

المناقشة الخامسة: الانقراض

ممّا يكشف عن فساد هذه النظرية أنك لا تجد قائلاً بها اليوم، فقد أنكرها أهلها بعدما انكشف لهم الحق، وقد بينا الوجه في كون الانقراض دليلاً على البطلان.

النظرية الخامسة: محمد ابن الإمام الهادي عليه السلام

قالت فرقة من الشيعة بمهدوية محمد بن الإمام الهادي عليه السلام المعروف بسبع الدجيل، حيث كان جماعة من الشيعة في زمن الإمام الهادي عليه السلام يتوقعون الإمامة في ابنه محمد، ولكنه مات في حياة أبيه، فقالت هذه الفرقة بأنه لم يمت، بل سيخرج ويملا الأرض قسطاً وعدلاً، وهو المهدي الموعود^(١).

ونجيب على هذه النظرية بعدة مناقشات:

المناقشة الأولى: عدم الدليل

فبحسب التتبع لا يوجد دليل لأصحاب هذا القول على أنّ محمد سبع الدجيل هو المهدي.

المناقشة الثانية: عدم انطباق صفات المهدي

فقد قام الدليل على أنّ محمد بن الهادي عليه السلام قد مات في حياة أبيه عليه السلام في سنة ٢٢٠، ودفن بمدينة بلد، وقبره معلوم، وقد كان بعض الشيعة يظنّ أنّ الإمامة ستكون له بعد أبيه، إلا أنه مات، وهذا ما دلّت عليه الروايات المعتبرة، كرواية الطوسي بسنده عن أبي هاشم الجعفري قال: كنت عند أبي الحسن العسكري وقت وفاة ابنه أبي جعفر، وقد كان أشار إليه ودلّ عليه، وإني لأفكر في نفسي، وأقول هذه قصة أبي إبراهيم وقصة إسماعيل، فأقبل علي أبو الحسن وقال: «نعم يا أبا هاشم بدا لله في أبي جعفر، وصير مكانه أبا محمد كما بدا له في إسماعيل بعد ما دلّ عليه أبو عبد الله ونصبه، وهو كما حدثتك نفسك وإن كره

(١) ذكر ذلك الشيخ الطوسي في الغيبة، ص ٦٨.

المبطلون، أبو محمد ابني الخلف من بعدي، عنده ما يحتاجون إليه، ومعه آلة الإمامة والحمد لله»^(١).

المناقشة الثالثة: الروايات الدالة على إمامة الإمام العسكري عليه السلام

جاءت الروايات الكثيرة عن الإمام الهادي عليه السلام يخبر فيها شيعته بأن المهدي من ولده هو العسكري عليه السلام، وهذا ردّ على من قال بأن المهدي هو سبع الدجيل، ومنها ما رواه الصدوق بسنده عن الصقر بن أبي دلف قال: سمعت علي بن محمد بن علي الرضا عليه السلام يقول: «إنّ الإمام بعدي الحسن ابني، وبعد الحسن ابنه القائم الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً»^(٢).

المناقشة الرابعة: الانقراض، كما بينا سابقاً.

(١) الغيبة، ص ٨٣.

(٢) كمال الدين، ص ٣٥٦.

النظرية السادسة: الإمام علي عليه السلام

ذهبت الفرقة السبئية المنسوبة لعبدالله بن سبأ إلى أنّ المهدي هو أمير المؤمنين عليه السلام، وأنه الذي سيظهر في آخر الزمان ليملاً الأرض قسطاً وعدلاً، وأنه لا يزال حياً، وأنّ المقتول بالكوفة لم يكن علياً عليه السلام وإنما كان شيطاناً تصوّر للناس في صورته، وأنّ علياً صعد إلى السماء وفيه الجزء الإلهي^(١).

ويمكن مناقشة هذا القول بعدة مناقشات:

المناقشة الأولى: عدم الدليل

فلا يوجد دليل لأصحاب هذا القول إلا ما ينسب لهم من الغلو في علي عليه السلام، حتى قال بعضهم بألوهيته، وهو كما ترى.

المناقشة الثانية: المهدي هو الثاني عشر

قلنا فيما سبق بأنه دلّت الروايات المتواترة على أنّ المهدي هو الثاني عشر من أهل البيت عليهم السلام، والإمام علي هو أولهم، فلا يناسب ذلك كونه المهدي.

المناقشة الثالثة: المهدي هو ابن علي عليه السلام

جاءت الروايات الكثيرة والتي صرّح فيها الإمام علي عليه السلام بأنّ المهدي من ولده، وهذا لا يناسب كون أمير المؤمنين عليه السلام هو المهدي، ومنها معتبرة الأصبغ: أتيت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فوجدته متفكراً ينكت في الأرض فقلت: يا أمير المؤمنين، مالي أراك متفكراً تنكت في الأرض أرغبت فيها؟ قال: «لا والله ما رغبت فيها ولا في الدنيا

(١) ذكر ذلك الشيخ الطوسي في الغيبة، ص ١٩٣؛ والشهرستاني في الملل والنحل، ج ١، ص ١٧٤.

يوماً قط، ولكن فكّرت في مولود يكون من ظهري، الحادي عشر من ولدي، هو المهدي
يملاًها عدلاً كما ملئت جوراً وظلماً..»^(١).

المناقشة الرابعة: شهادة الأمير عليه السلام

فقد اتفق الجميع بأن علياً عليه السلام قد قتل بالكوفة سنة أربعين من الهجرة على يد أشقاها
ابن ملجم اللعين، حينما ضربه في محراب جامع الكوفة وبقي ثلاثة أيام في مرضه، حتى
لاقى ربه في الحادي والعشرين من شهر رمضان، ودفن بالغري، ولا يزال قبره مشهوراً
ومزاراً يقصده كل محب وموالم، ولو أمكن التشكيك في ذلك لأمكن التشكيك في وفاة
النبي صلى الله عليه وآله وغيره.

المناقشة الخامسة: الانقراض، كما تقدم.

(١) كمال الدين، ص ٢٧٤.

النظرية السابعة: الإمام الباقر عليه السلام

ذهبت الفرقة الباقرية والتي ظهرت في زمان الإمام الباقر عليه السلام إلى أنه المهدي، وأنه حتى غائب لن يموت حتى يخرج فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً^(١). ويمكن الجواب على هذا القول بعدة مناقشات:

المناقشة الأولى: عدم الدليل

فبعد البحث والتتبع لم نجد دليلاً واضحاً لأصحاب هذا القول وإنما هي مجرد دعوى غير مستندة لدليل فلا يمكن الاعتماد عليها.

المناقشة الثانية: المهدي هو الثاني عشر

فقد دلت الروايات المتواترة عن النبي وأهل بيته عليهم السلام على أنّ المهدي هو الثاني عشر من أهل البيت عليهم السلام، وهذا لا يناسب القول بأنّ المهدي هو الإمام الباقر عليه السلام؛ لأنه الخامس من الأئمة وليس الثاني عشر، ومن هذه الروايات:

١- عبدالله بن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله: «إِنَّ خَلْفَائِي وَأَوْصِيَائِي وَحُجَجَ اللَّهِ عَلَى الْخَلْقِ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ، أَوْلَهُمْ أَخِي وَأَخْرَهُمْ وَلَدِي»، قيل: يا رسول الله ومن أخوك؟ قال: «علي بن أبي طالب». قيل: فمن ولدك؟ قال: «المهدي الذي يملؤها قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، والذي بعثني بالحق بشيراً لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لطوّل الله ذلك اليوم حتى يخرج فيه ولدي المهدي، فينزل روح الله عيسى بن مريم فيصلي خلفه، وتشرق الأرض بنور ربّها، ويبلغ سلطانه المشرق والمغرب»^(٢).

(١) كما في كتاب الفرق بين الفرق، ص ٧٨، رقم ٥٦؛ وكتاب الملل والنحل، ج ١، ص ١٦٥.

(٢) فرائد السمطين، ج ٢، ص ٣١٢، ب ٦١، ح ٥٦٢؛ ينابيع المودة، ص ٤٤٧، ب ٧٨؛ كمال الدين، ص ٢٧٩.

٢- عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله: «الأئمة بعدي اثنا عشر، أولهم أنت يا علي وآخرهم القائم الذي يفتح الله (عز وجل) على يديه مشارق الأرض ومغاربها»^(١).

٣- عن أبي بصير عن أبي عبدالله عن آبائه عليهم السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن الله (عز وجل) اختار من كل شيء شيئاً، اختار من الأرض مكة، واختار من مكة المسجد، واختار من المسجد الموضع الذي فيه الكعبة، واختار من الأنعام إناثها، ومن الغنم الضأن، واختار من الأيام يوم الجمعة، واختار من الشهور شهر رمضان، ومن الليالي ليلة القدر، واختار من الناس بني هاشم، واختارني وعلياً من بني هاشم، واختار مني ومن علي الحسن والحسين، وتكلمة اثني عشر إماماً من ولد الحسين، تاسعهم باطنهم، وهو ظاهرهم، وهو أفضلهم، وهو قائمهم»^(٢).

٤- معتبرة أبي بصير عن أبي جعفر الباقر عليه السلام: «يكون تسعة أئمة بعد الحسين بن علي تاسعهم قائمهم»^(٣).

٥- معتبرة أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام: «عن جابر بن عبدالله الأنصاري قال: دخلت على فاطمة وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء، فعددت اثني عشر اسماً آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمد، وأربعة منهم علي»^(٤).

المناقشة الثالثة: إقرار الإمام الباقر عليه السلام

فقد جاءت الروايات الكثيرة عن الإمام الباقر عليه السلام نفسه مصرحاً فيها بأنه ليس هو المهدي، ومن ذلك:

(١) ينابيع المودة، ص ٤٩٢، ب ٩٤؛ عيون أخبار الرضا، ج ٢، ص ٦٢.

(٢) الغيبة للنعماني، ص ٧٣.

(٣) الكافي، ج ١، ص ٥٣٣؛ الغيبة، ص ٩٥.

(٤) كمال الدين، ص ٢٩٤.

- ١ عن عبدالله بن عطاء قال: قلت لأبي جعفر الباقر عليه السلام: أخبرني عن القائم عليه السلام فقال: «والله ما هو أنا الذي تمدون إليه أعناقكم ولا تعرف ولادته...»^(١).
- ٢ عن الأعمش عن الإمام الباقر عليه السلام: «يزعمون أني أنا المهدي وإني إلى الأجل أدنى مني إلى ما يدعون»^(٢).

المناقشة الرابعة: استشهاد الإمام الباقر عليه السلام

فامت الأدلة المعتبرة على أن الإمام الباقر عليه السلام قد مضى إلى جوار ربّه شهيداً محتسباً مسموماً بسمّ هشام بن عبد الملك، وقد دفن بالبقيع، وإن اختلف في تاريخ شهادته ولكن المشهور أنّ ذلك في السابع من شهر ذي الحجة سنة ١١٦ كما في روضة الواعظين ومصباح الكفعمي وغيرها، فكيف يدعى بعد ذلك أنه حيّ لم يمت؟ وقد روى الكليني أنّ ذلك سنة ١١١، فعن أبي عبدالله عليه السلام قال: «قبض محمد بن علي الباقر وهو ابن سبع وخمسين سنة، في عام أربع عشرة ومائة، عاش بعد علي بن الحسين عليه السلام تسع عشرة سنة وشهرين»^(٣).

المناقشة الخامسة: الانقراض.

(١) الغيبة للنعماني، ص ١٧.

(٢) كنز العمال، ج ١٤، ص ٣١.

(٣) الكافي، ج ١، ص ٤٦٩.

النظرية الثامنة: الإمام الصادق عليه السلام

قالت الفرقة الناوسية وهم أتباع عبدالله بن ناووس -وهو رجل من أهل البصرة- أنّ الإمام الصادق عليه السلام هو المهدي، وأنه حيّ لم يموت ولا يموت حتى يظهر فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً^(١).

وتعلّقوا في ذلك ببعض الروايات:

الرواية الأولى: ما رواه عنبسة بن مصعب عن الإمام الصادق عليه السلام: «إذا جاءكم من يخبركم عني بأنه غسّلي وكفّني ودفنني فلا تصدّقه»^(٢).

فادّعوا أنّ هذه الرواية تدلّ على أنّ مقصود الإمام الصادق عليه السلام أنه لا يموت حتى يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، فهو المهدي.

الرواية الثانية: عن الإمام الصادق عليه السلام: «إن رأيتم رأسي قد أهوى عليكم من جبل فلا تصدّقه، فإني أنا صاحبكم صاحب السيف»^(٣).

فادّعوا أنّ الإمام الصادق هو المهدي؛ لقوله عليه السلام بأنه صاحب السيف.

ويمكن الجواب عن هذا القول بعدة مناقشات:

المناقشة الأولى: الضعف السندي

فإنّ هاتين الروايتين ضعيفتان من ناحية السند بالإرسال، مضافاً لضعف الأولى بعنبرة.

المناقشة الثانية: الضعف الدلالي

(١) ذكره الصدوق في كمال الدين، ص ٤٦؛ والطوسي في الغيبة، ص ٢٦.

(٢) الفصول المختارة، ص ٣٠٥.

(٣) فرق الشيعة، ص ٦٧.

فعلى فرض تمامية هاتين الروايتين سنداً فلا دلالة فيهما على كون الإمام الصادق عليه السلام هو المهدي؛ أما الأولى فغاية ما تفيده هو أنّ الإمام الصادق عليه السلام سيبقى حياً، وهذا أعمّ من كونه المهدي أم لا، فلعله يكون من أعوان المهدي، وأما الثانية فغاية ما تفيده أنّ الإمام الصادق عليه السلام صاحب السيف، وهذا أعمّ من كونه المهدي، وإلا للزم أن يكون كلّ صاحب سيف هو المهدي.

المناقشة الثالثة: توجيه الروايتين

على فرض صدور هاتين الروايتين فإنه يمكن توجيههما بالتالي:
أما الأولى: فبأنّ مقصود الإمام عليه السلام هو الإخبار عن كذب الجماعة التي ستدّعي أنها تولّت غسله وتجهيزه، سواءً كانت جماعة خاصة وهم المنصور وأتباعه، أم يكون المقصود هو الإخبار عن كذب أيّ شخص يدّعي أنه تولّى غسله وجهازه؛ وذلك لأنّ الإمام لا يلي أمره إلا إمام مثله، فلن يتولّى تجهيزه إلا ابنه الكاظم عليه السلام؛ لأنه الإمام القائم بعده.
وأما الثانية: فبأنّ المقصود من كونه عليه السلام صاحب السيف يعني سيف رسول الله صلى الله عليه وآله كما ورد في أخبار أخرى، حيث إنّ سيف النبي صلى الله عليه وآله ودرعه لا يكون إلا عند الإمام.

المناقشة الرابعة: المهدي هو الثاني عشر

فقد جاءت الروايات المتواترة عن النبي وعترته الطاهرة عليهم السلام تفيد بأنّ المهدي هو الثاني عشر من الأئمة كما سبق بيانه، وهذا لا يناسب القول بأنّ المهدي هو الإمام الصادق عليه السلام؛ لأنه سادس أئمة أهل البيت عليهم السلام.

المناقشة الخامسة: إقرار الإمام الصادق عليه السلام

وردت الروايات الكثيرة عن الإمام الصادق عليه السلام يصرّح فيها أنّ المهدي هو السادس من ولده، وهذا يدلّ بالملازمة على أنه ينبغي كونه المهدي، ومنها:

- ١- عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال: «من أقرّ بجميع الأئمة وجحد المهدي كان كمن أقرّ بجميع الأنبياء وجحد محمداً صلى الله عليه وآله نبوته، ف قيل له: يا ابن رسول الله فمن المهدي من ولدك؟ قال: الخامس من ولد السابع، يغيب عنكم شخصه، ولا يحلّ لكم تسميته»^(١).
- ٢- عن السيد ابن محمد الحميري، قلت للصادق جعفر بن محمد: يا ابن رسول الله، قد روي لنا أخبار عن آبائك في الغيبة وصحة كونها، فأخبرني بمن تقع؟ فقال عليه السلام: «إنّ الغيبة ستقع بالسادس من ولدي، وهو الثاني عشر من الأئمة الهداة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وأوهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وآخرهم القائم بالحق»^(٢).

المناقشة السادسة: استشهاد الإمام الصادق عليه السلام

فقد اتفق الجميع على أنّ الإمام الصادق عليه السلام قد مات شهيداً محتسباً، والمشهور أنّ ذلك في سنة ١٤٨ كما نقل ذلك ابن كثير وابن الأثير، وقد دفن في البقيع، وقيل بأنّ المنصور الدوانيقي قد دسّ إليه السمّ، فلا معنى للقول بأنه لا يزال حياً، وإلا فلو فتح باب الإنكار والتشكيك في ذلك لأمكن إنكار وفاة النبي صلى الله عليه وآله والإمام علي والإمامين الحسنين عليهما السلام.

المناقشة السابعة: انقراض الفرقة، كما تقدم.

(١) كمال الدين، ص ٣٣٣.

(٢) كمال الدين، ص ٣٢١.

النظرية التاسعة: الإمام الكاظم عليه السلام

قالت الفرقة الواقفية بأن الإمام الكاظم عليه السلام هو المهدي، وأنه لا يزال حياً حتى يخرج في آخر الزمان فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً^(١). وقد استدلوا على ذلك بمجموعة من الروايات^(٢)، ولكن بعد التأمل في هذه الروايات وسبرها وجدناها تنقسم إلى ثمان طوائف، فسوف نتعرض لذكرها، وبعد ذلك مناقشة هذا القول إن شاء الله تعالى:

الطائفة الأولى: الدالة على أن القائم هو الإمام الكاظم عليه السلام:

- ١- عن الحسن بن هارون عن الصادق عليه السلام: «ابني هذا - يعني موسى الكاظم - هو القائم، وهو من المحتوم، وهو الذي يملأها قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً»^(٣).
- ٢- عن عبدالله بن سنان: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «من المحتوم أن ابني هذا قائم هذه الأمة، وصاحب السيف، وأشار بيده إلى أبي الحسن»^(٤).

الطائفة الثانية: الدالة على أن اسم المهدي موسى:

- ١- عن أبي سعيد المدائني عن الباقر عليه السلام: «إن الله استنقذ بني إسرائيل من فرعون بموسى بن عمران، وإن الله مستنقذ هذه الأمة من فرعونها بسميه - يقصد موسى بن جعفر»^(٥).

(١) ذكر ذلك الصدوق في كمال الدين، ص ٤٦؛ والطوسي في الغيبة، ص ٢٧.

(٢) ذكر الشيخ الطوسي منها أربعين رواية في كتابه الغيبة، ص ٤١-٥٥، نقلاً عن كتاب نصره الواقفية لعلي بن أحمد العلوي الموسوي.

(٣) الغيبة، ص ٤٤.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) الغيبة، ص ٤٢.

٢- عن أبي خالد الكابلي عن زين العابدين عليه السلام: «تذاكرنا عنده القائم فقال: اسمه اسم حديدة الحلاق»^(١).

الطائفة الثالثة: الدالة على أن المهدي ابن الإمام الصادق:

عن الفضيل بن يسار قال: حدثني أبو عبد الله: «لا ينسجني والقائم أب»^(٢). أي أنه من ولد الإمام الصادق عليه السلام ولا يفصل بينهما أب.

الطائفة الرابعة: الدالة على أن اسم أم المهدي حميدة:

عن إسماعيل بن منصور الزبالي قال: سمعت شيخاً بأذرعات قد أتت عليه عشرون ومائة سنة قال: سمعت علياً عليه السلام يقول على منبر الكوفة: «كأني بابن حميدة قد ملأها عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً، فقال إليه رجل: أهو منك أو من غيرك؟ فقال: لا بل هو رجل مني»^(٣).

ومن المعلوم بأن أم الإمام الكاظم عليه السلام هي حميدة.

الطائفة الخامسة: الدالة على أن المهدي هو السابع:

عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «على رأس السابع منا الفرج»^(٤).
ومن المعلوم بأن الكاظم عليه السلام هو السابع من الأئمة، فهذا يعني أن الفرج على يده، فهو المهدي.

الطائفة السادسة: الدالة على غيبة الإمام الكاظم عليه السلام:

(١) الغيبة، ص ٤٤.

(٢) الغيبة، ص ٤١.

(٣) الغيبة، ص ٤٧.

(٤) الغيبة، ص ٤٩.

عن حديد الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام: «إنّ لأبي الحسن غيبتين؛ إحداهما تفل والأخرى تطول، حتى يجيئكم من يزعم أنه مات وصلى عليه ودفنه ونفض تراب القبر من يده، فهو في ذلك كاذب، ليس يموت وصي حتى يقيم وصياً، ولا يلي الوصي إلا الوصي، فإن وليه غير وصي عمي»^(١).

أي أنّ الكاظم عليه السلام هو المهدي؛ لأنه صاحب الغيبة الطويلة.

الطائفة السابعة: الدالة على أنّ الإمام الكاظم عليه السلام يبقى حياً:

عن علي بن أبي حمزة البطائني قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «من جاءك فقال لك أنه مرض ابني هذا وأغمضه وغسله ووضع في لحده ونفض يده من تراب قبره فلا تصدقه»^(٢).
يعني أنّ الكاظم عليه السلام لا يموت، وهذا يعني أنه المهدي.

الطائفة الثامنة: الدالة على عدم وجود إمام بعد الكاظم عليه السلام:

١- قال الموسوي: «وسئل بعض أصحابنا عن علي بن رباط: هل سمع أحداً روى عن أبي الحسن عليه السلام أنه قال: علي ابني وصي أو إمام بعدي أو بمنزلي من أبي أو خليفتي أو معنى هذا؟ قال: لا»^(٣).

فحيث إنّ علي بن رباط لم يسمع بنصّ على إمامة الرضا عليه السلام مع كونه من كبار الشيعة فهذا يعني أنّ الكاظم عليه السلام لم ينصّ على إمامته، فهو المهدي.

٢- عن علي بن معاذ قال: «قلت لصفوان بن يحيى: بأي شيء قطعت على علي؟ قال: صلّيت ودعوت الله واستخرت وقطعت عليه»^(٤).

(١) الغيبة، ص ٥١.

(٢) الغيبة، ص ٥٠.

(٣) الغيبة، ص ٥٤.

(٤) الغيبة، ص ٥٤.

فبما أنّ صفوان استدّل على إمامة الرضا عليه السلام بالاستخارة فهذا يعني أنّ الإمام الكاظم عليه السلام لم ينصّ عليه، وإذا لم ينصّ عليه فهذا يدلّ على كون الإمام الكاظم هو خاتم الأئمة، فهو المهدي.

والمتحصّل من مجموع هذه الروايات أنّ المهدي هو الإمام الكاظم عليه السلام.

ويمكن الجواب على هذا بعدة مناقشات:

المناقشة الأولى: الضعف السندي

ويمكن تصوير الضعف السندي من ثلاث جهات:

الجهة الأولى: أنّ أصل هذه الروايات هو كتاب نصرّة الواقفة، لعلي بن أحمد العلوي، وهو مجهول ليس مذكوراً في كتب التراجم، فكيف يمكن الاعتماد على ما نقله في كتابه؛ إذ من المحتمل أنه اختلق هذه الروايات ودسّها في كتابه كذباً وزوراً لأجل جمع المال من رؤوس الواقفة، كما يحتمل أنّ هناك شخصاً آخر دسّ هذه الروايات في الكتاب المذكور.

الجهة الثانية: بعد المراجعة وملاحظة أسانيد جميع هذه الروايات وجدناها كلّها ضعيفة؛ إما معروفة رواتها بالكذب، أو لجهالتهم، أو للإرسال.

الجهة الثالثة: أنّ هذه الأخبار ظنية لا توجب علماً، فهي أخبار آحاد، فتكون ساقطة عن الحجية؛ لمخالفتها لما ثبت بالسنة القطعية من كون المهدي هو الثاني عشر من الأئمة، ولذا قال الشيخ الطوسي في هذه الروايات: "وأما ما ترويه الواقفة فكّلها أخبار آحاد لا يعضدها حجة، ولا يمكن ادّعاء العلم بصحتها، مع هذا فالرواية لها مطعون عليهم، لا يوثق بقولهم ورواياتهم، ومع هذا كلّها فهي متأوّله"^(١).

المناقشة الثالثة: المعارضة

(١) الغيبة، ص ٤٣.

وعلى فرض صحة هذه الروايات فهي معارضة بروايات متواترة وأصح منها سنداً دلّت على أن المهدي هو الثاني عشر، وبعض الروايات وردت عن الإمام الكاظم عليه السلام، بل وقد رواها الواقفية أنفسهم، منها:

١- عن ابن أبي عمير قال: سألت سيدي موسى بن جعفر عن قول الله (عز وجل): {وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً} فقال عليه السلام: «النعمة الظاهرة الإمام الظاهر والباطنة الإمام الغائب» فقلت له: ويكون في الأئمة من يغيب؟ قال: «نعم، يغيب عن أبصار الناس شخصه ولا يغيب عن قلوب المؤمنين ذكره وهو الثاني عشر منا...»^(١).

٢- عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران قال: كنت أنا وأبو بصير ومحمد بن عمران مولى أبي جعفر عليه السلام في منزله بمكة، فقال محمد بن عمران: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «نحن اثنا عشر محدثاً»، فقال له أبو بصير: سمعت من أبي عبدالله عليه السلام؟ فحلّفه مرّة أو مرتين أنه سمعه، فقال أبو بصير: لكني سمعته من أبي جعفر^(٢).

٣- النعماني بسنده المعتبر عن علي بن أبي حمزة قال: كنت مع أبي بصير ومعنا مولى لأبي جعفر الباقر عليه السلام فقال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «منا اثنا عشر محدثاً السابع من ولدي القائم». فقام إليه أبو بصير فقال: أشهد أني سمعت أبا جعفر يقوله منذ أربعين سنة^(٣).

ومع المعارضة يكون الترجيح بصالح روايات الاثني عشر؛ لأنها هي المجمع عليها والمشهورة.

(١) كمال الدين، ص ٣٤٤.

(٢) الكافي، ج ١، ص ٦١٠.

(٣) الغيبة، ص ٩٧.

المناقشة الثالثة: النص على إمامة الرضا عليه السلام

قامت الأدلة المعتبرة والكثيرة على أنّ الإمام الكاظم عليه السلام قد نصّ على إمامة الرضا عليه السلام من بعده، وقد نقل الكليني في الكافي ١٦ رواية، ونقل الصدوق في كمال الدين ٢٩ رواية، وبعضها عن الواقفية أيضاً، منها:

١- الصدوق بسنده عن الحسن بن الخزاز قال: خرجنا إلى مكة ومعنا علي بن أبي حمزة ومعنا مال ومتاع، فقلنا ما هذا؟ قال: للعبد الصالح عليه السلام، أمرني أن أحمله إلى علي ابنه عليه السلام وقد أوصى إليه^(١).

قال الصدوق: إنّ علي بن أبي حمزة أنكّر ذلك بعد وفاة موسى بن جعفر عليه السلام، وحبس المال عن الرضا عليه السلام.

٢- الصدوق بسنده عن زياد بن مروان القندي قال: دخلت على أبي إبراهيم عليه السلام وعنده علي ابنه فقال لي: «يا زياد، هذا كتابه كتابي، وكلامه كلامي، ورسوله رسولي، وما قاله فاقول قوله»^(٢).

قال الصدوق: إنّ زياد بن مروان القندي روى هذا الحديث ثم أنكّره بعد مضي موسى عليه السلام، وقال بالوقف، وحبس ما كان عنده من مال موسى بن جعفر. ومع ثبوت النصّ على الرضا عليه السلام فلا معنى للقول بأنّ المهدي هو الكاظم عليه السلام.

المناقشة الرابعة: سرّ الوقف

دلّت الروايات بأنّ الذي أدى لظهور هذه الفرقة هو حبّ الدنيا والطمع في المال، فإنّ رؤوس الواقفة - وهم البطائني والقندي والرواسي - كانت بأيديهم أموال للإمام الكاظم

(١) عيون أخبار الرضا، ج ٢، ص ٣٨.

(٢) عيون أخبار الرضا، ج ٢، ص ٣٩.

فلما استشهد عليه السلام أنكروا موته وزعموا أنه المهدي، وأنه لا يموت حتى يملأ الأرض عدلاً وقسطاً، وجحدوا إمامة الرضا عليه السلام، فاغترّ وانخدع بهم بعض الناس ومالوا نفولتهم، خصوصاً أنهم كانوا من وكلاء الإمام الكاظم عليه السلام وكبار أصحابه. وشهد لذلك مارواه الطوسي بسنده عن يونس بن عبد الرحمن قال: "مات أبو إبراهيم عليه السلام وليس من قوامه أحد إلا وعنده المال الكثير، وكان ذلك سبب وقفهم وجحدهم موته طمعاً في الأموال، كان عند زياد بن مروان القندي سبعون ألف دينار، وعند علي بن أبي حمزة ثلاثون ألف دينار..."^(١). ولأجل ذلك جاءت الروايات المعتبرة على ذم الواقعة والتحذير منهم، بل ورد عن الكاظم عليه السلام ذمهم كقوله: «أنت يا علي وأصحابك أشباه الحمير»^(٢).

المناقشة الخامسة: شهادة الكاظم عليه السلام

قامت الأدلة القطعية على أنّ الإمام الكاظم عليه السلام قد استشهد، وذلك عبر سمّ دسّه إليه - وهو في سجن - السندي بن شاهك بأمر هارون الرشيد، حتى حمل ووضع على جسر الرصافة ببغداد، وحضره الناس وعلموا جميعاً بوفاته، وكان ذلك في ٢٥ رجب سنة ١٨٣ للهجرة، وقبره مزار شامخ معلوم في بغداد يقصده القاصي والداني، وقد نقل الشيخ الطوسي^(٣) تفاصيل خبر شهادته، فكيف يقال حينئذ بأنه لم يموت؟!.

لا يقال: بأنّ حاله حال عيسى بن مريم بأنه شبّه للناس موته، كما يقول (عز وجل): {وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ}^(٤).

(١) الغيبة، ص ٥٦.

(٢) الغيبة، ص ٦٧.

(٣) الغيبة، ص ٢٧-٣٤.

(٤) النساء: ١٥٧.

فإنه يقال: بأن هناك فرقاً؛ فإن عيسى عليه السلام قد قام الدليل القطعي على عدم موته، بخلاف الإمام الكاظم عليه السلام فقد قام الدليل القطعي على شهادته، ولو شكك في ذلك لأمكن التشكيك في وفاة الأنبياء والأئمة عليهم السلام. ولذا قال الطوسي: "وأما ما يدل على فساد مذهب الواقفة أنهم وقفوا في إمامة أبي الحسن موسى عليه السلام وقالوا أنه المهدي، فقولهم باطل؛ لما ظهر من موته" (١).

المناقشة السادسة: توجيه الروايات

على فرض صدور هذه الروايات فلا بد من توجيهها بأحد توجيهين: التوجيه الأول: القائم بالإمامة بالحق، بأن يقال إن المقصود من كون الكاظم عليه السلام هو القائم يعني القائم بالإمامة بالحق، وليس المقصود أنه القائم الذي يقيم دولة آل محمد، فإن جميع الأئمة عليهم السلام قائمون بالإمامة بالحق.

التوجيه الثاني: السببية في الوجود المهدوي، بأن يقال: إن المقصود من كون الكاظم عليه السلام هو الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً ويقوم دولة آل محمد إنما باعتبار أنه سبب وعلة معدة في الوجود المهدوي؛ لأنه الجد الرابع للمهدي، فيصح بالتالي أن يقال بأن الكاظم عليه السلام هو الذي يملأ الأرض عدلاً؛ لأنه سبب في الوجود المهدوي.

المناقشة السابعة: الانقراض

مما يدل على بطلان هذا القول هو انقراض هذه الفرقة، واتّضح بطلان هذا القول، ورجوع أغلب القائلين به إلى الحق بعدما انكشف لهم زيفه، ودلائل الإمامة في الرضا عليه السلام، ولذا رجع للحق عبد الرحمن بن الحجاج، ورفاعة بن موسى، وجميل بن دراج، ويونس بن يعقوب، وغيرهم؛ إذ لو كان هذا القول حقاً لدافع عنه أهله، ولما تركوه ورجعوا للحق

(١) الغيبة، ص ٢٠.

وقالوا بإمامة الرضا عليه السلام بعدما وجدوا فيه دلالات الإمامة، وهذا هو مقصود الصدوق والطوسي في استدلالهم بالانقراض.

النظرية العاشرة: الإمام الحسن العسكري عليه السلام

افتقرت الشيعة بعد شهادة الإمام العسكري عليه السلام إلى عدّة فرق، فقالت فرقة بأنه لم يمت وأنه لا يزال حياً، وهو المهدي الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً^(١).

ويمكن أن يجاب على هذا القول بعدة مناقشات:

المناقشة الأولى: عدم الدليل

فلا يوجد دليل واضح على هذا القول، وعدم الدليل دليل عدم.

المناقشة الثانية: روايات الاثني عشر إماماً

قلنا بأنه دلّت الروايات المتواترة عن أهل البيت عليهم السلام على أنّ المهدي هو الثاني عشر - كما سبق بيانه - وهذا لا ينطبق على الإمام العسكري عليه السلام؛ لأنه الإمام الحادي عشر.

المناقشة الثالثة: نص الإمام العسكري عليه السلام

دلّت الأدلة المعتبرة على أنّ الإمام العسكري عليه السلام قد نصّ لشيخته على الإمام من بعده، وأنه ولده محمد، وهو المهدي الذي بشر به النبي صلى الله عليه وآله، كما أنه أراه خواص مواليه، ومن ذلك:

١- عن أحمد بن إسحاق قال: دخلت على أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام وأنا أريد أن أسأله عن الخلف من بعده، فقال لي مبتدئاً: «يا أحمد بن إسحاق إن الله تبارك وتعالى لم يخل الأرض منذ خلق آدم، ولا يخليها إلى أن تقوم الساعة من حجة لله على خلقه، به يدفع البلاء عن الأرض، وبه ينزل الغيث، وبه يخرج بركات الأرض»، قال فقلت له: يا ابن رسول

(١) ذكره الصدوق في كمال الدين، ص ٤٩؛ والطوسي في الغيبة، ص ٦٩.

من الإمام والخليفة بعدك؟ فنهض عليه السلام مسرعاً فدخل البيت ثم خرج وعلى عاتقه غلام
 لأن وجهه القمر ليلة البدر من أبناء الثلاث سنين فقال: «يا أحمد بن إسحاق، لولا
 كرامتك على الله (عز وجل) وعلى حججه ما عرضت عليك ابني هذا، أنه سمي رسول الله
 ﷺ وكنيته الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً»^(١).

٢- عن أبي علي بن همام قال: سمعت محمد بن عثمان العمري، سمعت أبي يقول: سئل أبو
 محمد الحسن بن علي عليه السلام وأنا عنده عن الخبر الذي روي عن آبائه عليهم السلام: «أن الأرض لا
 تخلو من حجة لله على خلقه إلى يوم القيامة، وأن من مات ولم يعرف إمام زمانه مات
 ميتة جاهلية»، فقال عليه السلام: «إن هذا حق كما أن النهار حق»، فقيل له: يا ابن رسول الله،
 فمن الحجة والإمام بعدك؟ فقال: «ابني محمد هو الإمام والحجة بعدي، من مات ولم يعرفه
 مات ميتة جاهلية، ألا إن له غيبة يحار فيها الجاهلون ويهلك فيها المبطلون ويكذب
 فيها الوقتون، ثم يخرج فكأنني أنظر إلى الأعلام البيض تخفق فوق رأسه بنجف الكوفة»^(٢).

المناقشة الرابعة: استشهاد الإمام العسكري عليه السلام

دلّت الأدلة على شهادة الإمام العسكري عليه السلام في الثامن من شهر ربيع الأول سنة
 ٢٦٠، وقيل بأنه مضى مسموماً من قبل المعتمد، وقد شهدته المخالف والمؤلف، ودفن بأرض
 سامراء، وكما جاء في رواية الكليني: «فكانت سر من رأى شبيهاً بالقيامة، فلما فرغوا من تهيئته
 بعث السلطان إلى أبي عيسى بن المتوكل فأمره بالصلاة عليه، فلما وضعت الجنازة للصلاة عليه
 دنا أبو عيسى منه فكشف عن وجهه فعرضه على بني هاشم من العلوية والعباسية والقواد

(١) كمال الدين، ص ٣٥٧.

(٢) كمال الدين، ص ٣٧٦.

والقضاة والمعدلين، وقال: هذا الحسن بن علي بن محمد بن الرضا مات حتف أنفه على فراشه...»^(١).

المناقشة الخامسة: انقراض القائلين بذلك.

(١) الكافي، ج١، ص٥٧٦.

النظرية الحادية عشر: المهدي من وُلد الحسن عليه السلام

وهو ما اختاره مشهور العامة، فهم يختلفون مع الإمامية في ثلاث نقاط:
 الأولى: أنهم يقولون بأن المهدي من ولد الحسن عليه السلام، والشيععة تقول من ولد الحسين عليه السلام.
 الثانية: أنهم يقولون بأنه سوف يولد في آخر الزمان، والشيععة تقول بأنه قد ولد سنة ٢٥٥ للهجرة.
 الثالثة: أنهم يقولون بأن المهدي غير معروف بالتحديد، والشيععة تقول بأنه محدد ومعروف وهو محمد بن العسكري عليه السلام.

وإليك بعض كلمات القوم في ذلك:

- ١- ابن أبي الحديد، قال: "فإن قلت: فمن هو إمام الحق من آل محمد؟ قلت: وأما الإمامية فتزعم أنه صاحبهم الذي يعتقدون أنه الآن حي في الأرض، وأما أصحابنا فيزعمون أنه فاطمي يخلقه الله في آخر الزمان"^(١).
- ٢- سعد الدين التفتازاني، قال: "فذهب العلماء إلى أنه إمام عادل من ولد فاطمة يخلقه الله حين يشاء ويبعثه لنصرة دينه. وزعمت الشيعة الإمامية أنه محمد بن الحسن العسكري اختفى عن الناس خوفاً من الأعداء"^(٢).

(١) شرح نهج البلاغة، ج ١٦، ص ٤٥.

(٢) شرح المقاصد، ج ١، ص ٢١٤.

٣- السمهودي، قال: "ويتحصّل ممّا ثبت في الأخبار عنه -أي المهدي- أنه من ولد فاطمة، وفي أبي داود أنه من ولد الحسن، والسرفيه ترك الحسن الخلافة لله شفقة على الأمة، فجعل القائم بالخلافة الحقّ عند شدّة الحاجة وامتلاء الأرض ظلماً من ولده، وهذه سنة الله في عباده"^(١).

٤- العظيم آبادي، قال: "واعلم أنه اختلف في أنّ المهدي من بني الحسن أو من بني الحسين. قال القارئ في المرقاة: ويمكن أن يكون جامعاً بين النسبتين الحسنين، والأظهر أنه من جهة الأب حسني ومن جانب الأم حسيني"^(٢).

٥- محمد أبو ريه، قال: "والمشهور في نسبه أنه علوي فاطمي من ولد الحسن، وعند الشيعة الامامية أنه من ولد الحسين عليه السلام"^(٣).

والدليل المعتمد لدى أصحاب هذا القول هو ما رواه أبو داود: حدّثت عن هارون بن المغيرة قال: ثنا عمرو بن أبي قيس، عن شعيب بن خالد، عن أبي إسحاق، قال: قال علي - ونظر إلى ابنه الحسن - قال: «إنّ ابني هذا سيّد كما سمّاه رسول الله صلى الله عليه وآله، وسيخرج من صلب رجل يسمّى باسم نبيّكم، يشبهه في الخلق ولا يشبهه في الخلق»^(٤).

ويمكن ردّ هذا القول بعدّة مناقشات:

المناقشة الأولى: أنّ هذه الرواية ضعيفة؛

وذلك لعدّة أسباب:

السبب الأول: أنّ أبا داود يقول: حدّثت عن هارون بن المغيرة، فلم يحرز أنه يروي

الرواي عن هارون بالمباشرة، بل يحتمل وجود واسطة بينهما، ويؤيد ذلك:

(١) نقلاً عن فيض القدير، ج٦، ص٣٦٢.

(٢) عون المعبود، ج١١، ص٢٤٩.

(٣) أضواء على السنة المحمدية، ص٣٢٣.

(٤) سنن أبي داود، ج٢، ص٣١١، ح٤٢٩٠.

أولاً: أنّ أبا داود إذا روى عن مشايخه فيقول: حدثنا، وأما إذا روى بالواسطة فيقول: حدثت.

ثانياً: أنّ أبا داود لم يروي عن هارون بن المغيرة في سننه إلا هذه الرواية، فلو كان من مشايخه المباشرين لكان يناسب أن يروي عنه في غير هذا المورد كبقية مشايخه، فلاحظ.

السبب الثاني: إنّ أبا إسحاق السبيعي -والذي هو ناقل الرواية عن علي عليه السلام- لم يحرز أنه يرويها بالمباشرة عن علي عليه السلام، بل من المظنون جداً أنه ينقلها عبر واسطة؛ وذلك لأنه مات سنة ١٢٩ للهجرة كما قيل وكان عمره ٩٦ سنة، فهذا يعني أنه كان عمره حين استشهاده علي عليه السلام في سنة ٤٠ للهجرة ٧ سنوات، فلا يكون صالحاً للرواية عنه عليه السلام، وبالتالي تكون الرواية مقطوعة، فلا حجية لها؛ لعدم معرفة الواسطة بين أبي إسحاق وعلي عليه السلام، وهذا ما صرح به بعض العامة، ومنهم:

١- المزي: "وقيل لم يسمع منه وقد رآه"^(١).

٢- العظيم آبادي: "وأما أبو إسحاق السبيعي فروايته عن علي منقطعة"^(٢).

٣- الحافظ المنذري: "هذا منقطع، أبو إسحاق رأى علياً رؤية فقط".

السبب الثالث: أنّ عمرو بن أبي قيس اتهم بالنسيان والتخليط والخطأ في الحديث، فلا يمكن الاعتماد على روايته مع ذلك؛ إذ لعله نسي فقال بأن المهدي من صلب الحسن بدلاً من الحسين، ولذا قالوا فيه:

١- الذهبي: "صدوق له أوهام"^(٣).

(١) تهذيب الكمال، ج ٢٢، ص ١٠٦.

(٢) عون المعبود، ج ١١، ص ٢٥٧.

(٣) ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٢٥٨.

٢- أبو داود: "في حديثه خطأ"^(١).

السبب الرابع: أنّ أبا إسحاق السبيعي اتهم بالنسيان والتخليط، فلا يمكن الاعتماد على روايته؛ إذ من المحتمل أنه قال بأنّ المهدي من صلب الحسن لا الحسين نسياناً أو تخليطاً، ولذا قالوا فيه:

١- الذهبي: "شاخ ونسي"^(٢).

٢- الفسوي: "قال بعض أهل العلم: كان قد اختلط وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه"^(٣).

٣- مغيرة: "ما أفسد حديث أهل الكوفة غير أبي إسحاق والأعمش"^(٤).

المناقشة الثانية: هذه الرواية رويت بغير هذا اللفظ

أصل الرواية التي رواها أبو داود بأنّ المهدي من صلب الحسن قد نقلها جماعة من العامة عن سنن أبي داود وفيها أنه من صلب الحسين لا الحسن، فمثلاً:

١ ابن البطريق: نقلها عن أبي داود وفيها: قال علي -ونظر إلى ابنه الحسين-: «إنّ ابني هذا سيّد كما سمّاه رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم، وسيخرج من صلب رجل يسمّى باسم نبيّكم، يشبهه في الخلق ولا يشبهه في الخلق»^(٥).

٢- القندوزي: نقلها عن أبي داود، وفيها: وعن أبي إسحاق قال: قال علي -ونظر إلى ابنه الحسين-: «إنّ ابني هذا سيّد كما سمّاه رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم، وسيخرج

(١) المصدر نفسه.

(٢) ميزان الاعتدال، ج ٣، رقم ٦٣٩٣.

(٣) ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٢٧٠.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) العمدة، ص ٤٣٤.

من صلبه رجل يسمّى باسم نبيّكم، يشبهه في الخلق ولا يشبهه في الخلق...»، رواه أبو داود^(١).

وبالتالي نقول: لعلّ النسخة الأصلية من كتاب أبي داود كان المذكور فيها أنّ المهدي من صلب الحسين، ولكن وقع التصحيف والاشتباه من قبل النساخ في النسخة الواصلة بأيدينا، ولا أقلّ من التعارض بين النسخ، فلم يحرز ما هو المروري هل من صلب الحسن أو من صلب الحسين، فلا تكون الرواية صالحة للاستدلال.

المناقشة الثالثة: تعارض الروايات

لو سلّمنا أنّ الرواية تامّة، إلا أنّنا نقول بأنها معارضة بروايات أخرى كثيرة في كتب الفريقين تقول بأنّ المهدي حسيني، وبالتالي تكون هذه الروايات المعارضة منشأً عقلاً لئلا للخلاف، موجباً لسقوط حجية الرواية إما سنداً أو ظهوراً، ومنها:

الرواية الأولى: عن حذيفة قال: خطبنا رسول الله ﷺ، فذكرنا رسول الله بما هو كائن، ثم قال: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد، لطوّل الله (عز وجل) ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجلاً من ولدي اسمه اسمي»، فقام سلمان الفارسي فقال: يا رسول الله من أي ولدك؟ قال: «من ولدي هذا» وضرب بيده على الحسين^(٢).

الرواية الثانية: عن عبد الله بن عمر: «يخرج رجل من ولدي الحسين من قبل المشرق، لو استقبلته الجبال لهدمها واتخذ فيها طرقات»^(٣).

الرواية الثالثة: ما أخرجه الدراقطني في كتابه الجرح والتعديل عن أبي سعيد الخدري: أنّ النبي ﷺ مرض مرضة ثقيلة، فدخلت عليه فاطمة وأنا جالس عنده، ولما رأته ما به من

(١) ينابيع المودة، ج٢، ص٢٥٩.

(٢) ينابيع المودة، ج٣، ص٣٥٨؛ فرائد السمطين، ج٢، ص٣٢٦؛ ذخائر العقبى، ص١٣٦.

(٣) الفتن لابن حماد، ص٢٢٩.

الضعف خنقتها العبرة... [إلى أن قال:] ضرب علي منكب الحسين وقال: «من هذا مهدي هذه الأمة»^(١).

المناقشة الرابعة: الجمع بين الروايات

على فرض التنزل عمّا سبق فنقول: بأن مقتضى الجمع بين الروايات المتعارضة أن يقال: بأن المهدي حسيني الأب وحسني الأم كما دلت على ذلك بعض الأخبار، فينطبق على المهدي الذي تقول به الإمامية، فلا يتم ما قاله العامة بأنه حسني الأب وحسني الأم، واعتبروا ذلك إشكالاً على الإمامية، حيث قال القاري: "فهذا الحديث دليل صريح على ما قدمناه من أن المهدي من أولاد الحسن، ويكون له انتساب من جهة الأم إلى الحسين، جمعاً بين الأدلة، وبه يبطل قول الشيعة"^(٢).

المناقشة الخامسة: احتمال الوضع

مع التنزل عمّا سبق نقول: من المحتمل أن تكون هذه الرواية من وضع بعض خصوم الإمامية؛ لأجل إضعاف ما تقوله الإمامية، كما يحتمل أنها موضوعة من بعض الذين مالوا إلى ثورات الحسينيين الذين خرجوا بثورات عديدة ضدّ بني أمية وبني العباس، وخرج منهم من ادّعى له المهدوية وهو عبد الله بن الحسن بن الحسن المجتبي، وهذا ما يؤيده ما نقله أبو الفرج الأصفهاني قال: "لهجت العوام بمحمد بن عبدالله بن الحسن، تسميه المهدي حتى كان يقال: محمد بن عبدالله المهدي عليه ثياب يمنية وقبطية.

وروي أنّ جماعة من بني هاشم اجتمعوا بالأبواء وفيهم إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس وأبو جعفر المنصور وغيرهم، فقال صالح بن علي: قد علمتم أنكم الذين يمدّ الناس إليهم أعينهم وقد جمعكم الله في هذا الموضع فاعقدوا بيعة لرجل منكم تعطونه إياها من

(١) ينابيع المودة للقندوزي، ج٣، ص٣٩٤.

(٢) نقلاً عن عون المعبود للعظيم آبادي، ج١١، ص٢٥٧.

أنفسكم، وتواتقوا على ذلك حتى يفتح الله وهو خير الفاتحين، فحمد الله عبد الله بن الحسن وأثنى عليه، ثم قال: قد علمتم أنّ ابني هذا هو المهدي فهلمّ فلنبايعه، قال أبو جعفر: لأيّ شيء تدعون أنفسكم، والله لقد علمتم ما الناس إلى أحد أطول أعناقاً ولا أسرع إجابة منهم إلى هذا الفتى - يريد به محمد بن عبد الله - قالوا: قد والله صدقت، إنّ هذا الذي نعلم، فبايعوا محمداً جميعاً ومسحوا على يده^(١).

والمتحصّل عدم تمامية هذه النظرية.

(١) مقاتل الطالبين، ص ١٤٠ - ١٤١.

النظرية الثانية عشر: المهدي هو محمد بن الحسن العسكري

يعتقد الإمامية الاثنا عشرية بأنه كما بشر النبي ﷺ بأصل العقيدة المهدوية فإنه قد حدّد وبين الهوية المهدوية بشكل لا ريب فيه، فنصّ على أنّ المهدي هو محمد بن الحسن العسكري، المولود في النصف من شعبان سنة ٢٥٥ أو ٢٥٦، وأنه لا يزال حياً غائباً، ولا بدّ من ظهوره مهما طالّت الأيام حتى يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً، وقد وافق بعض العامة على هذا القول. ولأهمية هذا القول سوف نتعرّض لبحثه في عدّة نقاط:

النقطة الأولى: كلام علماء الإمامية

صرّح علماء الإمامية في كتب العقيدة على أنّ المهدي المنتظر هو محمد بن الحسن العسكري وأنه إمام الزمان، وسوف نقتصر على نقل كلام واحد من المتقدّمين وآخر من المتأخّرين ممّن كتبوا في عقائد الإمامية:

١- قال الصدوق: "ونعتقد أنّ حجة الله في أرضه وخليفته على عباده في زماننا هذا هو القائم المنتظر محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وأنه هو المهدي الذي أخبر به النبي ﷺ إذا خرج نزل عيسى بن مريم وصلى خلفه، ويكون المصلي إذا صلى خلفه كمن كان مصلياً خلف رسول الله؛ لأنه خليفته"^(١).

(١) الاعتقادات، ص ٩٥.

٢ قال الشيخ المظفر: "الإمامية تعتقد أنّ هذا المصلح هو شخص معيّن معروف ولد سنة ٢٥٦ هـ ولا يزال حياً، وهو ابن الحسن العسكري محمد؛ وذلك لما ثبت عن النبي وأهل بيته عليهم السلام" (١).

النقطة الثانية: كلام العامة الذين وافقوا الإمامية

وافق جمعٌ من علماء العامة الشيعة الإمامية فيما ذهب إليه، وقد أشار السيد محسن الأمين في "أعيان الشيعة" إلى ثلاثة عشر عالماً قالوا بذلك، ونذكر منهم:

١- محي الدين بن عربي: "واعلموا أنه لا بدّ من خروج المهدي عليه السلام لكن لا يخرج حتى تمتلئ الأرض جوراً وظلماً فيملأها قسطاً وعدلاً، ولو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد طول الله تعالى ذلك اليوم حتى يلي ذلك الخليفة، وهو من عترة رسول الله صلى الله عليه وآله من ولد فاطمة عليها السلام، جدّه الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، ووالده الحسن العسكري ابن الإمام علي النقي - بالنون - ابن الإمام محمد التقي - بالتاء - ابن الإمام علي الرضا ابن الإمام موسى الكاظم ابن الإمام جعفر الصادق ابن الإمام محمد الباقر ابن الإمام زين العابدين علي بن الإمام الحسين ابن الإمام علي ابن أبي طالب عليه السلام، يواطئ اسمه اسم رسول الله صلى الله عليه وآله، يبايعه المسلمون ما بين الركن والمقام، يشبه رسول الله صلى الله عليه وآله في الخلق - بفتح الحاء - وينزل عنه في الخلق - بضمّها - إذ لا يكون أحد مثل رسول الله صلى الله عليه وآله في أخلاقه" (٢).

٢- عبد الوهاب الشعراني، قال - بعد ذكره لأشراط الساعة -: "فهناك يرتقب خروج المهدي وهو من أولاد الإمام الحسن العسكري، ومولده ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومئتين" (٣).

(١) عقائد الإمامية، ص ٧٨.

(٢) النجم الثاقب، ج ١، ص ٢٨٥. طبق ما نقله الشعراني في اليواقيت نقلاً عن الفتوحات في الباب ٣٦٦.

(٣) اليواقيت والجواهر، ج ٢، ص ١٤٥.

- ٣- الحافظ خواجه بارسا: "وكان مولد المنتظر ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومئتين، أمه أم ولد يقال لها نرجس، توفي أبوه وهو ابن خمس سنين فاختنى"^(١).
- ٤- الكنجي، يتكلم عن الإمام العسكري: "مولده في المدينة في شهر ربيع الآخر سنة اثنين وثلاثين ومئتين .. وخلفه ابنه وهو الإمام المنتظر"^(٢).
- ٥- ابن طلحة الشافعي: "أبو القاسم، محمد بن الحسن بن علي، المهدي الحجة الخلف الصالح المنتظر"^(٣).
- ٦- ابن الجوزي: "وهو محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضا ابن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وكنيته أبو عبد الله وأبو القاسم، وهو الخلف الحجة صاحب الزمان القائم والمنتظر وآخر الأئمة"^(٤).
- ٧- القرماني الحنفي: "وكان عمره عند وفاة أبيه خمس سنين، آتاه الله فيها الحكمة كما أوتيتها يحيى صبيا .. اتفق العلماء على أنّ المهدي هو القائم في آخر الوقت، وقد تعاضدت الأخبار على ظهوره وتواترت الروايات على إشراق نوره"^(٥).
- ٨- القندوزي الحنفي: "فالخبر المعلوم المحقق عند الثقات أنّ ولادة القائم كانت ليلة الخامس عشر من شعبان سنة خمس وخمسين ومئتين في بلدة سامراء"^(٦).

(١) نقلاً عن ينابيع المودة، ج ٣، ص ٣٠٤.

(٢) كفاية الطالب، ص ٤٥٨.

(٣) مطالب السؤول، ج ٢، ب ١٢، ص ٧٩.

(٤) تذكرة الخواص، ص ٣٦٣.

(٥) أخبار الدول وآثار الأول، ص ٣٥٣.

(٦) ينابيع المودة، ج ٣، ص ٣٠٦.

٩- ابن الصباغ المالكي: "الحجة الخلف الصالح ابن أبي محمد الحسن الخالص وهو الإمام الثاني عشر"^(١).

النقطة الثالثة: الدليل على نظرية الإمامية

يعتقد الإمامية أنّ الخلافة بعد الرسول ﷺ بالنص والتعيين الإلهي، وقد عينها الله تعالى في اثني عشر خليفة، وتصدى النبي ﷺ لبيانهم والنص على أسمائهم جميعاً، وقد نص على أنّ خاتمهم هو المهدي محمد بن الحسن العسكري ع، كما وأنّ الخلفاء بعد النبي ﷺ خليفة بعد آخر قد نصوا على المهدي وأنه محمد ابن الحسن العسكري، حتى تواترت الروايات بذلك بما لا يبقى معه مجال للتشكيك في أسانيدها، وهنا سوف نتعرض لذكر عشر طوائف فقط من هذه الأخبار التي اعتمد عليها علماء الإمامية في هذه النظرية، أمثال الكليني والنعماني والصدوق والمفيد والطوسي والخزاز القمي، وغيرهم:

الطائفة الأولى: الروايات الدالة على أنّ الخلفاء اثنا عشر

- ١- أخرج البخاري عن جابر بن سمرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «يكون اثنا عشر أميراً» فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي أنه قال: «كلهم من قريش»^(٢).
- ٢- وأخرجه أبو داوود من طرق صحيحة^(٣).
- ٣- وأخرجه الترمذي وفيه: فسألت الذي يليني... الخ^(٤).

(١) الفصول المهمة، ص ٢٨٧.

(٢) صحيح البخاري، ج ٩، ص ١٠١.

(٣) سنن أبي داوود، ج ٣، ص ٣٠٩.

(٤) سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٠١.

- ٤- وأخرج مسلم عن جابر بن سمرة: دخلت مع أبي علي النبي ﷺ فسمعتة يقول: «إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيكم اثنا عشر خليفة» قال: ثم تكلم بكلام خفي علي فقلت لأبي: ما قال؟ قال: قال: «كلهم من قريش»^(١).
- ٥- وأخرج أحمد بن حنبل، والحاكم النيسابوري عن جابر بن سمرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول في حجة الوداع: «لا يزال هذا الدين ظاهراً على من ناواه، لا يضره مخالف ولا مفارق، حتى يمضي من أمتي اثنا عشر أميراً، كلهم». ثم خفي من قول رسول الله ﷺ، قال: يقول: «كلهم من قريش»^(٢).

الطائفة الثانية: الروايات الدالة على أنّ آخر الخلفاء هو المهدي

- ١- عن ثابت بن دينار عن علي بن الحسين عن أبيه عن جدّه ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «الأئمة من بعدي اثنا عشر، أولهم أنت يا علي وآخرهم القائم الذي يفتح الله (عز وجل) على يديه مشارق الأرض ومغاربها»^(٣).
- ٢- عن إسماعيل بن فضل الهاشمي عن الصادق عن آبائه عن أمير المؤمنين قال: قلت لرسول الله ﷺ: «أخبرني بعدد الأئمة بعدك فقال يا علي، هم اثنا عشر، أولهم أنت وآخرهم القائم»^(٤).

الطائفة الثالثة: الروايات الناصة على أسماء الأئمة وأنّ المهدي هو محمد بن العسكري

ﷺ

(١) صحيح مسلم، ج٣، ص١٤٢٥.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص٨٧، والمستدرک علی الصحیحین، ج٣، ص٦١٧.

(٣) كمال الدين، ص٢٨٢.

(٤) الأمالي للصدوق، ص٧٢٨.

١- عن المفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: لما أسري بي إلى السماء أوحى إليّ ربي (جل جلاله) فقال: يا محمد إني أطلعت إلى الأرض اطلاعة فاخترتك منها فجعلتك نبياً، وشققت لك اسماً من أسمائي، فأنا المحمود وأنت محمد، ثم أطلعت الثانية فاخترت منها علياً، وجعلته وصيك وخليفتك وزوج ابنتك وأبا ذريتك، وشققت له اسماً من أسمائي، فأنا العليُّ الأعلى وهو علي، وجعلت فاطمة والحسن والحسين من نوركما، ثم عرضت ولايتهم على الملائكة، فمن قبلها كان عندي من المقربين، يا محمد لو أنّ عبداً عبدني حتى ينقطع ويصير كالشئ البالي ثم أتاني جاحداً لولايتهم ما أسكنته جنتي، ولا أظللته تحت عرشي، يا محمد أتحب أن تراهم، قلت: نعم يا رب، قال (عز وجل): ارفع رأسك، فرفعت رأسي فإذا أنا بأنوار علي وفاطمة والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد وموسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي وعلي بن محمد والحسن بن علي، والحجة بن الحسن القائم في وسطهم كأنه كوكب دري، قلت يا رب من هؤلاء، قال: هؤلاء الأئمة وهذا القائم الذي يحلّ حلالي ويحرم حرامي، وبه أنتقم من أعدائي، وهو راحة لأوليائي، وهو الذي يشفي قلوب شيعتك من الظالمين والجاحدين والكافرين، فيخرج اللات والعزى طريين فيحرقهما، فلفتنة الناس بهما يومئذ أشد من فتنة العجل والسامري»^(١).

٢- عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: دخل جندب بن جنادة اليهودي من خيبر، علي رسول الله ﷺ فقال: يا محمد أخبرني عمّا ليس لله، وعمّا ليس عند الله، وعمّا لا يعلمه الله؟ فقال رسول الله ﷺ: «أما ما ليس لله فليس لله شريك، وأما ما ليس عند الله فليس عند الله ظلم للعباد، وأما ما لا يعلمه الله فذلك قولكم يا معشر اليهود أنه عزيز ابن الله، والله لا يعلم له ولداً!».

(١) كمال الدين، ص ٢٥٢.

فقال جندب: أشهد أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله حقاً. ثم قال: يا رسول الله إني رأيت البارحة في النوم موسى بن عمران عليه السلام فقال لي: يا جندب أسلم على يد محمد واستمسك بالأوصياء من بعده، فقد أسلمت فرزقني الله ذلك، فأخبرني بالأوصياء بعدك لأتمسك بهم؟

فقال: «يا جندب أوصيائي من بعدي بعدد نقباء بني إسرائيل».

فقال: يا رسول الله إنهم كانوا اثني عشر، هكذا وجدنا في التوراة. قال: «نعم، الأئمة بعدي اثنا عشر».

فقال: يا رسول الله كلهم في زمن واحد؟ قال: «لا، ولكنهم خلف بعد خلف، فإنك لا تدرك منهم إلا ثلاثة».

قال: فسمّهم لي يا رسول الله، قال: «نعم إنك تدرك سيد الأوصياء ووارث الأنبياء وأبا الأئمة علي بن أبي طالب بعدي، ثم ابنه الحسن، ثم الحسين، فاستمسك بهم من بعدي ولا يغرّك جهل الجاهلين. فإذا كانت وقت ولادة ابنه علي بن الحسين سيد العابدين يقضي الله عليك ويكون آخر زادك من الدنيا شربة من لبن تشربه».

فقال: يا رسول الله هكذا وجدت في التوراة اليانقطة؟ شبراً وشبيراً فلم أعرف أساميهم، فكم بعد الحسين من الأوصياء وما أساميهم؟

فقال: «تسعة من صلب الحسين والمهدي منهم، فإذا انقضت مدّة الحسين قام بالأمر بعده ابنه علي ويلقب بزین العابدين، فإذا انقضت مدّة علي قام بالأمر بعده محمد ابنه يدعى بالباقر، فإذا انقضت مدّة محمد قام بالأمر بعده ابنه جعفر يدعى بالصادق، فإذا انقضت مدّة جعفر قام بالأمر بعده ابنه موسى يدعى بالكاظم، ثم إذا انتهت مدّة موسى قام بالأمر بعده ابنه علي يدعى بالرضا، فإذا انقضت مدّة علي قام بالأمر بعده محمد ابنه يدعى بالزكي،

فإذا انقضت مدّة محمد قام بالأمر بعده علي ابنه يدعي بالنقي، فإذا انقضت مدّة علي قام بالأمر بعده الحسن ابنه يدعي بالأمين، ثم يغيب عنهم إمامهم». قال: يا رسول الله هو الحسن يغيب عنهم؟ قال: «لا ولكن ابنه الحجة». قال يا رسول الله ما اسمه؟ قال: «لا يسمى حتى يظهره الله».

قال جندب: يا رسول الله قد وجدنا ذكرهم في التوراة، وقد بشرنا موسى بن عمران بك وبالأوصياء بعدك من ذريتك. ثم تلا رسول الله ﷺ: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا}، فقال جندب: يا رسول الله فما خوفهم؟ قال: «يا جندب في زمن كل واحد منهم سلطان يعتريه ويؤذيه، فإذا عجل الله خروج قائمنا يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً». ثم قال ﷺ: «طوبى للصابرين في غيبته، طوبى للمتقين على محبتهم، أولئك وصفهم الله في كتابه وقال: {الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ}، وقال: {أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}»^(١).

الطائفة الرابعة: الروايات التي تقول بأن المهدي هو الحادي عشر من ولد أمير

المؤمنين ﷺ

١- عن الأصبع بن نباتة قال: أتيت أمير المؤمنين ﷺ فوجدته متفكراً ينكت في الأرض، فقلت: يا أمير المؤمنين مالي أراك متفكراً تنكت في الأرض، أرغبة منك فيها؟ فقال: «لا والله، ما رغبت فيها ولا في الدنيا يوماً قط، ولكني فكرت في مولود يكون من ظهري، الحادي عشر من ولدي، هو المهدي الذي يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً، تكون له غيبة وحيرة، يضلّ فيها أقوام ويهتدي فيها آخرون». فقلت: يا أمير المؤمنين! كم تكون الحيرة والغيبة؟ قال: «ستة أيام أو ستة أشهر أو ست سنين»، فقلت:

(١) كفاية الأثر، ص ٥٧-٦٠.

وإنّ هذا لكائن؟ فقال: «نعم، كما أنه مخلوق، وأنتى لك بهذا الأمر يا أصبغ، أولئك خيار هذه الأمة مع خيار أبرار هذه العترة». فقلت: ثم ما يكون بعد ذلك؟ فقال: «ثم يفعل الله ما يشاء، فإنّ له بداءات وإرادات وغايات ونهايات»^(١).

الطائفة الخامسة: الروايات التي تقول بأنّ المهدي هو التاسع من ولد الحسين عليه السلام

١- عن سلمان قال: دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وإنّ الحسين بن علي علي فخذه وهو يقبل عينيه ويلثم فاه، وهو يقول: «أنت سيد ابن سيد، أخو سيد، أنت إمام ابن إمام أخو إمام، أنت حجة أبو حجة، وأنت أبو حجج تسعة تسعة قائلهم»^(٢).

الطائفة السادسة: الروايات التي تقول بأنّ المهدي هو الخامس من ولد الكاظم عليه السلام

١- عن يونس بن عبد الرحمن قال: دخلت على موسى بن جعفر عليه السلام فقلت له: يا ابن رسول الله أنت القائم بالحق؟ فقال: «أنا القائم بالحق، ولكن الذي يطهر الأرض من أعداء الله (عز وجل) يملأها عدلاً كما ملئت جوراً وظلماً هو الخامس من ولدي، له غيبة يطول أمدها خوفاً على نفسه، يرتد فيها أقوام ويثبت فيها آخرون»، ثم قال: «طوبى لشيعتنا المتمسكين بحبلنا في غيبة قائمنا، الثابتين على موالاتنا والبراءة من أعدائنا، أولئك منا ونحن منهم، فقد رضوا بنا أئمة ورضينا بهم شيعة، فطوبى لهم ثم طوبى لهم، هم والله معنا في درجاتنا يوم القيامة»^(٣).

(١) الكافي، ج١، ص٣٣٨؛ كمال الدين، ص٢٨٨.

(٢) الإمامة والتبصرة، ص١١٠؛ كمال الدين، ص٢٦٢؛ عيون أخبار الرضا، ج٢، ص٥٦.

(٣) كمال الدين، ص٣٦١.

الطائفة السابعة: الروايات التي تقول بأن المهدي هو الرابع من ولد الرضا عليه السلام

١- عن الحسين بن خالد عن علي بن موسى الرضا عليه السلام: «لا دين لمن لا ورع له، ولا إيمان لمن لا تقية له، وإن أكرمكم عند الله أعلمكم بالتقية». فقيل له: يا ابن رسول الله إلى متى؟ قال: «إلى يوم الوقت المعلوم، وهو يوم خروج قائمنا، فمن ترك التقية قبل خروج قائمنا فليس متناً». فقيل له: يا ابن رسول الله ومن القائم منكم أهل البيت؟ قال: «الرابع من ولدي ابن سيدة الإمام، يطهر الله به الأرض من كل جور، يقدها من كل ظلم، وهو الذي يشك الناس في ولادته، وهو صاحب الغيبة قبل خروجه، فإذا خرج أشرفت الأرض بنوره، ووضع ميزان العدل بين الناس فلا يظلم أحدٌ أحداً، وهو الذي تطوى له الأرض ولا يكون له ظل، وهو الذي ينادي مناد من السماء باسمه يسمعه جميع أهل الأرض بالدعاء إليه، يقول: أَلَا إِنَّ حِجَّةَ اللَّهِ قَدْ ظَهَرَ عِنْدَ بَيْتِ اللَّهِ فَاتَّبِعُوهُ، فَإِنَّ الْحَقَّ مَعَ وَفِيهِ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: {إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ}»^(١)»^(٢).

الطائفة الثامنة: الروايات التي تقول بأن المهدي هو الثالث من ولد الجواد عليه السلام

١- عن عبد العظيم الحسيني: دخلت على سيدي محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام وأنا أريد أن أسأله عن القائم أهو المهدي أو غيره؟ فابتدأني هو فقال: «يا أبا القاسم، إن القائم منا هو المهدي الذي يجب أن ينتظر في غيبته ويطاع في ظهوره، وهو الثالث من ولدي...»^(٣).

(١) سورة الشعراء: ٤.

(٢) كمال الدين، ص ٣٧١.

(٣) كفاية الأثر، ص ٢٨١.

الطائفة التاسعة: الروايات التي تقول بأن المهدي هو الثاني من ولد الهادي عليه السلام

١- عن الصقر بن أبي دلف قال: سمعت علي بن محمد بن علي الرضا عليه السلام يقول: «إن الإمام بعدي الحسن ابني، وبعد الحسن ابنه القائم الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً»^(١).

الطائفة العاشرة: الروايات التي تقول بأن المهدي هو ابن العسكري عليه السلام

١- عن أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري قال: دخلت على أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام وأنا أريد أن أسأله عن الخلف بعده، فقال لي مبتدئاً: «يا أحمد بن إسحاق، إن الله (تبارك وتعالى) لم يُخلِ الأرض منذ خلق آدم عليه السلام، ولا يخليها إلى أن تقوم الساعة من حجة لله على خلقه، به يدفع البلاء عن أهل الأرض، وبه ينزل الغيث، وبه يخرج بركات الأرض». قال: فقلت له: يا ابن رسول الله، فمن الإمام والخليفة بعدك؟ فنهض عليه السلام مسرعاً فدخل البيت، ثم خرج وعلى عاتقه غلامٌ كأنَّ وجهه القمر ليلة البدر من أبناء الثلاث سنين، فقال: «يا أحمد بن إسحاق، لولا كرامتك على الله (عز وجل) وعلى حججه، ما عرضت عليك ابني هذا، إنه سمي رسول الله ﷺ وكُنِيَّتُهُ، الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً. يا أحمد بن إسحاق، مثله في هذه الأمة مثل الخضر عليه السلام، ومثله مثل ذي القرنين. والله ليغيبن غيبته لا ينجو فيها من الهلكة إلا من ثبتته الله (عز وجل) على القول بإمامته، ووقفه للدعاء بتعجيل فرجه». فقال أحمد بن إسحاق: فقلت له: يا مولاي، فهل من علامة يطمئن إليها قلبي؟ فنطق الغلام بلسان عربي فصيح فقال: «أنا بقية الله في أرضه، والمنتقم من أعدائه، فلا تطلب أثراً بعد عين يا أحمد بن إسحاق». قال أحمد بن إسحاق: فخرجت مسروراً فرحاً. فلما كان من الغد عدت إليه فقلت له: يا ابن رسول الله، لقد عظم سروري بما مننت عليّ، فما السنّة الجارية فيه من الخضر وذي القرنين؟ فقال:

(١) كمال الدين، ص ٣٥٦.

«طول الغيبة يا أحمد». قلت: يا ابن رسول الله، وإنَّ غيبته لتطول؟ قال: «إي وربي، حتى يرجع عن هذا الأمر أكثر القائلين به، ولا يبقى إلا من أخذ الله (عز وجل) عهده لولايتنا وكتب في قلبه الإيمان وأيده بروح منه. يا أحمد بن إسحاق، هذا أمرٌ من أمر الله، وسرٌّ من سرِّ الله، وغيبٌ من غيب الله، فخذ ما آتيتك، واكتمه وكن من الشاكرين، تكن معنا غداً في عليين»^(١).

وبهذا يتضح أنه على أساس النظرية الإمامية يكون المهدي المنتظر معروفاً ومحدداً. والمتحصّل من جميع ما تقدّم أنّ الصحيح هو النظرية الأخيرة التي قالت بها الإمامية؛ حيث تواترت عليها الأخبار.

(١) كمال الدين، ص ٣٨٥.

الجهة الثانية: الإشكالات على النظرية الإمامية

اتضح بأن عقيدة الشيعة الإمامية في المهدي أنه معلوم بشخصه وهو محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، وأن النبي صلى الله عليه وآله قد نص على ذلك في روايات كثيرة، إلا أن العامة قد أشكلت على النظرية الإمامية بعدة إشكالات، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول: الإشكالات العامة

وهي عبارة عن الإشكالات المطروحة على أصل نظرية النصّ والتعيين على الأئمة عموماً، والمهدي بالخصوص، والمهمّ منها:

الإشكال الأول:

لا يمكن القبول بأن النبي صلى الله عليه وآله قد نصّ على الأئمة بالاسم؛ وذلك لانفراد الإمامية بنقل هذه الروايات عن النبي صلى الله عليه وآله، ولو كانت هذه الروايات صادرة فعلاً عنه لوجدناها في كتب أهل السنة كصحيح البخاري وصحيح مسلم وغيرهما، فعدم نقل علماء السنة لهذه الروايات وانفراد الشيعة بها دليل على أنها من وضعهم.

والجواب:

أولاً: عدم نقل علماء السنة للروايات التي تنصّ على أسماء الأئمة عليهم السلام لا يدلّ على عدم صدور التصريح بأسمائهم من النبي صلى الله عليه وآله، فهناك الكثير من الأحاديث الصادرة عنه لم ينقلها العامة وقد نقلها الإمامية، كما أنّ هناك بعض الأحاديث اختصّ بنقلها العامة.

ثانياً: لا بدّ أن نعرف المراحل التي مرّ بها الحديث لدى العامة، وإذا عرفنا هذه المراحل سنعلم السرّ في عدم وجود روايات التنصيص على أسماء الأئمة في كتبهم ورواياتهم، وكذلك السرّ في عدم وجود كثير من الأحاديث التي صحّت عنه عليه السلام. فنقول: بأنّ الحديث عند العامة مرّ بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: الكتمان

لقد كتم بعض الصحابة بعض الأحاديث الصادرة عن النبي صلى الله عليه وآله؛ إما خوفاً من افتضاح أمر بعضهم، أو خوفاً من انتشار فضائل أهل البيت عليهم السلام أو غير ذلك. ويشهد لذلك: ما رواه البلاذري أنه وقف أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في الرحبة على منبر الكوفة وقال: «نشدت الله رجلاً سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول يوم غدِير خم: اللَّهُمَّ وال من والاه وعاد من عاداه إلا قام فشهد»، وتحت المنبر أنس بن مالك والبراء بن عازب وجريير بن عبد الله، فأعادها، فلم يجبه أحد!! فقال: «اللَّهُمَّ من كتم هذه الشهادة وهو يعرفها فلا تخرجه من الدنيا حتى تجعل به آية يعرف بها». قال: فبرص أنس، وعمي البراء، ورجع جريير أعرابياً بعد هجرته، فأتى الشراة فمات في بيت أمة فيها^(١). فنقول: يحتمل أنّ بعض الصحابة كتموا الأخبار التي نصّت على أسماء الأئمة كما كتم هؤلاء حديث الغدير.

المرحلة الثانية: المنع من تدوين الحديث

فقد حارب بعض الصحابة تدوين الأحاديث، وهذه المحاربة كانت منذ حياة النبي صلى الله عليه وآله واشتدّت هذه المحاربة بعد شهادته، وكانت حجّتهم في ذلك بأنّ في القرآن كفاية تارة، وبأن لا يختلط القرآن بالحديث تارة أخرى، واستمرت هذه المرحلة إلى أيام عمر بن عبد

(١) أنساب الأشراف، ص ١٥٦.

العزيز، وأكبر شاهد على المنع من تدوين الحديث هو رزية الخميس التي كان النبي ﷺ فيها على فراش الموت، فأمر من كان حوله بأن يأتوه بدواة وكتف، فمنع عمر ذلك. ويشهد لذلك: ما رواه البخاري عن عبد الله بن العباس أنه قال: لما اشتد برسول الله الوجد قال: آتوني بدواة وكتف أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً، فقال عمر بن الخطاب: إن النبي قد غلبه الوجد، وعندنا كتاب الله حسبنا، فاختلفوا وكثر اللغط، فقال النبي ﷺ: قوموا عني؛ لا ينبغي عندي التنازع، فخرج ابن عباس وهو يقول: الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله وبين كتابه^(١).

المرحلة الثالثة: الإحراق

فقد قام بعض الصحابة بإحراق بعض الأحاديث التي صحّت عن النبي ﷺ؛ لنفس الأسباب التي ادّعت في المنع. ويشهد لذلك:

١- أنّ أبا بكر قد جمع خمس مائة حديث أيام رسول الله، وبعد وفاته بات ليلته يتقلب، فقالت عائشة: فغمّني تقلّبه، فلما أصبح قال: بُني هلمّي الأحاديث التي عندك، فجئت بها فأحرقها^(٢).

٢- وعن القاسم بن محمد بن أبي بكر أنّ الأحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطاب، فأنشد الناس أن يأتوه بها، فلما أتوه بها أمر بتحريقها^(٣).

(١) صحيح البخاري، ج١، ص٢٧ و٣٠ و٣٢.

(٢) تذكرة الحفاظ، ج١، ص٥.

(٣) الطبقات الكبرى، ج٥، ص١٨٨؛ سير أعلام النبلاء، ج٥، ص٥٩؛ تاريخ الإسلام، ج٧، ص٢٦.

المرحلة الرابعة: المحو

فقد أمر البعض بمحو الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ. ويشهد لذلك: ما رواه ابن سعد عن عمر: من كان عنده شيء فليمحه^(١).

المرحلة الخامسة: مرحلة التحريف

وهذه المرحلة اشتهرت في أيام بني أمية، فإن معاوية أجزل العطاء لمن حرّف الأحاديث لصالح دولتهم. ويشهد لذلك:

١- حديث المنزلة: «يا علي أنت مني بمنزلة هارون من موسى»، هذا من الأحاديث المشهورة، ولكن حرّفوه وبدّلوه إلى: (أبو بكر مني بمنزلة هارون من موسى)^(٢). وهكذا حرّفوه بطريقة أخرى كما نسبوا لابن عباس عن النبي ﷺ: (أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى)^(٣).

٢- حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، وهذا من الأحاديث المشهورة في علي عليه السلام، إلا أنهم حرّفوه، ورواه عن ابن مسعود: (أنا مدينة العلم وأبو بكر أساسها، وعمر حيطانها، وعثمان سقفها، وعلي بابها). وهكذا روي عن أنس: (أنا مدينة العلم وعلي بابها، ومعاوية حلقتها)^(٤).

(١) الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٣.

(٢) ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٤١٢١ وراجع الغدير، ج ٥، ص ٣١٧.

(٣) تاريخ بغداد ج ١١ ص ٢٨٣.

(٤) راجع الغدير ج ٧ ص ١٩٨.

المرحلة السادسة: الوضع

وهكذا مرّ الحديث بمرحلة الدسّ والاختلاق، ولذا يقول ابن أبي الحديد: "قال شيخنا أبو جعفر الإسكافي: إنّ معاوية وضع قوماً من الصحابة وقوماً من التابعين على رواية أخبار قبيحة في علي عليه السلام تقتضي الطعن فيه والبراءة منه، وجعل لهم على ذلك جعلاً يرغب في مثله، فاختلفوا ما أرضاه، منهم: أبو هريرة، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، ومن التابعين عروة بن الزبير"^(١). وإليك بعض الشواهد التي ذكرها:

١- عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت: كنت عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ أقبل العباس وعلي، فقال النبي: يا عائشة إنّ هذين يموتان على غير ديني.

٢- عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت: كنت عند النبي فقال: يا عائشة إنّ سرّك أن تنظري إلى رجلين من أهل النار فانظري إلى هذين قد طلعا، فنظرت فإذا العباس وعلي بن أبي طالب.

٣- عن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: إنّ آل أبي طالب^(٢) ليسوا لي بأولياء، إنما وليي الله وصالح المؤمنين.

٤- عن المسور (إن فاطمة أتت رسول الله ص فقالت يزعم قومك أنك لا تغضب لبناتك وهذا علي ناكح ابنة أبي جهل فسمعتة حين تشهد يقول إني أنكحت أبا العاص بن الربيع فحدثني وصدقني وإن فاطمة بضعة مني وإني أكره أن يسؤها والله لا تجتمع بنت رسول الله

(١) شرح نهج البلاغة، ج ٤، ص ٦٣.

(٢) نقله عن صحيح البخاري ومسلم، وإن كان الموجود في نسخة مسلم الموجودة لدينا (آل أبي فلان) بدلاً عن (آل أبي طالب)، ولم أجده في البخاري.

وبنت عدو الله عند رجل واحد فترك علي الخطبة^(١) فإذا عرفنا المراحل التي مرّ بها الحديث عندهم نعرف لماذا لم تذكر الروايات الناصية على الأئمة الاثني عشر. ثالثاً: أنّ بعض علماء العامة الذين لم تمتلئ قلوبهم حقداً على أهل بيت العصمة والطهارة نقلوا بعض الروايات التي تنصّ على الأئمة الاثني عشر. وإليك بعض الشواهد:

١- عن علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «يا علي أنت وصيّ حربي وسلمك سلمي، وأنت الإمام وأبو الأئمة الأحد عشر الذين هم المطهرون المعصومون، ومنهم الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، فويل لمبغضيه، يا علي لو أنّ رجلاً أحبك وأولادك في الله لحشره الله معك ومع أولادك، وأنتم معي في الدرجات العلى، وأنت قسيم الجنة والنار تدخل محبيك الجنة ومبغضيك النار»^(٢).

٢- عن عبد الله بن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ خلفائي وأوصيائي وحجج الله على الخلق بعدي الاثنا عشر، أولهم علي وآخرهم ولدي (المهدي)، فينزل روح الله عيسى ابن مريم فيصلح خلف المهدي وتشرق الأرض بنوره ويبلغ سلطانه المشرق والمغرب»^(٣).

٣- عن ابن عباس قال: قدم يهودي على رسول الله ﷺ يقال له نعثل... يا محمد فأخبرني عن وصيك من هو؟ فما من نبي إلا وله وصي وإنّ نبينا موسى بن عمران أوصى إلى يوشع بن نون. فقال: «نعم، إنّ وصيي والخليفة من بعدي علي بن أبي طالب، وبعده سبطاه الحسن ثم الحسين، ويتلوه تسعة من صلب الحسين أئمة أبرار». قال: يا محمد فسّمهم لي. قال: «نعم، إذا مضى الحسين فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه جعفر،

(١) صحيح البخاري في كتاب النكاح، وصحيح مسلم ج ٧ ص ١٤٧، والمستدرک ج ٣ ص ١٥٨ بل نقل ذلك ٥٩ مصدراً للعامّة كما عن العلامة الأميني في الغدير ج ٧.

(٢) ينابيع المودة، ج ١، ص ٢٥٢.

(٣) ينابيع المودة، ج ٣، ص ٢٩٥.

فإذا مضى جعفر فابنه موسى، فإذا مضى موسى فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، ثم ابنه علي، ثم ابنه الحسن، ثم الحجة بن الحسن، فهذه اثنا عشر أئمة عدد نقباء بني إسرائيل...»^(١).

رابعاً: إنّ حديث الخلفاء الاثني عشر مروى في كتب الفريقين كما نقلناه عن كتاب صحيح البخاري ومسلم وغيرهما، ولكن لا تجد له تفسيراً مناسباً ومتفقاً عليه إلا عند الشيعة الإمامية، وأما العامة فقد اختلفوا فيه إلى أقوال عديدة، واضطربت كلماتهم فيه أيما اضطراب، وكلّ الأقوال التي ذكروها في تفسير هذا الحديث لا شاهد عليها. واللطف أنّ الحديث لا يقبل الانطباق على الخلفاء الراشدين لأنهم أربعة، ولا على بني أمية لأنهم أربعة عشر، ولا على بني العباس لأنهم سبعة وثلاثون.

ولا بأس بالإشارة لبعض أقوال العامة في حديث الخلفاء الاثني عشر: القول الأول: ما اختاره بعضهم كابن العربي المالكي من الإقرار بالجهل والعجز عن فهم الحديث.

القول الثاني: ما ذهب له البعض من تحديد أربعة من الاثني عشر وهم الخلفاء الراشدون، والجهل بشمانية.

القول الثالث: ما اختاره ابن كثير من تحديد ستة فقط وهم الخلفاء الراشدون وعمر بن عبدالعزيز والمهدي الذي يخرج آخر الزمان.

القول الرابع: ما حكاه المناوي عن بعضهم حيث حدّد أحد عشر وهم الخلفاء الراشدون ومعاوية والحسن وابن الزبير وعمر بن عبد العزيز والمهدي العباسي والظاهر العباسي والمهدي المنتظر ويبقى.

(١) فرائد السمطين، ج ٢، ص ١٣٢، ب ٣١ من السط الثاني، ح ٤٣١.

القول الخامس: ما ذهب له جماعة كالبيهقي وغيره من أنهم الخلفاء الراشدون، وثمانية من بني أمية وهم معاوية ويزيد وعبد الملك بن مروان وأولاده الأربعة وهم الوليد ثم سليمان ثم يزيد ثم هشام والثاني عشر هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك. إلى غير ذلك من الأقوال.

وأنت خبير بأن جميع هذه الأقوال تفتقر إلى الدليل والشاهد، ولذلك فلن تجد تفسيراً صحيحاً ومتفقاً عليه لدى فرقة من المسلمين إلا الفرقة الإمامية الاثني عشرية.

الإشكال الثاني:

تقول الشيعة بأن النبي ﷺ قد نصّ على الأئمة بالأسماء، وكانت المسألة واضحة لديهم، والحال أنّ ذلك غير صحيح؛ لسببين هامّين:

السبب الأول: افتراق الشيعة، فقد افترقوا إلى أكثر من فرقة، فكلما توفي إمام من أئمتكم نجد أنّ الشيعة يختلفون لفرق متعدّدة، وهذا شاهد على عدم وجود روايات التنصيص. وإليك بعض الشواهد:

١- الافتراق بعد شهادة الإمام الصادق عليه السلام:

يقول الشيخ المفيد: ثم لم تزل الإمامية على القول بنظام الإمامة حتى افتقرت كلمتها بعد وفاة أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام. فقالت فرقة منها: إنّ أبا عبد الله عليه السلام حي لم يموت، ولا يموت حتى يظهر فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً؛ لأنه القائم المهدي، وهذه الفرقة تسمى الناووسية، وإنما سمّيت بذلك لأنّ رئيسهم في هذه المقالة رجل من أهل البصرة يقال له عبد الله بن ناووس. وقالت فرقة أخرى: إنّ أبا عبد الله عليه السلام توفي ونصّ على ابنه إسماعيل بن جعفر عليه السلام، وأنه الإمام بعده وأنه القائم المنتظر،... وقال فريق

منهم: إنّ إسماعيل قد كان توفي على الحقيقة في زمن أبيه عليه السلام، غير أنه قبل وفاته نصّ على ابنه محمد فكان الإمام بعده. وهؤلاء هم القرامطة، وهم المباركية، ونسبهم إلى القرامطة برجل من أهل السواد يقال له قرمطويه، ونسبهم إلى المباركية برجل يسمى المبارك مولى إسماعيل ابن جعفر، والقرامطة أخلاف المباركية، والمباركية سلفهم. وقال فريق من هؤلاء: إنّ الذي نصّ على محمد بن إسماعيل هو الصادق عليه السلام دون إسماعيل، وكان ذلك الواجب عليه؛ لأنه أحقّ بالأمر بعد أبيه من غيره، ولأنّ الإمامة لا تكون في أخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام، وهؤلاء الفرق الثلاث هم الإسماعيلية، وإنما سمّوا بذلك لادّعائهم إمامة إسماعيل. وأما علّتهم في النصّ على إسماعيل فهي أن قالوا: كان إسماعيل أكبر ولد جعفر، وليس يجوز أن ينصّ على غير الأكبر، قالوا: وقد أجمع من خالفنا على أنّ أبا عبد الله عليه السلام نصّ على إسماعيل، غير أنهم ادّعوا أنه بدا لله فيه، وهذا قول لا نقبله منهم. وقالت فرقة أخرى: إنّ أبا عبد الله توفي وكان الإمام بعده محمد بن جعفر... وهذه الفرقة تسمى الشمطية بنسبتها إلى رجل يقال له يحيى بن أبي الشمط. وقالت فرقة أخرى: إنّ الإمام بعد أبي عبد الله عليه السلام ابنه عبد الله بن جعفر... وهذه الفرقة تسمى الفطحية، وإنما سمّيت بذلك لأنّ رئيساً لها يقال له عبد الله بن أفتح، ويقال: أنه كان أفتح الرجلين، ويقال: بل كان أفتح الرأس، ويقال: إنّ عبد الله كان هو الأفتح^(١).

٢- الافتراق بعد شهادة الإمام الرضا عليه السلام:

قال الشيخ المفيد: ثم إنّ الإمامية استمرت على القول بأصول الإمامة طول أيام أبي الحسن الرضا عليه السلام، فلمّا توفي وخلف ابنه أبا جعفر عليه السلام وله عند وفاة أبيه سبع سنين، اختلفوا وتفرّقوا ثلاث فرق:

(١) الفصول المختارة، ص ٣٠٥.

فرقة مضت على سنن القول في الإمامة ودانت بإمامة أبي جعفر عليه السلام ونقلت النص عليه، وهم أكثر الفرق عدداً.

وفرقة ارتدت إلى قول الواقفة، ورجعوا عما كانوا عليه من إمامة الرضا عليه السلام. وفرقة قالت بإمامة أحمد بن موسى عليه السلام وزعموا أن الرضا عليه السلام وصى إليه ونص بالإمامة عليه^(١).
٣- الافتراق بعد شهادة الإمام العسكري عليه السلام:

قال الشيخ المفيد: افتقرت الشيعة إلى أربع عشرة، فقال الجمهور منهم بإمامة ابنه القائم المنتظر عليه السلام... وفرقة قالت بإمامة جعفر الكذاب، وفرقة قالت بإمامة محمد بن الهادي سبع الدجيل- ورجعوا عن إمامة العسكري، وفرقة قالت بأن العسكري هو المهدي، وفرقة قالت بوجود إمام من بعده وهو المهدي...^(٢).

السبب الثاني: حيرة الشيعة، فحينما نطالع بعض روايات الشيعة نجد أن عليّة أصحاب الأئمة من الشيعة كانوا في حيرة من أمرهم في تحديد الإمام، فلو كانت الروايات موجودة لديهم وكان الأمر واضحاً عندهم لما افترقوا إلى عدّة فرق. وإليك بعض الشواهد على ذلك:
١- حيرة هشام بن سالم ومؤمن الطاق:

عن هشام بن سالم، قال: كنّا بالمدينة بعد وفاة أبي عبد الله عليه السلام أنا ومؤمن الطاق أبو جعفر، والناس مجتمعون على أن عبد الله صاحب الأمر بعد أبيه، فدخلنا عليه أنا وصاحب الطاق والناس مجتمعون عند عبد الله، وذلك أنهم رووا عن أبي عبد الله عليه السلام أن الأمر في الكبير ما لم يكن به عاهة، فدخلنا نسأله عما كنّا نسأل عنه أباه، فسألناه عن الزكاة في كم تجب؟ قال: في مائتين خمسة، قلنا ففي مائة، قال: درهمان ونصف درهم!

(١) الفصول المختارة، ص ٣١٥.

(٢) الفصول المختارة، ص ٣١٥.

قلنا له: والله ما تقول المرجئة هذا فرفع يده إلى السماء، فقال: لا والله ما أدري ما تقول المرجئة، قال: فخرجنا من عنده ضلالاً لا ندري إلى أين نتوجه أنا وأبو جعفر الأحول، فقعدنا في بعض أزقة المدينة باكين حيارى لا ندري إلى من نقصد وإلى من نتوجه، نقول إلى المرجئة، إلى القدرية، إلى الزيدية، إلى المعتزلة، إلى الخوارج، قال: فنحن كذلك إذ رأيت رجلاً شيخاً لا أعرفه يومئذ إلي بيده، فخفت أن يكون عيناً من عيون أبي جعفر، وذلك أنه كان له بالمدينة جواسيس ينظرون على من اتفق من شيعة جعفر فيضربون عنقه، فخفت أن يكون منهم، فقلت لأبي جعفر: تنح فإني خائف على نفسي وعليك، وإنما يريدني ليس يريدك، فتنح عني لا تهلك وتعين على نفسك، فتنحى غير بعيد، وتبعني الشيخ، وذلك أني ظننت أن لا أقدر على التخلص منه، فما زلت أتبعه حتى ورد بي على باب أبي الحسن موسى عليه السلام، ثم خلاني ومضى، فإذا خادم بالباب فقال لي: ادخل رحمك الله، قال: فدخلت فإذا أبو الحسن عليه السلام فقال لي ابتداء: «لا إلى المرجئة، ولا إلى القدرية، ولا إلى الزيدية، ولا إلى المعتزلة، ولا إلى الخوارج، إني إني إني»، قال: فقلت له جعلت فداك مضى أبوك؟ قال: «نعم». قال: قلت جعلت فداك مضى في موت؟ قال: «نعم»، قلت: جعلت فداك فمن لنا بعده؟ فقال: «إن شاء الله يهديك هداك»، قلت: جعلت فداك إن عبد الله يزعم أنه من بعد أبيه، فقال: «يريد عبد الله أن لا يعبد الله»، قال: قلت جعلت فداك فمن لنا بعده؟ فقال: «إن شاء الله يهديك هداك أيضاً»، قلت: جعلت فداك، أنت هو؟ قال: «ما أقول ذلك»، قلت في نفسي: لم أصب طريق المسألة، قال: قلت: جعلت فداك عليك إمام؟ قال: «لا»، قال: فدخلني شيء لا يعلمه إلا الله إعظاماً له وهيبة أكثر ما كان يحل بي من أبيه إذا دخلت عليه، قلت: جعلت فداك أسألك عما كان يسأل أبوك، قال: «سل تخبر، ولا تدع، فإن أذعت فهو الذبح»، قال: فسألته فإذا هو بحر، قال: قلت: جعلت فداك شيعتك وشيعة أبيك ضلال فألقي إليهم وأدعوهم إليك؟ فقد أخذت علي بالكتمان، فقال: «من

أنست منهم رشداً فألق عليهم وخذ عليهم بالكتمان، فإن أذاعوا فهو الذبح» - وأشار بيده إلى حلقه - قال: فخرجت من عنده فلقيت أبا جعفر، فقال لي ما وراك؟ قال: قلت الهدى، قال: فحدثته بالقصة، قال: ثم لقيت المفضل بن عمر وأبا بصير، قال: فدخلوا عليه وسلموا وسمعوا كلامه وسألوه، قال: ثم قطعوا عليه، قال: ثم لقينا الناس أفواجا، قال: فكان كل من دخل عليه قطع عليه إلا طائفة مثل عمار وأصحابه، فبقي عبد الله لا يدخل عليه أحد إلا قليلاً من الناس، قال: فلما رأى ذلك وسأل عن حال الناس، قال: فأخبر أن هشام بن سالم صد عنه الناس، قال: فقال هشام: فأقعد لي بالمدينة غير واحد ليضربوني^(١).

٢- حيرة زرارة بن أعين:

إن زرارة بن أعين فقيه الإمامية لم يكن يعلم بالإمام بعد الصادق عليه السلام، ولذلك كان يقول والمصحف على صدره: "اللهم إني أئتم بمن أثبت إمامته هذا المصحف"^(٢).

٣- حيرة يونس بن عبدالرحمن، وصفوان بن يحيى، وعبد الرحمن بن الحجاج، ومحمد بن حكيم:

في الرواية: لما قبض الرضا عليه السلام كان سنّ أبي جعفر عليه السلام نحو سبع سنين، فاختلفت الكلمة من الناس ببغداد وفي الأمصار، واجتمع الريان بن الصلت، وصفوان بن يحيى، ومحمد بن حكيم، وعبد الرحمن بن الحجاج ويونس بن عبد الرحمن، وجماعة من وجوه الشيعة وثقاتهم في دار عبد الرحمن بن الحجاج في بركة زلول، يبكون ويتوجعون من المصيبة، فقال لهم يونس بن عبد الرحمن: دعوا البكاء! من لهذا الأمر وإلى من نقصد بالمسائل إلى أن يكبر هذا؟ يعني أبا جعفر عليه السلام. فقام إليه الريان بن الصلت، ووضع يده في حلقه، ولم يزل يلطمه، ويقول له: أنت تظهر الإيمان لنا وتبطن الشك والشرك، إن كان أمره من الله (جل

(١) الكافي، ج ١، ص ٣٥٢.

(٢) كمال الدين، ص ٨٠.

وعلا) فلو أنه كان ابن يوم واحد لكان بمنزلة الشيخ العالم وفوقه، وإن لم يكن من عند الله فلو عمّر ألف سنة فهو واحد من الناس، هذا ممّا ينبغي أن يفكر فيه!!^(١).

ويمكن الجواب عن هذا الإشكال بعدة أجوبة:

الجواب الأول: صحيح أنّ الشيعة افتقرت إلى عدة فرق كالزيدية والكيسانية والقطبية والواقفية، ولكن افتراقها ليس بالضرورة لعدم وضوح النص، وإنما ظهرت هذه الفرق لأسباب ودوافع أخرى، نذكر بعضها:

السبب الأول: الطمع والرغبة في الدنيا، فبعض هؤلاء لم يؤمن بالإمام لا لعدم وضوح النص، بل حباً في الدنيا ورغبة في المال كالواقفية مثلاً.

فعن يونس بن عبد الرحمن أنه قال: "مات أبو إبراهيم عليه السلام وليس من قوامه أحد إلا وعنده المال الكثير، وكان ذلك سبب وقفهم، وجحدهم موته طمعاً في الأموال، كان عند زياد بن مروان القندي سبعون ألف دينار، وعند علي بن أبي حمزة ثلاثون ألف دينار. فلما رأيت ذلك، وتبينت الحق، وعرفت من أمر أبي الحسن الرضا عليه السلام ما علمت تكلمت، ودعوت الناس إليه. فبعثنا إلي وقالوا: ما يدعوك إلى هذا؟ إن كنت تريد المال فنحن نغنيك، وضمنا لي عشرة آلاف دينار، وقالوا: كف. فأبيت وقلت لهما: إنا روينا عن الصادقين عليهم السلام أنهم قالوا: إذا ظهرت البدع فعلى العالم أن يظهر علمه، فإن لم يفعل سلب نور الإيمان. وما كنت لأدع الجهاد وأمر الله على كل حال، فناصباني وأضمر لي العداوة"^(٢).

السبب الثاني: صغر سنّ المعصوم، فبعض الشيعة لم يؤمن بالإمام الجواد عليه السلام مثلاً لا لعدم وضوح النص، ولكن كانت عنده شبهة في ذهنه وهي أنّ الامام لا يكون طفلاً

(١) مدينة المعاجز، ج٧، ص٢٨٨.

(٢) علل الشرائع، ج١، ص٢٣٥.

صغيراً بل لا بدّ وأن يكون بالغاً، فلذلك توقّف في إمامة الجواد عليه السلام لصغر سنّه، حيث كان إماماً وعمره تسع سنوات.

فعن صفوان بن يحيى قال: قلت للرضا عليه السلام: قد كنا نسألك قبل أن يهب الله لك أبا جعفر عليه السلام فكنت تقول: يهب الله لي غلاماً، فقد وهب الله لك فقراً عيوننا، فلا أرانا الله يومك، فإن كان كونه في من؟ فأشار بيده إلى أبي جعفر عليه السلام وهو قائم بين يديه، فقلت: جعلت فداك هذا ابن ثلاث سنين؟! قال: «وما يضرّه من ذلك شيء، قد قام عيسى عليه السلام بالحجة وهو ابن ثلاث سنين»^(١).

السبب الثالث: الرغبة في الثورة، فقد كان بعض الشيعة من شدّة الظلم الذي حلّ به من الطواغيت يريد أن يثور فيتبع الشخص الذي يخرج بالسيف من بني فاطمة ضدّ هؤلاء الظالمين، ويترك الأئمة المنصوص عليهم، وهذا ما أدّى لظهور الفرقة الزيدية.

ويشهد لذلك رواية سعيد السمان قال: كنت عند أبي عبدالله عليه السلام إذ دخل عليه رجلان من الزيدية فقالا له: أفيكم إمام مفترض الطاعة؟ فقال: لا. فقالا له: قد أخبرنا عنك الثقات أنك تفتي وتقر وتقول به ونسميهم لك فلان وفلان وهم أصحاب ورع وتشمير، وهم ممّن لا يكذب. فغضب أبو عبد الله عليه السلام فقال: «ما أمرتهم بهذا»، فلما رأيا الغضب في وجهه خرّجا. فقال لي: «أتعرف هذين؟»، قلت: نعم، هما من أهل سوقنا، وهما يزعمان أنّ سيف رسول الله عند عبد الله بن الحسن. فقال: «كذبا لعنهما الله»^(٢).

السبب الرابع: كان هناك جماعة يعتقدون بأنّ الإمام لا بدّ أن يكون أكبر أولاد الإمام الذي قبله، وكانوا ينقلون عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: (الإمام لا يكون إلا في الأكبر)، ولأجل ذلك قالوا بإمامة عبد الله الأبطح.

(١) الكافي، ج ١، ص ٣٢١.

(٢) الكافي، ج ١، ص ٢٣٣.

الجواب الثاني: كل هذه الروايات التي تقول بأن الشيعة كانوا مختارين في تحديد الإمام لا نقبل بها حتى لو صحّت سنداً؛ فهي أخبار آحاد، ولا يمكن أن تثبت قضية عقائدية بأخبار آحاد.

الجواب الثالث: على فرض القبول بأخبار الحيرة من الناحية السنية إلا أننا نناقش في دلالتها فنقول: من المستبعد جداً أن تقع الحيرة بشكل حقيقي لدى عليّة أصحاب الأئمة عليهم السلام وبطانتهم، وأنهم كانوا يجهلون الإمام واقعاً، بل من المطمئن به أنهم إنما أظهروا حيرتهم للتقية وحفاظاً على حياة الإمام عليهم؛ لأنّ حكام الجور كانوا يبتغون معرفة الإمام لأجل النكاية به.

قال إبراهيم بن محمد الهمداني: قلت للرضا عليه السلام: يا بن رسول الله أخبرني عن زرارة هل كان يعرف حقّ أبيك عليه السلام؟ فقال: «نعم»، فقلت له: فلم بعث ابنه عبيداً ليتعرّف الخبر إلى من أوصى الصادق جعفر بن محمد؟ فقال: «إنّ زرارة كان يعرف أمر أبي ونصّ أبيه عليه، وإنما بعث ابنه ليتعرّف من أبي هل يجوز له أن يرفع التقية في إظهار أمره ونصّ أبيه عليه، وأنه لما أبطأ عنه طُوب ياظهار قوله في أبي فلم يحبّ أن يقدم على ذلك من دون أمره، فرفع المصحف وقال: اللّهُمَّ إنّ إمامي من أثبت هذا المصحف إمامته من ولد جعفر بن محمد»^(١).

الجواب الرابع: حينما نقول بأنّ النبي صلى الله عليه وآله قد نصّ على الخلفاء من بعده وأنّ المسألة كانت واضحة في ذلك فهذا لا يعني أنها لا بدّ أن تكون واضحة لدى جميع الشيعة بشكل واحد؛ وذلك لعدّة أمور:

١- اختلاف أماكنهم وظروفهم، فالبعض من الشيعة كان يعيش في مناطق نائية عن المعصومين عليهم السلام ولا يتاح له الوصول لهم إلا مرّة واحدة، بل قد لا يتفق له ذلك.

(١) كمال الدين، ص ٨٠.

- ٢- عدم توفر سبل التواصل ونقل المعلومات كما هي عليه الآن.
- ٣- ظروف التقية التي كان يعيشها الأئمة عليهم السلام وشيعتهم والخوف من الإذاعة.
- والى غير ذلك، فهذه الأمور كلها تلعب دوراً في وضوح النصّ لدى بعض أصحاب الأئمة عليهم السلام وهم الخواصّ والبطانة، وعدم وضوحها لدى البعض الآخر ممّا قد يوجب الافتراق أو الحيرة.

الإشكال الثالث:

لو كان أئمة الشيعة أئمةً حقاً لحكموا البلاد الإسلامية، ولكن التالي باطل فالمقدم مثله في البطلان

توضيح ذلك: إنّ الشيعة الإمامية تدّعي بأنّ النبي صلى الله عليه وآله قد نصّ على أنّ الإمامة من بعده لعلي وأولاده. ومن المعلوم بأنّ الإمامة هي الرئاسة العامة في الدين والدنيا، وهذا لم يتحقّق لعلي وأولاده؛ لأننا إذا تتبعنا حياتهم لا نجدهم حكموا البلاد الإسلامية، فالإمامة لم تتحقّق حتى لعلي عليه السلام؛ وذلك لأنّ الإمامية تقول بإمامته بعد الرسول صلى الله عليه وآله بالمباشرة، وهذا لم يكن؛ فإنّ علياً لم يحكم البلاد الإسلامية إلا بعد الخلفاء الثلاثة، أي بعد ٢٥ سنة من وفاة النبي صلى الله عليه وآله، وكان حاكماً لمُدّة خمس سنوات في الكوفة، من سنة ٣٥ إلى ٤٠ هجرية، ثم جاء من بعده ولده الحسن فحكم لعدّة أشهر حتى صالح معاوية وتنازل عن الحكم، وأما البقية من أولاد علي فلم تثبت لهم هذه الرئاسة؛ فالحسين قد استشهد ب كربلاء قبل أن يصل للحكم، وأما علي بن الحسين فكان الحكم في أيامه مروان بن الحكم وعبد الملك بن مروان والوليد بن عبد الملك، وأما محمد الباقر فقد كان الحكم في أيامه لعمر بن عبد العزيز وهشام بن عبد الملك ويزيد بن عبد الملك، وهكذا أيام جعفر الصادق كان الحكم للسقّاح والمنصور، وأيام موسى الكاظم كانت الرئاسة للمهدي والهادي

والرشيد، وفي أيام علي الرضا للمأمون، وأيام محمد الجواد للمعتصم، وأيام علي الهادي للوائق والمتوكل، وأيام الحسن العسكري للمستعين والمعتز، وهكذا محمد بن الحسن العسكري الذي تعتقد الإمامية بأنه المهدي لم تكن له حكومة ورئاسة؛ لأنه غائب مستور بحسب دعواهم. إذا فالإمامة لم تثبت لعلي وأولاده، فلا معنى للقول بنص النبي ﷺ عليهم.

ويمكن أن يجاب على هذه الشبهة بعدة أجوبة:

الجواب الأول: التفسير العائلي للإمامة

إنّ التفسير العائلي للإمامة كما صرح الإيجي بأنها: "رئاسة عامة في الدين والدنيا"^(١).

فنقول يحتمل في المقصود بالرئاسة الدينية معنيان:

المعنى الأول: معنى كلي، بأن يكون المقصود بالرئاسة الدينية الرئاسة المطلقة التي تعني الرجوع إليهم في المعارف الدينية؛ القرآنية والكلامية والفقهية وغيرها، كما هو ظاهر كلمات البعض، وكما هو الحال في الرئاسة الدنيوية؛ حيث للحكام المرجعية في الأمور الدنيوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

ويلاحظ عليه: بأنّ من الواضح عدم ثبوت الرئاسة الدينية للحكام الثلاثة، ولا بني أمية، ولا بني العباس؛ لثبوت جهلهم وعجزهم في كثير من المعارف الدينية، حتى كانوا يرجعون فيها لعلي وأولاده (عليه السلام)، وهذا واضح لمن لديه أدنى قراءة واطلاع على التاريخ والسيرة، وعلى سبيل المثال يمكن الاستشهاد لذلك بعجز الحاكم الثاني في مواطن عديدة ورجوعه لعلي (عليه السلام)، ومن ذلك ما أخرجه الحافظ عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر بأسانيدهم عن الدؤلي: "رفع إلى عمر امرأة ولدت لستة أشهر فأراد عمر أن يرميها، فجاءت

(١) المواقف، ص ٣٤٥.

أختها إلى علي بن أبي طالب فقالت: إن عمر يرمي أختي فأنشدك الله إن كنت تعلم أن لها عذراً لما أخبرتني به، فقال علي: «إن لها عذراً»، فكبرت تكبيرة سمعها عمر ومن عنده، فانطلقت إلى عمر فقالت: إن علياً زعم أن لأختي عذراً، فأرسل عمر إلى علي: ما عذرها؟ قال: إن الله يقول: **وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ**، فقال: **{وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا}**، وقال: **{وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ}**، وكان الحمل هنا ستة أشهر، فتركها عمر. قال: ثم بلغنا أنها ولدت آخر لسته أشهر^(١).

والغرض أنه كما ادعى المشكل بأن التعريف العائلي للإمامة لا ينطبق على أهل البيت عليهم السلام لعدم كون الرئاسة الدنيوية لهم، فإنه لا ينطبق أيضاً على الحكام؛ وذلك لعدم ثبوت الرئاسة الدينية لهم.

المعنى الثاني: المعنى الجزئي، بأن يكون المقصود بهذه الرئاسة مجرد تنفيذ الحدود وتطبيق الشريعة كما يدعيه البعض فراراً من محذور جهل الحكام بكثير من المعارف الدينية. ويلاحظ عليه:

أولاً: بأنه تقييد لمعنى الإمامة لا شاهد عليه.
وثانياً: بأنه موجب للتفكيك بين الرئاسة الدنيوية والرئاسة الدينية، فالأولى تكون مطلقة، والثانية مقيدة.

الجواب الثاني: المعاني الأخرى للإمامة

إن هذه الشبهة تبتني على تفسير الإمامة بالحكم الظاهري المتمثل بالعرش وكرسي السلطة كما قد فسرها العامة بذلك، فإنه لو فسرتها بهذا المعنى الساذج فمن الواضح أن أئمتنا عليهم السلام لم يجلسوا على كرسي الحكم والسلطة ما عدا الإمام علي عليه السلام لخمس سنوات

(١) الغدير، ج ٦، ص ٩٣.

وابنه الإمام المجتبي عليه السلام لعدة شهور، ولكن هذا التفسير للإمامة تفسير عامي خاطئ لا دليل عليه، ولو فرضنا أن بعض الإمامية فسّر الإمامة بالحكم الظاهري فهو إما من باب المجازاة للعامة كما قيل، أو من باب المسامحة في التعبير. ولذلك فقد ذكر علماؤنا عدة معاني للإمامة تخالف هذا المعنى العامي، نذكر ثلاثة منها:

المعنى الأول: ما ذكره المشهور وهو أنها رئاسة عامة في الدين والدنيا بالنص والجعل الإلهي، وإليك بعض الكلمات:

١- المحقق الحلي: "الإمامة رئاسة عامة لشخص من الأشخاص بحق الأصل لا نيابة عن غيره هو في دار التكليف"^(١).

٢- العلامة الحلي: "وهي رئاسة عامة في الدين والدنيا لشخص من الأشخاص"^(٢).

٣- ابن أبي جمهور: "رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا لشخص من الأشخاص بالنيابة عن النبي"^(٣).

ومقصودهم من هذه الرئاسة هي الرئاسة الحقيقية في جميع الأمور الدنيوية؛ كالسياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، وفي جميع الأمور الدينية؛ كالعقدية والفقهية والقضائية والقرآنية، بشرط أن تكون هذه الرئاسة بالجعل والاختيار الإلهي، فإنه وإن لم يصرح في هذه التعاريف بشرط النص والجعل إلا أنه لا بد من أخذه؛ لأجل تصريح هؤلاء الأعلام بأن الإمامة بالنص والجعل.

فإذا تحقق النص ثبتت الإمامة، سواء قبل بها الناس أم لا، وسواء استتبعها الجلوس على كرسي الحكم الظاهري أم لا، فالمناط على اختيار الله تعالى، وأما الكرسي الذي يترجى

(١) المسلك في أصول الدين، ص ١٨٧.

(٢) مناهج اليقين في أصول الدين، ص ٤٣٩.

(٣) كشف البراهين، ص ٣١٩.

فهو مجرد اعتبار يزول ولو في لحظة واحدة، وأما الإمامة الحقّة فهي ثابتة لا تتغيّر ولا تزول، وخير شاهد على ذلك أنّ هناك مجموعة من الأنبياء بلغوا مقام الإمامة ولم يكن لهم كرسي الحكم والسلطة، كالنبي إبراهيم عليه السلام؛ فإنه لم يكن له كرسي الحكم الظاهري، ولكن الله سبحانه يقول عنه: {وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۗ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ} (١).

وهكذا بعض أنبياء بني إسرائيل: {وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ} (٢). فبناءً على ذلك نقول: إنّ علياً وأولاده عليهم السلام نبتت لهم الإمامة بالنص، فسواءً قبل بهم الناس أم لا، وسواءً كان لهم كرسي السلطة أم لا، فإنّ ذلك لا يغيّر من الواقع شيئاً.

المعنى الثاني: فسّر بعض الأعلام الإمامة بمعنى الهداية الأمرية؛ وذلك لتعريف القرآن الكريم لها في غير آية بذلك، كقوله تعالى: {وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا... الآية}. وقوله تعالى: {وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ} (٣).

قال العلامة الطباطبائي: "هي الهداية التي تقع بأمر الله... فالإمامة بحسب الباطن نحو ولاية للناس في أعمالهم وهدايتها إيصالها إياهم إلى المطلوب بأمر من الله دون مجرد إراءة الطريق" (٤). ومقصوده أنّ الإمامة هي الولاية التي وهبها الله تعالى للمعصوم ليقتدر بها على أن يسوق الناس ويسلك بهم نحو الكمال، ويأخذ بقلوبهم إليه تعالى، وذلك من خلال إفاضة النور والإشراق في قلوبهم وبتّ شعاع العلم في نفوسهم، فكما أنّ لإبليس القدرة على الوسوسة

(١) البقرة: ١٢٤.

(٢) الأنبياء: ٧٣.

(٣) السجدة: ٢٤.

(٤) الميزان، ج ١، ص ٢٦٧.

في نفس الإنسان وبث السموم والنزغات الشيطانية، فإنَّ للمعصوم الذي وصل مقام الإمامة القدرة على بثِّ النور في نفوس الناس وإيصالهم للحقِّ (عز وجل)، وهذه النظرية في تفسير الإمامة سنتعرِّض لها إن شاء الله تعالى في الفصل الرابع بشكل مفصَّل، ولكننا الآن في مقام الجواب عن الشبهة المزبورة نقول: بناءً على هذا التفسير للإمامة أيضاً فمن الواضح أنها ليست هي كرسي السلطة، بل هي الولاية على القلوب والأعمال، وهي ثابتة لعلي وأولاده عليهم السلام سواءً قبل الناس بإمامتهم أم لا، وسواءً جلسوا على كرسي السلطة أم لا.

المعنى الثالث: الخلافة الإلهية، فقد ذكر البعض بأنَّ الإمامة معنىً أوسع وأشمل من المعنيين السابقين، فالرئاسة العامة - كما هو المعنى الأول - والهداية الأمرية - كما هو المعنى الثاني - ما هما إلا شأنان من شؤون الإمامة، وإلا فهي أعمق وأوسع من ذلك، فهي عبارة عن خلافة الله تعالى في الأرض بكلِّ ما تتضمنه وتستلزمه هذه الخلافة من معنى؛ من هداية تكوينية، وهداية تشريعية، وهداية أمرية، وغير ذلك.

وهذا ما يمكن اقتناصه من بعض الروايات كرواية عبد العزيز بن مسلم عن الرضا عليه السلام: «إنَّ الإمامة هي منزلة الأنبياء وارث الأوصياء، إنَّ الإمامة خلافة الله (عزَّ وجل)، وخلافة الرسول ومقام أمير المؤمنين وميراث الحسن والحسين عليهم السلام. إنَّ الإمامة زمام الدين، ونظام المسلمين، وصلاح الدنيا، وعزَّ المؤمنين. إنَّ الإمامة أسُّ الإسلام النامي - أي أصله - وفرعه السامي.. بالإمام تمام الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد وتوفير الفيء والصدقات وإمضاء الحدود والأحكام ومنع الثغور والأطراف... والإمام محلَّ حلال الله ويحرم حرام الله... الإمام كالشمس الطالعة للعالم وهي في الأفق بحيث لا تناله الأيدي والأبصار الإمام البدر المنير والسراج الزاهر والنور الساطع... الإمام أمين الله في أرضه وحقته على عباده وخليفته في بلاده...»^(١).

(١) كمال الدين، ص ٦٧٧؛ عيون أخبار الرضا، ج ٢، ص ١٩٧.

وبناءً على هذا التفسير أيضاً نقول: بأن الإمامة لعلي وأولاده عليه السلام ثابتة ولو لم يكن لهم الحكم الظاهري وكرسي السلطة.

والمتحصّل ممّا تقدّم أنه بأيّ معنى من المعاني الثلاثة فسّرنا الإمامة فهي ليست بمعنى كرسي السلطة كي يشكل علينا بأنه لم يكن لأهل البيت عليهم السلام، كما وأنه بأيّ معنى من المعاني الثلاثة فسّرنا الإمامة فهي لم تكن ثابتة في غير أهل البيت عليهم السلام، سواءً الحكام الثلاثة الذين تقدّموا علينا عليهم السلام أم بنو أمية أم بنو العباس؛ لعدم الدليل على ثبوت هذه الإمامة لهم، بل ولقيام الدليل على العدم.

الجواب الثالث: ما هي مواصفات وخصائص الإمام؟

هناك مجموعة من الصفات لا بدّ من توفّرها لمن بلغ مقام الإمامة، وقد أشارت بعض الروايات لثلاثين صفة تقريباً، ويمكننا تقسيم هذه الصفات إلى قسمين:

القسم الأول: الصفات المقومة.

القسم الثاني: الصفات غير المقومة.

فنتكلّم عن كلا القسمين:

أما القسم الأول: الصفات المقومة

فقد ذكر علماء الإمامية بعض الصفات التي لا بدّ من توفّرها للإمام، والعمدة هي صفات ثلاث وهي:

الصفة الأولى: العصمة

وهذا ما أشار له الإمام الرضا عليه السلام في الرواية المتقدمة: «الإمام مطهر من الذنوب». وقد صرح غير واحد من أعلام الطائفة بأنه لا بد أن يكون الإمام معصوماً، ومنهم: العلامة الحلي: "ذهب أصحابنا الإمامية رحمهم الله إلى وجوب عصمة الإمام وهو قول الإسماعيلية خلافاً لجميع الفرق"^(١).
العلامة الطباطبائي: "الإمام يجب أن يكون معصوماً بعصمة إلهية"^(٢).
واستدلوا على ذلك بدليلين:

الدليل الأول: العقل:

وتوجد عدة تقريبات للدليل العقلي على ضرورة عصمة الإمام، ومنها:
أولاً: لو وقع من الإمام المعصية للزم نقض الغرض من نصبه، والتالي باطل فالمقدم مثله.

توضيحه: إنَّ الغرض من الإمام هو انقياد الأمة له وامثال أوامره واتباعه، فلو وقعت منه المعصية فإما أن يجب اتباعه أم لا. فإن كان الأول -وهو وجوب اتباعه- فهذا باطل بالضرورة؛ لأنَّ لازمه الترخيص باقتحام المفساد، وهو قبيح لا يصدر من الحكيم. وإن كان الثاني -وهو عدم وجوب اتباعه- فهو باطل أيضاً؛ لأنه منافٍ للغرض من نصبه، وهو قبيح لا يصدر من الحكيم.

ثانياً: لو لم يكن الإمام معصوماً للزم التسلسل، والتالي باطل فالمقدم مثله.

(١) أنوار الملوك، ص ٢٠٤.

(٢) الميزان، ج ١، ص ٢٧٠.

توضيحه: أن المقتضي لوجوب نصب الإمام هو تجويز الخطأ على الرعية، فلو كان هذا المقتضي ثابتاً في حق الإمام أيضاً لوجب أن يكون له إمام آخر، فيما أن يتسلسل، وهو محال، أو ينتهي إلى إمام لا يجوز عليه الخطأ، فيكون هو الإمام الأصلي، فيثبت المطلوب. ثالثاً: أن دور الإمام هو حفظ الشريعة، فيجب أن يكون معصوماً، وإلا فلو جاز صدور الخطأ منه لجاز منه الكذب في الشريعة وإيقاع الزيادة والنقيصة فيها، وبالتالي فلا يتحقق وثوق به في شيء.

الدليل الثاني: النقل:

واستدلوا بعدة آيات قرآنية على عصمة الإمام منها:

الآية الأولى: {وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ} (١).

تقريب الاستدلال بالآية في مقدمتين:

الأولى: أن كل من وقع أو يقع منه الذنب والمعصية يعتبر ظالماً، دل على ذلك قوله تعالى: {وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} (٢).

الثانية: أن الإمامة لا تكون للظالمين؛ لقوله تعالى: {لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ}.

والنتيجة: أن الإمامة لا تكون للظالمين، وهذا يعني اختصاصها بالمعصومين من

الظلم.

الآية الثانية: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ} (٣).

تقريب الاستدلال بالآية في مقدمات:

(١) البقرة: ١٢٤.

(٢) البقرة: ٢٢٩.

(٣) النساء: ٥٩.

المقدمة الأولى: المقصود من (أولو الأمر) هم الذين جعل الله تعالى لهم الولاية على الناس في الأنفس والأموال وما يرتبط بذلك.

المقدمة الثانية: إنّ من له الولاية الواسعة لا بدّ وأن تكون له الرئاسة والقيادة العامة والشاملة، أي الإمامة، خصوصاً مع اقتران هذه الولاية بإطاعة الله والرسول (التوحيد والنبوة) في الآية.

المقدمة الثالثة: ألزم سبحانه بطاعة أولي الأمر، فيما أن يكون هذا الأمر مطلقاً كما هو ظاهر الآية، ومضافاً لاقترانه بطاعة الله وطاعة الرسول وهي طاعة مطلقة، وبالتالي يثبت المطلوب وهو العصمة؛ إذ لو أمكن صدور الذنب لما افترض الله طاعة أولي الأمر مطلقاً. أو يكون هذا الأمر مقيداً بطاعتهم إذا لم يكن فيها معصية، وهو خلاف الأمر المطلق في الآية، فيتعيّن من ذلك دلالة الآية على عصمة أولي الأمر، وهم الأئمة عليهم السلام.

الصفة الثانية: الأفضلية على أهل زمانه

وهذا ما أشار له الإمام الرضا عليه السلام فيما تقدّم: «واحد دهره، لا يدانيه أحد، ولا يعادله عالم، ولا يوجد له بدل، ولا له مثل ولا نظير».

وقد نصّ على ذلك غير واحد من الأعلام:

١- العلامة الحلي: «اتفقت الإمامية على أنّ الإمام يجب أن يكون أفضل من رعيّته، وخالف الجمهور فجوّزوا تقديم المفضول على الفاضل، وخالفوا مقتضى العقل ونصّ الكتاب»^(١).

٢- المحقّق اللاهيجي: «لا بدّ أن يكون الإمام في غاية التفرد في استجماع أنواع الكمالات والفضائل؛ حتى تطيع وتنقاد له جميع الطبقات من الشرفاء والعلماء بحيث ليس لأحد منهم عارٌ في الإتياع عنه والانقياد له»^(٢).

(١) شرح تجريد الاعتقاد، ص ٣٦٦.

(٢) بداية المعارف الإلهية، ص ٤٥.

٣- العلامة الطباطبائي: "يستحيل أن يوجد فيهم -يعني البشر- من يفوقه في فضائل النفس"^(١).

وقد استدلوا على ذلك بدليلين:

الدليل الأول: العقل، ويمكن تقريب هذا الدليل ببيانين:

البيان الأول: قبح تقديم المفضول على الفاضل.

توضيحه: يجب أن يكون الإمام أفضل الرعية؛ لأنه لو لم يكن الأفضل فيما أن يكون مساوياً لغيره أو يكون غيره أفضل منه.

أما الأول -وهو المساواة- فهو باطل بالضرورة؛ لأنه يمتنع ترجيحه على غيره مع فرض المساواة؛ لأنه ترجيح بلا مرجح. وأما الثاني -وهو أفضلية غيره عليه- فهو باطل أيضاً؛ لأنه موجب لتقديم المفضول على الفاضل، وهو قبيح لا يصدر من الحكيم.

البيان الثاني: الغرض من بعث الأنبياء، وتقريبه في مقدمات:

الأولى: إن من أغراض النبوة استكمال النفوس وإيصالها للكمال.

الثانية: لا بد أن يكون النبي أفضل الناس وأكملهم؛ ليتسنى له هدايتهم والوصول بهم نحو الكمال من خلال انقيادهم له وتسليمهم لأمره.

الثالثة: إن الإمام يقوم مقام النبي في جميع الشؤون إلا تلقي الوحي.

والنتيجة: لا بد أن يكون الإمام هو الأفضل؛ ليستمر القيام بدور النبوة.

الدليل الثاني: النقل، واستدلّ أعلامنا بآية قرآنية على هذه الصفة وهي قوله تعالى: {قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ} ^(٢).

(١) الميزان، ج١، ص٢٧٠.

(٢) يونس: ٣٤.

الصفة الثالثة: العلم

وهذا ما أشار له الإمام الرضا عليه السلام في الرواية المتقدمة: «مخصوص بالعلم»، وقد نصّ على ذلك كثير من الأعلام:

١- المرتضى: "ومن صفات الإمام أن يكون أعلم الأمة بأحكام الشريعة وبوجه السياسة والتدبير"^(١).

٢- العلامة الطباطبائي: "إنّ الإمام وقف على حقائق العالم كيف ما كان بإذنه تعالى، سواءً كانت محسوسةً أو غير محسوسة كالموجودات السماوية والحوادث الماضية والوقائع الآتية، وتدلّ على ذلك الروايات المتواترة المضبوطة في الكافي وبصائر الدرجات وبحار الأنوار"^(٢).

وقال: "يجب أن يكون -يعني الإمام- عالماً بجميع ما يحتاج إليه الناس في أمور معاشهم ومعادهم"^(٣).

وقد استدلّوا على ذلك بالدليل العقلي، ويمكن تقريبه ببيانين:

البيان الأول: الغاية:

ويتوقف هذا البيان على عدّة مقدمات:

الأولى: أنّ الغاية من الخلقة هو إيصال الناس للكمال.

الثانية: لزوم وجود إنسان كامل كي يكون هو الآخذ بيد الناس.

الثالثة: إنّ الإنسان الكامل لا بدّ وأن يكون عالماً بكلّ ما تحتاج إليه البشرية، ويكون طريقاً لكمالهم وهدايتهم وصلاح شأنهم.

الرابعة: أنّ هذا الإنسان هو إمام الناس وقائدهم.

(١) الذخيرة في علم الكلام، ص ٤٢٩.

(٢) بداية المعارف الإلهية، ص ٥١.

(٣) الميزان، ج ١، ص ٢٧٠.

والنتيجة: لا بد أن يكون الإمام عالماً بكل ما تحتاجه الناس وأعلمهم.

البيان الثاني: نقض الغرض، ويتوقف هذا البيان على مقدمتين:

الأولى: إن من أهم الأدوار للإمامة هو حفظ الشريعة، وذلك من خلال التصدي لبيان تفاصيلها وجزئياتها والمستجدات فيها التي لم تكن الحاجة موجودة أو لم تكن الظروف مساعدة لبيانها أيام النبي ﷺ، وكذلك التصدي لدفع الشبهات والتشكيكات التي يوردها المشككون من الزنادقة أو أهل الكتاب وغيرهم.

الثانية: بما أن الحفظ موكول للإمامة فلا بد وأن يكون الإمام عالماً بكل الأمور، وإلا للزم نقض الغرض من نصبه.

والنتيجة: لزوم العلم التام للإمام، وهذه الصفات الثلاث لا توجد في أحد إلا في علي بن أبي طالب وأولاده عليه السلام. ونقتصر فعلاً لإثبات ذلك بآية وراوية كي لا نخرج عن غرض البحث:

١- قوله تعالى: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا} (١). وهذه الآية كما يمكن الاستدلال بها على عصمة أهل البيت عليهم السلام فهي تدل أيضاً على أفضليتهم بمفهوم الحصر في الآية، وكذلك تدل على العلم؛ لأن حقيقة العصمة هي العلم، وهذا هو الطهارة.

٢- قول النبي ﷺ: «إني مخلف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي». وهذا الحديث كما يدل على عصمتهم فهو يدل على الأفضلية لهم وعلى علمهم، وإلا لما أمر النبي ﷺ بالرجوع إليهم، ولا قرنهم بالقرآن.

القسم الثاني: الصفات غير المقومة

وهي كثيرة جداً، وقد دلت عليها جملة وافرة من الروايات، ونذكر بعضاً من هذه الصفات مما تقدم عن الإمام الرضا عليه السلام:

١- الدعوة المجابة.

٢- سلاح رسول الله.

٣- تنام عينه ولا ينام قلبه.

٤- رائحته أطيب من المسك.

٥- ليس له ظل.

الجواب الرابع: بماذا تثبت الإمامة؟

اختلف الإمامية والعامّة في الطريق لثبوت الإمامة، ولذا يمكن القول بوجود قولين في المسألة:

القول الأول: ذهب الإمامية إلى أنّ الإمامة لا تثبت إلا بالنص:

١- العلامة الحلي: "ذهبت الإمامية خاصة إلى أنّ الإمام يجب أن يكون منصوباً عليه"^(١).

٢- العلامة الطباطبائي: "إنّ الإمامة مجعولة"^(٢).

واستدلوا عليه بعدة أدلة:

الدليل الأول: العقل:

ويمكن ذكره في بيانين:

البيان الأول: بما أنّ الإمام لا بدّ وأن يكون معصوماً وأفضل الناس، وهذا أمر خفي لا يعلمه إلا الله تعالى، فيجب أن يكون نصبه من قبله تعالى؛ لأنه العالم بالشرط دون غيره.

(١) كشف المراد، ص ٤٩٥.

(٢) الميزان، ج ١، ص ٢٧٠.

البيان الثاني: إذا كان النبي ﷺ قد بين تفاصيل ودقائق المسائل والأحكام، وإذا كان لا يترك المدينة يوماً أو أكثر حتى يعين فيها خليفة، فكيف يترك الأمة بلا راعٍ، خصوصاً وأنها حديثة عهد بالدين ولم يتغلغل الإسلام ويستحکم نوره في نفوس كثير منهم.

الدليل الثاني: القرآن:

١- {وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ}.

٢- {وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ}.

الدليل الثالث: السنة:

لما دعا النبي ﷺ بني عامر إلى الإسلام وقد جاؤوا في موسم الحج إلى مكة قال رئيسهم: رأيت إن نحن بايعناك على أمرك ثم أظهرك الله على من خالفك أيكون لنا الأمر من بعدك؟ فقال النبي ﷺ: «الأمر إلى الله يضعه حيث يشاء»^(١).

القول الثاني: اختلاف وتعدد الطرق:

قال العامة في البداية: إن الامامة تكون باتفاق أهل الحل والعقد؛ وذلك لأن هذا هو الطريق لثبوت الإمامة للأول، ثم لما عين الأول الثاني قالوا: تكون بالتعيين والنص من الحاكم السابق، ثم لما جعل الثالث مسألة الإمامة بالشورى بين ستة قالوا: تكون بالشورى، ثم لما رأوا أن معاوية وبني أمية أخذوها بالغلبة والقهر قالوا: تتعين بالغلبة والقهر، ثم لما رأوها صارت بالوراثة قالوا: تتعين بالوراثة أيضاً، ولا بأس بعرض كلام التفزازاني في ذلك:

قال: "وتنعد الإمامة بطرق:

(١) السيرة النبوية لابن هشام، ج٢، ص٤٤٤.

أحدها: بيعة أهل الحّلّ والعقد من العلماء والرؤساء.

الثاني: استخلاف الإمام وعهده وجعله الأمر شورى بمنزلة الاستخلاف.

الثالث: القهر والاستيلاء^(١).

ولكن هذا القول واضح البطلان؛ وذلك لأنه لا يوجد آية ولا رواية تدلّ على ثبوت

الإمامة بهذه الطرق المتعدّدة كما لا يخفى، بل هي تثبت نفسها بنفسها.

والمتحصّل من جميع ما تقدّم بطلان هذه الشبهة.

الإشكال الرابع:

لو كان النبي ﷺ قد نصّ بالإمامة لعلي وأولاده لسلم الصحابة الأمر لهم، والتالي باطل فالمقدّم مثله.

توضيح ذلك: لو كانت الإمامة ثابتة لعلي وأولاده بالنص كما تقول الشيعة لالتزم بها الصحابة وبايعوا علياً بعد النبي ﷺ مباشرة، ثم بايعوا من بعده أولاده الحسن والحسين، ثم الذين من بعدهم؛ كما يقتضي ذلك عدالة صحابة رسول الله ﷺ، لكن الواقع على خلاف ذلك؛ فإنّ الصحابة قد بايعوا الخلفاء الثلاثة ثم بايعوا علياً خليفة رابعاً، ولم يكن ذلك على أساس وجود نص لعلي ﷺ، وإنما لاتّفاق الغالبية العظمى منهم على كونه الأنسب لذلك، وهذا منافٍ لمسألة النصّ.

لا يقال: بأنّ الصحابة قد خالفوا النصّ.

فإنه يقال: هذا باطل بالضرورة؛ لقيام الأدلة الصحيحة على عدالتهم وأنهم من أهل الجنة، ومن كان هذا سبيله فلا يمكن أن يخالف النصّ.

(١) شرح المقاصد، ج٢، ص٢٧٢.

وقبل أن نجيب عن هذه الشبهة لابد من بيان مقدمات ثلاث، ثم نتعرض للجواب:

المقدمة الأولى: معنى الصحابة

أولاً: الصحابة لغة:

قال الراغب: "صحب: الصحاب الملائم، إنساناً كان أو حيواناً أو مكاناً أو زماناً، ولا فرق بين أن تكون مصاحبتة بالبدن وهو الأصل والأكثر أو بالعناية والهمة... ولا يقال في العرف إلا لمن كثرت ملازمته"^(١).

قال ابن منظور: "صَحِبَهُ يَصْحَبُهُ صُحْبَةً بِالضَّمِّ وَصَحَابَةٌ بِالْفَتْحِ، وَصَاحِبُهُ: عَاشِرُهُ، وَالصَّحْبُ: جَمْعُ الصَّاحِبِ؛ مِثْلُ: رَاكِبٌ وَرَكَبٌ، وَالصَّاحِبُ: جَمَاعَةُ الصَّحْبِ؛ مِثْلُ: فَرَّخٌ وَأَفْرَاحٌ، وَالصَّاحِبُ: الْمُعَاشِرُ"^(٢).

قال الزبيدي: "صَحِبَهُ كَسِيعَهُ يَصْحَبُهُ صَحَابَةً بِالْفَتْحِ وَيُكْسَرُ وَصُحْبَةً بِالضَّمِّ كَصَاحِبِهِ: عَاشِرُهُ. وَالصَّاحِبُ: الْمُعَاشِرُ"^(٣).

فالمستفاد من كلام الراغب و ابن منظور وغيرهما من اللغويين بأن الصحاب لا يقال إلا لمن كثرت ملازمته ومعاشرته، وإلا فلو جالس الشخص أحداً مرة أو مرتين، لا يقال أنه صاحبه أو تصاحباً.

ثانياً: الصحابة اصطلاحاً:

اختلف العامة في معنى الصحابي إلى عدة أقوال، فذكر الآمدي ثلاثة أقوال، والعيني ستة أقوال، وخرج بعد الملاحظة خمسة أقوال وهي:

(١) مفردات غريب القرآن، ص ٢٧٤.

(٢) لسان العرب، ج ١، ص ٥١٩.

(٣) تاج العروس، ج ٢، ص ١٤٠.

القول الأول: ما ذهب له المشهور: أنّ الصحابي هو كلّ من رأى النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام. وإليك بعض كلماتهم:

١- الأمدى: "فذهب أكثر أصحابنا وأحمد بن حنبل إلى أنّ الصحابي من رأى النبي ﷺ وإن لم يختص به اختصاص المصحب ولا روى عنه ولا طالت مدّة صحبته"^(١).

٢- ابن الصلاح: "فالمعروف من طريقة أهل الحديث أنّ كلّ مسلم رأى رسول الله من الصحابة، قال البخاري في صحيحه: من صحب النبي أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه"^(٢).

٣- العجلي: "الذي اتفق عليه جمهور أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين هو أنّ الصحابي من لقي النبي مؤمناً به ومات على الإسلام"^(٣).

٤- ابن حجر: "والأصح ما قيل في تعريف الصحابي أنه من لقي النبي ﷺ في حياته مسلماً ومات على إسلامه"^(٤).

٥- البلطيني: "والمشهور عندهم هو المعروف عند المحدثين وهو الذي عليه جمهور أهل العلم وهو أنّ الصحابي هو من لقي النبي مؤمناً به ومات على الإسلام، وعليه فيثبت لكل من شهد مع النبي حجة الوداع مقام الصحبة من الآفاقيين الذين جاؤوا من الآفاق ومن الصحراء والقبائل من بطونها ليشهدوا مع النبي الموسم، فكل هؤلاء من أصحاب رسول الله".

فعلى هذا يكون عدد الصحابة قرابة مئة وأربعة عشر ألفاً كما يقول الشيخ محمد العثيمين في كتابه مصطلح الحديث: "والصحابه عدد كثير، ولا يمكن الجزم بحصرهم على وجه التحديد، لكن قيل على وجه التقريب أنهم يبلغون مئة وأربعة عشر ألفاً".

(١) الأحكام، ج٢، ص٩٢.

(٢) مقدمة ابن الصلاح، ص١٧٥.

(٣) معرفة الثقات، ج١، ص٩٥.

(٤) الإصابة، ج١، ص٩.

القول الثاني: ما ذهب له الأصوليون - كما حكاه عنهم السمعاني -: أنّ الصحابي خصوص من طالت صحبته للنبي مع الأخذ عنه والتبع له. قال العيني: "القول الثاني: أنه من طالت صحبته له وكثرت مجالسته مع طريق التبع له والأخذ عنه، هكذا حكاه أبو المظفر السمعاني"^(١).

القول الثالث: ما حكي عن سعيد بن المسيب أنّ الصحابي من أقام مع النبي سنة أو سنتين أو غزاه معه غزوة أو غزوتين^(٢).

القول الرابع: ما اختاره يحيى بن عثمان المصري: أنّ الصحابي كلّ من أدرك زمانه النبي وهو مسلم وإن لم يره^(٣).

القول الخامس: ما ذهب له البعض من أنّ الصحابي كلّ من أدرك النبي وهو بالغ وأسلم، حكي عن الواقدي: "رأيت أهل العلم يقولون كلّ من رأى رسول الله وقد أدرك الحلم فأسلم وعقل أمر الدين ورضيه فهو عندنا ممن صحب النبي ص ولو ساعة من نهار"^(٤).

وبعدما نقلنا آراء العامة في تعريف الصحابي نسلط الضوء على القول الأول فقط؛ لأنه هو المعروف والمشهور بينهم، فنقول: إنه أخذ في هذا التعريف ثلاثة شروط لكون الشخص صحابياً، وهي:

الشرط الأول: رؤية النبي ﷺ.

الشرط الثاني: الإسلام.

الشرط الثالث: الممات على الإسلام.

(١) عمدة القاري، ج١٦، ص١٦٩.

(٢) مقدمة ابن الصلاح، ص١٧٥؛ عمدة القاري، ج١٦، ص١٦٩.

(٣) عمدة القاري، ج١٦، ص١٦٩.

(٤) معرفة الثقات، ج١، ص٩٦؛ عمدة القاري، ج١٦، ص١٦٩.

ويترتب على ذلك عدة أمور:

الأول: يدخل في التعريف كل من لقي النبي ﷺ ولو مرة واحدة، سواء طالت مصاحبته له أم قصرت.

الثاني: يدخل في التعريف من روى عنه ومن لم يرو عنه.

الثالث: يدخل في التعريف من غزا معه ومن لم يغز معه.

الرابع: يدخل في التعريف من ارتدّ وعاد إلى الإسلام قبل أن يموت، سواء اجتمع به ﷺ مرّة أخرى أم لا.

الخامس: يدخل في التعريف من رأى النبي ﷺ ولم يكن بالغاً، بل ولم يكن مميّزاً كمحمد بن أبي بكر الذي ولدته أسماء بنت عميس في حجة الوداع.

السادس: يدخل في التعريف النساء اللاتي رأينه وأسلمن وتوفين على الإسلام كأمّ معبد.

السابع: يدخل في التعريف العبيد الذين رأوه وأسلموا وماتوا على الإسلام.

الثامن: يدخل في التعريف المنافق، فإنه تنطبق عليه الشروط لكونه على ظاهر الإسلام، ولا يوجد في التعريف قيد لإخراج المنافق.

التاسع: يدخل في هذا التعريف أيضاً الفاسق.

العاشر: يخرج من هذا التعريف من لقيه كافراً ولو أسلم بعد ذلك إذا لم يجتمع به مرّة أخرى.

الحادي عشر: يخرج من هذا التعريف من لقيه مؤمناً به ثم ارتدّ ومات على ردّته كعبيد الله بن جحش، الذي كان زوجاً لأمّ حبيبة؛ فإنه أسلم معها وهاجر إلى الحبشة، فتنصّر هناك ومات على النصرانية. وكعبد الله بن خطل، الذي قُتِل وهو متعلّق بأستار الكعبة.

الثاني عشر: تنظر بعضهم كابن حجر في دخول الجنّ في التعريف لو توقّرت فيهم الشروط الثلاثة، كالذين نزلت فيهم سورة الجنّ.

الثالث عشر: تنظر ابن حجر في دخول الملائكة في التعريف؛ للشك في كونهم مكلفين بالدين الإسلامي.

المقدمة الثانية: معنى عدالة الصحابة

ذهب معظم العامة -إلا من شدّ منهم- إلى عدالة جميع الصحابة، وهذا ما صرح به غير واحد منهم، وإليك بعض الكلمات:

١- أبو حاتم الرازي: "فأما أصحاب رسول الله فهم الذين شهدوا الوحي والتنزيل وعرفوا التفسير والتأويل وهم الذين اختارهم الله لصحبة نبيه... فكانوا عدول الأمة وأئمة الهدى وحجج الدين ونقلة الكتاب والسنة"^(١).

٢- ابن عبد البر: "فهم خير القرون وهم خير أمة أخرجت للناس ثبتت عدالة جميعهم"^(٢).

٣- ابن الأثير: "كلهم عدول، لا يتطرق إليهم الجرح"^(٣).

٤- ابن حجر: "اتفق أهل السنة على أنّ الجميع عدول ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة"^(٤).

٥- النووي: "الأصل في أنّ الصحابة كلهم عدول"^(٥).

٦- الذهبي: "على عدالتهم وقبول ما نقلوا العمل وبه ندين الله تعالى"^(٦).

٧- المناوي: "اتفق أهل السنة على أنّ جميع الصحابة عدول"^(٧).

(١) الجرح والتعديل، ج ١، ص ٧.

(٢) الاستيعاب، ج ١، ص ٢.

(٣) أسد الغابة، ج ١، ص ٣.

(٤) الإصابة، ج ١، ص ١٣١.

(٥) المجموع، ج ١٥، ص ٢٠٧.

(٦) رسالته في الرواة الثقات، ص ٣.

(٧) فيض القدير، ج ١، ص ٣٣٩.

ويبقى السؤال المهم وهو: ما هو المقصود من عدالة الصحابة؟

والجواب: الذي يظهر من ملاحظة كلمات القوم في تعريف العدالة هو أنها ملكة راسخة في النفس تدعو صاحبها للطاعة وتردعه عن المعصية، وإليك بعض كلماتهم في ذلك:

١- الخطيب البغدادي: "العدل هو من عرف بأداء فرائضه، ولزوم ما أمر به، وتوقى ما نهى عنه، وتجنب الفواحش المسقطه، وتحرى الحق الواجب في أفعاله ومعاملته، والتوقى في لفظه مما يثلم الدين والمروءة"^(١).

٢- ابن حجر: "المراد بالعدل ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شركة أو فسق أو بدعة"^(٢).

والمتحصّل من ذلك: أنّ جميع الصحابة لديهم ملكة العدالة، فهم ملتزمون بالطاعات، ومجتنبون للمعصيات، ويعيدون عمّا ينافي المروءات، وقد رتبوا على قولهم بعدالة الصحابة عدّة آثار:

الأثر الأول: أفضليتهم على سائر الناس:

١- قال ابن حزم: "ومن قال بأنهم كغيرهم من الناس يتفاوتون بمقدار أعمالهم وخدماتهم وجهادهم فقد تعرّض لأعنف الهجمات من جمهور أهل السنة"^(٣).

٢- قال القرطبي: "أول هذه الأمة أفضل ممّن بعدهم، وإلى هذا ذهب معظم العلماء، وأنّ من صحب النبي ص وراه ولو مرّة في عمره أفضل ممّن يأتي بعده، وأنّ فضيلة الصحبة لا يعدّها عمل"^(٤).

(١) الكفاية في علم الرواية، ص ١٠٣.

(٢) عقائد السنة وعقائد الشيعة، ص ١٩٢، نقلاً عن شرح نخبة الفكر.

(٣) دراسات في الحديث والمحدثين، ص ٧١.

(٤) تفسير القرطبي، ج ٤، ص ١٧١.

الأثر الثاني: الطعن فيهم ككفرٌ وزندقة:

١- قال أبو عروة الزبيري: "كنا عند مالك بن أنس، فذكروا رجلاً ينتقص من أصحاب رسول الله، فقراً مالك: {مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ} حتى بلغ: {يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ} فقال مالك: من أصبح من الناس في قلبه غيظ على أحد من أصحاب رسول الله فقد أصابته هذه الآية"^(١).

٢- قال أبو زرعة الرازي: "إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن الرسول حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى ذلك إلينا كلّه الصحابة، وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا ليطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة"^(٢).

الأثر الثالث: عدم احتياجهم للتعديل والتوثيق:

١- ابن حجر: "للصحابه بأسرهم خصيصة وهي أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه؛ لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة والإجماع"^(٣).

٢- الغزالي: "والذي عليه السلف وجماهير الخلف أن عدالتهم معلومة بتعديل الله إياهم وثنائه عليهم في كتابه... فلا حاجة لهم إلى التعديل"^(٤).

الأثر الرابع: عدم إمكان الجرح فيهم:

قال ابن الأثير: "فإنهم كلهم عدول لا يتطرق إليهم الجرح"^(٥).

الأثر الخامس: أنهم قدوة للناس:

(١) الجامع لأحكام القرآن، ج١٦، ص٢٩٦.

(٢) الإصابة، ج١، ص٢٢.

(٣) علوم الحديث، ص٢٦٤.

(٤) المستصفى، ص١٣٠.

(٥) أسد الغابة، ج١، ص٣.

قال أبو حاتم الرازي: "فشرفهم الله (عز وجل) بما منّ عليهم وأكرمهم به من وضعه إياهم موضع القدوة"^(١).

الأثر السادس: أنهم من أهل الجنة:

قال ابن حزم: "الصحابة كلّهم من أهل الجنة قطعاً"^(٢).

الأثر السابع: انتفاء المعصية منهم:

قال أبو حاتم الرازي: "فنفى عنهم -الله تعالى- الشكّ والكذب والغلط والريبة والفخر واللمز"^(٣).

المقدمة الثالثة: الدليل على عدالة الصحابة

استدل العامة على عدالة الصحابة بأدلة أربعة نذكرها تباعاً:

الدليل الأول: القرآن:

ادّعى القوم بأنه دلّت آيات عديدة على تعديل الله تعالى للصحابة، ونقتصر على ذكر ثلاث منها:

الآية الأولى: {لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا}^(٤).

تقريب الاستدلال في مقدمتين:

الأولى: إنّ الآية تدلّ على رضى الله تعالى عن الصحابة.

الثانية: إنّ رضاه عن أحد كاشف عن كونه عادلاً لا يصدر منه الفسوق.

(١) الجرح والتعديل، ج ١، ص ٧.

(٢) الإصابة، ج ١، ص ١٦٣.

(٣) الجرح والتعديل، ص ٧.

(٤) الفتح: ١٨.

والنتيجة: أن الصحابة عدول.

الآية الثانية: {وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ...} (١).

تقريب الاستدلال في مقدمتين:

الأولى: أخبر سبحانه عن رضاه عن الصحابة وأنهم من أهل الجنة.

الثانية: إن من رضي الله تعالى عنه وأخبر بكونه من أهل الجنة لا بد أن يكون عادلاً لا يصدر منه الفسق.

والنتيجة: أن الصحابة عدول.

الآية الثالثة: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ} (٢).

وتقريب الاستدلال في مقدمتين:

الأولى: إن الآية تدل على أن الصحابة هم خير أمة.

الثانية: إن من وصفهم الله تعالى بأنهم خير أمة لا بد أن يكونوا عدولاً لا يصدر عنهم الفسوق.

والنتيجة: أن الصحابة عدول.

الدليل الثاني: السنة:

ادعى القوم بأنه قد دلت أحاديث كثيرة على تعديل النبي ﷺ لصحابته، ونقتصر على ذكر اثنين منها:

(١) التوبة: ١٠٠.

(٢) آل عمران: ١١٠.

الحديث الأول: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»^(١).

وتقريب الاستدلال بمقدمتين:

الأولى: أخبر النبي ﷺ بأنه يمكن الاهتداء بأي واحد من الصحابة.

الثانية: كل من يمكن الاهتداء به لا بد أن يكون عدلاً.

والنتيجة: أن كل الصحابة عدول.

الحديث الثاني: «خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، قال عمران: فلا أدري

أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثاً، ثم إن بعدكم قوماً يشهدون ولا يستشهدون، ويخونون

ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يفون، ويظهر فيهم السمن»^(٢).

وتقريب الاستدلال في مقدمتين:

الأولى: أخبر النبي ﷺ بأن أفضل الأمة وخيرها الصحابة.

الثانية: إن من كان أفضل الأمة وخيرها لا بد أن يكون عدلاً.

والنتيجة: أن الصحابة عدول.

الدليل الثالث: الإجماع:

نقل غير واحد من علماء العامة قيام الإجماع على عدالة الصحابة، ونقتصر بنقل شهادة

اثنين منهم:

ابن عبد البر: «الصحابة قد كفيينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين وهم

أهل السنة والجماعة على أنهم كلهم عدول»^(٣).

(١) عمدة القاري، ج ١٠، ص ٢٠٢.

(٢) صحيح البخاري، ج ٢، ص ٢٤٩؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٨٥.

(٣) الاستيعاب، ج ١، ص ٩.

الغزالي: "والذي عليه سلف الأمة وجماهير الخلق أنّ عدالتهم معلومة بتعديل الله (عز وجل) إياهم وثنائه عليهم في كتابه فهو معتقدنا فيهم"^(١).

الدليل الرابع: استدلال بعض العامة على عدالة الصحابة بالدليل العقلي: ويمكن تقريب الاستدلال في مقدمات:

الأولى: إنّنا ملزمون بالأخذ بالشرعية الإسلامية والتعبد بها.

الثانية: إنّ الشرعية الإسلامية بمصادرها التشريعية كالقرآن والسنة لم تصلنا إلا من خلال الصحابة.

الثالثة: إنّ القدح في الصحابة يستوجب القدح في الدين ويفضي لإبطال الشرعية وعدم الأخذ بها، وهو غير ممكن.

والنتيجة: أنه لا بدّ من الالتزام بعدالة الصحابة لأجل التعبد بالشرعية الإسلامية والأخذ بها.

بهذا انتهينا من بيان المقدمات.

ويمكن الجواب عن هذه الشبهة بعدة أجوبة:

الجواب الأول: مناقشة المقدمة الأولى

ذكرنا فيما تقدّم مشهور العامة في تعريف الصحابي أنه: من رأى النبي ﷺ مسلماً ومات على الإسلام.

ويلاحظ على هذا التعريف:

أولاً: لا يوجد شاهد على أخذ هذه القيود الثلاثة في تعريف الصحابي لا من القرآن ولا من السنة ولا من العرف واللغة أيضاً.

(١) المستصفي في أصول الفقه، ج١، ص١٦٤.

وثانياً: حينما نرجع إلى العرف واللغة نجد بأن مفهوم الصحاب مأخوذ فيه شرط واحد وهو المعاشرة والملازمة كما تقدم في كلام اللغويين، مع غمض النظر عن الإسلام والإيمان، وحينئذ يترتب على ذلك أثران:

الأثر الأول: أنه لا يكفي في تحقق الصحبة مجرد الرؤية ولو لمرة واحدة كما قد التزم أصحاب هذا التعريف بذلك. وعليه يخرج كثير ممن اعتبروهم من الصحابة. الأثر الثاني: أنه لا يعتبر في تحقق الصحبة الإسلام أو الإيمان، فيصح عرفاً إطلاق عنوان الصحابي على الكافر وعلى المنافق؛ إذ لا مدخلة للدين في تحقق عنوان الصحبة وانتفاؤه عرفاً، نعم لو قام دليل خارجي - كالإجماع - على عدم إطلاق عنوان الصحابي على من كان كافراً مثلاً لالتزمنا بذلك، ولكن ذلك ليس لأجل الوضع.

وثالثاً: حينما نرجع للشرع نجده قد أطلق لفظ الصحابة على من كان فاسقاً أو منافقاً، بل حتى المرتد، وإليك بعض الشواهد على ذلك:

الشاهد الأول: عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «يرد علي يوم القيامة رهط من أصحابي فيحلّون عن الحوض، فأقول: يا رب أصحابي، فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقري»^(١).

الشاهد الثاني: عن عروة قال: رجع رسول الله قافلاً من تبوك إلى المدينة حتى إذا كان ببعض الطريق مكر برسول الله ناس من أصحابه، فتأمروا أن يطرحوه من عقبه في الطريق... قالوا: أفلا تأمر بهم يا رسول الله فنضرب أعناقهم؟ قال: «أكره أن يتحدّث الناس ويقولوا أن محمداً وضع يده في أصحابه...»^(٢).

والمتحصّل من جميع ما تقدّم:

(١) صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢٨٨.

(٢) السنن الكبرى، ج ٩، ص ٣٢.

إما أن تلتزموا بأنّ عنوان الصحابة واسع يشمل المنافقين والفسّاق، فبذلك تنتفي نظرية عدالة جميع الصحابة؛ لأنّ فيهم المنافق والفسّاق، وإما أن تلتزموا بأنّ عنوان الصحابة لا يشمل المنافقين والفسّاق، وهذا باطل بما ذكرناه من الأمور الثلاثة، فتدبر جيّداً.

الجواب الثاني: مناقشة المقدمة الثانية

جاء في المقدّمة الثانية أنّ جميع الصحابة عدول.

ونقول بأنّ هذه الكبرى باطلة؛ لقيام الأدلة القطعية على عدمها، وهي:

الدليل الأول: توجد آيات عديدة دلّت على عدم عدالة جملة من الصحابة، ويمكن تقسيم هذه الآيات إلى قسمين:

القسم الأول: الآيات الواردة في شخص معيّن:

الآية الأولى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِحُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ} (١).

والمقصود بالفاسق هو الوليد بن عقبة (٢).

الآية الثانية: {وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ * فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ * فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَقُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ} (٣).

والمقصود به ثعلبة الأنصاري (٤).

القسم الثاني: الآيات الواردة في جماعة معينة، ونكتفي بثلاث آيات:

(١) الحجرات: ٦.

(٢) الاستيعاب، ج ٤، ص ١٥٣.

(٣) سورة التوبة: ٧٥ - ٧٧.

(٤) فتح الباري، ج ٣، ص ٢٦٢.

الآية الأولى: {إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ} (١).

الآية الثانية: {وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ} (٢).

نزلت في اثني عشر رجلاً جاءوا إلى النبي فقالوا: يا رسول الله أتأذن لنا أن نبنى مسجداً في بني سالم للعليل والليللة المطيرة والشيخ الفاني؟ فأذن لهم وهو على الخروج إلى تبوك، فلما رجع من تبوك نزلت هذه الآية وكشفت عن مخطط هؤلاء المنافقين وأنهم جماعة أبي عامر الراهب (٣).

الآية الثالثة: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنَ يَصُرَّ اللَّهُ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ} (٤).

الدليل الثاني: الروايات:

توجد عدة أحاديث يستفاد منها عدم ثبوت العدالة لبعض الصحابة، نقتصر على ذكر ثلاثة منها:

الحديث الأول: عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «يرد علي يوم القيامة رهط من أصحابي فيحلّون عن الحوض، فأقول: يا رب أصحابي، فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقري» (٥).

(١) المنافقون: ١.

(٢) التوبة: ١٠٧.

(٣) سيرة ابن هشام، ج ٤، ص ٩٥٦.

(٤) آل عمران: ١٧٩.

(٥) صحيح البخاري، ج ٤، ص ٢٨٨.

الحديث الثاني: عن أبي سعيد الخدري: بينما نحن عند رسول الله وهو يقسم قسماً، أتاه ذو الخويصرة، فقال: يا رسول الله اعدل، فقال: «ويلك، ومن يعدل إذا لم أعدل، قد خبتُ وخسرتُ إن لم أكن أعدلُ». فقال عمر: يا رسول الله، ائذن لي فيه فأضرب عنقه؟ فقال: «دَعُهُ، فَإِنَّ لَهُ أَصْحَاباً يَحْقِرُ أَحَدَكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»^(١).

الحديث الثالث: عن ابن عباس قال: اشتد برسول الله وجعه يوم الخميس، فقال: «أئتوني بكتاب اكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً». فتنازعوا، ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقالوا: هجر رسول الله؟ قال: «دعوني فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه»^(٢).

الدليل الرابع: التاريخ:

دلّت الشواهد التاريخية على صدور الفسق من مجموعة من الصحابة، وننقل إليك بعض الشواهد:

الشاهد الأول: شرب الخمر، فقد ارتكب مجموعة من الصحابة شرب الخمر، وعلى سبيل المثال:

١- أبو محجن مالك بن حبيب الثقفي، وقد حدّه عمر بن الخطاب ثماني مرّات لأجل شربه الخمر^(٣).

الشاهد الثاني: بيع الخمر، فقد كان سمرة بن جندب يبيع الخمر حتى إن رسول الله ﷺ قال: «لعن الله اليهود حرّمت عليهم الشحوم فجملواها فباعوها»^(٤).

(١) صحيح البخاري، ج٤، ص١٧٨.

(٢) صحيح البخاري، ج٢، ص٢٨٧.

(٣) الإصابة، ج٧، ص٣٠٠؛ الاستيعاب، ج٤، ص١٧٤.

(٤) صحيح مسلم، ج٥، ص٤٦.

الشاهد الثالث: القتل، فقد قتل سمرة بن جندب كثيراً من الأبرياء، فقد روى الطبري في حوادث سنة ٥٠، قال: "عن محمد بن سليم، قال: سألت أنس بن سيرين هل كان سمرة قتل أحداً؟ قال: وهل يحصى من قتله سمرة بن جندب، استخلفه زياد على البصرة، وأتى الكوفة فجاء وقد قتل ثمانية آلاف من الناس، فقال له: هل تخاف أن تكون قد قتلت أحداً بريئاً؟ قال: لو قتلت إليهم مثلهم ما خشيت"^(١).

الشاهد الرابع: القتل والزنا، فقد قتل خالد بن الوليد الصحابي مالك بن نويرة ثم فجر بامرأته، فلما قدم خالد المدينة بالسبي ومعه سبعة عشر من وفد بني حنيفة، دخل المسجد وعليه قباء عليه صدأ الحديد، متقلداً السيف، وفي عمامته أسهم، فمرّ بعمر فلم يكلمه، ودخل على أبي بكر، فرأى منه كل ما يُحِب، وإنما وجد عليه عمر لقتله مالك بن نويرة وتزوجه بامرأته^(٢).

والمتحصّل ممّا تقدّم أنه لا معنى للقول بعدالة جميع الصحابة.

الجواب الثالث: مناقشة المقدّمة الثالثة

جاء في المقدّمة الثالثة عدّة أدلة لإثبات عدالة جميع الصحابة، إلا أنّ التحقيق هو عدم دلالة شيء منها كما سنبين ذلك تباعاً:

أما بالنسبة للدليل الأول وهو الآيات القرآنية، فنقول:

يلاحظ على الاستدلال بالآية الأولى عدّة أمور:

أولاً: أنها أخصّ من المدعى؛ فهي نازلة في خصوص أهل بيعة الرضوان، وكان عددهم ١٤٠٠

صحابي، فلا تعمّ جميع الصحابة كي يستدلّ بها لإثبات عدالة مائة ألف صحابي وأكثر.

إن قلت: بأنّ المورد لا يخصّص الوارد.

(١) تاريخ الطبري، ج ٣، ص ١٧٦.

(٢) سير أعلام النبلاء، ج ١، ص ٣٧٧.

قلنا: هذه القاعدة لا موقع لها في المقام؛ لأنها إنما تأتي فيما لو كانت الآية القرآنية نازلة في مورد معين وكانت قابلة للتعميم لأنها تتضمن بيان حكم فقهي أو قانون اجتماعي وما شاكل ذلك كما ذكر الأعلام ذلك، من قبيل آية الخمس: {وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ} فهي نازلة في غنائم معركة بدر، لكن يمكن تعميمها لجميع غنائم الحرب، بل ولكل غنيمة، وأما لو كانت الآية من الأساس تتكلم عن قضية شخصية أو جماعة معينة فلا معنى للقول بأن المورد لا يخصص الوارد؛ وذلك من قبيل:

١- قوله تعالى: {تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ}.

٢- قوله تعالى: {ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا}.

٣- قوله تعالى: {وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا}.

والآية محل البحث من قبيل الثاني، فلا معنى للقول بأن المورد لا يخصص الوارد، فتدبر جيداً.

وثانياً: إن الآية لا تدل حتى على عدالة هؤلاء الألف والأربعمئة صحابي؛ وذلك لأن دلالتها تبتني على أن يكون رضا الله تعالى عنهم رضياً مطلقاً، وهذا خلاف ظاهر الآية؛ وذلك لأن الرضا فيها مقيد بالبيعة فقط ولا يعم جميع الأمور، فما رضي الله تعالى به هو خصوص مبايعة الصحابة للنبي ﷺ بيعة الرضوان يوم الحديبية، وأما بقية الأمور الماضية أو المستقبلية فالآية ساكتة عنه.

وثالثاً: إن البيعة نفسها لم يرضى الله تعالى بها بشكل مطلق، بل رضاه موقوف على شرط متأخر وهو الوفاء بها، أما لو نكثها الصحابة أو بعضهم فليس مرضياً بها، وهذا ما يشهد به سورة الفتح، قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ

نَكَتْ فَإِنَّمَا يَنْكُتُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا^(١). وهذا خير شاهد على أن حتى هذه البيعة قابلة للنكوث من قبل الصحابة، فكيف يقال بعد ذلك بدلالة الآية على عدالتهم؟

ورابعاً: دلت الأخبار الصحيحة بأن بعضاً ممن حضر بيعة الرضوان قد أحدث وخالف الله تعالى ورسوله، وهذا ما شهد به البراء بن عازب، فقد أخرج البخاري عن العلاء بن المسيب قال: "لقيت البراء بن عازب فقلت: طوبى لك صحبت النبي وبايعته تحت الشجرة، فقال: يا ابن أخي إنك لا تدري ما أحدثنا بعده"^(٢).

وخامساً: إن نفس سورة الفتح في بدايتها قسّمت المحيطين بالنبي ﷺ والمعاشرين له والذين هم الصحابة أساساً إلى قسمين؛ وهم المؤمنون والمنافقون كما قال سبحانه: {لِيُدْخِلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ قُرْآنًا عَظِيمًا * وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا^(٣). وبعد ذلك فكيف يقال بدلالة الآية على عدالة جميع الصحابة مع وجود المنافقين فيما بينهم؟

أما بالنسبة للآية الثانية، فيلاحظ على الاستدلال بها عدّة أمور:
أولاً: أنها أخصّ من المدعى، فهي تمدح خصوص المهاجرين والأنصار من الصحابة، ولا تمدح الجميع، وبالتالي فمن لم يتّصف بالهجرة أو النصره فلا يشملها هذا المدح.

(١) الفتح: ١٠.

(٢) صحيح البخاري، ج ٣، ص ٦٤.

(٣) الفتح: ٥-٦.

وثانياً: إنّ الآية لا تعمّ جميع المهاجرين والأنصار، بل هي خاصة بالبعض منهم؛ وذلك بفرينة الوصف في الآية: {وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ} فقيّدت المدح بمن اتّصف بهذين الوصفين وهما السبق والأولية.

وهذان الوصفان لا ينطبقان على جميع المهاجرين والأنصار، بل على خصوص البعض منهم، ولأجل ذلك اختلف المفسّرون في المقصود من {وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ} في الآية على عدّة آراء^(١):

١- من صلى إلى القبلتين.

٢- من بايع بيعة الرضوان.

٣- أهل بدر.

٤- الذين أسلموا قبل الهجرة.

٥- المهاجرون والأنصار قبل ظهور الإسلام، أي قبل واقعة بدر.

وهذا هو الذي اختاره العلامة الطباطبائي، قال: "المراد بالسابقين الأولين هم الذين أسسوا أساس الدين ورفعوا قواعده قبل أن يشيد بنيانه ويهتّز رأياته، صنف منهم بالإيمان والدخول بالنبي ﷺ والصبر على الفتنة والتعذيب والخروج من ديارهم وأموالهم بالهجرة إلى الحبشة والمدينة، وصنف بالإيمان ونصرة الرسول وإيوائه وإيواء من هاجر إليهم من المؤمنين والدفاع عن الدين قبل وقوع الوقائع، وهذا ينطبق على من آمن بالنبي ﷺ قبل الهجرة ثم هاجر قبل وقعة بدر التي منها ابتداء ظهور الإسلام على الكفر أو آمن بالنبي ﷺ وآواه وتهدّياً لنصرته عندما هاجر إلى المدينة"^(٢).

(١) التبيان، ج ٥، ص ٢٨٨.

(٢) الميزان، ج ١١، ص ٣٨٥.

والمتحصل أنه على أي رأي من هذه الآراء فالآية لا تعم جميع المهاجرين والأنصار، بل تختص بفئة معينة منهم.

وثالثاً: إننا وإن قلنا بأن الآية خاصة بالسابقين والأولين من المهاجرين والأنصار، إلا أنها لا تعم جميع السابقين، بل تختص ببعض منهم؛ وذلك لمكان (من التبعية) في الآية: {مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ}. قال الرازي: "فقال قوم أنه يتناول الذين سبقوا في الهجرة والنصرة، وعلى هذا فهو لا يتناول إلا قدماء الصحابة، لأن كلمة (من) تفيد التبعية"^(١).

رابعاً: إن هذه الآية في نفسها خاصة، بمعنى أن الله سبحانه إنما يمدح من المهاجرين والأنصار والتابعين خصوص من آمن به وعمل صالحاً، وليس كل من صدق عليه أنه مهاجر أو أنصاري؛ وذلك لقوله تعالى: {رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ}، والمقصود برضاهم عن الله تعالى يعني تسليمهم له في التكوينات والتشريعات، وهذا يلازم الإيمان والعمل الصالح، فعلى فرض دلالة الآية على العدالة فهي لا تعطي صك عدالة لجميع الصحابة، بل خصوص من آمن وعمل صالحاً.

خامساً: يمكن القول بأن المقصود بالآية هو أول من سبق للإسلام ونصر النبي ﷺ فقط، ومن المعلوم بأن الذي ينطبق عليه ذلك هو علي بن أبي طالب ؑ فتكون الآية نازلة فيه خصوصاً، وهذا ما قاله ابن عباس ودلت عليه بعض الأخبار.

فعن ابن عباس: {وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ} نزلت في أمير المؤمنين ؑ وهو أسبق الناس كلهم بالإيمان، وصلى على القبليتين، وباع البيعتين بيعة بدر وبيعة الرضوان، وهاجر الهجرتين مع جعفر من مكة إلى الحبشة ومن الحبشة إلى المدينة^(٢).

(١) تفسير الرازي، ج ١٦، ص ١٧١.

(٢) الميزان، ج ٩، ص ٣٨١.

وسادساً: إنّ سورة التوبة - والتي منها هذه الآية - قد أشارت في عدّة آيات منها لوجود نماذج سيّئة لمن عاش مع النبي ﷺ ولاقاه، وهذا لا ينسجم مع عدالة جميع الصحابة، ومن تلك الآيات:

١- {يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا} (١).

٢- {وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النَّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ} (٢).

٣- {وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ} (٣).

أما بالنسبة للآية الثالثة، فيلاحظ على الاستدلال بها عدّة أمور:

أولاً: لا دليل على أنّ المقصود بالأمة خصوص الصحابة، بل هي عامّة تقبل الانطباق على جميع الأمة، وبالتالي فلو قيل بأنها تدلّ على العدالة فهي تدلّ على عدالة جميع الأمة لا خصوص الصحابة، وهذا لا يمكن التفوّه به.

وثانياً: على فرض أنّ المقصود بالأمة الصحابة، فلا دليل على أنّ المقصود عموم الصحابة؛ إذ من المحتمل أنّ المقصود البعض من الصحابة وهم خصوص السابقين للإيمان ونصرة النبي ﷺ كما قال بعض المفسّرين بذلك، خصوصاً وأنّ القرآن قد استعمل كلمة (أمة) في جماعة معيّنة تارة، وفي شخص واحد تارة أخرى، وإليك بعض الآيات:

١- {وَمِنْ قَوْمِ مُوسَىٰ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ} (٤).

(١) التوبة: ٧٤.

(٢) التوبة: ١٠١.

(٣) التوبة: ٦١.

(٤) الأعراف: ١٥٩.

٢- {إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} (١).

وثالثاً: على فرض أن المقصود بالأمة عموم الصحابة، فتوجد قرينة متصلة تخصص المدح في الآية ببعض الصحابة وهم الصالحون والمطيعون لله ولرسوله؛ لقوله تعالى: {تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ}، فهذا يدل على كون المدح في الآية خاصاً بمن اشتمل على هذه الصفات، أما من لم تتوفر فيه هذه الصفات فلا يكون من خير أمة.

ورابعاً: إن سورة آل عمران -والتي فيها هذه الآية- قد ذكرت عدة نماذج سيئة لمن عاش مع النبي ﷺ ولاقاه، ومع ذلك فلا يمكن القول بأن المدح في الآية شامل لجميع الصحابة، وإلا يلزم المناقضة فمثلاً:

١- {حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأُمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ} (٢).

٢- {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ} (٣).

أما بالنسبة للدليل الثاني وهو الأحاديث النبوية، فنقول:

أما عن الحديث الأول، فيلاحظ عليه عدة أمور:

أولاً: أنه حديث ضعيف السند كما قد صرح بذلك علماء العامة، وإليك بعض كلماتهم:

١- ابن عبد البر: "هذا إسناد لا تقوم به حجة، لأن الحارث بن غصين مجهول" (٤).

(١) النحل: ١٢٠.

(٢) آل عمران: ١٥٢.

(٣) آل عمران: ١٧٩.

(٤) جامع بيان العلم وفضله، ج ٢، ص ٩٠.

- ٢- ابن حزم: "هذه الرواية لا تثبت أصلاً بلا شك إنها مكذوبة"^(١).
- ٣- الشوكاني: "فهذا مما لم يثبت قط"^(٢).
- ٤- أبو جعفر النقيب: "إنّ هذا الحديث من موضوعات متعصبة الأموية فإنّ لهم من ينصرهم بلسانه وبوضعه الأحاديث إذا عجز عن نصرهم بالسيف"^(٣).
- ٥- ابن حزم: "وهذا -أي حديث النجوم- خبر مكذوب موضوع باطل لم يصح قط"^(٤).
- ٦- الذهبي في ترجمة جعفر بن عبد الواحد الهاشمي القاضي: "ومن بلاياه عن وهب بن جرير، عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «أصحابي كالنجوم من اقتدى بشيء منها اهتدى»"^(٥).
- ٧- الألباني: "موضوع، وقال ابن عبد البر عن إسناده: هذا إسناد لا تقوم به حجة، وقال ابن حزم: هذه رواية ساقطة، أبو سفيان ضعيف، والحارث بن غصين هذا هو أبو وهب الثقفي، وسلام بن سليمان يروي الأحاديث الموضوعة، وهذا منها بلا شك. وقال أحمد: لا يصح هذا الحديث كما في المنتخب لابن قدامة ج ١٠ ص ١٩٩ ح ٢"^(٦).
- وثانياً: إنّ الواقع الخارجي يكذب صدور هذا الحديث؛ لأنه لا يمكن أن يكون كلّ صحابي نجماً لامعاً هادياً للأمة مع صدور المنكرات والمفاسد من بعضهم، وإليك بعض النماذج منهم:

(١) الإحكام، ج ٦، ص ٢٤٤.

(٢) إرشاد الفحول، ص ٢٤٣.

(٣) شرح نهج البلاغة، ج ٢٠، ص ٢٨.

(٤) نقلاً عن البحر المحيط، ج ٥، ص ٥٢٩.

(٥) ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٤١٣.

(٦) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ج ١، ص ١٤٤.

١- قدامة بن مظعون، صحابي بدري يعدّ من السابقين الأولين ومن المهاجرين الهجرتين، قد شرب الخمر وأقام عليه عمر الحدّ^(١).

٢- عبد الرحمان الأصغر بن عمر بن الخطاب، قد شرب الخمر وقد ضربه عمرو بن العاص وضربه عمر أيضاً بسبب ذلك، حتى قيل أنه مات تحت السياط^(٢).

٣- بسر بن أرطاة، اقترف جرائم كثيرة، وقد قتل طفلين لعبيد الله بن عباس^(٣).

وثالثاً: إنّ هذا الحديث مخالف للكتاب والسنة، وما خالف الكتاب والسنة فهو مردود؛ وسرّ المخالفة هو أنه توجد موارد كثيرة جداً ثبتت بالقرآن والسنة القطعية تخالف مضمون هذا الحديث، ونقتصر على نقل شاهد واحد: وهو أنّ لازم هذا الحديث أن يكون الجيشان المتقاتلان في يوم الجمل، وكذلك في يوم صفين، وكذلك في يوم النهروان، على الحق؛ لوجود الصحابة في كلا الجيشين، وهذا باطل بالقرآن والسنة:

أما القرآن: فلقوله تعالى: {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} ^(٤).

حيث تدلّ الآية على قتال الفرقة الباغية - وهم أصحاب الجمل وأهل الشام وأهل النهروان - وعدم نصرتهم، وهذا خلاف الحديث المكذوب (بأيهم اقتديتم اهتديتم)؛ لأنّ لازم هذا الحديث هو جواز الوقوف مع هؤلاء المنشقين عن الأمة، والقتال في صفهم، وهذا مخالف لمفاد الآية، فتدبر.

(١) الاستيعاب، ج ٣، ص ١٢٧٧؛ أسد الغابة، ج ٤، ص ١٩٨.

(٢) الإصابة، ج ٥، ص ٣٥.

(٣) أسد الغابة، ج ١، ص ١٨٠.

(٤) الحجرات: ٩.

أما السنة: فلمجموعة من الأحاديث الصحيحة الدالة على لزوم الوقوف مع علي عليه السلام في هذه الحروب الثلاثة، ومنها:

١- عن أبي أيوب الأنصاري: سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول لعلي بن أبي طالب عليه السلام: «تقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين بالطرقات والنهروانات وبالشعفات». قال أبو أيوب: قلت: يا رسول الله، مع من نقاتل هؤلاء الأقوام؟ قال: «مع علي بن أبي طالب»^(١).

٢- عن علي: «عهد إلي النبي أن أقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين»^(٢). فعهد النبي لعلي بمقاتلة هذه الفرق الثلاث دليل على كون الحق مع علي وليس معهم، فكيف يقال بأنه بأيهم اقتديتم اهتديتم!!

٣- عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله قال لعمار: «تقتلك الفئة الباغية»^(٣). ومن المعلوم بأن عماراً كان مع أمير المؤمنين عليه السلام وقتله أهل الشام، وقد كان لمقتله وقع كبير في الجيشين؛ حيث اتضح بشهادته الحق لكثير من المقاتلين، فانضموا في صفوف جيش العراق.

٤- عن خالد العرفي: دخلت أنا وأبو سعيد الخدري على حذيفة فقلنا: يا أبا عبد الله حدثنا ما سمعت من رسول الله في الفتنة، قال حذيفة: قال رسول الله: «دوروا مع كتاب الله حيث ما دار»، فقلنا: فإذا اختلف الناس فمع من نكون؟ فقال: انظروا الفئة التي فيها ابن سمية فالزموها، فإنه يدور مع كتاب الله. قال قلت: ومن ابن سمية؟ قال أو ما تعرفه؟ قلت: بيته لي. قال: عمار بن ياسر سمعت رسول الله يقول لعمار: «يا أبا اليقظان، لن تموت حتى تقتلك الفئة الباغية عن الطريق»^(٤).

(١) المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ١٥٠.

(٢) أسد الغابة، ج ٤، ص ١٠٨؛ مسند أبي يعلى، ج ١، ص ٢٦٩.

(٣) صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٨٦.

(٤) المستدرک علی الصحیحین، ج ٢، ص ١٤٨.

فالمستفاد من هذه الروايات أنّ الحقّ مع عليٍّ عليه السلام ولزوم نصرته، وهو مخالف للحديث المكذوب (بأيهم اقتديتم اهتديتم)، فيكون هذا الحديث مخالفاً لما ثبت بالسنة القطعية، وما خالف الكتاب والسنة فهو زخرف.

لا يقال: لا بدّ من التزام تخصيص الحديث في هذه الموارد، لا أن يقال بأنه مخالف للكتاب والسنة .

فإنه يقال: بعد وجود هذه المخصّصات الكثيرة مع كون لسان هذا الحديث المكذوب آيياً عن التخصيص، لا مفرّ من القول بأنه زخرف، ناهيك عن عدم صحة تخصيص الخبر الواحد بموارد عديدة من الكتاب، وإن أمكن العكس، فتأمل جيّداً.

أما عن الحديث الثاني فيلاحظ عليه:

أولاً: على فرض التسليم بصحة سنده لوجوده في كتب الصحاح، فمع ذلك لا دلالة فيه على عدالة الصحابة؛ إذ أقصى ما يفيدُه هو أنّ الفضل بلحاظ الوجود في زمن النبي صلى الله عليه وآله، أو القرب من زمان وجوده، فكلمة قرب الناس من عصر النبي صلى الله عليه وآله كانوا أفضل، وأين هذا من عدالة الصحابة؟ فكأنّ الحديث يريد أن يقول بأنّ القرن الذي بعث فيه النبي صلى الله عليه وآله خير القرون من الأزمنة باعتبار وجود نفس النبي فقط، فإنه صلى الله عليه وآله نور انبعث في الظلمة وتقوّضت به دعائم الشرك والوثنية.

وثانياً: لو فرضنا أنّ الرواية تثبت فضيلة للصحابة لقربهم من النبي صلى الله عليه وآله فلا تثبت ذلك للعموم جزماً؛ لأنّ الواقع الملموس يثبت خلاف ذلك، فإنه قد ثبتت ردة بعضهم، وشرب الخمر من بعضهم، وصدور الزنا عن بعض آخر.

وثالثاً: إنّ قوله: (ثم الذين يلونهم) يهدف إلى التابعين، وفيهم الأمويون، فهل يمكن أن نعدّ عصر الأمويين خير القرون مع ما صدر منهم، حيث لوثوا وجه الأرض بدماء الأبرياء،

وقتلوا سبط النبي ﷺ في كربلاء عطشاناً وذبحوا أولاده وأصحابه، وهتكوا حرمة الكعبة؟ إن هذا أمر لا يسعنا تصديقه.

ولأجل ذلك اعترض أبو المعالي الجويني على الحديث قائلاً: "ومما يدل على بطلانه أن القرن الذي جاء بعده بمخمسين سنة شرّ قرون الدنيا وهو أحد القرون التي ذكرها في النص، وكان ذلك القرن هو القرن الذي قُتل فيه الحسين، وأوقع بالمدينة، وحوصرت مكة، ونقضت الكعبة، وشربت خلفاؤه والقائمون مقامه المنتصبون في منصب النبوة الخمورَ وارتكبوا الفجور، كما جرى ليزيد بن معاوية ولزيد بن عاتكة وللوليد بن يزيد، وأريقت الدماء الحرام، وقتل المسلمون وسبي الحرّيم، واستعبد أبناء المهاجرين والأنصار، ونُقش على أيديهم كما ينقش على أيدي الروم، وذلك في خلافة عبد الملك، وإمرة الحجاج، وإذا تأملت كتب التواريخ وجدت الخمسين الثانية، شرّاً كلّها، لا خير فيها ولا في رؤسائها وأمرائها، والناس برؤسائهم وأمرائهم أشبه، والقرن خمسون سنة فكيف يصحّ هذا الخبر؟"^(١).

أما بالنسبة للدليل الثالث وهو الإجماع، فيلاحظ عليه: أنه لا قيمة لهذا الإجماع بعدما قامت الأدلة القطعية على خلافه.

أما بالنسبة للدليل الرابع وهو العقل فيلاحظ عليه:

أولاً: إن كون الصحابة نقلة الشريعة لا يوجب عدالة الجميع فإنه يكفي في الأخذ بالشريعة والتعبّد بها ثبوت عدالة البعض منهم.

وثانياً: لا ينحصر الطريق في معرفة الدين والشريعة على الصحابة، بل يوجد طريق آخر أقوى وهم أهل البيت ﷺ الذين أمر النبي ﷺ بالرجوع إليهم كما في موارد عديدة، ونقتصر على ذكر شاهدين:

(١) شرح نهج البلاغة، ج ٢٠، ص ٢٩.

الشاهد الأول: حديث السفينة، عن أبي ذر عن النبي ﷺ: «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق»^(١).

الشاهد الثاني: حديث الثقلين، عن أبي سعيد الخدري عن النبي: «إني تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي وأنها لن يفترقا حتى يردا علي الحوض»^(٢).

الجواب الرابع: التخصيص أو التقييد

على فرض الإصرار على دلالة الأدلة السابقة على عدالة الصحابة، فغاية ذلك أنها تدلّ على عدالتهم بالعموم أو بالإطلاق، وهذا لا يمنع من ورود دليل مخصّص أو مقيد يخرج بعضهم من تلك الأدلة العامة أو المطلقة، بل لا بدّ من التخصيص أو التقييد؛ وذلك لثبوت ردة البعض، ونفاق البعض الآخر، وفسق البعض الآخر، كما بيّنا ذلك في الجواب الثاني، ويترتب على ذلك أمران هامان:

الأول: أنّ من ثبت ارتداده أو نفاقه أو فسقه يخرج من عموم ما دلّ على عدالة الصحابة. الثاني: أنّ من شكّ في حاله فلا يمكن إثبات عدالته بالتمسك بعموم تلك الأدلة؛ لأنه من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية، وهو غير صحيح.

الجواب الخامس: حديث الغدير ومبايعة علي عليه السلام

لا موقع للاستدلال على خلافة الثلاثة أو غيرهم بمبايعة الصحابة لهم بعد قيام الدليل القطعي على أنّ الخلافة لعلي عليه السلام، كما ثبت ذلك في واقعة الغدير المشهورة والتي لا يوجد في التراث الإسلامي إطلاقاً قضية تواتر الرواة على نقلها مثلها، حتى رواها مائة وعشرة

(١) المستدرك، ج ٢، ص ٣٤٣.

(٢) مسند أحمد، ج ٣، ص ١١٤؛ المستدرك، ج ٣، ص ١٠٩.

صحابياً كما أحصاهم العلامة الأميني مدعناً بأنهم يفوقون ذلك ولكن بحسب ما وسعته طاقته، وقد نقل ذلك المؤرخون والمحدثون والمفسرون والمتكلمون واللغويون حتى لم يشكك في ذلك أحد.

وخلاصة ما نقله المحدثون: أنه لما رجع النبي ﷺ من حجة الوداع ووصل غدیر خم، وكان ذلك في اليوم الثامن عشر من شهر ذي الحجة من السنة العاشرة للهجرة، وكان ذلك يوم خميس، وكان يوماً شديداً الحرّ، وقد كان مع النبي ﷺ مائة وعشرة آلاف كما قيل أو يزيدون، وبعدهما صلى بأصحابه وأخبرهم بدنو أجله أخذ بيد علي فقال: «أيها الناس، من أولى الناس بالمؤمنين من أنفسهم؟»، قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «إنّ الله مولاي وأنا مولى المؤمنين وأنا أولى بهم من أنفسهم فمن كنت مولاه فعلي مولاه»، يقولها ثلاث مرات، ثم قال: «اللَّهُمَّ وال من والاه، وعاد من عاداه، وأحب من أحبه، وأبغض من أبغضه، وانصر من نصره، واخذل من خذله، وأدر الحقّ معه حيث دار، ألا فليبلغ الشاهد الغائب»، ثم لم يتفرّقوا حتى نزل قوله تعالى: {اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً}، فقال النبي: «الله أكبر على إكمال الدين وإتمام النعمة ورضا الرب برسالي والولاية لعلي من بعدي». فطفق القوم يهتفون علياً ﷺ وفي مقدمهم الشيخان أبو بكر وعمر، كلُّ يقول: بخ بخ لك يا ابن أبي طالب أصبحت وأمسيت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة، وقال ابن عباس حينها: وجبت والله في أعناق القوم، وأنشد حسان قصيدته.

وقد نقل العلامة الأميني تهنئة الصحابة لعلي بذلك -خصوصاً الشيخين- من ستين مصدراً من مصادر العامة^(١).

(١) الغدير، ج١، ص ٢٧٢.

والمتحصل مما تقدم أنه قد ثبتت بيعة الصحابة لعلي عليه السلام من أيام النبي صلى الله عليه وسلم ووجبت عليهم في أعناقهم بافتراضه من الله تعالى، لكن نكثها من نكثها، فلا معنى حينئذ للاحتجاج بمبايعة الصحابة لغير علي عليه السلام.

الجواب السادس: الصحابة لم تتفق على مبايعة الصحابة إنَّ القول بأنَّ الصحابة قد اتفقوا على مبايعة الثلاثة غير صحيح؛ فإنَّ بيعة الأول كانت فلتةً في السقيفة، ولم يشهدوا إلا عدد قليل من الصحابة، وأما الثاني فقد عيّنه الأول من بعده، ولم يكن ذلك باتِّفاق الصحابة، وأما الثالث فكان تعيينه عبر مسألة الشورى التي وقعت ضمن ستة من الصحابة ولم تكن بالاتِّفاق، بل جاء في المصادر الموثوقة بأنَّ هناك جمعاً من الصحابة قد اعترضوا على جماعة السقيفة وبيعة أبي بكر؛ وما ذاك إلا لاعتقادهم بعدم شرعية هذه البيعة، وإليك بعض الذين اعترضوا على هذه البيعة:

١ - الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: ذكر تخلفه عن بيعة أبي بكر البخاري ومسلم في صحيحيهما، عن عائشة في حديث قالت: وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة، فلما توفيت استنكر علي وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر^(١).

٢ - عامة بني هاشم: ذكر تخلفهم ابن الأثير^(٢). وقال المسعودي: ولم يبايعه أحد من بني هاشم حتى ماتت فاطمة رضي الله عنها^(٣).

(١) صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٢٨٦؛ المغازي، ب ٣٨، ح ٤٤٤٠؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٣٨٠؛ الجهاد والسير، ب ١٦، ح ١٧٥٩.

(٢) أسد الغابة، ج ٣، ص ٣٢٩؛ وفي الكامل في التاريخ، ج ٤، ص ٣٢٥ - ٣٣١.

(٣) مروج الذهب، ج ٤، ص ٣٠١.

وذكر اليعقوبي من بني هاشم: العباس بن عبد المطلب عمّ النبي ﷺ وسلم، والفضل بن العباس^(١).

٣ - سعد بن عبادة الأنصاري زعيم الخزرج^(٢).

وقال المسعودي: وخرج سعد بن عبادة ولم يبايع، فصار إلى الشام، فقتل هناك في سنة خمس عشرة^(٣).

٤ - الزبير بن العوام^(٤).

٥ - خالد بن سعيد بن العاص الأموي^(٥).

٦ - طلحة بن عبيد الله^(٦).

٧ - المقداد بن الأسود^(٧).

٨ - سلمان الفارسي^(٨).

٩ - أبو ذر الغفاري^(٩).

١٠ - عمار بن ياسر^(١٠).

(١) تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص٩.

(٢) أسد الغابة، ج٣، ص٣٢٩.

(٣) مروج الذهب، ج٢، ص٣٠١.

(٤) أسد الغابة، ج٣، ص٣٢٩؛ الكامل في التاريخ، ج٢، ص٣٢٥-٣٣١.

(٥) أسد الغابة، ج٣، ص٣٢٩.

(٦) الكامل في التاريخ، ج٢، ص٣٢٥.

(٧) تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص١٠٣.

(٨) نفس المصدر.

(٩) نفس المصدر.

(١٠) تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص٤٩؛ تاريخ أبي الفداء، ج١، ص٢١٩.

١١ - البراء بن عازب^(١).

١٢ - أبي بن كعب^(٢).

وفي ذكر هؤلاء القوم كفاية في الدلالة على عدم تحقّق إجماع الصحابة على بيعة أبي بكر. والمتحصّل من جميع ما تقدّم بطلان هذه الشبهة وعدم إمكان نفي النصّ على الأئمة من خلال نظرية عدالة الصحابة.

القسم الثاني: الإشكالات الخاصة

وهي عبارة عن الإشكالات المطروحة حول كون المهدي هو ابن الحسن العسكري عليه السلام وهي إشكالات عديدة، إلا أننا نقتصر في هذا الفصل على إشكال واحد، والبقية نطرحها في الفصلين الثالث والرابع:

حاصل الإشكال:

أشكل بعض العامّة على عقيدة الشيعة في المهدي برواية عبدالله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجلاً مني يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي»^(٣). فقالوا بأنّ اسم أبي المهدي عبد الله وليس الحسن كما يزعم الشيعة، وإليك بعض كلماتهم:

١- المناوي: "وفيه ردّ لقول الرافضة إنّ المهدي هو الإمام أبو القاسم محمد الحجة ابن الإمام أبي محمد الحسن الخالص وأنه المهدي المنتظر؛ لأنه وإن وافق اسمه اسمَه لكن اسم أبيه ليس موافقاً لاسم أبيه"^(٤).

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

(٣) سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣٠٩.

(٤) فيض القدير، ج ٥، ص ٤٢٣.

٢- المباركفوري: "وفي رواية أبي داود يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي فيكون محمد بن عبدالله، وفيه ردّ على الشيعة حيث يقولون المهدي الموعود هو القائم المنتظر وهو محمد بن الحسن العسكري"^(١).

ويمكن الجواب عن ذلك بعدة أجوبة:

الجواب الأول: هذه الرواية ساقطة عن الحجية؛ لمعارضتها بروايات كثيرة دلّت على أنّ اسم والد المهدي هو الحسن، لا عبد الله، وما عارض السنة القطعية فهو زخرف، ويمكن القول بأنّ الذي يسقط خصوص هذه الفقرة لا مجموع الرواية؛ بناءً على إمكان التفكيك في الحجية، والنتيجة واحدة.

الجواب الثاني: من المحتمل جداً وقوع الاشتباه من الرواة أو النساخ في إضافة هذه الفقرة «واسم أبيه اسم أبي»؛ وذلك لقيام الروايات المتواترة عن النبي ﷺ وأهل بيته ﷺ على أنّ اسم والد المهدي هو الحسن لا عبدالله، فلا يصحّ إجراء أصالة عدم الاشتباه في مثل المقام.

الجواب الثالث: إنّ الصحابة الذين نقلوا روايات المهدي عن النبي ﷺ كثيرون، وقد أوصلهم البعض إلى ستّ وعشرين صحابياً، كعليّ ؓ، وأبي سعيد الخدري، وأمّ سلمة، وأبي هريرة، وابن عباس، وثوبان، وابن عمر، وجابر الأنصاري، وأنس بن مالك، وأمّ حبيبة، وقرّة بن إياس، وعليّ الهلالي، وعبدالله بن جزأ، وغيرهم، ولم ينقلوا هذه الزيادة (اسم أبيه اسم أبي) ما عدا ابن مسعود، فهل اختصّ هو بسماع ذلك دونهم؟ أو أنّ النبي أراد إضفاء ميزة لابن مسعود حتى اختصّه بذلك؟

(١) تحفة الأحوذى، ج٦، ص٤٠٣.

والغرض أنه لو صحّت هذه الزيادة عن النبي ﷺ لنقلها غير ابن مسعود من الصحابة الذين نقلوا أخبار المهدي، فانفراد ابن مسعود بذلك موجب للتشكيك في صدور هذه الفقرة من النبي ﷺ، فلا يمكن الأخذ بها؛ وذلك أنّ المطلوب في المعارف اليقين أو الاطمئنان، وانفراد ابن مسعود بنقل الزيادة مانع من حصول ذلك.

الجواب الرابع: إنّ نفس رواية ابن مسعود رويت بطرق عديدة ترجع جميعها إلى عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن ابن مسعود، وغالبية هذه الطرق تخلوا من هذه الزيادة (اسم أبيه اسم أبي)، وعلى ما وجدته في المعجم الكبير للطبراني فإنّ خمسة عشر طريقاً من الثمانية عشر طريق المذكورة خالية من هذه الزيادة، وبعد هذا فكيف نجزم بصدورها. لا يقال: بأننا نقدّم أصالة عدم الزيادة على أصالة عدم النقيصة.

فإنه يقال: لا يحرز بناء العقلاء على أصالة عدم الزيادة في مثل هذا الفرض الذي تكون طرق النقيصة أكثر من طرق الزيادة، فقد وردت النقيصة بخمسة عشر طريقاً من ثمانية عشر طريقاً، واختصت الزيادة بثلاثة طرق منها، فلا موقع لأصالة عدم الزيادة والحال هذه.

وهذا ما صرح به بعض العامة كالكنجي: أنّ الترمذي ذكر الحديث ولم يذكر قوله اسم أبيه اسم أبي، وأنّ الإمام أحمد مع ضبطه وإتقانه روى هذا الحديث في مسنده في عدّة مواضع واسمه اسمي، ثم قال: وجمع الحافظ أبو نعيم طرق هذا الحديث من الجمل الغفير في مناقب المهدي كلّهم عن عاصم بن أبي النجود عن زر عن عبدالله عن النبي ﷺ، فمنهم سفيان بن عيينة... كلّ هؤلاء رووا اسمه اسمي إلا ما كان من عبيد الله بن موسى عن زائدة عن عاصم فإنه قال فيه: واسم أبيه اسم أبي، ولا يرتاب اللبيب أنّ هذه الزيادة لا اعتبار بها مع اجتماع هؤلاء الأئمة على خلافهما.

الجواب الخامس: على فرض التنزل وصدور هذه العبارة «اسم أبيه اسم أبي» فهي لا تقبل الطعن في عقيدة الشيعة؛ وذلك لأنهم ذكروا بأن هناك اسماً آخر للإمام العسكري وهو عبد الله، فينطبق بالتالي على المهدي بأنه محمد بن عبد الله؛ ولذا قال الشيخ الصافي: "ذكر الفاضل المتتبع المولى محمد رضا الإمامي في جنات الخلود أن للإمام أبي محمد الحسن العسكري عليه السلام اسمين: أحدهما الحسن والثاني عبد الله، وذكر أيضاً من علمائنا صاحب كفاية الموحدين، وعن العامة: ملك العلماء القاضي شهاب الدين الدولة آبادي صاحب التفسير المستمى بالبحر الموج ومناقب السادات وهداية السعداء كما في النجم الثاقب، والمولى معين الهروي صاحب تفسير أسرار الفاتحة، نقل ذلك عنه في العبقري الحسان، وعلى هذا يندفع الإشكال"^(١). والمتحصّل هو بطلان هذه الشبهة.

الجهة الثالثة: ادعاء المهدوية

هناك الكثير من الذين ادّعوا المهدوية قديماً وحديثاً، ففي كلّ فترة زمنية تخرج جماعة من الناس في الشرق والغرب باسم المهدوية، ويجدون من السّدج والبسطاء من يمرّرون عليهم دجلهم وأباطيلهم، ومن يناصرونهم ويروّجون لهم، ولا يمكننا استقصاءهم لكثرتهم، وقد كتب الميرزا مهدي خان المتوفى سنة ١٣٣٣ كتاباً سمّاه (مفتاح باب الأبواب)، ذكر فيه جمعاً ممّن ادّعى المهدوية قرابة الخمسين رجلاً على ما ذكره في الذريعة ج ٢١ ص ٣١٩، وكما يقول ابن تيمية: "فهؤلاء كثيرون لا يحصي عددهم إلا الله"^(٢). وسوف نقتصر على ذكر جملة من هؤلاء الأدعياء وعددهم اثنا عشر مدّعياً، كما اقتصرنا على ذكر اثني عشر نظرية في بيان الهوية المهدوية:

(١) منتخب الأثر، ج ٢، ص ٢٠٦.

(٢) منهاج السنة، ج ٤، ص ٢١١.

١- المهدي الفاطمي: وهو عبيد الله بن محمد بن جعفر بن محمد بن إسماعيل بن الإمام جعفر الصادق عليه السلام، مؤسس الدولة الفاطمية، وقد شكك البعض في انتسابه للبيت العلوي حتى بالغ البعض في الإنكار كالشريف أبي الحسين العابد على ما نقله عنه الذهبي، ولذا قال: "وبالغ في نفي عبيد الله المهدي من أن يكون من هذا النسب الشريف، وألف كتاباً في أنه دعي وأن نحلته خبيثة مدارها على المخرقة والزندقة"^(١).

إلا أن المعروف صحة نسبه للبيت العلوي، وقد كان على المذهب الإسماعيلي، ومن أبرز الشخصيات التي ساهمت في ظهور الدولة الفاطمية هو الحسين بن أحمد أبو عبد الله الشيعي الصنعاني الذي كان من الولاة في بغداد آنذاك، حيث مهّد لخلافة عبيد الله في بلاد المغرب، وبتّ فيهم أنه المهدي الموعود، فصدّقه الناس على ذلك واتبعوه حتى استولى على الحكم، وسلّمه إلى المهدي وذلك في سنة ٢٩٦، ثم تلقّب عبيد الله بأمير المؤمنين، وبني له مدينة سمّاها المهدية تقع على بعد ستين ميلاً جنوب القيروان؛ ليتحرّز فيها من الأعداء، إلا أن المهدي المذكور لم يجعل لأبي عبد الله الشيعي ولاية ذات بال وغدر به، فأفسد عليه القلوب وحرّض الناس ضده، فقتله المهدي سنة ٢٩٨، واستمرت أيام حكمه لسنوات عديدة حتى مات سنة ٣٢٢، ثم تلاه ابنه أبو القاسم محمد الملقّب بالقائم بأمر الله، ومات سنة ٣٣٣، ولم تزل دولة الفاطميين مستمرة حتى حكم فيها أربعة عشر حاكماً من هذا النسل، إلى أن انتهت سنة ٥٦٥ على يد صلاح الدين الأيوبي.

٢- المهدي المغربي: وهو محمد بن عبد الله تومرت المولود في القرن الخامس، وقد ادّعى أنه علوي من أهل البيت، ثم أعلن أنه المهدي المنتظر، فقام في شهر رمضان سنة ٥١٥ للهجرة بالحركة المهدوية المزعومة، وكما يقول الذهبي: "الخارج بالمغرب المدّعي أنه علوي حسني وأنه الإمام المعصوم المهدي... وأخذ يشوق إلى المهدي ويروي أحاديث فيه، فلما توثق منهم قال: أنا

(١) سير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ٢٩٦.

هو وأنا محمد بن عبد الله، وساق نسباً إلى علي، فبايعوه، وألف لهم كتاب أعز ما يطلب، ووافق المعتزلة في شيء والأشعرية في شيء، وكان فيه تشيع، ورتب أصحابه، فمنهم العشرة فهم أول من لباه، ثم الخمسين وكان يسميهم المؤمنين، ويقول: ما في الأرض من يؤمن إيمانكم وأنتم العصاة الذين عنى النبي ﷺ بقوله: لا يزال أهل الغرب ظاهرين وأنتم تفتحون الروم وتقتلون الدجال، ومنكم من يؤم بعيسى، وحدثهم بجزئيات اتفق وقوع أكثرها، فعظمت فتنة القوم به... واشتهر سنة خمس عشرة، وبايعته هرغة على أنه المهدي^(١).

وقال ابن القيم: "رجل كذاب متغلب بالباطل ملكه بالظلم والتغلب والتحليل، فقتل النفوس، وأباح حريم المسلمين، وسبي ذراريهم، وأخذ أموالهم، وكان شراً على الأمة من الحجاج بن يوسف بكثير، وكان يوجع بطن الأرض في القبور جماعة من أصحابه أحياء يأمرهم أن يقولوا للناس أنه المهدي الذي بشر به النبي ﷺ"^(٢).

٣- المهدي الهندي: وهو محمد بن يوسف الجونفوري، ولد في سنة ٨٤٨ للهجرة في مدينة جونبور في شرق الهند، وكان مشغلاً بالعبادة والرياضة في الصحاري والجبال، ثم رجع بعد ذلك بدعوة المهدوية، وصدق به السذج من الناس مغترين بعبادته وزهادته، وسافر إلى الحج سنة ٩٠١ للهجرة وادعى في مكة المكرمة أنه المهدي، ثم راح يتجول في البلدان ويدعوا الناس إلى نفسه، حتى شكّل فرقة عاثت في الأرض فساداً وقتلت الكثير من مخالفيها، ولقد ألف المتقي الهندي صاحب كنز العمال رسالتين في الردّ عليه، ومات سنة ٩١٠ للهجرة، فبان بذلك بطلان حركته.

(١) سير أعلام النبلاء، ج ١٩، ص ٥٣٩.

(٢) المنار المنيف، ص ١٥٣.

- ٤- المهدي التهامي: ظهر في اليمن سنة ١١٥٩ وادّعى أنه المهدي، وتبعه فريق من الأعراب، واستطاع القضاء على دولة الحمدانيين في صنعاء، وعلى الدولة النجاشية في زبيد، وتلاه حفيده عبد النبي سنة ١١٦٢، وأزال دولته توران شاه من قبل صلاح الدين الأيوبي^(١).
- ٥- المهدي السوداني: وهو محمد بن عبد الله، ولد في ٢٧ رجب سنة ١٢٦٠ للهجرة في مدينة دنقلة في السودان، وقيل بأنه حسني الأب عباسي الأم، ثم انتقل مع أسرته إلى مدينة المنجرة في الخرطوم واشتغل في طريق الكشف، وكانت له شعبية، فاستغل الظروف السياسية والاقتصادية المتردية وأعلن مهدويته سنة ١٢٩٨ للهجرة، ووجه رسائل إلى فقهاء السودان والحاكم في مصر وملكة انكلترا، ومات في شهر رمضان سنة ١٣٠٢.
- ٦- المهدي السنغالي: ظهر في سنة ١٨٢٨ في السنغال رجل ادّعى أنه المهدي المنتظر، ورفع راية الثورة على الحكم القائم إلا أنه فشل وقتل^(٢).
- ٧- غلام أحمد القادياني: ولد في قرية قاديان في إقليم البنجاب سنة ١٢٥١، وإليه تنسب الفرقة القاديانية والأحمدية، تفرّغ لدراسة الكتب الدينية والصوفية، وكان يعدّ من علماء المسلمين، وله مصنّفات عديدة تقرب من ثمانين مصنّفاً، وفي بعضها يدافع عن الإسلام، ككتاب براهين أحمدية الذي ذكر فيه ثلاثمائة دليل عقلي على حقانية الإسلام، حتى صارت له جماهيرية واسعة في الوسط الإسلامي، لاسيما الهند وباكستان، ثم بعد ذلك ادّعى أنه مجدّد للإسلام، وأنه مجدّد القرآن الرابع عشر، ثم ادّعى أنه المهدي المنتظر والمسيح الموعود، وحاول أن يثبت ذلك ويطبّق علامات الظهور على زمانه، وألّف في ذلك الكتب، ككتاب حقيقة المهدي، ولوح المهدي، وروّج لها في البلاد الإسلامية، ثم ادّعى لنفسه النبوة، وقد ألّف الكثير من علماء المسلمين كتباً في الردّ عليه، وعلى رأسهم الشيخ

(١) تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٣٢٤.

(٢) حاضر العالم الإسلامي، ج ٢، ص ١٩٥.

ثناء الله الأمرتسري والذي تباهل مع القادياني في عام ١٣٢٥، فتباهلا على أن يموت الكاذب منهما في حياة الصادق، فمات القادياني قبله سنة ١٣٢٦ ودفن في قاديان، وأنزله أتباعه منزلة الأنبياء، واتخذوا قبره بمثابة ضريح النبي ﷺ.

٨- علي محمد الشيرازي: ولد في شيراز سنة ١٢٦٠ من أسرة مسلمة شيعية، وكان يمتاز بالذكاء والفصاحة والجمال، وكان شديد التعصب في الدين، إلا أنه غرّره بعض الناس أمثال الملا حسين البشروي وأنه سيصبح منقذ الإنسانية، وأن المهدي قد قرب ظهوره، وأنه يمكن أن يكون هو بابه، فاستهواه ذلك وزعم أنه باب المهدي فسّمى بالباب، وقد كان في الخامسة والعشرين من عمره، وسمّيت فرقته بالبابية، حتى أعلن بعد ذلك أنه المهدي، وبايعه السّدج من الناس على ذلك، ثم ادّعى أنه نبي الله، وكان له أنصار كثير، حتى دارت معارك طاحنة بين جماعته وبين جيوش الشاه ناصر الدين، وقتل فيها جماعة كثيرة، وفي النهاية سقط قادة البابية في الميدان، ومنهم من قتل بأحكام إعدام، كالباب نفسه، حيث أعدم في تبريز في ٢٨ شعبان سنة ١٢٦٦، وأخذت جماعته تنحى منحى السرية في الترويج لأباطيلها حتى خرجت من عكا سنة ١٨٦٨ بفلسطين باسم البهائية؛ نسبةً لزعيمها الجديد ميرزا حسن المازندراني الذي كان يلقب بـ(بهاء الله).

٩- المهدي الصومالي: ظهر في الصومال سنة ١٨٩٩، وكان له نفوذ واسع في قبيلته أوجادين، وادّعى المهدوية وحارب البريطانيين والإيطاليين ما يقرب من عشرين عاماً حتى توفي سنة ١٩٢٠^(١).

١٠- المهدي الحجازي: محمد بن عبد الله القحطاني، والذي خرج بالدعوة له زوج أخته جُهيمان بن سيف العتيبي، المولود ١٣٥٥، الموظف في الحرس الوطني للدولة، فخرج معه شردمة من أصحابه في غرة محرم سنة ١٤٠٠ للهجرة في مكة المكرمة، واستولوا على الحرم،

(١) تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٦٤٠.

فقام جهيمان وصهره محمد القحطاني أمام المصلين في المسجد الحرام ليعلننا للناس ظهور المهدي من المسجد الحرام، فقدم جهيمان صهره على أنه المهدي المنتظر، ومجدد هذا الدين، فبايعه مع أصحابه على ذلك، واستمرّوا محاصرين في الحرم حتى أفقّى فقهاء الدولة بضرورة تطهير الحرم منهم، فقبض عليهم وتمّت محاكمتهم، وصدر حكم بقطع رؤوس ٦١ منهم، وانتهت حركتهم.

١١- المهدي اليماني: ناصر بن محمد اليماني، الموجود بالفعل، والمدّعي أنه المهدي الذي بشر به النبي ﷺ، وله جماعات تدعوه عبر مواقع الإنترنت، وراح يروج من خلالها لنفسه، وظهرت له بيانات متعدّدة تخرج بين فينة وأخرى، وقد صدرت مجموعة من البيانات العلمائية الشاجبة والمستنكرة له من عدّة دول للتحذير منه وتكذيب دعوته.

١٢- أحمد البصري: أحمد قاطع الحسن البصري، والذي كان من الدارسين في كلية الهندسة بالعراق، والذي كان يدّعي في بداية أمره أنه باب المهدي وسفيره للناس، ثم ادّعى أنه ابنه، كما ادّعى أنه اليماني، حتى وصلت النبوة لدعوة المهدوية، وله مؤيّدوه وأنصاره الذين يروّجون لأباطيله وخزعبلاته عبر الشبكة العنكبوتية، كما أنّ لهم قناة فضائية.

الجهة الرابعة: أسباب الاختلاف في الهوية المهدوية

قد تسأل: إذا كانت القضية المهدوية حقيقيةً، وقد بشرت بها الشرائع السماوية السابقة، وأكّدت عليها الشريعة الإسلامية حتى حدّدت النصوص الإسلامية الواردة عن النبي وعترته ﷺ الهوية الحقيقية للمهدي الموعود، وأنه ابن الحسن العسكري (عليه السلام)، فلماذا لم يحصل الاتفاق بين المسلمين على ذلك؟ ولماذا نجد الاختلاف الكبير بين النظريات المحدّدة لهوية المهدي؟ ولماذا خرج الكثير من أدعياء المهدوية؟ إنّ كلّ ذلك مؤشّر على أحد أمرين؛ إما وهمية وخرافية العقيدة المهدوية، أو خفاء هوية المهدي وعدم تكفّل النصوص لبيانها.

والجواب عن ذلك:

أولاً: لا بدّ من الالتفات إلى أنّ العمدة من النظريات المطروحة في الهوية المهدوية نظريتان فقط، وهما: النظرية الإمامية، والنظرية التي بنى عليها جمهور المسلمين، وأما بقية النظريات فهي نظريات شاذة لا يعباؤها، ولم يذهب لها إلا شريحة قليلة من الناس، وتتفق كلتا النظريتين على أنّ المهدي من الأمة المسلمة، وأنه من ذرية النبي ﷺ، وإنما الاختلاف في كونه معلوماً بالتفصيل أو بالإجمال، فالإمامية تقول بأنه معلوم بالتفصيل، وأما العامة فتقول بأنه معلوم بالإجمال.

وثانياً: إنّ وجود الادّعاءات الكاذبة و المترامية في الشرق والغرب باسم المهدوية لا يوجب كون الحقيقة المهدوية قضية وهمية خرافية، أو يوجب القول بأنّ النصوص لم تتكفل ببيان هوية المهدي، وإلا لأوجب ذلك القول بوهمية النبوة وأنّ الحقّ (عز وجل) لم يبعث للبشر أنبياء؛ لوجود الكثير من الادّعاءات الكاذبة قديماً وحديثاً باسم النبوة، كمسيلمة الكذاب، وسجاح، والعنسي، وغيرهم الكثير.

وثالثاً: في الحقيقة والواقع هناك عدّة أسباب أدّت إلى وقوع هذا الاختلاف في الهوية المهدوية، وأدّت كذلك إلى هذه الادّعاءات الكثيرة على مختلف الأيام وفي مختلف البلدان، ومن أهمّ هذه الأسباب:

السبب الأول: التيمّن والتبرك

إنّ من أسباب هذا الاختلاف هو التيمّن والتبرك، بمعنى أنّ البعض نسبت له المهدوية تبركاً وتيمناً بالمهدي الذي بشر به النبي ﷺ، وإن كان في قرارة نفسه وهكذا من أحاط به يعلمون بأنه ليس هو المهدي الموعود، إلا أنّ حاجة الناس الشديدة للخلاص من الوضع المرير والقاسي الذي تعاني منه من قبل الحكومات الظالمة وسلطين الجور تجعلهم يتيمّنون ويتبركون بتسمية قائدهم بالمهدي؛ أملاً في النصر ورجاءً لنجاح الحركة وتحقيق أهدافها

كما سيتحقق ذلك بالنسبة للمهدي الحقيقي الذي بشرت به السماء، إلا أنه قد يكون البعض من الناس لغفلته عن هذه الحقيقة أو مع مرور الأيام الطويلة وغياب الحقيقة تصوّر أنّ هذا المهدي المدّعى هو المهدي الحقيقي، فصار يعتقد بذلك حتى أدى ذلك لوجود فرقة وجماعة من الناس تؤمن بذلك، وهذا ما تؤكّده بعض النصوص التاريخية والتي قد أشرنا لبعضها، كما في قضية المهدي العباسي والمهدي الحسني وغيرهما.

السبب الثاني: الترويج والدعاية

لا شك بأنّ من يبتغي القيام بحركة ثورية ناجحة فإنه يحتاج لعدّة عوامل من أجل إنجاح حركته، منها الإعداد العسكري، ومنها الإعداد المالي، ومنها الإعداد الإعلامي والذي يكون من خلاله بيان أهداف الثورة ومبادئها، ومن خلال هذا الأخير يتمّ التشجيع للجماهير على القيام والتحرّك واستقطاب القلوب، وهذا يحتاج إلى أساليب قوية التأثير، ومن الواضح بأنّ من أهمّ تلك الأساليب ادّعاء المهدوية؛ حيث إنّ الشعوب برمتها في انتظار هذا المهدي الموعود والمصلح العالمي، فحينما يظهر شخص وتنسب له المهدوية أو يدّعي لنفسه ذلك، ويكون معه من يروج لذلك ويشيع بين الناس ذلك، فهذا مشجّع كبير لدى الأغبياء والبسطاء من الناس على التصديق به والقيام معه، خصوصاً من تلك الطبقة التي تعاني من الحرمان والاضطهاد، ومن هنا خرج الكثير من طلاب الرياسة والسلطة باسم المهدوية من أجل كسب الجماهير.

وصدّق بهم بعض الناس، وبعد ذلك تبين لهم زيف هذه الادّعاءات؛ إما من خلال إخفاق الحركة وفشلها من بدايتها، أو من خلال الظلم والتعسف الذي مارسه مع الناس ممّا يتنافى مع الأخلاق والقيم التي تقوم بها الحركة المهدوية العالمية، أو من خلال انتهاء أمدّها وعدم تحقيقها لأهداف السماء، وهذا من أهمّ الأسباب، ولذلك فكثير من الحركات

المهدوية الكاذبة قد استفادت من هذا السبب، ولم يزل أذعياء المهدوية إلى اليوم يستغلون ذلك.

السبب الثالث: محاربة الإسلام

إن قضية المهدي السماوي من القضايا التي باتت من الحقائق المتفق عليها بين سائر الشعوب بمختلف ديانتها، وكما قلنا فيما سبق بأنها قضية فطرية تنشدها الإنسانية بطبيعتها، كما أنّ الكتب السماوية المتوارثة قد بشرت بها، ناهيك عن المتنبيين الذين يخرجون في كل فترة ويخبرون الناس بذلك، حتى أصبحت هذه المسألة من المسائل المتفق عليها والتي تنتظرها كل الشعوب، وبالأخص الأمة الإسلامية؛ حيث إنّ الدلائل والمؤشرات كلّها تؤكد على كون هذا المهدي من الأمة المسلمة ومن عترة النبي ﷺ، ومن هنا حاولت القوى العالمية استغلال هذه القضية ومحاربة الإسلام من خلالها باختلاق شخصيات وتلميعها على أساس أنها المهدي الموعود، وتوفير كل الوسائل والأسباب الداعمة لهم والمؤيدة لإنجاحهم، ثم يتم من خلالها تمرير أفكارهم الشيطانية بأساليب خبيثة ومفضوحة؛ حيث يقوم أذعياء المهدوية بطرح أفكار تفضحهم وتبين للناس كذبهم، وأنّ الغرض من حركتهم محاربة الإسلام وإثارة الخلافات بين المسلمين، وتمرير الأفكار التي تحارب الدين وتدعو إلى التحلل والانفلات لحد الإلحاد، وإنّ هناك الكثير من هؤلاء الأذعياء ظهروا من خلال حكومات معادية للإسلام، وهذا ما تثبته الدراسات التحليلية المؤتقة لبعض الحركات المهدوية؛ حيث إنّها كانت تحمل من خلفها أجندة لدول عالمية محاربة للإسلام، من قبيل حركة علي محمد الباب؛ حيث كان مدعوماً من قبل الحكومة الروسية، وكذلك غلام القادياني؛ حيث كان مسيّساً من قبل الحكومة البريطانية.

السبب الرابع: التزجّي والتفوّل

هناك بعض الناس لم يصله البيان الواضح حول هوية المهدي، خصوصاً مع بعض الظروف التي أدّت إلى كتمان هوية المهدي عن بعض الناس من أجل الحفاظ على حياته، ولذلك تجد في بعض الأخبار البشارة بالمهدي فقط من دون بيان لهويته، وفي بعضها الآخر بيان أنه من ذرية النبي ﷺ فقط، وفي بعضها أنه من ولد الحسين ﷺ، إلى غير ذلك، ناهيك عن بُعد جماعة من الناس عن أهل البيت ﷺ وعدم توفّر سبل التواصل مع المعصوم كلّ حين، وناهيك عن وجود بعض الأخبار التي دلّت على أنّ كلّ إمام مهدي أو قائم بالحقّ، فجميع ذلك أدّى لوجود نوع ضبابية عند بعض الناس في هوية المهدي، فكانوا يترجّون ويتفألون في أنّ يكون المهدي هو الإمام الباقر أو الإمام الصادق ﷺ مثلاً كما قد أشرنا لذلك.

السبب الخامس: الانتهازيون والاستغلاليون

هناك جماعة من الناس الانتهازيين والاستغلاليين الذين يرغبون في المطامع والمكاسب الدنيوية الزائلة، فيسعون إلى تحقيق مآربهم من خلال استغلال فكرة المهدوية، وذلك من قبيل جماعة الوقف الذين قالوا بمهدوية الإمام الكاظم ﷺ؛ حيث كان الباعث لهم في ذلك هو الدنيا وسرقة أموال الإمام الكاظم ﷺ، ممّا اضطرّهم إلى إنكار إمامة الرضا ﷺ والقول بأنّ آخر الأئمة هو الإمام الكاظم ﷺ، وهو المهدي الموعود، وأنه حيّ لم يمّت، وسيعود ليملاً الأرض قسطاً وعدلاً، فاستفادوا من الترويج لذلك في نهب واختلاس الأموال، وعدم دفعها للإمام الرضا ﷺ.

ولعلّ من هذا القبيل الجماعة السبائية المغالية التي قالت بمهدوية الإمام علي ﷺ؛ حيث إنّ الهدف منها كسب المطامع الدنيوية من المناصب والشهرة والأموال، فقالوا بأنّ الإمام

علي عليه السلام حي لم يموت، وأنه لا يموت حتى يعود فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً، وغالوا فيه حتى تشكلت لهم فرقة من الناس لا تزال آثارها باقيةً إلى اليوم.

السبب السادس: المراحل التي مرّ بها الحديث

أشرنا سابقاً إلى المراحل الست التي مرّ بها الحديث عند العامة؛ من منع من تدوينه، وكتمان له، وغير ذلك، وهذه كلها أدت إلى حصول حالة الإجمال والتشويش لدى العامة في هوية المهدي، لاسيما مع عدم الرجوع لأهل البيت عليهم السلام والذين هم عدل القرآن، ممّا أحدث فجوةً كبيرةً وفراغاً عظيماً لدى العامة أوقعهم في التيه والضلال.



الفصل الثالث

الولادة المهدوية

يقع البحث في هذا الفصل حول (الولادة المهدوية)، في جهة واحدة وهي الأدلة
المستدلّ بها على الولادة المهدوية.
وقد استدلّ الأعلام بأدلة عديدة لإثبات ولادة المهدي عليه السلام، وسوف نتعرّض إن شاء الله
تعالى لستّة أدلة مع بيان الإشكالات المطروحة عليها والجواب عنها:

الدليل الأول

استدلّ بعض علمائنا على ولادة الإمام المهدي بقاعدة اللطف، وإليك بعض الكلمات في ذلك:

١- الشيخ المفيد: "فإن قيل: ما الدليل على وجوده؟ فالجواب أنّ كلّ زمان لابدّ فيه من إمام معصوم، وإلا لخلّ الزمان من إمام معصوم، مع أنه لطف، واللطف واجب على الله تعالى في كلّ زمان"^(١).

٢- الشيخ الطوسي: "محمد بن الحسن المهدي حي موجود من زمان أبيه العسكري إلى زماننا، هذا دليل أنّ كلّ زمان لابدّ فيه من إمام معصوم، فالإمامة لطف، واللطف واجب على الله في كلّ وقت"^(٢).

وبما أنّ قاعدة اللطف من القواعد الكلامية الهامة وقد استدلّ بها العلماء في موارد عديدة كالبرهنة على لزوم النبوة والإمامة وولادة المهدي وحجية الإجماع وغيرها، لذا لابدّ من البحث فيها بشيء من التفصيل لنرى هل هي قاعدة تامّة أم لا؟ وهل تصلح كدليل على ولادة المهدي أم لا؟

فسيكون البحث حول هذه القاعدة في عدّة نقاط:

(١) النكت الاعتقادية، ص ٤٥.

(٢) الرسائل العشر، ص ٩٨.

النقطة الأولى: الآراء في قبول قاعدة اللطف ورفضها

- ١- الأشاعرة: أنكروا قاعدة اللطف.
- ٢- المعتزلة: قبلوا قاعدة اللطف.
- ٣ الإمامية: انقسموا إلى قسمين، فالمشهور منهم قبل بها، وأشكل البعض الآخر كالسيد الخوئي^(١).

النقطة الثانية: انقسام اللطف إلى قسمين

- القسم الأول: اللطف المقرب، ويتضح مقصودهم منه من خلال تعريفاتهم:
- ١- الشيخ المفيد: "اللطف ما يقرب المكلف معه إلى الطاعة ويبعد عن المعصية، ولا حظ له في التمكين، ولم يبلغ الإيجاب"^(٢).
 - وتبعه المحقق الطوسي^(٣)، وابن ميثم البحراني^(٤).
 - ٢- العلامة الحلي: "هو ما يكون المكلف معه أقرب إلى فعل الطاعة وأبعد من فعل المعصية، ولم يكن له حظ في التمكين، ولم يبلغ حدّ الإلجاء"^(٥).

(١) مصباح الأصول، ج ٢، ص ١٣٨.

(٢) النكت الاعتقادية، ص ٣١.

(٣) تلخيص المحصل، ص ٣٤٢.

(٤) قواعد المرام، ص ١١٧.

(٥) كشف المراد، ص ٤٤٤.

القسم الثاني: اللطف المحصل، وهذا القسم ذكره بعضهم، ويظهر من بعض الكلمات وجود اختلاف في تعريفه، إلا أننا نقتصر بنقل كلام المحققين وأرباب الفن في ذلك:

١- النوبختي: "اللطف أمر يفعله الله تعالى بالمكلف، لا ضرر فيه، يعلم عند وقوع الطاعة منه، ولولاه لم يطع"^(١).

٢- العلامة الحلي: "وهو ما يحصل عنده الطاعة من المكلف على سبيل الاختيار، ولولاه لم يطع مع تمكّنه في الحالين، وهذا بخلاف التكليف الذي يطع عنده؛ لأنّ اللطف أمر زائد على التكليف، فهو من دون اللطف يتمكّن بالتكليف من أن يطع أو لا يطع، وليس كذلك التكليف؛ لأنّ عنده يتمكّن من أن يطع، وبدونه لا يتمكّن من أن يطع أو لا يطع، فلم يلزم أن يكون التكليف الذي يطع عنده لطفاً"^(٢).

كما تعرّض البعض لذكر كلا القسمين:

١- القاضي عبد الجبار المعتزلي: "إنّ اللطف هو كلّ ما يختار عنده المرء الواجب ويتجنّب عن القبيح، أو يكون عنده أقرب إما إلى اختيار الواجب أو إلى ترك القبيح"^(٣).

٢- العلامة الحلي: "وقسم المعتزلة اللطف إلى قسمين: أحدهما: ما يختار عنده المكلف الطاعة، ويسمى توفيقاً، أو يختار عنده ترك القبيح، ويسمى عصمة. ثانيهما: ما يقرب من الطاعة ويقوى داعيه إليها"^(٤).

والمتحصّل ممّا تقدّم أنّ الفارق الجوهرى بين اللطف المقرب والمحصل هو أنّ اللطف المقرب هو كلّ ما يصدر من البارى (عز وجل) بحيث يكون العبد بسببه أقرب إلى الطاعة وأبعد عن المعصية، كبعث الأنبياء وإنزال الكتب والوعد والوعيد، وأما اللطف المحصل

(١) عنه في أنوار الملكوت في شرح الياقوت (للعلامة الحلي)، ص ١٥٢.

(٢) كشف المراد، ص ٤٤٤.

(٣) شرح الأصول الخمسة، ص ٥١٩.

(٤) أنوار الملكوت، ص ١٥٣.

فهو عبارة عن الهيئة المنتزعة من خلال استجابة العبد لهذا اللطف، فإذا التزم بما جاء به الأنبياء وتعاليم السماء تحقق الأثر المطلوب، فصار اللطف من كونه مقرباً إلى كونه محصلاً، وبكلمة أخيرة: إن اللطف المقرب والمحصّل شيء واحد، ولكن تارة يطلق عليه مقرب وأخرى محصّل باختلاف الحيثية، فقبل ترتّب الأثر هو مقرب، وبعده يكون محصلاً.

النقطة الثالثة: الدليل على قاعدة اللطف

يمكن الاستدلال على هذه القاعدة بثلاثة براهين:

البرهان الأول: الجود والكرم

قال الشيخ المفيد: "إنّ ما أوجبه أصحاب اللطف من اللطف إنما وجب من جهة الجود والكرم، لا من حيث ظنوا أنّ العدل أوجبه وأنه لو لم يفعله لكان ظالماً"^(١).

توضيح البرهان في مقدمات:

الأولى: إنّ الله سبحانه كمال مطلق، فهو عالم قادر غني جواد، لا يوصف بجهل ولا بعجز ولا بفقر ولا ببخل.

الثانية: إنّ مقتضى كماله سبحانه أن يوجد كلّ ما يكون مظهراً لكمال ما دام لا يوجد مانع من ذلك، وإلا فيلزم من عدم إيجاده إما الجهل أو العجز أو البخل، وهذا خلف كونه كمالاً مطلقاً.

الثالثة: إنّ إيجاد الحق سبحانه ما يقرب العبد نحو الطاعة ويبعده عن المعصية - كالأنبياء والأئمة - هو مظهر لكمال وجوده سبحانه، فيلزم إيجاده.

(١) أوائل المقالات، ص ٦٠.

والنتيجة: أنّ اللطف واجب بمقتضى الكمال والجود.

البرهان الثاني: الحكمة:

قال الشيخ المفيد: "فإن قيل: ما الدليل على أنّ اللطف واجب في الحكمة؟ فالجواب: الدليل على وجوبه توقف غرض المكلف عليه، فيكون واجباً في الحكمة، وهو المطلوب"^(١).
قال العلامة الحلي: "والدليل على وجوبه أنه يحصل غرض المكلف، فيكون واجباً، وإلا لزم نقض الغرض"^(٢).

توضيح البرهان في مقدمات:

الأولى: ثبت بأنّ الحق سبحانه حكيم، لا يصدر عنه العبث والجزاف.
الثانية: إنّ الحكمة من خلق الإنسان هو وصوله للكمال.
الثالثة: إنّ مقتضى حكمة الحق سبحانه أن يوفّر الأسباب والدواعي التي توصل الإنسان للكمال.
الرابعة: إنّ إيجاد اللطف -كالأنبياء والأئمة والكتب وغيرها- موجب لتحصيل الغاية والهدف من الخلق.
والنتيجة: بما أنّ الله سبحانه وتعالى حكيم، فمقتضى حكمته أن يوجد اللطف كالأنبياء، وإلا لانتقض الغرض، وهو قبيح ممنوع على الله تعالى.

البرهان الثالث: العدل

توضيح البرهان في مقدمات:

الأولى: ثبت في الحكمة بأنّ الله سبحانه عادل، لا يوصف بظلم.

(١) النكت الاعتقادية، ص ٣٥.

(٢) كشف المراد، ص ١٠٧.

الثانية: إنّ مقتضى عدالة الله سبحانه أن يعطي كلّ ذي حقّ حقّه، وأن يعطي عبده ما يستحقّونه، وإلا لكان ظلماً بهم.

الثالثة: إنّ من حقّ العبد على ربّه أن يلطف به، بأن يرفع له جهله، ويوقر له الأسباب ودواعي القرب من ساحته تبارك وتعالى.

والنتيجة: أنّ مقتضى العدل الإلهي إيجاد اللطف بالعباد كالأنبياء والأئمة، وإلا لكان ذلك ظلماً، وهو قبيح لا يصدر عنه سبحانه.

النقطة الرابعة: الإشكالات العامة

ذكرت مجموعة من الإشكالات العامّة على قاعدة اللطف، نتعرّض لذكر ثمانية منها والجواب عنها:

الإشكال الأول: ما ذكره الأشاعرة، وهو أنّ اللطف إنما يجب إذا خلا من جهات المفسدة... فلم لا يجوز أن يكون اللطف الذي توجبونه مشتملاً على جهة قبح لا تعلمونه، فلا يكون واجباً^(١).

توضيح الإشكال في مقدمتين:

المقدمة الأولى: ذكروا في الحكمة أنّ حصول المعلول يتوقّف على أركان ثلاثة، وهي: وجود المقتضي، وزوال المانع، وحصول الشرط، فما لم تتوقّر هذه الأركان الثلاثة لا يتحقّق المعلول، فحصول الاحتراق يتوقّف على المقتضي وهو النار، وفقدان المانع وهو الرطوبة، وحصول الشرط وهو اقتراب النار من الجسم. وهكذا الكلام بالنسبة لوجود اللطف؛ فهو يتوقّف على وجود المقتضي وفقدان المانع وحصول الشرط.

(١) كشف المراد، ص ٤٤٥.

المقدمة الثانية: لو سلمنا بوجود المقتضي لتحقيق اللطف، إلا أنّ الركن الثاني - وهو عدم المانع - غير محرز؛ لأنه يحتمل في كل مورد وجود المانع وهو المفسدة الواقعية التي لم تدركها عقولنا القاصرة، فلو فرضنا مثلاً وجود المقتضي لوجود النبي أو حياة المهدي إلا أنه يحتمل وجود مفسدة لم تصل إليها عقولنا تمنع من تحقق اللطف.

الجواب:

أولاً: إنّ هذا نقاش صغروي، وليس هدماً لأصل القاعدة، فلو أمكن في مورد معين إحراز عدم المفسدة ولو من خلال الشرع فيمكن بالتالي الاستناد لقاعدة اللطف.

وثانياً: بالنقض، فإنّ هذا الإشكال يرد في أغلب موارد الاستدلال بالدليل العقلي، إن لم يكن الكل؛ ففي أي مورد يستدلّ بالعقل يمكن أن يقال لعلّ هناك مفسدة واقعية لم تدركها عقولنا تمنع من ذلك، فمثلاً يستدلّ على لزوم بعثة الأنبياء أو عصمتهم بالدليل العقلي وهو الحكمة ولزوم نقض الغرض، فيقال: بأنه يحتمل وجود مفسدة تمنع من البعثة أو العصمة!

وثالثاً: بالحلّ، وذلك بما ذكره الأعلام كالعلامة الحلي وغيره، وهو أنه يمكننا إحراز عدم وجود المفسدة، إما من خلال الشرع؛ حيث بينّ الشارع المفسد ووجوه القبح التي يلزم على المكلفين تركها، أو من خلال العقل؛ حيث يمكن من خلاله القطع بموارد وجود المفسد وانتفائها.

الإشكال الثاني: ما ذكره الأشاعرة أيضاً، وهو أنّ الكافر إما أن يكلف مع وجود اللطف أو مع عدمه، والأول باطل، وإلا لم يكن لطفاً؛ لأنّ معنى اللطف هو ما حصل الملتطف فيه

عنده، والثاني إما أن يكون عدمه لعدم القدرة عليه فيلزم تعجيز الله تعالى، وهو باطل، أو مع وجودها فيلزم الإخلال بالواجب^(١).

توضيح الإشكال في مقدمات:

المقدمة الأولى: لا إشكال في عمومية التكليف لجميع البشر.

المقدمة الثانية: لا إشكال في أنّ الكفار لم يستجيبوا لنداء الباري (عز وجل) ولم يلتزموا بالدين ولم يمتثلوا التكليف.

المقدمة الثالثة: حينما نلاحظ الكافر يمكننا القول بأنّ كفره يرجع لأحد احتمالات ثلاثة: الأول: أن يكون اللطف موجوداً في حقّه ومع ذلك لم يؤمن، وهذا باطل بالضرورة؛ لأنه يلزم منه تخلف المعلول عن العلة.

الثاني: أن لا يكون هناك لطف في حقّه؛ وذلك لعدم قدرة الباري سبحانه على إيجاد اللطف به، وهو باطل بالضرورة؛ لأنه تعالى على كلّ شيء قدير.

الثالث: أن لا يكون هناك لطف في حقّه؛ وذلك لأنّ اللطف ليس بواجب على الله تعالى، وإنما هو مجرد تفضّل، وهذا هو المتعين، وإلا فيلزم منه إخلال الواجب بالواجب، وهو باطل.

والنتيجة: عدم وجوب اللطف عليه سبحانه، وإلا فلو كان واجباً لم يوجد كافر على الإطلاق.

الجواب:

أولاً: بالنقض، فإنّ هذا الإشكال يأتي في حقّ العصاة أيضاً؛ فيقال: بأنه لو كان اللطف واجباً لم يوجد عاصٍ على الإطلاق؛ لأنّ مرجع العصيان لأحد احتمالات ثلاثة: إما أن يتحقق العصيان مع وجود اللطف، ولازمه تخلف المعلول عن العلة. وإما أن يتحقق العصيان مع

(١) كشف المراد، ص ٤٤٦.

عدم اللطف لعجزه سبحانه عن اللطف، وهو باطل بالضرورة؛ لكونه تعالى على كل شيء قدير. وإما أن يتحقق العصيان مع عدم اللطف لعدم وجوب اللطف، وهو المتعين، وإلا لزم إخلال الواجب بالواجب.

وثانياً: بالحل، فنختار المحتمل الأول وهو أن تكليف الكفار مع وجود اللطف، ولكن ليس المقصود من أن اللطف واجب هو ضرورة أن يحصل الملطوف به ولو قهراً، وإنما المقصود من أن اللطف واجب هو أن تهيئة الأسباب والعوامل واجبة على الله بمقتضى كماله المطلق أو بمقتضى حكمته أو عدالته، على أن يكون تحقق الملطوف به باختيار المكلف، لا أن يترتب الأثر من قبل المكلفين قهراً، وإلا لما خلق الله دنيا الامتحان والتكليف، ولجعل كل الناس في الجنة.

وثالثاً: لو فرضنا أنه لا بد من تحقق الملطوف به عند تحقق اللطف، فيمكن القول بأن بعض المكلفين لا لطف له سوى العلم بالمكلف، والثواب مع الطاعة، والعقاب مع المعصية، والكافر له هذا اللطف، وبالتالي تحقق الملطوف به في الكافر وهو مجرد العلم.

الإشكال الثالث: ما ذكره الأشاعرة أيضاً، وهو أن الإخبار بأن المكلف من أهل الجنة أو من أهل النار مفسدة؛ لأنه إغراء بالمعاصي، وقد فعله تعالى، وهو ينافي اللطف^(١).

توضيح الإشكال في مقدمتين:

المقدمة الأولى: لو كان اللطف واجباً للزم تحققه بشكل دائم وفي جميع الموارد، ولما وقع خلافه إطلاقاً.

المقدمة الثانية: لقد وقع ما هو خلاف اللطف في بعض الموارد، فمثلاً أخبر سبحانه عن سعادة بعض الأفراد كبعض الصحابة، وشقاء البعض الآخر كإبليس وأبي لهب، وهذا

(١) كشف المراد، ص ٤٤٦.

خلاف اللطف؛ لأنه إغراء بالمعاصي، حيث يوجب جرأة أهل الطاعة والسعادة على المعاصي، ويوجب قنوط أهل المعاصي والشقاء واستمرارهم على ذلك. والنتيجة: عدم وجوب اللطف؛ لوقوع ما هو خلافه، والموجبة الكلية تنتفي بالسالبة الجزئية.

الجواب: إنَّ هذا الإخبار لا يوجب الإغراء بالمعاصي

أما بالنسبة لإخبار أهل السعادة؛ فلأنه إخبار مقارن لتمتعهم بملكات رحمانية تصدّهم عن اقتراف المعاصي، وأما بالنسبة لإخبار أهل الشقاء؛ فلأنهم إما أن يكونوا غير مؤمنين بصدق القرآن كأبي لهب، فليس في إخباره بأنه من أهل النار مفسدة، أو يكونوا عارفين بالحقّ كإبليس، فمع ذلك لا يتحقّق فيه الإغراء؛ لأنه يمكنه أن يخفّف عن نفسه العذاب. الإشكال الرابع: ما ذكره السيد الخوئي، وهو أنه لا يجب اللطف عليه تعالى بحيث يكون تركه قبيحاً يستحيل صدوره منه سبحانه، بل كلّ ما يصدر منه تعالى مجرد فضل ورحمة على عباده^(١).

وتوضيح مقصوده في مقدمات:

المقدمة الأولى: إنّ الفيض الإلهي يرجع إلى منبعين: الرحمة والعدل الإلهيين. المقدمة الثانية: إنّ الألفاظ التي تصدر منه سبحانه - كبعث الأنبياء وإنزال الكتب وغيرها - إنما تصدر عنه من باب الرحمة الإلهية، فهي مجرد تفضّل وإحسان محض منه سبحانه، وليست من باب العدل كي تكون لازمةً وواجبةً عليه.

(١) مصباح الأصول، ج ٤، ص ١٣٨.

المقدمة الثالثة: لو كان عدم التفضل والرحمة ظلماً لكان قبيحاً لا يمكن صدروه من المولى، ولكنه ليس ظلماً؛ لعدم ثبوت حق للعبد على الله سبحانه كي يكون مخالفته ظلماً، بخلاف ما يقتضيه عدله سبحانه؛ فإن مخالفته قبيح لا يصدر عنه سبحانه.

الجواب:

أولاً: هذا الإشكال أخص من المدعى؛ لأننا ذكرنا في ما سبق بأن الأعلام استدلوا على قاعدة اللطف بثلاثة براهين؛ وهي الجود والحكمة والعدل، وهذا الإشكال يمكن أن نتصور فيه احتمالات ثلاثة:

(١) أنه خاص بمناقشة البرهان الأول وهو الجود، فيقول بأن الجود والتفضل ليس لازماً على الله تعالى؛ لعدم كون خلافه قبيحاً.

(٢) أنه خاص بمناقشة البرهان الثالث؛ لأن ما له لعدم ثبوت حق للعبد على الله تعالى كي يكون واجباً وعدمه ظلماً، وهذا نقاش لبرهان العدل.

(٣) أنه يعم البرهانين، أي برهان الجود وبرهان العدل.

فنقول: على جميع التقادير والمحتملات الثلاثة فإن هذا الإشكال أخص من المدعى؛ لأنه لا يرد على البرهان الثاني وهو الحكمة.

ثانياً: إن هذا الإشكال لا يرد على البرهان الأول أيضاً؛ لما ذكرناه وهو بما أن الله تعالى كمال مطلق، ولا مانع يمنعه من صدور ما يقتضيه كماله، إذا فلا بد أن يتحقق هذا اللطف وإلا لم يكن كمالاً محضاً، وهو خلف الفرض.

الإشكال الخامس: ما ذكره النراقي، وهو أن المراد بوجوب اللطف عليه سبحانه -بأي معنى أخذ- هل وجوب ما هو كذلك في حاق الواقع ونفس الأمر أو ما هو كذلك بحسب علمنا وإدراكنا؟ فإن أرادوا الأول فنسلم وجوبه... ولكن نقول: من أين يعلم أنه اللطف الواقعي

النفس الأمري المطابق لعلمه سبحانه؟ وإن أرادوا الثاني فنقول: ما الدليل على وجوب ذلك على الله سبحانه...؟^(١).

توضيح الإشكال في مقدمتين:

المقدمة الأولى: تنقسم المدركات العقلية إلى قسمين:

(١) المدركات العقلية الواقعية، وهي حقيقية صحيحة لا خطأ فيها.

(٢) المدركات العقلية العلمية، وهي قابلة للصواب وللخطأ.

المقدمة الثانية: إما أن يكون وجوب اللطف الذي أدركناه بعقولنا وجوباً واقعياً أو وجوباً علمياً إدراكياً، فإذا كان واقعياً فهو مسلم بلزومه على الحق سبحانه، ولكن أتى لنا معرفة لوح الواقع، وإذا كان وجوباً علمياً إدراكياً فلا دليل على وجوبه على الحق تبارك وتعالى؛ إذ لعلّ الواقع خلاف ما أدركه العقل.

والنتيجة: لا دليل على وجوب اللطف؛ لعدم علمنا بالواقع.

الجواب:

أولاً: هذا إشكال في الصغرى، وليس إشكالاً كبيراً على أصل القاعدة؛ فإنه لو أمكننا إحراز الواقع والوجوب الواقعي ولو من خلال الشارع لكان وجوب اللطف لازماً على الحق سبحانه.

وثانياً: بالنقض، فإنّ هذا الإشكال يأتي في كلّ دليل عقلي، فعلى سبيل المثال: من الأدلة العقلية على وجود الحق تبارك وتعالى هو دليل التسلسل، فقد يقول قائل: إما أن يكون التسلسل مستحيلاً في الواقع أو بحسب علمنا، فإن كان في الواقع فهو مسلم، ولكن من أين لنا العلم بلوح الواقع، وإن كان بحسب علمنا فلا دليل على صحته واقعاً.

(١) عوائد الأيام، ص ٧٠٦.

وهكذا بالنسبة لبعثة الأنبياء؛ فإنّ الدليل على ذلك هو الحكمة وقبح نقض الغرض، فقد يقول قائل على غرار هذا الإشكال: إما أن يلزم نقض الغرض بحسب الواقع أو بحسب علمنا وإدراكنا، فإن كان الأول فمسلم، ولكن من أين ندرك أنه في الواقع يلزم نقض الغرض، وإن كان الثاني فلا دليل على لزوم نقض الغرض واقعاً، وبالتالي تلغو حجية الاستدلال بالعقل في جميع الموارد.

وثالثاً: بالحلّ، وهو أنّ الحكم الشرعي فيه ظاهر وواقع، وحكم العقل نتأجج القطعية هي الواقع، فبعد الجزم بالكبرى والصغرى لا يحتمل العقل أنّ الواقع ليس كذلك. وبهذا الاعتبار قد جعل الشارع الحجية للعقل.

الإشكال السادس: ما ذكره الزاقي أيضاً، وهو شبيه بالإشكال الأول، وحاصله: هل وجوب اللطف عليه مطلقاً من غير اشتراطه بوجود المقتضي من جانب القابل، أو عدم الموانع التي من جهة القابل، أو عدم الموانع الخارجية عنه، أو يشترط بذلك؟ فإن أرادوا الأول فهو بديهي الفساد؛ ضرورة اشتراط تحقق كلّ شيء بوجود المقتضي ورفع الموانع... وإن أرادوا الثاني فلا تفيد هذه القاعدة لنا في مقام أصلاً... أنا نرى من المقتضيات والموانع ممّا لا يمكن دركه لنا^(١).

وتوضيح الإشكال في مقدّمتين:

المقدّمة الأولى: ذكرنا فيما سبق بأنّ وجود المعلول مرهون بوجود المقتضي وفقدان المانع وحصول الشرط.

المقدّمة الثانية: إنّ العقل البشري قاصر عن الإحاطة التامة بذوات الأشياء ومعرفة الموانع الداخلية والخارجية التي تمنع من تحقّقها.

(١) عوائد الأيام، ص ٧٠٨.

والنتيجة: عدم قدرة العقل على إدراك مواطن وجوب اللطف؛ لقصوره عن ذلك.

الجواب:

أولاً: هذا إشكال في الصغرى، وليس في الكبرى كما سبق بيان ذلك.

وثانياً: بالنقض، وذلك بنفس ما أشكلنا به سابقاً، فلاحظ.

وثالثاً: بالحل، وذلك بمثل ما ذكرناه سابقاً من أنّ الموانع ووجوه القبح مبينة إما من خلال الشرع أو من خلال العقل، ومع عدم شيء منها فالحكم العقلي القطعي متحقق.

الإشكال السابع: ما ذكره النراقي أيضاً: هل يمكن أن يتحقق لما نحن نزعمه لطفاً أمر آخر ينوب منابه أم لا؟ فإن قلت: (نعم)، قلنا: من أين علمت في كل مورد تريد إثبات شيء بقاعدة اللطف أنه لم ينب منابه غيره؟ وإن قلت: (لا)، يكذبك الضرورة والإجماع القطعي؛ لأنّ الأحكام الواقعية كلّها مطابقة لألطف الله سبحانه بالنسبة إلى عباده، ونابت منابها الأحكام الظاهرية^(١).

وتوضيح الإشكال في مقدمتين:

المقدمة الأولى: لا إشكال عقلاً في إمكان أن ينوب لطف مكان لطف آخر ما دامت المصلحة تقتضي ذلك، وهذا نظير نيابة الأحكام الظاهرية عن الأحكام الواقعية، فالحكم الواقعي لطف، ولكن المصلحة اقتضت أن ينوب منابه لطف آخر وهو الحكم الظاهري؛ وذلك لعدم إمكان الوصول إلى الحكم الواقعي في جميع الموارد، ولذلك جاءت الأمارات والأصول لتقوم بهذا الدور.

المقدمة الثانية: إنّ الألفاظ التي نتصورها بعقولنا كوجوب الإمامة مثلاً إما أن تقولوا بإمكان إنابة شيء آخر منابها أولاً؟ إن قلتم: نعم ممكن أن ينوب منابه شيء آخر، نقول

(١) عوائد الأيام، ص ٧٠٩.

لكم: إذن كل لطف تتصوّرونه ليس بالضرورة أن يتحقّق؛ لإمكان نيابة شيء آخر منابه. وإن قلتم: لا ينوب مناب اللطف شيء آخر، نقول لكم: هذا باطل بالضرورة؛ لأنّ الأحكام الظاهرية تنوب مناب الأحكام الواقعية، فكل واقعة لها حكم عند الله تعالى، ولكننا لا نعلم بها، ومع ذلك اجتزأ الشارع المقدّس بالأحكام الظاهرية بدلاً عنها.

الجواب:

أولاً: هذا إشكال في الصغرى، وليس في أصل القاعدة، فلو أمكننا إحراز أنّ هذا اللطف لا يمكن نيابة شيء آخر منابه لصحّ الاستناد حينها للقاعدة.

وثانياً: يمكن القول بأنّ اللطف الذي يمكن أن ينوب منابه شيء آخر هو اللطف الذي لا ينحصر تحقّق الغرض به ولا يتوقّف عليه، أما الذي ينحصر تحقّق الغرض عليه فلا يمكن أن ينوب منابه شيء آخر، فالهدف من الخلقة لا يتحقّق إلا بإرسال الرسل وكذلك يجعل الأئمة، ولذا لا يمكن أن ينوب منابها شيء آخر، بخلاف الأحكام الواقعية فيمكن تحقّق الغرض بدونها، ولذلك نابت منابها الأحكام الظاهرية، فلا معنى لقياس النبوة والإمامة بالأحكام الواقعية والأحكام الظاهرية.

الإشكال الثامن: ما ذكره النراقي أيضاً: أنّنا نرى ما نقطع بكونه لطفاً ومع ذلك لم يقع، كظهور الإمام، وكبعض المنامات، أو استجابة بعض الدعوات^(١).

وتوضيح الإشكال في مقدّمتين:

المقدّمة الأولى: ثبت في الحكمة بأنه متى ما وجدت العلة وجد المعلول، وإلا فلو فرض عدم المعلول عند وجود العلة لم تكن علة، وهذا خلف الفرض.

(١) عوائد الأيام ص ٧٠٩.

المقدمة الثانية: أننا نرى كثيراً من الألفاف التي يحكم العقل بلزومها لكونها مقرّبة للطاعة ومبعدة عن المعصية غير متحقّقة، مثلاً ظهور المهدي لطف، ولكنه ليس بمتحقّق، وإجابة الدعوات لطف ولكنها كثيراً لا تتحقّق، والمنامات لطف تأتي للظالم فتخوّفه ويرجع لله (عز وجل)، ولكنها في كثير من الناس لا تتحقّق، وغيرها من الأمثلة، وهذا أدلّ دليل على عدم وجوب اللطف؛ فإنّ خير دليل على الإمكان الوقوع.

الجواب:

أولاً: هذا نقاش صغروي، وليس في أصل القاعدة، وهو لو تمّ لنفع في دفع حكم العقل بالوجوب فيما إذا احتمل مزاحم أو مانع، ولا يمنع في فرضين:

(١) أن يتفق على أهميّة الفعل اللطفي، وأنه لا مانع فيه كما في الإمامة، إذ لا يختلف المتخاصمان في أهميتها وأن جعلها ليس فيه جهة مفسدة، وإنما يختلفان فقط في أنها واجبة على الله أم على العباد.

(٢) ما إذا صدر الفعل اللطفي من الله، فإنّ صدوره يكشف عن عدم المانع، فينكشف أنه صغرى للوجوب العقلي.

وثانياً: قلنا بأنّ اللطف على نوعين؛ ما يتوقّف الغرض من الخلق عليه، وما لا يتوقّف الغرض عليه، فالأول لا بدّ من تحقّقه، بخلاف الثاني، وكلّ الأمثلة التي ذكرها المستشكل أمثلة للثاني؛ فالمنامات واستجابة الدعوات وظهور المهدي يتحقّق الغرض بها وبغيرها.

وثالثاً: حتى اللطف الذي يمكن تحقّق الغرض بدونه لو قلنا بحتمية تحقّقه نقول: هذه الأمثلة التي ذكرها المستشكل لا تغيّر في الواقع؛ فإنها لو كانت لطفاً لتحقّقت، والكلام في الصغرى؛ إذ قد يؤخّر الله تعالى إجابة الدعاء لمصلحة وغيرها.

والحاصل: إنّ موارد النقوض لا تنافي كبرى الوجوب؛ فإنّ عدم فعلها من الباري تعالى يدلّ على عدم لطفيتها، لا على عدم وجوب اللطف لو تحققت صفراء، وبعبارة أخرى: من يقول بوجوب اللطف يقول به عقلاً، وحكم العقل موضوعه كلي، وهو القيود التي لأجلها حكم العقل بالوجوب، وهذه القيود أحكام تقييدية في حكم العقل، فإذا وجد العقل الحكيم قد ترك الفعل الذي لو خُلّي وطبعه لكان لطفاً فإنه يدرك أنّ هناك سبباً يخرج الترك عن المحذور العقلي.

وبهذا اتّضح عدم تمامية شيء من الإشكالات العامّة التي ذكرت على قاعدة اللطف، وبهذا نكون قد فرغنا من البحث في الجهة الكبرى.

النقطة الخامسة: البحث الصغروي

بعدما اتّضح لدينا تمامية قاعدة اللطف بالبراهين السابقة نبحت الآن في إمكان إثبات ولادة المهدي عليه السلام بهذه القاعدة، فنقول: يمكن إثبات الولادة المهدوية بالقاعدة وذلك بالقياس التالي: (الإمامة في كلّ زمان لطف. فكلّ لطف واجب).

والنتيجة: الإمامة في كلّ زمان واجبة، فإذا وجبت الإمامة في كلّ زمان فإنّ ذلك يدلّ على وجود إمام بعد العسكري عليه السلام جزماً، وهو ابنه محمد، الثاني عشر من الأئمة عليهم السلام، وبالتالي فإنّ المهدي قد ولد.

وهنا أقول: لا بدّ من التنبيه على أمر هام، وهو أنه قد اتّضح من خلال هذا البرهان أنّ غاية ما تثبته قاعدة اللطف هو ضرورة وجود إمام في كلّ زمان، أعمّ من أن يكون هو المهدي أو غيره، ولكن بضميمة الدليل النقلّي الذي دلّ على أنّ الأئمة اثنا عشر، وقد مضى منهم

أحد عشر، نستفيد أنّ الإمام في هذا الزمان الذي لا بدّ من وجوده بحسب قاعدة اللطف هو المهدي عليه السلام، وبذلك تثبت ولادته.

النقطة السادسة: الإشكالات الخاصة

ذكرت عدّة إشكالات خاصة على الاستدلال بقاعدة اللطف على ولادة المهدي عليه السلام، وسوف نتعرّض لطرح الإشكالات التي ذكرها الفخر الرازي ونجيب عليها:
الإشكال الأول: لو كان وجود المهدي لطفاً لكان ظاهراً مشهوراً، لكنه ليس ظاهراً مشهوراً بل خائفاً مستوراً.
والنتيجة: أنّ وجود المهدي ليس لطفاً.

الجواب:

أولاً: قد ذكر الأعلام بأنّ لطف الإمامة له حيثيات ثلاث:

(١) حيثية من الله، وهي أن يوفّر الله سبحانه ويهيئ للناس الإمام المعصوم الكامل الذي يسوق القلوب إليه.

(٢) حيثية من الإمام، وهي أن يقبل الإمامة ويقوم بالدور وبالمهمة التي أوكلها الله إليه.

(٣) حيثية من العباد، وهي أن يسلم العباد الأمر للإمام ويطيعونه.

فنقول: إنّ الحثيتين الأوليين متحققتان؛ فإنّ الله سبحانه أوجد الإمام، والإمام قبل بما أوكله الله تعالى له، وأما الحثية الثالثة فلم تتحقّق؛ لأنّ العباد هم الذين حرّموا أنفسهم من هذا الظهور للإمام، فالعباد هم سبب الغيبة.

ثانياً: اللطف لا ينحصر بكون الإمام ظاهراً بين الناس، بل حتى وهو غائب بأبي هو وأمي وجوده لطف، وفي عقيدتنا الإمامية أن الإمام عليه السلام هو واسطة كل فيض وإن كان غائباً عن أبصارنا.

الإشكال الثاني: إن إجراء قاعدة اللطف لإثبات ولادة المهدي يتوقف على وجود المصلحة وعدم المفسدة، وعقولنا قاصرة عن إدراك المصالح والمفاسد، فقد توجد مفسدة في وجوده ولم ندركها، فلا يمكن بالتالي الاستدلال بقاعدة اللطف على حياة الإمام المهدي عليه السلام.
الجواب:

من المسلم به للجميع وجود المصلحة في حياة الإمام؛ لأن غرض الخلقة يتحقق بوجوده، أما المفسد فهي تعلم بالعقل أو بالنقل. أما العقل فهو يقطع بعدم المفسدة في وجود النبي أو الإمام؛ لأنهما مجعولان من عند الله سبحانه وتعالى لهداية الناس من الضلال وإدارة الكون بما فيه، فلا بد أن يكون مصلحة محضة.

أما النقل فكذلك؛ إذ لا تجد آية ولا رواية تقول إن وجود الإمام مفسدة، بل على العكس تماماً فالأدلة تفيد أن وجود الحجّة خير محض ورحمة فياضة، ولذا يقول الله تعالى في شأن بعثة نبيه عليه السلام: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ} (١).

الإشكال الثالث: لو كان وجود المهدي لطفاً للزم أن يكون قادة الجيش الإسلامي أئمة ومعصومين، وأن يكون القضاة معصومين أيضاً، والفقهاء كذلك؛ لأن الكل لطف، وهذا باطل بالضرورة، فكم قائد جيش ظالم، وكم فقيه فاسق على طول التاريخ، فإذا بطل التالي فالمقدّم مثله في الفساد.

الجواب:

إنّ اللطف على درجات ومراتب، فتوجد درجة من اللطف لا يتحقّق الهدف إلاّ بها، وذلك كوجود الإمام، ولذا فلا بدّ من وجوده، وأما أن يكون قادة الجيوش وفقهاء الأئمة وقضاتها معصومين فهذا وإن كان لطفاً إلاّ أنه يتحقّق الهدف بدونه، فلا يكون واجباً. والمتحصّل ممّا تقدّم هو تمامية قاعدة اللطف لإثبات الولادة المهدوية.

الدليل الثاني

تصريح علماء النسب من العامة والخاصة على أنه قد ولد للعسكري عليه السلام ولد. وممن صرح بذلك:

- ١- النسابة الشهير أبو نصر البخاري من أعلام القرن الرابع، وقد كان حياً سنة ٣٤١ هـ، وهو من أشهر علماء الأنساب المعاصرين لغيبة الإمام المهدي الصغرى قال: "وولد علي بن محمد التقي جعفرأ وهو الذي تسميه الإمامية جعفر الكذاب، وإنما سمته الإمامية جعفر الكذاب لادعائه ميراث أخيه الحسن دون ابنه القائم الحجة، لا طعنأ في نسبه"^(١).
- ٢- النسابة العمري من أعلام القرن الخامس، قال: "ومات أبو محمد العسكري، وولده من نرجس معلوم عند خاصة أصحابه وثقة أهله وسنذكر حال ولادته والأخبار التي سمعناها بذلك، وامتحن المؤمنون بل كافة الناس بغيبته، وشره جعفر بن علي إلى مال أخيه وحاله، فدفع أن يكون له ولد، وأعانه بعض الفراعنة على قبض جوارى أخيه"^(٢).
- ٣- الفخر الرازي المتوفى ٦٠٦ هـ، قال: "أما الحسن العسكري الإمام فله ابنان وبنتان: أما الابنان، فأحدهما: صاحب الزمان عجل الله فرجه الشريف، والثاني موسى"^(٣).
- ٤- النسابة ابن عتبة المتوفى ٨٢٨ هـ قال في الإمام العسكري: "وهو والد الإمام محمد المهدي عليه السلام ثاني عشر الأئمة عند الإمامية، وهو القائم المنتظر"^(٤).
- ٥- النسابة أبو الحسن محمد الحسيني الزيدي اليماني من أعيان القرن الحادي عشر ذكر في المشجرة التي رسمها لبيان نسب أولاد الإمام الباقر عليه السلام تحت اسم الإمام الهادي

(١) سر السلسلة العلوية، ص ٣٩.

(٢) المنجدي في أنساب الطالبين، ص ١٣٠.

(٣) الشجرة المباركة، ص ٧٨.

(٤) عمدة الطالب، ص ١٩٩.

عليه السلام خمسة من البنين هم: الحسن العسكري، الحسين، موسى، محمد، علي. وتحت اسم الإمام العسكري عليه السلام مباشرة كتب: (محمد) وبإزائه: منتظر الإمامية^(١).

٦ - النسابة محمد أمين السويدي المتوفى ١٢٤٦ قال: "محمد المهدي: وكان عمره عند وفاة أبيه خمس سنين، وكان مربع القامة، حسن الوجه والشعر، أقى الأنف، صبيح الجبهة"^(٢).

٧ - النسابة محمد ويس الحيدري السوري المتوفى ١٤٠٥ قال في بيان أولاد الإمام الهادي عليه السلام: "أعقب خمسة أولاد: محمد وجعفر والحسين والإمام الحسن العسكري وعائشة، فالحسن العسكري أعقب محمد المهدي صاحب السرداب". ثم قال بعد ذلك مباشرة وتحت عنوان: (الإمامان محمد المهدي والحسن العسكري): "الإمام الحسن العسكري: ولد بالمدينة سنة ٢٣١ هـ وتوفي بسامراء سنة ٢٦٠ هـ، والإمام محمد المهدي: لم يذكر له ذرية ولا أولاد له أبداً"^(٣).

٨ - نسابة المدينة المنورة المعاصر أنس الكتبي الحسيني، قال: "م ح م د المهدي، وهو م ح م د المهدي بن الحسن العسكري. فقد ولد المهدي بستر من رأى في ليلة النصف من شعبان سنة ٢٥٥ من الهجرة النبوية المباركة، وهو وحيد أبيه، لم يعقب الحسن غيره، وقد أعقبه في آخر حياته، وأمه أم ولد يقال لها: نرجس"^(٤).

وبعد، فهذه هي أقوال علماء الأنساب في ولادة الإمام المهدي عليه السلام، وفيهم السني والزيدي إلى جانب الشيعي.

(١) روضة الألباب، ص ١٠٥.

(٢) سبائك الذهب، ص ٣٤٦.

(٣) الدرر البهية في الأنساب الحيدرية والأويسية، ص ٧٣.

(٤) الأصول في ذرية البضعة البتول، ص ٩٨.

وقد يشكل على هذا الدليل بعدة إشكالات:

الإشكال الأول: إنكار حجية قول النسابة كبروياً

ويمكن تقريبه في مقدمتين:

المقدمة الأولى: إن قول علماء النسب لا يفيد إلا الظن.

المقدمة الثانية: إن الظن ليس بحجة، وقد نهى الشارع عن الأخذ به كما قال سبحانه:

{وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا} (١).

والنتيجة: عدم حجية قول النسابة.

ويجاب عن ذلك:

الجواب الأول: على فرض أن قول النسابة لا يفيد إلا الظن، فمع ذلك نقول بأن هذا الظن

حجة؛ لأن الشارع قد لبسه لباس الحجية، ويمكن أن تذكر عدة وجوه لحجية قول

النسابة، نقتصر على ذكر وجوه ثلاثة:

الوجه الأول: الخبرية:

وتقريب ذلك في مقدمتين:

الأولى: لا شك ولا ريب بأن علماء النسب من أهل الخبرة.

الثانية: إن قول أهل الخبرة حجة؛ وذلك لقيام سيرة العقلاء المعاصرة للشارع على الرجوع

لأهل الخبرة في كل مجال، سواء في الطب أو اللغة أو التاريخ أو النسب، ولم يردع الشارع

عن ذلك، وهو يدل على إمضائه، وإلا لزم من سكوته نقض الغرض، وهو قبيح.

والنتيجة: حجية قول علماء النسب؛ لأنهم من أهل الخبرة، فيمكن الأخذ بقولهم بلا

فرق بين قولهم عن حس أو حدس.

(١) يونس: ٣٦.

الوجه الثاني: الإخبار:

وتقريب ذلك في مقدمات ثلاث:

الأولى: دلّ الدليل الشرعي على حجية خبر الثقة، ولو لم يكن هذا الدليل إلا السيرة الممضاة شرعاً لكفى.

الثانية: لا فرق في حجية خبر الثقة بين كونه في الأحكام أو الموضوعات، فالكل قد أمضاه الشارع، ولم يثبت الردع عن الأخذ بخبر الثقة في الموضوعات.

وما يقال: بأنه قد ثبت الردع عن الأخذ بخبر الثقة في الموضوعات كما في رواية مسعدة بن صدقة عن الصادق عليه السلام: «والأشياء كلّها على ذلك حتى تستبين أو تقوم به البينة»^(١)، مدفوع بضعف خبر مسعدة سنداً ودلالةً، وبعدم مناسبة هذا الردع لحجم السيرة. والتفصيل موكول إلى علم الأصول.

الثالثة: إنّ قول النسابة الثقة حجة من باب حجية خبر الثقة.

والنتيجة: حجية قول النسابة.

لا يقال: إنّ هذين الوجهين غير صالحين؛ وذلك لثبوت الردع عن السيرة بما دلّ على النهي عن اتباع الظنّ كآية السابقة.

فإنه يقال:

أولاً: إنّ سياق تلك الآيات النهي عن اتباع الظنّ في المعارف العقدية خاصة، فلا تشمل محلّ الكلام.

وثانياً: على فرض التعميم فنقول: بعدما كانت السيرة ثابتةً ومستحكمةً فهي بمثابة القرينة المتصلة بالآيات الناهية عن اتباع الظنّ، فتمنع من انعقاد إطلاق لها يشمل المقام، فلا تصلح هذه الإطلاقات للردع، فتدبر جيداً.

(١) الكافي، ج ٥، ص ٣١٣.

الوجه الثالث: الشهادة:

وتقريب ذلك في مقدمات ثلاث:

الأولى: إنّ علماء النسب يشهدون بما ينقلونه.

الثانية: قامت الأدلة المعتبرة على حجية البيّنة، سواءً السيرة العقلائية الممضاة أو الأخبار الخاصة.

الثالثة: إنّ الشهادة - أي البيّنة - المجعلولة حجة يعتبر فيها أمور ثلاثة:

١- العدالة. ٢- والتعدّد. ٣- والحسّ.

والنتيجة: إذا شهد اثنان عدلان من علماء النسب بوجود ولد للحسن العسكري عليه السلام تقبل شهادتهما؛ لحجية الشهادة.

الجواب الثاني: على فرض عدم حجية قول النسابة، فمع ذلك يمكن الأخذ بقوله إذا أوجب الاطمئنان؛ فإنه لا خلاف بين الأعلام في حجية الاطمئنان، وإن وقع الخلاف في وجه حجّيته، فقال فريق بحجّيته الذاتية كحجية القطع، وقال فريق بحجّيته الشرعية؛ وذلك من خلال السيرة العقلائية الممضاة شرعاً، وعليه فيمكن الاعتماد على قول النسابة إذا أوجب الاطمئنان ولو لم يكن حجةً في نفسه.

الجواب الثالث: لو فرضنا أنه لم ينهض دليل على حجية قول النسابة، وفرضنا أيضاً أنه لم يوجب الاطمئنان، فمع ذلك لا مانع من الأخذ به كقرينة من القرائن التي توجب بمجموعها حصول الوثوق، وبالتالي يمكن الأخذ بقوله كإحدى قرائن الوثوق. والمتحصّل اندفاع هذا الإشكال.

الإشكال الثاني: من المظنون به أو المحتمل جداً أنّ قول علماء النسب يرجع للحدس لا الحسّ، وبالتالي فلا تكون هناك أهمية لشهادة علماء النسب، بل لا بدّ من غربلة وتمحيص طرق تحصيل هذا الحدس لديهم.

ويوجد هناك عدّة مناشئ لهذا الدعوى، نذكر ثلاثة منها:

المنشأ الأول: عدم المعاصرة، فإنّ علماء النسب الذين صرّحوا بولادة المهدي لم يكونوا معاصرين للولادة، حيث يوجد فاصل زمني كبير بينهم وبين وقت الولادة التي كانت سنة ٢٥٥، فإنّ أبا نصر البخاري والذي هو من أقدم من شهد بالولادة يفصله عنها تقريباً ٩٠ سنة، فضلاً عن البقية، وهذا ممّا يقوّي رجوع هذه الشهادة للحدس.

المنشأ الثاني: النقل عن الشيعة، من المحتمل جداً أنّ علماء النسب قد اعتمدوا في نقلهم ذلك على دعوى الشيعة، وليس على أساس موازين ثبوت النسب والشهادة الحسية، وإنما هم مجرد ناقلون ما عليه الإمامية من عقيدة واهمة.

المنشأ الثالث: المتابعة، فإنّ طريقة علماء النسب هي المتابعة، بمعنى أنّ اللاحق يتبع في نقله ما ذكره السابق بغير تحقيق ومن دون شهادة حسية، وبالتالي فيكون الجميع ناقلاً عن الناقل الأول وهو أبو نصر البخاري مثلاً، فلا قيمة لسرد كلام هؤلاء النسابة ما داموا ينقلون عن واحد، ولا تكون هذه الشهادات إلا مجرد نقولات وشهادات حدسية.

والمتحصّل من ذلك: أنه مع الظنّ برجوع هذه الشهادات إلى الحدس - ولا أقلّ من الاحتمال - فلا تكون ذات قيمة علمية، بل لا بدّ لنا من تقييم هذه الشهادات وغربلة مناشئها إلى حين الوصول إلى نتيجة حاسمة.

والجواب:

أولاً: بالنقض، فإنّ هذا الاحتمال يرد في معظم الموارد التي ينقلها علماء النسب؛ لأنّ هذه المناشئ وغيرها تأتي في الموارد الأخرى أيضاً كما لا يخفى للمتأمل، وبالتالي يلغو الاعتماد على قول النسابة إلا كقرينة فقط.

وثانياً: هذا الإشكال لا يختص بقول النسابة، بل يأتي في قول المؤرخ والرجالي واللغوي وغيرهم، فيلزم بالتالي عدم الاعتماد على قولهم بمقتضى الإشكال المزبور.

وثالثاً: لو فرضنا أنّ قول النسابة وغيره يرجع للحدس لا الحس، فمع ذلك لا مانع من الأخذ به وحجية قوله - كما ذكرنا فيما سبق - بناءً على أنّ حجّية قوله لكونه من أهل الخبرة، فإنه بناءً على هذا المسلك لا فرق بين كون نقله حسياً أو حدسياً، كما لا مانع من الأخذ بقوله كقرينة من قرائن الوثوق.

ورابعاً: إنّ احتمال الحدس مدفوع؛ وذلك لعدّة أمور:

١- أنّ كتب الأنساب كانت مشهورةً ومتداولةً، خصوصاً في أنساب الطالبين، فمن المطمئن به رجوع هذه الشهادات إلى هذه الشهرة المتولدة من كتب الأنساب التي يتوارثونها كابراً عن كابر، فتكون شهادات حسية.

٢- أنّ ظاهر عبارة علماء النسب ولا أقلّ القريبيين من عصر الولادة أنهم يشهدون شهادةً حسيةً بما هو الشائع والمتعارف بين الناس في زمانهم.

٣- أنّ الظاهر من إعدادهم وتصنيفهم لهذه الكتب أنهم ألفوها لكي تكون مرجعاً يرجع إليها الناس ويعتمدون عليها، وهذا ما يقوي كون شهادتهم حسية أو قريبة من الحس لتكون محلاً لقبول المتلقين.

٤- على فرض التشكيك بين كون قولهم حسياً أو حدسياً فالأصل العقلاني في مثل هذه الموارد على أصالة الحس.

وخامساً: إنّ هذه المناشئ الثلاثة التي ذكرها المستشكل تزول بالتأمل: أما دعوى عدم المعاصرة؛ فهي لا تؤثر في كون الشهادة حسية بعد فرض حصول الشيعاء، وهذا من قبيل شهادة نسابة في هذا الزمن على ولادة شخص قبل ٢٠٠ سنة كالشيخ الأعظم الأنصاري مثلاً؛ وذلك لحصول الشيعاء المتوارث بين الناس كبراً عن كبر ممّا يجعل هذه الشهادة حسية.

وأما دعوى النقل عن الشيعة؛ فهي مجرد دعوى لا دليل عليها، وينفيها ظاهر كلامهم في الشهادة والاعتماد، لا مجرد النقل.

وأما دعوى المتابعة وأنهم ينقلون عن الأول؛ فهي بلا شاهد بعد كونهم ينقلون ما هو المشهور والشائع في الكتب وبين الناس، وعلى فرض صحته فهو قد يتم في البعض لا الجميع. والمتحصّل اندفاع الإشكال.

الإشكال الثالث: زعم ابن تيمية أنّ بعض أهل النسب والتاريخ قال بعدم وجود عقب للإمام العسكري عليه السلام، قال: "قد ذكر محمد بن جرير الطبري وعبد الباقي بن قانع وغيرهما من أهل العلم بالأنساب والتواريخ: إنّ الحسن بن علي العسكري لم يكن له نسل ولا عقب"^(١).

الجواب:

أولاً: لا يصح الاعتماد في ذلك على الطبري وابن القانع؛ لأنهما ليسا من النسابة فضلاً عن كونهما من المخالفين لمذهب أهل البيت عليهم السلام، فيحتمل في حقهما التعصب لمذهبهما وتعمد مخالفة الشيعة.

(١) منهاج السنة، ج٤، ص٨٧.

وثانياً: على فرض أنّ الطبري وابن القانع قد نفيا العقب للعسكري عليه السلام لا من باب التعصب، فمع ذلك لا يضرّ نفيهما؛ لأنه قد صرح الكثير من علماء النسب والتاريخ بولادة المهدي عليه السلام، وقد نقلنا شطراً من ذلك فيما سبق، وعلى فرض وقوع المعارضة نأخذ بما هو المشهور.

وثالثاً: بعد المراجعة والملاحظة في تاريخ الطبري لم نجد فيه ما نسبه ابن تيمية له، فراجع تاريخ الطبري تجد صدق ما قلناه.

ورابعاً: إنّ عبد الباقي ابن قانع الأموي على فرض قوله بذلك وأنه من أهل التاريخ والنسب فهو مجروح فيه، فقد ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء فلم ينقل فيه إلا كلمات الذم والتضعيف، وإليك بعض الكلمات في ذلك:

(١) الدارقطني: "كان يحفظ، ولكنه يخطئ ويصرّ"^(١).

(٢) البرقاني: "هو عندي ضعيف، ورأيت البغداديين يوثقونه"^(٢).

(٣) أبو الحسن بن الفرات: "حدث به اختلاط قبل موته بسنتين"^(٣).

(٤) ابن فتحون: "لم أر أحداً ممن ينسب إلى الحفظ أكثر أوهاماً منه، ولا أظلم أسانيد، ولا أنكر متوناً، وعلى ذلك فقد روى عنه المجلة ووصفوه بالحفظ منهم أبو الحسن الدارقطني فمن دونه، قال: وكنت سألت الفقيه أبا يعلى يعني الصدفي في قراءة معجمه عليه، فقال لي: فيه أوهام كثيرة، فإن تفرّغت إلى التنبيه عليها فافعل. قال: فخرّجت ذلك وسميته: الإعلام والتعريف ممّا لابن قانع في معجمه من الأوهام والتصحيّف"^(٤).

(١) ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٥٣٢.

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر.

(٤) لسان الميزان، ج ٣، ص ٣٨٤.

وخامساً: قال الدكتور محمد رشاد سالم: "أشار الأستاذ محب الدين الخطيب^(١) إلى واقعة حدثت سنة ٣٠٢ هـ، وهي مذكورة في تاريخ الطبري، تبين أن الحسن العسكري لم يعقب... ثم قال: وذكر الواقعة عريب بن سعد القرطبي"^(٢).

وهنا يمكن التعليق على كلامه بالتالي:

التعليق الأول: قوله: إن محب الدين الخطيب أشار إلى الواقعة التي حدثت سنة ٣٠٢ هـ، وهي تبين أن الحسن العسكري لم يعقب وهي مذكورة في تاريخ الطبري، غير صحيح، فهذا هو تاريخ الطبري، قد بدأ ببيان حوادث سنة (٣٠٢ هـ) في الجزء الثامن وأتمها فيه، وليس فيها أي ذكر لهذه الواقعة التي تتضمن أن الحسن العسكري لم يعقب، فراجع.

التعليق الثاني: ما ذكره في صلة تاريخ الطبري.

أقول: جاء في ذيل الجزء الثامن الذي يبتدأ من سنة ٢٩١-٣٢٠ هـ ما أشار إليه المحقق محمد رشاد سالم، وفيه (يعني عام ٣٠٢ هـ) قال: جاء رجل حسن البزة، طيب الرائحة إلى باب غريب خال المقتدر وعليه دراعة وخف أحمر وسيف جديد بحمائل وهو راكب فرساً ومعه غلام، فاستأذن للدخول فمنعه البواب، فانتهره وأغلظ عليه ونزل فدخل ثم قعد إلى جانب الخال وسلم عليه بغير الإمرة، فقال له غريب وقد استبشع أمره: ما تقول أعزك الله؟ قال: أنا رجل من ولد علي بن أبي طالب، وعندي نصيحة للخليفة.

إلى أن قال: حتى أدخل على الخليفة وأخذ سيفه وتنحى الغلمان والخدم فأخبر المقتدر بشيء لم يقف عليه أحد، ثم أمر به إلى منزل أقيم له، وخلع عليه ما يلبسه ووكّل به خدم يخدمونه، وأمر المقتدر أن يحضر ابن طومار نقيب الطالبين... إلى أن قال: فلما حضر فسأله ابن طومار عن نسبه فزعم أنه محمد بن الحسن بن علي بن موسى بن جعفر الرضا وأنه

(١) في تعليقه على المنتقى من منهاج الاعتدال، تعليق (٢)، ص ٣.

(٢) صلة تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٣٤-٣٥، طبعة القاهرة ١٣٥٨-١٩٣٩.

قدم من البادية. فقال له ابن طومار: لم يعقب الحسن، وكان قوم يقولون أنه أعقب، وقوم قالوا: لم يعقب... إلى آخر القصة.

ويلاحظ على القصة ما يلي:

١- أن مؤلف القصة كان من أهل قرطبة، وقد توفي سنة (٣٦٩هـ) فهو لم يشهد القصة لبعد بلاده، ولطول الفترة الزمنية الممتدة بين وفاته وبين وقوعها في سنة (٣٠٢هـ)، كما أنه لم يذكر سنداً لها حتى نتعرف على مكانة راويها في الجرح والتعديل، ويمكن أن تكون من أكاذيب القصاصين ومختلقات الكذابين.

٢. لو سلمنا أن ابن طومار رجل ثقة خبير بالأنساب، فإن المنفي في كلامه هو عدم إعقاب الحسن بن علي بن موسى بن جعفر الرضا، وأين هذا من عدم إعقاب الحسن (العسكري) بن علي بن محمد بن علي الرضا؟

٣. لو ذهبنا بعيداً وافترضنا أن القصة صحيحة وقد وقعت فعلاً، وافترضنا أيضاً أن المراد بنفي إعقابه في القصة هو الحسن العسكري، وأنه حصل خطأ في سلسلة النسب المذكورة فيها، فإن نفي إعقابه مطلقاً على ضوء هذه القصة لا يتم؛ للاحتمال التالي، وهو: أن ابن طومار كان يعلم بأن الحسن العسكري عليه السلام قد أعقب، ولكنه كان يجاري السلطة الحاكمة في نفي إعقابه؛ لأن مخالفتها في ذلك سيسبب له الأذى والمتاعب، وربما القتل، ولا يمكن أن يكون هو بهذه السذاجة حتى يكشف عن هذا الأمر أمام السلطة الجائرة.

والمتحصّل اندفاع هذا الإشكال.

الإشكال الرابع: أشكل إحسان إلهي ظهير في كتاب الشيعة والتشيع بأن بعض علماء النسب أنكروا وجود ولد للحسن العسكري عليه السلام، كالنوبختي في فرق الشيعة قال في ترجمة العسكري: ولم يعلم له ولد.

والجواب:

أولاً: إنَّ النوبختي لم ينكر وجود الولد، وإنما ينفي وجود ولد ظاهر، وإليك نصَّ عبارته، قال: "ولد الحسن بن علي عليه السلام في شهر ربيع الآخر سنة ٢٣٢ هـ وتوفي في سمر من رأى (سامراء) يوم الجمعة لثمان ليالٍ خلون من شهر ربيع الأول سنة ٢٦٠ هـ ودفن في داره في البيت الذي دفن فيه أبوه عليه السلام وهو - أي الإمام الحسن العسكري - ابن ٢٨ سنة وصلى عليه أبو عيسى بن المتوكل، وكانت إمامته خمس سنوات وثمانية أشهر وخمسة أيام، وتوفي ولم ير له أثر ولم يعرف له ولد ظاهر"^(١). فلو كان مراده نفي أصل الولد لكان المناسب نفي الموصوف بلا حاجة لنفي الصفة.

وثانياً: إنَّ النوبختي من أعلام الطائفة، وقد ذكره علماء التراجم والسير بأنه من الإمامية الاثني عشرية، وهذا شاهد على كونه مقرراً بإمامة الثاني عشر وولادته، وإلا لما عدّوه من الإمامية. وإليك كلام النجاشي والطوسي:

١- النجاشي: "شيخنا المتكلم المبرز على نظرائه في زمانه قبل الثلاثمائة وبعدها... له كتاب فرق الشيعة"^(٢).

٢- الطوسي: "متكلم فيلسوف... وكان إمامياً حسن الاعتقاد"^(٣).

(١) فرق الشيعة، ص ١١٦.

(٢) رجال النجاشي، ص ٣.

(٣) الفهرست، ص ٩٦.

وثالثاً: على فرض التنزل جدلاً، وأنّ النونجتي ينكر أصل الولادة، فإنه لا معنى للتشبّث بذلك بعدما صرح الغالبية العظمى والمشهور من النسابة بوجود الولد للإمام العسكري؛ إذ على فرض المعارضة يكون المقدم قول المشهور.

الدليل الثالث: الدليل العلمي

وهو ما ذكره بعض الأعلام كالشهيد الصدر رحمته الله قال: "إن الغيبة الصغرى تعتبر عن المرحلة الأولى من إمامة القائد المنتظر عليه السلام... وقد شغل مركز النيابة عن الإمام في هذه الفترة أربعة ممن أجمعت تلك القواعد على تقواهم وورعهم ونزاهتهم.. وكان النائب يتصل بالشيعة ويحمل إليهم أجوبته شفوية أحياناً وتحريرية في كثير من الأحيان... ولاحظت أن كل التوقيعات والرسائل كانت ترد من الإمام المهدي عليه السلام بخط واحد وسليقة واحدة طيلة نيابة النواب الأربعة التي استمرت حوالي سبعين عاماً... ولم يلحظ عليهم أحد كل هذه المدة تلاعباً في الكلام أو تحايلاً في التصرف أو تهافتاً في النقل... ومنطق الحياة يثبت أيضاً أن من المستحيل علمياً بحساب الاحتمالات أن تعيش أكلوبة بهذا الشكل وكل هذه المدة وضمن كل تلك العلاقات والأخذ والعطاء ثم تكسب ثقة جميع من حولها، وهكذا نعرف أن ظاهرة الغيبة الصغرى يمكن أن تعتبر بمثابة تجربة علمية لإثبات ما لها من واقع موضوعي والتسليم بالإمام القائد بولادته وحياته وغيبته"^(١).

توضيح الاستدلال في مقدمات:

المقدمة الأولى: حساب الاحتمالات، فإن من القوانين المودعة في العقل البشري هو قانون حساب الاحتمالات، والمقصود به هو أن كل قضية من القضايا التي تحمل الصدق والكذب إذا تراكمت القيم الاحتمالية على صدقها بدرجة كبيرة جداً بحيث أصبح احتمال المخالفة ضئيلاً جداً فإنّ الذهن لا يعتني ولا يبالي بهذه القيمة الضئيلة، ويأخذ بالقيم المتراكمة؛ لأنها توجب اليقين.

(١) بحث حول المهدي، ص ١٠٨-١١١.

المقدمة الثانية: تراكم القيم الاحتمالية على الولادة، فحينما نراجع تاريخ الشيعة في فترة الغيبة الصغرى فإنه يمكننا إثبات الولادة عبر قانون حساب الاحتمالات؛ وذلك بملاحظة عدة أمور:

الأمر الأول: السفارة، فهناك أربعة أشخاص ادّعوا النيابة والسفارة الخاصة عن الإمام المهدي عليه السلام، وهم عثمان العمري، ومحمد بن عثمان العمري، والحسين بن روح النوبختي، وعلي بن محمد السمرى.

الأمر الثاني: خصائص السفراء، فإن هؤلاء السفراء كانوا معروفين بالصلاح والتقوى والصدق والأمانة قبل السفارة وبعدها، ولم يتغير من خلقهم وسلوكهم شيء على الإطلاق، حتى شهد المعصوم عليه السلام بذلك لاثنتين منهم وهما المعاصران له.

الأمر الثالث: مدة السفارة، فقد دامت السفارة لسبعين سنة تقريباً، منذ وفاة العسكري عليه السلام سنة ٢٦٠ وحتى وفاة السفير الرابع سنة ٢٢٩.

الأمر الرابع: مهام السفارة، حيث قام السفراء الأربعة بمهام السفارة طوال هذه الفترة، وكانت مهاماً شاقة غير مقدورة لأي شخص، ومنها:

- (١) خرجت عبرهم أجوبة الناحية المقدسة للمسائل.
- (٢) خرجت عبرهم حلول للمشاكل التي كان يعاني منها الشيعة.
- (٣) تصدّوا لمواجهة أصحاب البدع والفرق المنحرفة.
- (٤) تصدّوا لقبض الحقوق الشرعية من قبل الشيعة.
- (٥) تصدّوا لتصحيح جملة من الكتب التي صنّفها الأصحاب وبيان الصحيح من الباطل منها.

الأمر الخامس: خوارق السفراء، إذ ظهرت على أيدي هؤلاء السفراء الكثير من الخوارق للعادة، كالإخبار بالمغيبات، وإجابة الدعوات، كقصة ولادة الشيخ الصدوق؛ حيث أتى والده إلى السفير الثالث وطلب منه سؤال الإمام في أن يرزقه ولداً، فدعا له الإمام الحجة: «اللَّهُمَّ ارزقه ولدين فقيهين»، ورزقه الله سبحانه وتعالى بولدين.

الأمر السادس: وحدة الأسلوب والمنهج، فطوال هذه الفترة التي دامت لمدة سبعين سنة كان الأسلوب في المعاملة وطريقة الجواب على المسائل وقبض الحقوق والتوقيعات التي تخرج على أيديهم بخط وأسلوب واحد.

الأمر السابع: تصديق الشيعة، فإن أمة التشيع برمتها قد اعتمدت على هؤلاء السفراء الأربعة طوال هذه المدة بمختلف مستوياتها من علمائها وعوامها، وبمختلف أماكنها من شيعة العراق وشيعة الحجاز واليمن وقم والأهواز وغيرهم.

المقدمة الثالثة: تطبيق القانون، فحينما يقوم الذهن بتحليل هذه القضية وبالنظر لهذه الأمور السبعة يجزم بالولادة المهدوية؛ فإن احتمال الكذب أو الاشتباه وإن كان موجوداً في حق واحد من هؤلاء السفراء، ولكنه يضعف مع ادعاء الثاني، ويضعف أكثر مع ادعاء السفير الثالث، ويتضاءل بشكل أكبر مع دعوى الرابع، كما أن احتمال الكذب يمكنه أن يدوم لمدة سنة ولكنه يأخذ بالتضاؤل كلما طالت المدة أكثر، فحينما تكون مدة هذا الادعاء سبعين سنة مكللة بالنجاح يصبح احتمال الكذب ضعيفاً جداً، وهكذا حينما نقيس احتمال الكذب على الناس فإن نسبة احتمال اجتياز الكذب على شخص واحد أكبر منها حينما تكون على شخصين، وعلى شخصين أكثر منها على ثلاثة أشخاص، فكيف بها لو كانت على ملايين من الناس، فبذلك تكون نسبة احتمال اجتياز الكذب والخداع على أمة التشيع برمتها وطيلة هذه المدة في غاية الضعف.

والنتيجة: يصل الذهن ببركة قانون حساب الاحتمالات إلى اليقين بالولادة المهدوية.
وقد يشكل على هذا الدليل بإشكالين:

الإشكال الأول

لا حجية لقانون حساب الاحتمالات؛ وذلك لأنّ كلّ احتمال في نفسه غير حجة فكيف يتولّد من ضمّ الاحتمالات المترابطة التي لا حجية لكل واحد منها في نفسه حجة. وإن شئت فقل: كيف ينتج من ضمّ اللا حجة إلى اللا حجة حجة؟

والجواب: يوجد لحاظان لهذه القيم الاحتمالية:

الأول: اللحاظ الاستقلالي: بأن نلاحظ كلّ احتمال منفرداً ومستقلاً عن الاحتمال الآخر، وبالتالي يرد الإشكال المذكور؛ فإنّ كلّ احتمال ليس بحجة فكيف ينتج عنه حجة، فهو من قبيل ضمّ الحجر إلى الحجر.

الثاني: اللحاظ المجموعي: بأن نلاحظ كلّ الاحتمالات مجتمعةً فيما بينها، فإنها حينما تلاحظ بهذا اللحاظ المجموعي تكون حجة؛ لأنها توجب القطع، وهو حجة بذاته، وبالتالي فلا يرد الإشكال المذكور.

الإشكال الثاني: إما أن تلتزموا بتطبيق قانون حساب الاحتمالات في جميع الموارد فيلزمكم القول بحقانية جميع الفرق الضالة؛ وذلك لأجل استمرار دعاواهم لعشرات السنين، بل مئات وآلاف السنين، كالفرق الإلحادية والفرقة المسيحية واليهودية، وهكذا الفرق الإسلامية المختلفة كالعامة والزيدية والإسماعيلية وغيرهم، وإما أن لا تلتزموا به

في الجميع، فإذا لم يتمّ تطبيق هذا القانون لإثبات حقانية الفرق المنحرفة فكذلك لا يتمّ لإثبات حقانية دعوى السفارة لإثبات ولادة المهدي.

والجواب:

أولاً: قامت الأدلة القطعية على بطلان دعاوى هذه الفرق وفسادها، فلا معنى للاحتجاج على حقانيتها بقانون حساب الاحتمالات بعد ذلك.

وثانياً: إنّ قياس مسألتنا بتلك المسائل قياس مع الفارق؛ فإنّ أصحاب تلك الفرق من أهل الكذب وأصحاب المصالح، ومن تابعهم هم البسطاء والسذج من الناس، كما أنه في كلّ يوم تنكشف للناس أكنوبتهم وباطلهم ممّا أدى لمفارقة الكثير لها، بل وانقراض بعضها، وهذا بخلاف مسألة السفارة؛ فإنه قد ثبتت وثاقة وورع المدّعين لها، وظهرت الكرامات على أيديهم، وكان العلماء والعقلاء هم المناصرين لهم والمصدقين بهم.

الدليل الرابع: الأحاديث العامة

وهذا الدليل عبارة عن مجموعة من الأحاديث العامة التي استدل بها جملة من أعظم الطائفة كالصدوق والمفيد والطوسي وغيرهم لإثبات ولادة المهدي عليه السلام من خلال المدلول الالتزامي لها، وسوف نتعرض لذكر ثلاثة أحاديث منها وبيان طريقة الاستدلال بها، مع الإشكالات المطروحة والجواب عنها:

الحديث الأول

الخلفاء الاثني عشر، فعن النبي صلى الله عليه وآله «الخلفاء بعدي اثنا عشر كعدة نقباء بني إسرائيل»^(١).
توضيح هذا الدليل في خمس مقدمات:
الأولى: سبق وذكرنا في الفصل السابق أنه لا خلاف بين المسلمين في صحة هذا الحديث، بل قد جاءت الروايات المتواترة عن النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته الطاهرين على ذلك. ولذا قال الطوسي: «أما الذي يدل على صحتها فإن الشيعة الإمامية يروونها على وجه التواتر خلفاً عن سلف... وأيضاً فإن نقل الطائفتين المختلفتين المتباينتين في الاعتقاد يدل على صحة ما قد اتفقوا على نقله»^(٢).

الثانية: دلت هذه الروايات المتواترة على أنّ الخلفاء بعد النبي صلى الله عليه وآله اثنا عشر خليفة.

(١) عيون أخبار الرضا، ج ٢، ص ٥٤.

(٢) الغيبة، ص ١٥٦.

الثالثة: سبق وبيّنا في الفصل السابق وجود خلاف بين المسلمين في هوية هؤلاء الخلفاء، إلا أنّ ما دلّت عليه الأدلة هو ما ذهبت له الإمامية من كونهم أهل البيت الذين أولهم علي بن أبي طالب وآخرهم المهدي.

الرابعة: إنّ خلافة هؤلاء الأئمة مستمرة منذ شهادة النبي ﷺ وحتى قيام الساعة كما هو المستفاد من نفس هذه الروايات، فكّما مضى خليفة منهم عقبه خليفة من بعده.

الخامسة: يوجد لهذه الروايات مدلولان:

الأول: المدلول المطابقي، وهو أنّ الأئمة بعد رسول الله ﷺ اثنا عشر وهم من نصّت عليهم الروايات.

الثاني: المدلول الالتزامي، وهو ولادة المهدي؛ وذلك لأنّ المهدي هو الثاني عشر من هؤلاء الأئمة، وقد مضى منهم أحد عشر إماماً، وهذا يعني أنّ العسكري عليه السلام لم يخرج من الدنيا إلا بعد أن خلف ولده المهدي من بعده بالإمامة، وإلا لكانت الأرض بلا خليفة.

والنتيجة: ثبوت ولادة المهدي عليه السلام.

وقد يشكل على هذا الدليل بإشكالات:

الإشكال الأول: توجد روايات في الكافي وغيره تدلّ على أنّ الخلفاء بعد رسول الله ﷺ ثلاثة عشر خليفة، فنقل الكليني في الكافي خمس روايات على ذلك، وهذه معارضة للروايات التي دلّت على أنهم اثنا عشر، وإذا تعارضت تساقطت، ولم يمكن الاستدلال بهذا الحديث على الولادة المهدوية، وننقل هنا بعضاً من هذه الروايات:

الرواية الأولى: عن ابن أذينة، عن زرارة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «الاثنا عشر الإمام من آل محمد عليهم السلام كلهم مُحدَّث من رسول الله صلى الله عليه وآله ومن ولد علي ورسول الله وعلينا عليهما السلام هما الوالدان»^(١).

الرواية الثانية: عن أبي الجاورد، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إني واثني عشر من ولدي وأنت يا علي زر الأرض يعني أوتادها وجبالها، بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا»^(٢).

الرواية الثالثة: عن جابر بن عبدالله الأنصاري، قال: دخلت على فاطمة وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمد، وثلاثة منهم علي^(٣).

الرواية الرابعة: عن أبي هارون العبيدي، عن أبي سعيد الخدري: في حديث يهودي من عظماء يهود يثرب قال لأمير المؤمنين: أخبرني عن هذه الأمة كم لها من إمام هدى؟ وأخبرني عن نبيكم محمد أين منزلته في الجنة؟ وأخبرني من معه في الجنة؟ فقال له أمير المؤمنين: «إن لهذه الأمة اثني عشر إمام هدى من ذرية نبيها وهم مني، وأما منزل نبينا في الجنة ففي أفضلها وأشرفها جنة عدن، وأما من معه في منزله فيها فهو لاء الاثنا عشر من ذريته وأمهم وجدتهم وأم أمهم وذرايرهم، لا يشركهم فيها أحد»^(٤).

الجواب:

أولاً: هذه الروايات كلها مشكلة من حيث السند، فكلها روايات ضعيفة لا يعتمد عليها.

(١) الكافي، ج١، ص٥٣٤، ح٧.

(٢) نفس المصدر، ح١٧.

(٣) الكافي، ج١، ص٥٣٢، ح٩.

(٤) الكافي، ج١، ص٥٣٢، ح٨.

ثانياً: لو سلّمنا بصحّتها سندياً لقلنا بأنها أخبار آحاد معارضة بأخبار متواترة تقول بأنّ الأئمة اثنا عشر، فلا يمكن الاعتماد عليها.

ثالثاً: ولو تنزّلنا عن المناقشتين السابقتين لقلنا بأنّ هذه الروايات محتملة التصحيف من قبل النُسخ، ومن الشواهد على ذلك:

أ) الرواية الأولى التي تقول: «الاثنا عشر الإمام من آل محمد كلهم محدث...» نقلها الشيخ المفيد^(١) عن الكليني في النسخة التي كانت موجودة عنده وبنفس السند: «الاثنا عشر من آل محمد كلهم محدث: علي بن أبي طالب وأحد عشر من ولده...»، فيظهر من ذلك وجود التصحيف.

ب) الرواية الثانية التي فيها: «إني واثني عشر من ولدي وانت -يا علي- زر الأرض...» نقلها الكليني عن أبي سعيد العصفوري، وأبو سعيد هذا عنده أصل من الأصول الستة عشر، ولورجعنا إلى كتاب الأصول الستة عشر لوجدنا نفس الرواية منقولة ولكنها تقول: «إني وأحد عشر من ولدي...»^(٢). فيظهر من ذلك أنّ الرواية الموجودة في الكافي فيها تصحيف.

ج) الرواية الثالثة وهي رواية جابر الذي دخل على الزهراء عليها السلام رواها الشيخ الصدوق وبنفس السند: «دخلت على فاطمة وبين يديها لوح مكتوب فيه أسماء الأوصياء» بدون من ولدها.

د) الرواية الرابعة التي تقول: «إنّ لهذه الأمة اثنا عشر إماماً هادين مهديين وهم مني...» هي نفسها عند الشيخ الصدوق^(٣) ولكن بدون كلمة «وهم مني». فاحتمال التصحيف

(١) الإرشاد، ج ٢، ص ٣٤٧.

(٢) الأصول الستة عشر، ص ١٥.

(٣) كمال الدين، ص ٢٩٨.

والزيادة والنقيصة موجود؛ لوجود نسخ أخرى خالية من هذه الكلمات التي بني عليها الاستدلال.

رابعاً: على فرض عدم التصحيف نقول: عندنا في علم البلاغة شيء يسمّى التغليب، فيحتمل أن النبي ﷺ عندما قال: «اثنا عشر من ولدي» من باب التغليب؛ إذ أنّ أحد عشر منهم أولاده، وبقي أمير المؤمنين خارجاً عن أولاده، فأدخله معهم تغليباً. كما يحتمل دخول الزهراء عليها السلام في الروايتين الأولى والثانية؛ فإنه لا شك بكونها زر الأرض وأنها محدثة وإن لم تكن إماماً، فيندفع الإشكال.

الإشكال الثاني: سلّمنا بأنّ الخلفاء اثنا عشر، وأنّ الثاني عشر هو ابن العسكري وهو المهدي، ولكن ليس بالضرورة أن يكون المهدي قد ولد، بل يمكن أن يولد في آخر الزمان، وذلك بأن يرجع الإمام العسكري عليه السلام للدينا مرّة أخرى فيلد ولده المهدي بعد رجوعه، ثم يقوم المهدي فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً.

الجواب:

أولاً: هذا مجرد افتراض لا يوجد عليه دليل؛ إذ لا يوجد من الأخبار ما يدلّ على أنّ الإمام العسكري عليه السلام يستشهد ثم يرجع مرّة أخرى فيلد المهدي في زمان رجوعه، ولذا نقول: مقتضى المدلول الالتزامي لهذه الروايات هو أنه إذا كان الإمام الثاني عشر هو ابن العسكري فهو يلد في حياته لا في زمان رجوعه، فإنّ هذا التأويل لا تفيده الروايات.

ثانياً: ذكرنا في المقدّمة الثالثة بأنّ الروايات دلّت على أنّ الخلافة والإمامة مستمرّة، من قبيل:

(١) لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة^(١).

(١) مسند أحمد، ج ٥٥، ص ٩٠؛ صحيح مسلم، ج ٦، ص ٣.

(٢) لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة^(١).

(٣) لو خلت الأرض من حجة لساخت بأهلها^(٢).

وهي بمجموعها تدل على أنه لا يمكن أن تكون هناك فترة تخلو من هؤلاء الخلفاء، فالقول بخلو الأرض من خليفة بعد شهادة العسكري عليه السلام مخالف لظاهر روايات الخلفاء الاثني عشر.

الإشكال الثالث: سلمنا بأن المهدي ولد، ولكنه مات وبليت عظامه، ويمكن أن يرجعه الله (جل وعلا) في آخر الزمان.

الجواب:

أولاً: هذا تسليم بالولادة وليس نفيًا لها، غايته دعوى الموت والرجعة، وهذه الدعوى لا دليل عليها إلا مجرد استبعاد أن يعمر الإنسان مئات أو آلاف السنين، وهذا الاستبعاد لا قيمة له بعد وجود الكثير من المعمرين كنوح والخضر وإلياس وغيرهم، على أنه لو تدخلت يد الغيب والإعجاز في ذلك فلا معنى لهذا الاستبعاد والإنكار.

وثانياً: قلنا في جواب الإشكال السابق بأن الإمامة مستمرة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهذا يعني بقاء الإمام المهدي عليه السلام حياً حتى يقوم فيملا الأرض قسطاً وعدلاً، وإلا فلو قلنا بموته ثم عودته للزم من ذلك الفترة.

(١) نهج البلاغة، ج ٤، ص ٣٧؛ كمال الدين، ص ٢٩٤.

(٢) كمال الدين، ص ٢٠٤.

الحديث الثاني: حديث الثقلين

توضيحه في مقدمات:

المقدمة الأولى: صحة حديث الثقلين، فقد ورد في كتب الفريقين عن النبي ﷺ قال: «إني مخلف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً، وأن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض»^(١). وهذا الحديث متفق عليه إلا من شدّ.

المقدمة الثانية: المراد بالعترة، فقد ذكر المشهور من علماء اللغة بأنّ عترة الرجل يعني نسله وولده، ولا تشمل عمومته أو نساءه، وبناءً عليه يكون المراد بالحديث أنّ النبي خلف لأئمة الكتاب والعترة وهم نسله.

قال ابن الاثير: "وعترة النبي: بنو عبد المطلب، وقيل أهل بيته الأقربون وهم أولاده وعلي وأولاده"^(٢).

وقال ابن الأعرابي: "العترة ولد الرجل وذريته وعقبه من صلبه"^(٣).

المقدمة الثالثة: الملازمة المستمرة، حيث أخبر ﷺ بأنّ الكتاب والعترة لن يفترقا منذ رحيله وحتى يأتي يوم القيامة فيردا عليه الحوض، وبناءً عليه يستفاد بأنه لا بدّ من وجود جماعة من ذرية النبي ﷺ مع الكتاب إلى يوم القيامة.

(١) مسند أحمد، ج ٣، ص ١٤؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٢٧؛ فضائل الصحابة للنسائي، ص ١٥.

(٢) النهاية في غريب الحديث، ج ٣، ص ١٧٧.

(٣) لسان العرب، ج ٤، ص ٥٣٨.

المقدمة الرابعة: خصائص العترة، مقتضى القرن بين الكتاب والعترة أنّ الخصائص الموجودة في الكتاب موجودة في العترة أيضاً، وعليه يستفاد من ذلك عدّة أمور منها:

١- العصمة، حيث إنّ الكتاب معصوم، فالعترة معصومة.
٢- الاتّباع، حيث أنه لا بدّ من اتّباع الكتاب والالتزام بأوامره والانتهاز عن نواهيه، فكذلك العترة.

٣- المصدرية، حيث إنّ الكتاب أحد مصادر التشريع، فالعترة كذلك.

المقدمة الخامسة: تحديد العترة، فبعدما بيّنا هذه الخصائص للعترة نفهم أنه ليس المقصود بالعترة جميع ولد النبي ﷺ، بل خصوص من توقّرت فيهم هذه الخصائص، وهم الأئمة من ذرية النبي، ولا مانع من دخول علي وفاطمة بعد توقّر هذه الخصائص فيهما.

المقدمة السادسة: مضي العترة، فمن المعلوم بأنّ علياً وفاطمة وعشرة من الأئمة -أي من الإمام المجتبي وإلى الإمام العسكري (عليه السلام)- قد مضوا إلى ربهم، إذاً فلا بدّ من وجود إمام معصوم بعد العسكري (عليه السلام) من عترة النبي ﷺ تجتمع فيه هذه الخصائص. والنتيجة: من مجموع هذه الأمور يستفاد بأنه لم يمضي العسكري حتى خلف إماماً بعده، وهذا يدلّ بالملازمة على الولادة المهدوية.

وأشكلوا على هذا الاستدلال بإشكالات:

الإشكال الأول: إنّ المقصود من حديث الثقلين هو مجرد الوصية بالإحسان والنصرة لعترة النبي ﷺ، ولا دلالة فيه على ولادة المهدي من قريب أو بعيد.

الجواب:

إنّ القول بأنّ المقصود بالحديث مجرد الوصية بالإحسان والنصرة تضيق لمفاد الحديث؛ فإنّ المستفاد منه أوسع من ذلك كما بيّنا في المقدمة الرابعة؛ فمقتضى القرن بين الكتاب

والعترة هو الاتحاد في الخصائص بينهما كالعصمة والطاعة والتشريع وغيرها، فلا ينحصر مدلول الحديث بخصوص الإحسان والنصرة، بل يعمّ العصمة والاتباع والمصدرية وغيرها. الإشكال الثاني: إنّ المقصود بأهل البيت هم خصوص أصحاب الكساء الخمسة: علي وفاطمة والحسن والحسين. ويؤيد ذلك أنّ النبي ﷺ عندما نزلت آية التطهير كان يأتي كلّ يوم إلى بيت فاطمة ويقرأ الآية: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا} (١)؛ للإشارة إلى أنهم هم المقصودون بأهل البيت وليبين مكانتهم.

والجواب:

القول بأنّ المقصود بالحديث خصوص أصحاب الكساء علي وفاطمة والحسن والحسين ﷺ غير صحيح؛ وذلك لما ذكرناه في المقدمة الثالثة بأنّ المستفاد من قوله ﷺ: «وإنّ اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض» يعني أنه لا بدّ أن تكون هناك ملازمة مستمرة بين الكتاب والعترة في طول النشأة الدنيوية منذ شهادة النبي إلى قيام الساعة، فمتى ما وجد الكتاب فيلزمه شخص من العترة بنفس الخصائص، وهذا لا ينسجم مع تفسير العترة بخصوص أصحاب الكساء؛ وذلك لانتقالهم عن هذه النشأة، فيلزم من هذا التفسير الافتراق بينهما، وهو خلاف ظاهر الحديث، ولذا فلا بدّ من أن يكون المقصود بالعترة أوسع من أصحاب الكساء وهم الأئمة عليهم السلام. والمؤيد المذكور وهو آية التطهير لا دلالة فيه على حصر حديث الثقلين بأصحاب الكساء، فهما أمران مستقلان، فيمكن أن يكون المقصود بحديث الثقلين أوسع من المقصود بآية التطهير.

الإشكال الثالث: إنّ المقصود من قوله ﷺ: «لن يفترقا حتى يردا علي الحوض» هو الإخبار عن ثبات أهل بيته وملازمتهم للكتاب بعد النبي ﷺ، بخلاف صحابته، فإن بعضهم سيفترق عن كتاب الله، فلا دلالة للحديث على ولادة المهدي من بعيد أو قريب.

والجواب:

القول بأنّ المقصود بعدم الافتراق يعني عدم الافتراق العملي والسلوكي -أي ثبات العترة وملازمتهم للكتاب- وإن كان معنئ صحيحاً في نفسه، ولكنه تضيق للمعنى المستفاد من الحديث، فإنه لو لم يكن الحديث ظاهراً في عدم الافتراق الوجودي فلا أقل من أنّ مقتضى إطلاقه شموله لذلك، فيدلّ على أنه في طيلة أيام الدنيا منذ شهادة النبي ﷺ وحتى القيامة هناك تلازم وجودي بين الكتاب والعترة.

الإشكال الرابع: ليس المقصود من كتاب الله وعترتي أهل بيتي أن يكون هناك إمام من ذرية النبي ﷺ إلى يوم القيامة، بل المقصود بالعترة يعني السنة النبوية، فمقصوده بالحديث هو أنه خلف لأمته القرآن والسنة تؤخذ من أهل البيت، ويشهد لذلك أمران:

الأمر الأول: أنه جاء في طرق أخرى كطريق أبي هريرة التصريح بلفظ السنة بدلاً عن العترة، كما عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنتي ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض»^(١).

الأمر الثاني: على فرض أنّ اللفظ الوارد هو العترة، فهو مأخوذ على نحو الطريقة؛ لأنّ العترة أعرف بسنته، وهي الحافظة والمؤدية لها، لا أنّ هناك خصوصية للعترة.

والنتيجة: أنه لا علاقة لهذا الحديث بالولادة المهدوية.

(١) المستدرک علی الصحیحین، ج ١، ص ٩٣.

الجواب:

أولاً: القول بأن الوارد هو لفظة (سنتي) غير صحيح؛ لأنّ غالبية الطرق التي نقلت الحديث نقلت لفظ: (وعترتي) كما روى ذلك أبو سعيد الخدري^(١)، وزيد بن ثابت^(٢)، وجابر الأنصاري^(٣)، وزيد بن أرقم^(٤).

ويشهد لذلك قرائن كثيرة كحديث السفينة وغيره، وبالتالي نقول: من المطمأنّ به أنّ ما رواه أبو هريرة من لفظ (وسنتي) تحريف للحديث.

وثانياً: لو سلّمنا بصدور (وسنتي)، فغاياته أن يقال بتعدّد الصادر عن النبي ﷺ، لا أن يقال بأنّ الصادر واحد وهو (سنتي).

وثالثاً: على فرض وحدة الصادر عن النبي ﷺ، فنقول: لا وجه لترجيح كون الصادر هو (سنتي)، بخلاف ترجيح كونه (عترتي)؛ لكون أكثر الطرق على ذلك، وشهادة القرائن به، وعلى فرض التكافؤ فغاياته الإجمال، لا الجزم بكون الصادر هو (سنتي).

ورابعاً: القول بأنّ المقصود بالعترة هو السنة خلاف الظاهر جدّاً؛ إذ لو كان النبي ﷺ يريد أن يقول: (كتاب الله وسنتي) لصرّح بذلك ولم يقل: (وعترتي)، فظاهر العناوين هو الاحترازية والموضوعية، لا الطريقية.

(١) مسند أحمد، ج ٣، ص ١٤.

(٢) المصدر نفسه، ج ٥٥، ص ١٨١.

(٣) سنن الترمذي، ج ٥٥، ص ٣٢٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٢٨.

الحديث الثالث: الميتة الجاهلية

عن النبي ﷺ: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»^(١).
توضيح الإستدلال في مقدمات:

المقدمة الأولى: صحة الحديث، لا ريب في صحة هذا الحديث لاستفاضته، فقد رواه العامة والخاصة في الكتب المعتمدة وبالطرق المعتبرة، وإن اختلفت بعض ألفاظه فمثلاً: الوارد بلفظ: (من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية)^(٢). وأيضاً: (من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية)^(٣). وأيضاً: (من مات وليس عليه إمام جماعة فإن موته موتة جاهلية)^(٤).

المقدمة الثانية: وحدة الإمام لكل زمان، حيث نستفيد من هذا الحديث أن لكل زمان إماماً، وأن هذا الإمام واحد وليس متعدداً؛ لقوله: (إمام زمانه)، ولم يقل أئمة زمانه.
المقدمة الثالثة: لزوم معرفة الإمام، فيستفاد من قوله: (مات ميتة جاهلية) أن معرفة هذا الإمام ذات أهمية كبرى، ولها تأثير خطير في حياة المسلم؛ ولذا قال بعضُ بأنها شرط في الإسلام، وقال البعض أنها شرط في الإيمان، وقال آخرون أن عدم الالتزام بها موجب للعصيان، وعلى جميع الاحتمالات فلا إشكال في لزوم معرفة إمام الزمان.
ولا بأس هنا بنقل بعض الكلمات من الفريقين في ذلك:

(١) الكافي، ج١، ص٣٧٦.

(٢) صحيح البخاري، ج٨، ص٨٧.

(٣) صحيح مسلم، ج٦، ص٢٢.

(٤) المستدرک علی الصحیحین، ج١، ص١١٧.

(١) المحقق البحراني: "وقال القاضي نور الله التستري في كتاب إحقاق الحق: من المعلوم أنّ الشهادتين بمجردهما غير كافيتين إلا مع الالتزام بجميع ما جاء به النبي ﷺ من أحوال المعاد والإمامة كما يدلّ عليه ما اشتهر من قوله ﷺ: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»، ولا شك أنّ المنكر لشيء من ذلك ليس بمؤمن ولا مسلم»^(١).

(٢) كاشف الغطاء: "قال الفاضل أحمد بن السوسي الشافعي وقال ابن حجر: أنّ القطب لا يكون إلا من أهل البيت، وروى أنّ هذا الحديث صار سبباً لتشيع بعض المخالفين من علمائهم معللاً بأنّ ميتة الجاهلية إنما تكون بفوات المعارف التي هي من أصول الدين وذلك لا ينطبق إلا على رأي الشيعة"^(٢).

(٣) المحقق الجواهري: "وإنّ من لم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية محمول على إرادة الكفار في مقابل المؤمن بالمعنى الثاني"^(٣).

(٤) العيني: "أي كموت أهل الجاهلية حيث لم يعرفوا إماماً مطاعاً وليس المراد أنه يموت كافراً بل أنه يموت عصياناً"^(٤).

(٥) ابن حجر: "والمراد بالميتة الجاهلية وهي بكسر الميم حالة الموت كموت أهل الجاهلية على ضلال وليس له إمام مطاع لأنهم كانوا لا يعرفون ذلك، وليس المراد أنه يموت كافراً بل يموت عصياناً، ويحتمل أن يكون التشبيه على ظاهره ومعناه أنه يموت مثل موت الجاهلي وإن لم يكن هو جاهلياً، أو أنّ ذلك ورد مورد الزجر والتنفير وظاهره غير مراد ويؤيد أنّ المراد

(١) الحدائق الناضرة، ج ٥، ص ١٧٦.

(٢) كشف الغطاء، ج ١، ص ٨.

(٣) جواهر الكلام، ج ٦، ص ٦٠.

(٤) عمدة القاري، ج ٤، ص ١٧٨.

بالجاهلية التشبيه قوله في الحديث الآخر: من فارق الجماعة شبراً فكأنما خلع ربة الإسلام من عنقه^(١).

والنتيجة: أن الذي لا يعرف إمام زمانه ويموت فإنه يموت خارجاً عن الإسلام أو خارجاً عن الإيمان، أو عاصياً لا أقل.

المقدمة الرابعة: خصائص الإمام، فلا بد أن يكون هذا الإمام ذا مرتبة عالية من الكمال بمقتضى إناطة الإسلام أو الإيمان أو الطاعة بمعرفته، ومن هنا نعرف أن هذا الإمام يشترط فيه عدة خصائص:

الأولى: الجعل الإلهي، فلا بد وأن يكون هذا الإمام معيناً ومجعولاً من قبل الله تعالى أو نبيه ﷺ؛ فإن الشارع هو الأعرف بمن يصلح لمقام الإمامة.

الثانية: الحجية، فلا بد وأن يكون هذا الإمام حجة مفترض الطاعة؛ بمقتضى جعله هادياً وبمقتضى لزوم معرفته، وإلا لكان ذلك لغواً.

الثالثة: العصمة، فلا بد وأن يكون هذا الإمام معصوماً؛ بمقتضى كونه مفترض الطاعة، وإلا يلزم طاعته في المعصية، وهو قبيح.

المقدمة الخامسة: معنى المعرفة، ليس المقصود بالمعرفة مجرد معرفة الاسم، فإن هذه المعرفة لا تؤخر ولا تقدم، ولا يكون عدمها موجب للمعصية فضلاً عن الخروج عن الإيمان أو الإسلام، وإنما المقصود بالمعرفة هو العلم بأنه إمام حجة منصوب من قبل الله تعالى ومفترض الطاعة.

(١) فتح الباري، ج ١٣، ص ٥.

المقدمة السادسة: من خلال المقدمة السابقة يتضح لدينا بأنه لا أحد تنطبق عليه خصائص الإمام إلا أهل البيت عليهم السلام، وهم علي وأولاده كما أثبتنا ذلك فيما سبق، وهذا يعني أن المقصود بإمام الزمان شخص من أئمة أهل البيت عليهم السلام في كل زمان.

المقدمة السابعة: بما أن أئمة أهل البيت عليهم السلام اثنا عشر إماماً وقد مضى منهم أحد عشر إماماً، فلا بد من وجود إمام يخلفهم تتوَقَّر فيه هذه الخصائص، وهذا يعني وجود خلف بعد العسكري عليه السلام وإلا لخلت الأرض من إمام زمان، وليس هذا الخلف إلا المهدي. والنتيجة: ثبوت الولادة المهدوية.

ويشكل على هذا الدليل إشكالات:

الإشكال الأول: ليس المقصود من إمام الزمان هو إمام من أئمة أهل البيت عليهم السلام، بل المقصود هو الحاكم السياسي، فالمقصود من الرواية هو أن من يموت بدون معرفة حاكمه وبدون بيعة وطاعة للحاكم السياسي يموت ميتة جاهلية.

الجواب:

أولاً: بما أن الرواية قالت إمام زمانه نفهم منها أن هذا الإمام إمام واحد في كل زمان على جميع الناس، لا أئمة متعدّدون، والقول بأن إمام الزمان هو الحاكم السياسي يلزم منه أحد محذورين:

إما أن نقول بتعدّد أئمة الزمان؛ لأنّ لكلّ دولة حاكم، فيكون في زمان واحد مثلاً مائة إمام، وهو خلاف ظاهر الحديث بأنّ لكلّ زمان إمام، لا أئمة. أو نقول بأنّ إمام الزمان واحد وهو أحد الحكّام السياسيّين، وهذا موجب لعدم التعيين؛ لتردّده في عدّة أشخاص، أو موجب للترجيح بلا مرجّح.

ثانياً: إنّ ميته الجاهلية التي جعلت جزاءً لعدم معرفة إمام الزمان لا تناسب تطبيق الحديث على هؤلاء الحكّام؛ حيث فيهم الكفار والفجار والفاسقين، فهل يعقل أن تكون معرفة الكفرة أو الفسقة والفجرة شرط في الإسلام أو الإيمان أو الطاعة.

وثالثاً: على فرض أنّ المقصود بالإمام هو الحاكم السياسي، نقول: إما أن تلزم بيعته وطاعته بشكل مطلق، أي ولو كان فيما يخالف الشريعة، أو بشكل مقيد، أي فيما لا يخالف الشريعة، والأول باطل بالضرورة؛ لأنه موجب للفساد وضياع الدين، والثاني خلاف ظاهر الحديث في الإطلاق، وهذا يعني أنه لا بدّ وأن يكون المقصود بإمام الزمان هو إمام معصوم تلزم بيعته وطاعته بشكل مطلق، وهذا لا ينطبق على الحكّام، بل على الأئمة المعصومين.

ورابعاً: على فرض أنّ البيعة والطاعة للحاكم مقيدة بما إذا لم يخالف الشريعة، فمع ذلك نقول: الواقع الخارجي يثبت عكس ذلك؛ لأنّ معظم الحكّام على امتداد التاريخ يخالفون الشريعة ويستنون قوانين وتشريعات ضدّ الدين إلا الشاذّ النادر، فيلزم بالتالي من تفسير الحديث بالحكّام تخصيص الأكثر، وهو مستهجن. والمتحصّل أنه لا معنى لتفسير الأئمة بالحكّام.

الإشكال الثاني: لو سلّمنا بأنّ هذا الحديث يدلّ على وجود أئمة منصوبين من قبل الله تعالى، فإنه وارد على سبيل القضية الحقيقية لا الخارجية، فهو يقول: بعد فرض وجود إمام فإنه يلزمكم معرفته، لا أنه يدلّ على وجود إمام في كلّ زمان حتى يستدلّ به على لزوم ولادة المهدي. وعلى فرض دلالته على وجود إمام لكلّ زمان فهو ناظر لفرض وجود إمام ظاهر معروف كي تلزم معرفته، لا إمام غائب مستور، وبالتالي فلا يمكن بالحديث إثبات الولادة المهدوية.

الجواب:

أولاً: ظاهر الحديث هو المفروغية عن وجود إمام لكل زمان، لا أنه على سبيل القضية الحقيقة التقديرية. فدعوى أنه على سبيل القضية الافتراضية خلاف الظاهر جداً. ثانياً: لا شاهد على لزوم كون الإمام ظاهراً معروفاً، فالحديث مطلق يشمل الإمام الظاهر والغائب.

الإشكال الثالث: ورد عن النبي ﷺ: «من مات بلا وصية مات ميتة جاهلية»^(١). ومن الواضح بأنه ليس المقصود من الميتة الجاهلية هنا الخروج عن الإسلام أو الإيمان، فإن من صحّت عقيدته وحسنت أعماله وأخطأ في ترك الوصية لا يخرج عن الإسلام أو الإيمان، وبناءً على ذلك نقول: المقصود بقوله: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية» هو نفس المقصود من حديث ترك الوصية، وهو مجرد التحذير والتخويف، وأنّ من مات بلا إمام كان حاله كحال أهل الجاهلية، لا الخروج من الإسلام أو الإيمان أو المعصية، وبالتالي فلا يتم الاستدلال بالحديث على لزوم معرفة الإمام فضلاً عن الاستدلال به على الولادة المهدوية.

والجواب:

أولاً: يحتمل أن يكون المراد من ترك الوصية رغبةً عنها وأنها ليست مسنونةً ولا مرغوبةً فيها، فإنّ من كان كذلك يكون كافراً؛ لأنه ينكر ما هو معلوم من شرعه ﷺ. وثانياً: القول بأنّ المقصود من (مات ميتة جاهلية) مجرد التخويف والتحذير خلاف الظاهر؛ فإن لم يكن ظاهره الخروج عن الإسلام فلا أقل بأنه ظاهر في الخروج عن الإيمان، وإن أبيت فلا أقل من دلالة على العصيان، وهذا المقدار كاف في لزوم المعرفة.

(١) المقتعة، ص ١٠٢.

وثالثاً: على فرض أنّ المقصود من الميتة الجاهلية في حديث الوصية مجرد التخويف والتحذير، فلا معنى لحمل هذا التفسير في رواية معرفة إمام الزمان؛ وذلك لوجود بعض النصوص التي دلت على خلاف ذلك، منها:

(١) عن الحارث بن المغيرة قال: قلت لأبي عبد الله: قال رسول الله «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»؟ قال: «نعم». قلت: جاهلية جهلاء أو جاهلية لا يعرف إمامه؟ قال: «جاهلية كفر ونفاق وضلال»^(١).

(٢) عن ابن أبي يعفور قال: سألت أبا عبد الله عن قول رسول الله: «من مات وليس له إمام فميتته ميتة جاهلية» قال: قلت: ميتة كفر؟ قال: «ميتة ضلال» قلت: فمن مات اليوم وليس له إمام فميتته ميتة جاهلية؟ فقال: «نعم»^(٢).

الإشكال الرابع: قد يقال بأن الاستدلال بهذا الحديث على ولادة المهدي استدلال دوري؛ وذلك أنّ الاستدلال بالحديث يرتكز على أنه من لزوم المعرفة الذي يدلّ عليه الحديث نستدلّ بالدلالة الالتزامية على ضرورة الوجود المهدوي، مع أنه من الواضح بأن لزوم المعرفة متوقف على الوجود المهدوي؛ لأنه إذا كان المهدي معدوماً فلا معنى للزوم معرفته، وبالتالي نقول بأن الوجود المهدوي فرع لزوم المعرفة كما هو مقتضى الاستدلال بالحديث، مع أنّ لزوم المعرفة متوقف على الوجود المهدوي، والوجود المهدوي متوقف على لزوم المعرفة، فتوقف لزوم المعرفة على لزوم المعرفة، والوجود المهدوي على الوجود المهدوي، وهذا دور محال.

(١) الكافي، ج ١، ص ٣٧٦.

(٢) الكافي، ج ١، ص ٣٧٧.

والجواب:

أولاً: إنّ لزوم المعرفة الذي به نثبت الوجود المهدوي يختلف عن لزوم المعرفة المتوقف على الوجود المهدوي فالأول هو لزوم شرعي مستفاد من الحديث، والثاني لزوم عقلي، فتدبر جيداً.

وثانياً: لو فرضنا بأنّ اللزوم المستفاد من الحديث مجرد إرشاد لما يحكم به العقل، فيكون اللزوم واحداً وهو اللزوم العقلي، فمع ذلك نقول بأنّ لزوم المعرفة لا يتوقف على الوجود المهدوي، بل المعرفة هي التي تتوقف على ذلك، وأما لزومها فبدليل المنعمية أو غيره.

وثالثاً: يمكن القول بأنه لا لزوم المعرفة ولا المعرفة تتوقف على الوجود المهدوي؛ فإنه قد ذكر الفلاسفة بأنّ الموجودات تنقسم إلى موجودات ذهنية وخارجية، فما تتوقف عليه المعرفة هو الوجود الذهني لا الخارجي، ومحلّ بحثنا في الوجود الخارجي، فتأمل جيداً.

الدليل الخامس: الرؤية والمشاهدة

من أهم الأدلة التي يستدل بها على ولادة المهدي هو أخبار وحكايات المشاهدة، فهناك أشخاص كثيرون تشرفوا برؤية الإمام والالتقاء به، وهذا دليل على ولادته بالالتزام. وقد نقل هذه الأخبار الكثير من الأعلام كالشيخ الطوسي في كتاب الغيبة، والشيخ الصدوق في كمال الدين، والعلامة المجلسي في البحار، والمحدث النوري في النجم الثاقب، وغيرهم، بل وقد ألف علماؤنا القدامى والمعاصرون كتباً مستقلة في هذا الموضوع، مثل: كتاب (تبصرة الولي فيمن رأى القائم المهدي) للسيد هاشم البحراني، و(دار السلام فيمن فاز بسلام الإمام) للشيخ محمود الميثمي العراقي، و(بدائع الكلام فيمن اجتمع بالإمام) للسيد جمال الدين محمد بن الحسين اليزدي الطباطبائي، و(البهجة فيمن فاز بلقاء الحجة) للميرزا محمد تقي الأماسي الأصفهاني، و(العبقري الحسان في تواريخ صاحب الزمان) للشيخ علي أكبر النهاوندي، و(لقاءات مع صاحب الزمان) و(الكلمات الروحية عن طريق اللقاء بالإمام صاحب الزمان) للسيد حسن الأبطحي، و(رعاية الإمام المهدي للمراجع والعلماء الأعلام) للشيخ علي كريمي الجهرمي، و(لقاءات النساء مع صاحب الزمان) للسيد أحمد بحر العلوم وغيرها الكثير.

ويمكن تقسيم أخبار المشاهدة إلى ثلاثة أقسام:
 القسم الأول: في زمان الإمام العسكري عليه السلام.
 القسم الثاني: في زمان الغيبة الصغرى.
 القسم الثالث: في زمان الغيبة الكبرى.
 فنتكلم عن كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة:

القسم الأول: في حياة الإمام العسكري عليه السلام

هناك أشخاص كثيرون تشرفوا بقاء الإمام المهدي عليه السلام في حياة أبيه العسكري عليه السلام خلال هذه الخمس السنوات التي عاشها مع أبيه، ونقتصر على نقل بعض من هذه الأخبار: الخبر الأول: روى الصدوق بسنده عن معاوية بن حكيم ومحمد بن أيوب بن نوح ومحمد بن عثمان العمري رضي الله عنه قالوا: عرض علينا أبو محمد الحسن بن علي عليه السلام ابنه عليه السلام ونحن في منزله وكنا أربعين رجلاً، فقال: «هذا إمامكم من بعدي وخليفتي عليكم أطيعوه ولا تتفرّقوا من بعدي فتهلكوا في أديانكم، أما إنكم لا ترونه بعد يومكم هذا»، قالوا: فخرجنا من عنده فما مضت إلا أيام قلائل حتى مضى أبو محمد عليه السلام ^(١).

الخبر الثاني: روى الكليني عن عمرو الأهوازي قال: أراني أبو محمد عليه السلام ابنه وقال هذا صاحبكم من بعدي ^(٢).

(١) كمال الدين، ص ٤٣٥.

(٢) الكافي، ج ١، ص ٣٢٨.

الخبر الثالث: وروى عن علي بن محمد عن محمد بن إسماعيل بن موسى بن جعفر وكان أسنّ شيخ من ولد رسول الله بالعراق فقال: رأيت بين المسجدين وهو غلام عليه السلام (١).

الخبر الرابع: وروى عن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي النيسابوري عن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن موسى بن جعفر عن أبي نصر ظريف الخادم أنه رآه (٢).

القسم الثاني: في زمن الغيبة الصغرى

هناك الكثيرون الذين التقوا بالإمام عليه السلام في زمن الغيبة الصغرى والتي دامت سبعين سنة تقريباً، وسوف نقتصر على ذكر بعض من تشرف بذلك:

الخبر الأول: روى الصدوق عن عبد الله بن جعفر الحميري قال: سألت محمد بن عثمان العمري عليه السلام فقلت له: رأيت صاحب هذا الأمر؟ فقال: نعم، وآخر عهدي به عند بيت الله الحرام وهو عليه السلام يقول: «اللَّهُمَّ انجز لي ما وعدتني» (٣).

الخبر الثاني: وروى عن أبي الحسن علي بن موسى بن أحمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: وجدت في كتاب أبي رضي الله عنه، قال: حدّثنا محمد بن أحمد الخوال عن أبيه عن الحسن بن علي الطبري عن أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي بن إبراهيم بن مهزيار، يقول: كنت نائماً في مرقدني إذ رأيت في ما يرى النائم قائلاً يقول لي: حجّ فإنك تلقى صاحب زمانك عليه السلام.

(١) المصدر نفسه، ص ٣٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٢.

(٣) كمال الدين، ج ٢، ص ٤٤٠.

قال علي بن ابراهيم: فانتبهت وأنا فرح مسرور، فما زلت في الصلاة حتى انفجر عمود الصبح. ولما فرغت من صلواتي وخرجت أسأل عن الحج فوجدت فرقة تريد الخروج، فبادرت مع أول من خرج، فما زلت كذلك حتى خرجوا وخرجت بخروجهم أريد الكوفة، فلما وافيت نزلت عن راحلتي وسلّمت متاعي إلى ثقات إخواني وخرجت أسأل عن آل أبي محمد عليه السلام، فما زلت كذلك فلم أجد أثراً ولا سمعت خبراً، وخرجت في أول من خرج أريد المدينة فلما دخلتها لم أتمالك أن نزلت عن راحلتي وسلّمت رحلي إلى ثقات إخواني، وخرجت أسأل عن الخبر وأقفوا الأثر، فلا خبراً سمعت، ولا أثراً وجدت، فلم أزل كذلك إلى أن نفر الناس إلى مكة وخرجت مع من خرج حتى وافيت مكة، ونزلت فاستوثقت من رحلي وخرجت أسأل عن آل أبي محمد عليه السلام، فلم أسمع خبراً ولا وجدت أثراً، فما زلت بين اليأس والرجاء متفكراً في أمري وعائياً على نفسي وقد جنّ الليل. فقلت: أرقب إلى أن يخلو لي وجه الكعبة لأطوف بها وأسأل الله (عز وجل) أن يعرّفني أملي فيها. فبينما أنا كذلك وقد خلا لي وجه الكعبة إذ قمت إلى الطواف فإذا أنا بفتى مليح الوجه طيب الرائحة، متزر ببردة، متشح بأخرى، وقد عطف بردائه على عاتقه، فرعته، فالتفت إليّ وقال: ممّن الرجل؟ فقلت: من الأهواز. فقال: أتعرف منها ابن الخصيب؟ فقلت: رحمه الله دُعي فأجاب.

فقال: رحمه الله، لقد كان بالنهار صائماً وبالليل قائماً وللقرآن تالياً ولنا موالياً، فقال: أتعرف بها عليّ بن إبراهيم بن مهزيار؟ فقلت: أنا عليّ. فقال: أهلاً وسهلاً بك يا أبا الحسن، أتعرف الصريحين (الضريحين)؟ فقلت: نعم.

قال: ومن هما؟ قلت: محمد وموسى. ثم قال: ما فعلت العلامة التي بينك وبين أبي محمد عليه السلام؟ فقلت: معي. فقال: أخرجها إليّ. فأخرجتها إليه خاتماً حسناً على فصّه (محمد وعليّ). فلما رأى ذلك بكى ملياً ورنّ شجياً فأقبل يبكي بكاءً طويلاً وهو يقول: رحمك

الله يا أبا محمد فلقد كنت إماماً عادلاً ابن أئمة وأبا إمام، أسكنك الله الفردوس الأعلى مع آبائك.

ثم قال: يا أبا الحسن صير إلى رحلك وكن على أهبة من كفايتك حتى إذا ذهب الثلث من الليل وبقي الثلثان. فالحق بنا فإنك ترى مُنَاكَ (إن شاء الله). قال ابن مهزيار: فصرت إلى رحلي أطيل وأصلحته وقدمت راحلتي وحملتها وصرت في متنها حتى لحقت الشعب، فإذا أنا بالفتى هناك يقول: أهلاً وسهلاً بك يا أبا الحسن طوبى لك فقد أذن لك. فسار وسرت بسيره حتى جاز بي عرفات ومنى وصرت في أسفل ذروة جبل الطائف، فقال لي: يا أبا الحسن انزل وخذ في أهبة الصلاة.

فنزل ونزلت حتى فرغ وفرغت. ثم قال لي: خذ في صلاة الفجر وأوجز. فأوجزت فيها وسلم وعقر وجهه في التراب، ثم ركب وأمرني بالركوب فركبت، ثم سار وسرت بسيره حتى علا الذروة فقال: المح، هل ترى شيئاً؟ فقلت: يا سيدي أرى بقعة نزهة كثيرة العشب والكلاء. فقال لي: هل ترى في أعلاها شيئاً؟ فلمحت فإذا أنا بكثيب من رمل فوقه بيت من شعر يتوقد نورا؟ فقال لي: هل رأيت شيئاً؟ فقلت: أرى كذا وكذا، فقال لي: يا ابن مهزيار طب نفساً وقرّ عيناً فإنّ هناك أمل كلّ مؤمل.

ثم قال لي: انطلق بنا. فسار وسرت حتى صار في أسفل الذروة ثم قال: انزل بها هنا يذل لك كلّ صعب. فنزل ونزلت حتى قال لي: يا ابن مهزيار خلّ عن زمام الراحلة. فقلت: على من أخلفها وليس ههنا أحد؟ فقال: إنّ هذا حرم لا يدخله إلّا وليّ ولا يخرج منه إلّا وليّ. فخلّيت عن الراحلة، فسار وسرت، فلما دنا من الخباء سبقني وقال لي: قف هنا إلى أن يؤذن لك. فما كان إلّا هنيهة فخرج إليّ وهو يقول: طوبى لك، قد أعطيت سؤالك. فدخلت عليه صلوات الله عليه وهو جالس على نمط عليه نطع أديم أحمر متكئ على مسورة أديم، فسلمت عليه وردّ عليّ السلام ولمحته فرأيت وجهه مثل فلقة القمر لا بالخرق ولا بالبرق،

ولا بالطويل الشامخ ولا بالقصير اللاصق، محدود القامة، صلت الجبين أزج الحاجبين، أدعج العينين، أقى الأنف، سهل الخدين، على خده الأيمن خال.

فلما أن بصرت به حار عقلي في نعتة وصفته، فقال لي: يا ابن مهزيار كيف خلقت إخوانك في العراق؟ قلت: في ضنك عيش وهناة، قد تواترت عليهم سيوف بني الشيصبان، فقال: قاتلهم الله أتى يؤفكون كأني بالقوم قد قتلوا في ديارهم وأخذهم أمر ربهم ليلاً ونهاراً.

فقلت: متى يكون ذلك يا بن رسول الله؟ قال: إذا حيل بينكم وبين سبيل الكعبة بأقوام لا خلاف لهم والله ورسوله منهم براء، وظهرت الحمرة في السماء ثلاثاً فيها أعمدة اللجين تتلألأ نوراً ويخرج السروسي من ارمينية وأذربايجان يريد وراء الرّي الجبل الأسود المتلاحم بالجبل الأحمر، لزيق جبل طالقان، فيكون بينه وبين المروزي وقعة صيلمانية يشيب فيها الصغير ويهرم منها الكبير ويظهر القتل بينهم، فعندها توقعوا خروجه إلى زوراء العراق فيقيم بها سنة أو دونها ثم يخرج إلى كوفان فيكون بينهم وقعة من التجف إلى الحيرة إلى الغري وقعة شديدة تذهل منها العقول، فعندها يكون بوار الفتتين وعلى الله حصاد الباقيين، ثم تلا قوله تعالى: {بسم الله الرحمن الرحيم أتها أمرنا ليلاً أو نهاراً فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس}.

فقلت: سيدي يا ابن رسول الله ما الأمر؟ قال: نحن أمر الله وجنوده. قلت: سيدي يا ابن رسول الله حان الوقت؟ قال: واقتربت الساعة وانشق القمر^(١).

الخبر الثالث: الكليني عن علي عن أبي علي أحمد بن إبراهيم بن إدريس عن أبيه أنه قال: رأيت بعد مضي أبي محمد حين أيفع وقبّلت يده وراسه^(٢).

(١) كمال الدين، ص ٤٦٨.

(٢) الكافي، ج ١، ص ٣٣١، ح ٨.

الخبر الرابع: الطوسي عن أحمد بن عبدون عن أبي الحسن محمد بن علي الشجاعى عن أبي عبدالله محمد بن إبراهيم النعماني عن يوسف بن أحمد الجعفري قال: حججت سنة ست وثلاثمائة وجاورت بمكة تلك السنة وما بعدها إلى سنة تسع وثلاثمائة ثم خرجت عنها منصرفاً إلى الشام، فبينما أنا في بعض الطريق وقد فاتتني صلاة الفجر فنزلت من المحمل وتهيأت للصلاة فرأيت أربعة نفر في المحمل، فوقفت أعجب منهم، فقال أحدهم: ممّ تعجب؟ تركت صلاتك وخالفت مذهبك، فقلت للذي يخاطبني: وما علمك بمذهبي؟ فقال: تحب أن ترى صاحب زمانك؟ فقلت: نعم، فأوماً إلى أحد الأربعة، فقلت له: إن له دلائل وعلامات، فقال: أيما أحب إليك أن ترى الجمل وما عليه صاعداً إلى السماء أو ترى المحمل صاعداً إلى السماء؟ فقلت: أيهما كان فهي دلالة، فرأيت الجمل وما عليه يرتفع إلى السماء، وكان الرجل أوماً إلى رجل به سمرة، وكان لونه الذهب، وبين عينيه سجادة^(١).

القسم الثالث: أخبار اللقاء في زمن الغيبة الكبرى

تشرف كثير من علماء الطائفة ومن الصالحين الأخيار برؤية الإمام الحجة عليه السلام في زمن الغيبة الكبرى والتي بدأت من سنة ٣٢٩ وإلى هذه اللحظة، يعني ألفاً ومائة وسبع سنوات، وسوف نقتصر على ذكر بعض من هؤلاء:

الخبر الأول: صرح السيد ابن طاووس بسماع صوت الإمام عليه السلام، فقال: وكنت أنا بسر من رأى فسمعت سحراً دعاه عليه السلام، فحفظت منه عليه السلام من الدعاء لمن ذكره من الأحياء

(١) الغيبة، ص ٢٥٧.

والأموات: «وابعثهم في عزنا وملكنا، وسلطاننا ودولتنا». وكان ذلك في ليلة الأربعاء ثالث عشر ذي القعدة سنة ثمان وثلاثين وستمائة^(١).

الخبر الثاني: كان العلامة الحلي في إحدى ليالي الجمعة قد تشرف بزيارة سيد الشهداء عليه السلام، وكان لوحده راكباً على حمارة ويده سوط، وفي أثناء الطريق صاحبه شخص عربي وكان راجلاً، ثم تكلم في المسائل العلمية، والعلامة يسأله عن مشكلاته في العلوم واحدة تلو الأخرى، وكان هذا الشخص يجيب عليها ويقوم بحلها، حتى انجر الحديث إلى إحدى المسائل فأفتى ذلك الشخص بخلاف ما يراه العلامة الحلي وقال: لن يرد حديث عندنا يؤيد هذه الفتوى، فقال الرجل: إن حديثاً في هذا الباب قد ذكره الشيخ الطوسي في (التهذيب) فتصفح كتاب التهذيب، وفي الصفحة الفلانية والسطر الفلاني تجده مذكوراً. فأخذت العلامة الحيرة، من يكون هذا الشخص؟ فسأل الرجل وقال: هل يمكن في زمان الغيبة الكبرى أن نرى صاحب الأمر عليه السلام أو لا؟ وفي هذه الأثناء سقط السوط من يد العلامة، فأخذ الرجل السوط من الأرض ووضع بهيد العلامة وقال: وكيف لا يمكن أن يرى صاحب الزمان والحال أن يده في يدك. فسقطت العلامة وبدون اختيار من حمارة إلى الأرض وهو يقبل قدمي الإمام وأغمي عليه، ولما انتبه لم ير أحداً، وبعد أن رجع إلى البيت تصفح كتاب (التهذيب) فوجد الحديث المذكور في تلك الصفحة وذلك السطر، كما دلّه عليه. وبعد ذلك كتب العلامة بخطه على حاشية التهذيب: وهذا الحديث هو الذي أرشدني إليه صاحب الأمر^(٢).

الخبر الثالث: قال السيد الجزائري: أخبرني أوثق مشايخي في العلم والعمل وكان تلميذاً لمولاي الأردبيلي من أهل (تفرش) واسمه الأمير علام وكان في غاية الزهد والورع قال:

(١) مهج الدعوات، ص ٢٦٩.

(٢) دار السلام، الحكاية ١٥؛ قصص العلماء للتكايفي، ص ٣٥٩.

كانت لي حجرة في المدرسة المحيطة بالقبة الشريفة بالغري، واتفق لي ذات ليلة أن خرجت بعد أن فرغت من المطالعة وكان قد ذهب كثير من الليل، فبينما أنا أجول في الصحن رأيت شخصاً مقبلاً نحو الروضة المقدسة فتساءلت إن كان الرجل من لصوص القناديل، فأقبلت نحوه فلما قربت منه عرفت أنه أستاذنا الفاضل العالم التقي الزكي مولانا أحمد الأردبيلي رحمته الله، فأخفيت نفسي عنه حتى أتى الباب وكان مقفلاً فانفتح له عند وصوله إليه، وجرى مثل ذلك عند الباب الثاني والثالث حتى دخل الروضة المقدسة فسلم ورد عليه السلام صوت من جهة القبر الشريف، وسمعتة يتحدث الإمام عليه السلام في مسألة علمية ثم خرج، فمشيت خلفه حتى خلف الغري متوجّهاً نحو مسجد الكوفة، فكنت خلفه بحيث لا يراني حتى دخل المسجد وصار إلى المحراب الذي استشهد أمير المؤمنين عليه السلام عنده، فسمعتة يتكلم مع أحدهم في المسألة نفسها، ثم خرج من المسجد ورجع أدراجة، ورجعت خلفه وهو لا يراني، وعندما وصل إلى بوابة البلدة كان الصبح قد أسفر، فأظهرت نفسي له وقلت: يا مولانا لقد كنت معك حيث دخلت الروضة المقدسة إلى الآن، وأقسم عليك ألا أخبرتني بما جرى عليك ومن هو الشخص الأول الذي كلمته ومن هو الثاني؟ فقال: أخبرك على أن لا تخبر به أحداً ما دمت حياً، فلما توثق ذلك مني قال: كنت أفكر في بعض المسائل وقد استغلقت علي، فوقع في قلبي أن أتى أمير المؤمنين عليه السلام وأسأله عن ذلك، ولما فعلت أحالني عليه السلام إلى صاحب الزمان عليه السلام وقال: ائت مسجد الكوفة فالقائم هناك هذه الليلة وإنه إمام زمانك فسله مسألتك^(١).

الخبر الرابع: قال المولى محمد السلماسي: كنت حاضراً في مجلس السيد في المشهد الغروي، إذ دخل عليه لزيارته المحقق القمي -صاحب القوانين- في السنة الذي رجع من العجم إلى العراق، زائراً لقبور الأئمة، وحاجاً لبيت الله الحرام. فتفرق من كان في المجلس، وحضر

(١) الأنوار النعمانية، ج ٢، ص ٣٠٢.

للاستفادة منه - وكانوا أزيد من مائة- وبقيت ثلاثة من أصحابه، أرباب الورع والسداد البالغين إلى رتبة الاجتهاد. فتوجه المحقق الأيد إلى جناب السيد وقال: إنكم فُزتم، وحُزتم مرتبة الولادة الروحانية والجسمانية، وقرب المكان الظاهري والباطني. فتصدّقوا علينا بذكر مائة من موائد تلك الخوان، وثمره من الثمار التي جنيت من هذه الجنان، كي تنشرح به الصدور، وتطمئن به القلوب. فأجاب السيد من غير تأمل، وقال: إني كنت في الليلة الماضية قبل ليلتين أو أقل - والترديد من الراوي- في المسجد الأعظم بالكوفة لأداء نافلة الليل، عازماً على الرجوع إلى النجف في أول الصبح؛ لئلا يتعطل أمر البحث والمذاكرة - وهكذا كان دأبه في سنين عديدة- فلما خرجت من المسجد ألقى في روعي الشوق إلى مسجد السهلة، فصرفتُ خيالي عنه، خوفاً من عدم الوصول إلى البلد قبل الصبح، فيفوت البحث في اليوم. ولكن كان الشوق يزيد في كل آن، ويميل القلب إلى ذلك المكان. فبينما أقدم رجلاً وأؤخر أخرى، إذا بريج فيها غبارٌ كثيرٌ، فهاجت بي وأمالتي عن الطريق.. فكأنها التوفيق الذي هو خير رفيقٍ، إلى أن ألقيني إلى باب المسجد فدخلت فإذا به خالياً عن العباد والزوار، إلا شخصاً جليلاً مشغولاً بالمناجاة مع الجبار، بكلمات ترق القلوب القاسية، وتسح الدموع من العيون الجامدة.. فطار بالي، وتغيّرت حالي، ورجفت ركبتي، وهملت دمعتي من استماع تلك الكلمات، التي لم تسمعها أذني، ولم ترها عيني ممّا وصلت إليه من الأدعية الماثورة... وعرفت أنّ الناجي ينشئها في الحال، لا أنه ينشد ما أودعه في البال، فوقفت في مكاني مستمعاً متلذذاً، إلى أن فرغ من مناجاته. فالتفت إليّ وصاح بلسان العجم: "مهدي بيا" أي: هلم يا مهدي! فتقدّمتُ إليه بخطواتٍ فوقفتُ، فأمرني بالتقدّم فمشيتُ قليلاً ثم وقفتُ، فأمرني بالتقدّم، وقال: إنّ الأدب في الامتثال، فتقدّمتُ إليه بحيث تصل يدي إليه، ويده الشريفة إليّ وتكلم بكلمة.

قال المولى السلماسي: ولما بلغ كلام السيد السند إلى هنا أضرب عنه صفحاً، وطوى عنه كشحاً، وشرح في الجواب عما سأله المحقق المذكور قبل ذلك عن سرّ قلّة تصانيفه، مع طول باعه في العلوم، فذكر له وجوهاً، فعاد المحقق القمي، فسأل عن هذا الكلام الخفي، فأشار بيده شبه المنكر: بأنّ هذا سرّاً لا يُذكر^(١).

وقد يشكل على هذا الدليل بعدة إشكالات:

الإشكال الأول

أنّ هذه الروايات المذكورة ضعيفة السند فلا يمكن الاعتماد عليها في إثبات الولادة المهدوية.

الجواب:

ينبغي قبل الشروع في الجواب الإشارة إلى مقدّمة - قد نبّهنا عليها فيما سبق ونعيدها لمزيد فائدة - في تقسيم الأخبار من حيث الحاجة للبحث السندي وعدمها، فنقول: قسّم بعض الأعلام الأخبار إلى أقسام أربعة:

القسم الأول: الأخبار المتواترة: وهي التي بلغ عدد المخبرين بها حدّاً يمتنع معه التواطؤ على الكذب أو الاشتباه في فهم الحادثة. وهنا يقول العلماء بحجية الخبر المتواتر لأنه يوجب العلم واليقين، وهذا العلم المتولد من التواتر حجة إما لكونه من القضايا الأولية الضرورية كما يقرّره المنطق الأرسطي، وإما بحساب الاحتمالات كما هو مبنى الشهيد الصدر وقد سبق بيان ذلك. وبناءً على ذلك فلا حاجة للبحث في سند الأخبار المتواترة.

(١) البحار، ج ٥٣، ص ٢٣٤.

القسم الثاني: أخبار الآحاد المحفوفة بقرائن قطعية: وهي الأخبار التي لا توجب إلا الظن، فلا تفيد علماً ولا اطمئناناً في نفسها، إلا أنه توجد معها بعض القرائن القطعية التي تؤدي إلى الجزم بصحة مفاد هذه الأخبار. وهنا يقول الأعلام بأن هذه الأخبار حجة بلا حاجة للبحث في سندها؛ وذلك لحصول القطع بها ببركة هذه القرائن القطعية والقطع حجة في نفسه.

القسم الثالث: الأخبار المستفيضة: وهي الأخبار الكثيرة التي لا تبلغ حد التواتر، ولكنها تكون فوق أخبار الآحاد كما يقول البعض، والبعض الآخر يجعلها ضمن أخبار الآحاد. وعرف الشهيد الثاني الاستفاضة بأنها: "إخبار جماعة لا تجمعهم داعية التواطؤ عادة ويحصل بقولهم العلم بمضمون خبرهم أو الظن الغالب المقارب له على قول"^(١).

وعلى أي حال فقد اختلف الأعلام في الحاجة للبحث السندي في الأخبار المستفيضة، فالمشهور ذهبوا إلى أن الاستفاضة حجة بلا حاجة للبحث السندي، وإن اختلفوا في توجيه حجيتها إما لأنها توجب الوثوق الشخصي وهو حجة بذاته أو بالتعبد، أو لأنها توجب الوثوق النوعي وهو حجة بالتعبد، وممن ذهب لحجية الأخبار المستفيضة بلا حاجة للبحث في سندها صاحب المنتقى قال: "لعدم اعتبار تمامية السند في الاستفاضة"^(٢).

وقال: "والذي يتحصل أنه يمكن الجزم بثبوت التخيير بين الروايتين المتعارضتين بملاحظة الروايات الخمس الأولى مع ضعف سندها لبلوغها حد الاستفاضة"^(٣).

ولكن يرى السيد الخوئي أن الأخبار المستفيضة ليست حجة في نفسها؛ لأنها من قسم أخبار الآحاد، فلا تفيد إلا الظن وهو ليس بحجة، ولذا لا يرى حجية الاستفاضة، قال:

(١) المسالك، ج ١٣، ص ٣٥١.

(٢) منتقى الأصول، ج ٦، ص ١٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ج ٧، ص ٤٣٠.

"وأما الاستفاضة فهي لا تنافي عدم الاعتبار، فإن الخبر المستفيض قسم من الأخبار الآحاد كما حَقَّق في محله، ولذا يجعلونه في مقابل المتواتر"^(١).

القسم الرابع: أخبار الآحاد المجردة: وهي الأخبار التي لا تفيد سوى الظن. وهنا يقول الأعلام بأن هذه الأخبار ليست بحجة إلا أن يكون رواها ثقات بناءً على مبنى الوثاقة، أو يضم لذلك أيضاً أن يكون هناك منشأ عقلائي على الوفاق، أو أن لا يقوم منشأ عقلائي على الخلاف بناءً على مبنى الوثوق.

إذا اتضحت هذه المقدمة نقول:

أولاً: إن أخبار ولادة المهدي عليه السلام بلغت حدّ التواتر الذي لا نحتاج فيه للبحث السندي، وعلى فرض عدم قبول التواتر فلا أقل من كونها أخبار آحاد محفوفة بقرائن قطعية، كقاعدة اللطف، وروايات عدم خلو الأرض من حجة، وحديث الثقلين، وتصريح علماء النسب والتاريخ بالولادة، وغير ذلك. وعلى فرض عدم قبول ذلك فلا أقل من كونها أخبار مستفيضة توجب الوثوق بصحة مؤدّاهها، وعلى جميع هذه التقادير لا نحتاج للبحث في سند أخبار الولادة المهدوية.

وثانياً: إن القول بأن هذه الأخبار ضعيفة خالٍ من الصحة، بل توجد عندنا روايات معتبرة على ذلك، نقصر بذكر روايتين:

الرواية الأولى: عن عبد الله الحميري قال: اجتمعت أنا والشيخ أبو عمرو عند أحمد بن إسحاق، فغمزني أحمد بن إسحاق أن أسأله، عن الخلف فقلت له: يا أبا عمرو إني أريد أن أسألك عن شيء، وما أنا بشاك فيما أريد أن أسألك عنه، فإن اعتقادي وديني أن الأرض لا تخلو من حجة، إلا إذا كان قبل يوم القيامة بأربعين يوماً، فإذا كان ذلك رفعت الحجة

(١) مصباح الفقاهة ج ١ ص ٥٢٤.

وأغلق باب التوبة، فتم يك ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً، فأولئك أشرار من خلق الله (عز وجل)، وهم الذين تقوم عليهم القيامة، ولكني أحببت أن أزداد يقيناً، وإن إبراهيم عليه السلام سأل ربه (عز وجل) أن يريه كيف يحيي الموتى، قال: أولم تؤمن؟ قال: بلى ولكن ليطمئن قلبي، وقد أخبرني: أبو علي أحمد بن إسحاق، عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته وقلت: من أعامل أو عمّن آخذ، وقول من أقبل؟ فقال له: العمري ثقتي فما أدى إليك عني فعني يؤدي، وما قال لك عني فعني يقول، فاسمع له وأطع، فإنه الثقة المأمون، وأخبرني أبو علي: أنه سأل أبا محمد عليه السلام، عن مثل ذلك، فقال له: العمري وابنه ثقتان، فما أديا إليك عني فعني يؤديان، وما قال لك فعني يقولان، فاسمع لهما وأطعمهما، فإنهما الثقتان المأمونان، فهذا قول إمامين قد مضيا فيك قال: فخر أبو عمرو ساجداً، وبكى، ثم قال: سل حاجتك، فقلت له: أنت رأيت الخلف من بعد أبي محمد عليه السلام؟ فقال: إي والله ورقبته مثل ذا وأوماً بيده، فقلت له: فبقيت واحدة، فقال لي: هات، قلت: فالاسم؟ قال: محرّم عليكم أن تسألوا عن ذلك، ولا أقول هذا من عندي، فليس لي أن أحلل ولا أحرم، ولكن عنه عليه السلام فإن الأمر عند السلطان أن أبا محمد مضى ولم يخلف ولداً، وقسم ميراثه وأخذه من لا حق له فيه وهو ذا عياله يجولون ليس أحد يجسر أن يتعرّف إليهم أو ينيلهم شيئاً، وإذا وقع الاسم وقع الطلب، فاتقوا الله وأمسكوا، عن ذلك^(١).

الرواية الثانية: عن أبي هاشم الجعفري قال: قلت لأبي محمد عليه السلام: جلالتك تمنعني من مسألتك، فتأذن لي أن أسألك؟ فقال: سل، قلت: يا سيدي هل لك ولد؟ فقال: نعم، فقلت: فإن بك حدث فأين أسأل عنه؟ فقال: بالمدينة^(٢).

(١) الكافي، ج ١، ص ٣٣٠.

(٢) الكافي، ج ١، ص ٣٢٨.

وثالثاً: الأدلة على ولادة الإمام المهدي ليست منحصرة في هذه الروايات، وقد ذكرنا أدلة أخرى تدلّ على الولادة، فلا معنى بالتالي لإنكار الولادة المهدوية بحجة ضعف هذه الأخبار.

الإشكال الثاني

لا يمكن القبول والتصديق بهذه الأخبار والحكايات؛ وذلك أنها تتنافى مع جملة وافرة من النصوص التي تدلّ على عدم إمكان اللقاء بالمهدي، ونقتصر على ذكر أربع منها:

الأولى: عن عبد العظيم الحسيني عن محمد بن علي بن موسى في ذكر القائم قال: «يخفى على الناس ولادته ويغيب عنهم شخصه وتحرم عليهم تسميته وهو سمي رسول الله وكنيته»^(١).

الثانية: عن صفوان بن مهران عن الصادق أنه قيل له: من المهدي من ولدك؟ قال: «الخامس من ولد السابع، يغيب عنكم شخصه ولا يحل لكم تسميته»^(٢).

الثالثة: عن علي بن محمد عن أبي عبدالله الصالح قال: سألتني أصحابنا بعد مضي أبي محمد أن أسأل عن الاسم والمكان فخرج الجواب: «إن دلتهم على الاسم أذاعوه وإن عرفوا المكان دلوا عليه»^(٣).

(١) كمال الدين، ص ٣٧٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٣.

(٣) الكافي، ج ١، ص ٣٣٣.

الرابعة: روى الصدوق بسنده عن الريان بن الصلت قال: سئل أبو الحسن الرضا عن القائم فقال: «لا يرى جسمه ولا يسمى اسمه»^(١).

والمتحصّل من ذلك أنه إما أن نلتزم بأخبار الرؤية فيلزم بالتالي طرح هذه الطوائف من الروايات، وإما أن نلتزم بهذه الطوائف من الروايات فيلزم بالتالي طرح أخبار الرؤية، فالجمع بين هذين الأمرين غير ممكن، أو أن نطرح كلّ هذه الأخبار لقضية التعارض بينها.

والجواب:

أولاً: هذه الروايات المذكورة لا تدلّ على عدم إمكان اللقاء بالمهدي، بل أقصى ما تفيدّه هو أنّ ولادة المهدي وحياته محاطة بالخوف والكتمان، ولذلك يغيب عن الناس بحيث لا يعلمون مكانه ولا يرونه، وهذا لا يدلّ صراحةً أو تلويحاً إلى امتناع الرؤية حتى يقال بوقوع المعارضة بين الأخبار.

وثانياً: على فرض وجود معارضة ولو من خلال المدلول الالتزامي لهذه الطوائف من الروايات، فنقول: بأنّ الجمع العرفي بين أخبار الرؤية وبين هذه الروايات ممكن جداً؛ وذلك أن يقال بأحد وجهين:

الوجه الأول: العموم والخصوص، بأن يقال: إنّ هذه الطوائف من الروايات تدلّ على عدم إمكان اللقاء بالمهدي بشكل عام ولجميع الناس؛ لأنّ في ذلك خطراً أو ضرراً عليه، ولا مانع من تخصيصها بأخبار الرؤية، فإنّ أخبار الرؤية خاصة ببعض الأشخاص وهم الذين بلغوا درجة من الورع والتقوى وحفظ الأسرار بحيث لا يكون اللقاء المهدي بهم يشكّل خطراً أو ضرراً على حياة الإمام عليه السلام، وبهذا يندفع الإشكال.

(١) كمال الدين، ص ٣٧٠.

الوجه الثاني: الغيبة عنوانية لا حقيقية، بأن يقال بأن مقتضى الجمع بين هذه الأخبار هو أن يكون المقصود بهذه الطوائف من الروايات هو خفاء وغيبة المهدي من حيث العنوان والهوية، لا الغيبة الحقيقية، فالإمام عليه السلام يعيش بين الناس ويزاول حياته بشكل طبيعي وليس منقطعاً عن العالم، ولكنّ الناس لا يعلمون بأنه المهدي، فهذه غيبة عنوانية فقط، فإذا كانت هناك مصلحة تستدعي بأن يكشف الإمام عليه السلام لبعض الأشخاص عن هويته فلا مانع من ذلك، وهذا ما سنذكره في الفصل الرابع بشيء من التفصيل فارتقب.

الإشكال الثالث

قد يقال بأنه لا يمكننا التصديق بأخبار الرؤيا؛ إذ كيف يمكن للرأي أن يجزم بأن من رآه وشاهده هو المهدي فعلاً بعدما كانت هوية المهدي الحقيقية غير معلومة لأحد ضرورة استتاره وغيبته عن الناس، فلذلك نقول: توجد عدّة احتمالات في هذه الرؤيا:

الاحتمال الأول: أن يكون هذا الشخص المرأي هو المهدي فعلاً.

الاحتمال الثاني: أن يكون هذا الشخص المرأي شيطاناً قد تمثّل بصورة إنسان وادّعى كونه المهدي، فإنّ الشيطان يمكنه التمثّل بصورة البشر كما تمثّل في معركة بدر بصورة سراقه.

الاحتمال الثالث: أن يكون هذا الشخص المرأي إنساناً دجالاً انتحل شخصية المهدي كذباً وغرر بالرأي.

الاحتمال الرابع: أن يكون الرأي نفسه قد وقع في حالة من التخليط والمرض أو اللبس بحيث يظنّ في نفسه أنه على حالة اتصال ولقاء بالمهدي وهو مشتبه في ذلك، فلا توجد رؤيا ومشاهدة في الحقيقة.

ومع وجود هذه الاحتمالات الأربعة فكيف يمكننا الجزم والتصديق بهذه الأخبار؟!

والجواب:

أولاً: هذا الإشكال لا يأتي في جميع هذه الأخبار، فمثلاً غالبية أخبار القسم الأول من أخبار الرؤيا لا موقع فيها لهذه الاحتمالات؛ وذلك لأن الرؤيا كانت تحت نظر الإمام العسكري عليه السلام ويأشرف منه، فلا معنى لاحتمال انتحال شخص هوية المهدي أو تلبيس الشيطان، فالإمام المعصوم لا يمكن أن يقع في الاشتباه أو الخطأ.

وثانياً: إن الاحتمال الثاني احتمال مرفوض عقلاً ونقلاً:

أما عقلاً: فبالنقض؛ بأنه لو صح هذا الاحتمال لأمكن النقض به حتى في الأنبياء، فيمكن أن يتمثل الشيطان بصورة النبي. وبالحل؛ بأن هذا التمثل غير ممكن؛ لأنه يوجب نقض الغرض، وهو قبيح.

وأما نقلاً: فلأنه مضافاً إلى عدم وجود دليل على قدرة الشيطان على التمثل المطلق بأي صورة، فإنه يوجد دليل نقلي على عدم تمثله بصورة النبي أو الولي، وهذا ما سنبحثه في الفصل الرابع فارتقب.

وثالثاً: إن الاحتمال الثالث والرابع وإن كانا ممكنين في بعض الأشخاص، إلا أنه بملاحظة خصوصيات الرائي وظروف الرؤيا وأهداف الرؤيا وملاساتها يمكن الجزم بعدم واقعيتها، فحينما يكون الرائي مثل إبراهيم بن مهزيار الذي حج ٢٠ سنة للتشرف بلقيا الإمام أو يكون مثل ابن طاووس أو العلامة الحلي أو بحر العلوم وأضرابهم من أهل العلم والبصيرة والتقوى فإنه نجزم بصحة هذه الرؤيا.

ورابعاً: إن احتمال الخطأ والاشتباه في حق واحد أو اثنين أو ثلاثة ممكن في نفسه، ولكن حينما نلاحظ ونستقرئ مجموع هذه الحكايات والأخبار نجزم بصحة هذه الرؤيا وواقعيتها،

فإنه مع حساب الاحتمالات تتضاءل نسبة احتمال الكذب أو الخطأ؛ إذ كلما تراكمت القيم الاحتمالية كلما قوي احتمال واقعية هذه الرؤى، وخصوصاً مع النظر لخصوصيات الرائي وظروف الرؤيا وأهدافها، وبالتالي سوف يزول احتمال الكذب أو الخطأ في هذه الأخبار بعد ضم بعضها لبعض وتعاضدها فيما بينها، فلاحظ.

الإشكال الرابع

لا يمكن الاعتماد على القسم الثالث من أخبار الرؤيا كقصة العلامة الحلي وبجر العلوم وغيرهما؛ وذلك لأن الإمام المهدي عليه السلام بنفسه قال بأنه لا يمكن الرؤيا في زمان الغيبة الكبرى، كما في مكاتبتة للسفير الرابع السمرى حيث جاء فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم، يا علي بن محمد السمرى، أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام، فاجمع أمرك، ولا توص إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة، فلا ظهور إلا بعد إذن الله تعالى ذكره، وذلك بعد طول الأمد، وقسوة القلب، وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا من ادعى المشاهدة قبل خروج السفىاني والصيحة فهو كذاب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم». فالإمام بنفسه صرح بتكذيب كل من يدعي المشاهدة في زمن الغيبة وقبل خروج السفىاني. إذاً، فلا يصح إثبات الولادة المهدوية بالقسم الثالث من الأخبار.

الجواب:

أولاً: إن هذه الرواية قد يناقش في سندها من جهة الراوي وهو المكتب حيث لا طريق لتوثيقه إلا ترضي الصدوق أو شيخوخة الإجازة، وهما محل نظر، وإن كان التحقيق خلاف ذلك.

وثانياً: على فرض صحة الرواية فهي خبر آحاد لا تفيد إلا الظن، فلا تصلح لإثبات هذه القضية المعرفية.

وثالثاً: على فرض قبول الرواية وإن كانت خبر آحاد، فهي معارضة بأخبار المشاهدة، وهي قطعية لكونها من المتواترات، وهذا يوجب سقوط الخبر الظني عن الحجية.

ورابعاً: على فرض عدم سقوط هذا الخبر الظني سنداً عن الحجية إلا أنه لا بد من سقوط ظهوره عن الحجية بعد قيام التواتر على المشاهدة، وبالتالي فلا بد من توجيه هذا الخبر بمعنى آخر، وقد ذكر العلماء عدة توجيهات نذكر بعضها:

التوجيه الأول: ما ذكره العلامة المجلسي^(١) والسيد الخوئي^(٢): بأن المقصود من المشاهدة هو النيابة عن الإمام عليه السلام، فإذا أتى شخص وقال بأنه نائب خاص وسفير عن الإمام المهدي في زمن الغيبة الكبرى فهو كذاب؛ لأنّ باب السفارة قد انقطع.

التوجيه الثاني: ما ذكره السيد بحر العلوم: بأن المقصود من المشاهدة أن يدعي الشخص أنه يرى الإمام ويعلم حين مشاهدته للإمام أنه الإمام عليه السلام، لا أن يعلم به بعد المشاهدة^(٣).
التوجيه الثالث: يحتمل بأن المقصود من المشاهدة هو أن يدعي الشخص أنه يستطيع لقاء الإمام ومشاهدته أي وقت شاء.

وعلى جميع هذه التوجيهات لا يسعنا رفض هذه الأخبار؛ وذلك لأنّ هؤلاء الأعلام الذين التقوا بالإمام عليه السلام لم يدعوا السفارة، ولم يدعوا المعرفة به وقت المشاهدة، ولم يدعوا تمكّنهم من المشاهدة في أي وقت، فتدبر جيّداً.

(١) بحار الأنوار، ج ٥٢، ص ١٥١.

(٢) صراط النجاة، ص ٤٤٩.

(٣) الفوائد الرجالية ج ٣ ص ٣١٨.

خامساً: إنّ الامام عليه السلام لم ينف المشاهدة، وإنما أمر بتكذيب من يدعي المشاهدة لأنه عادةً يكون الشخص المدّعي لذلك يريد مصلحةً شخصيةً من هذه الدعوى، ولو أراد الإمام نفي المشاهدة مطلقاً لقال: ولا تمكن الرؤية في زمن الغيبة مثلاً، وهؤلاء الأعلام الذين ادّعوا المشاهدة لم يطلبوا بذلك مصلحةً لأنفسهم، بل ما علم حال بعضهم إلا بعد وفاته.

سادساً: توجد عندنا روايات تدلّ على أنّ الإمام المهدي يلتقي ببعض المؤمنين في زمان الغيبة الكبرى، وهذا يؤيد أنه ليس المقصود من تكذيب المدّعي في هذه الرواية هو امتناع الرؤيا. وعلى سبيل المثال نذكر روايتين:

الرواية الأولى: عن أبي بصير، عن أبي جعفر قال: «لابدّ لصاحب هذا الأمر من عزلة ولا بدّ في عزلته من قوة، وما بثلاثين من وحشة، ونعم المنزل طيبة»^(١).
فهي تدلّ على أنّ هناك ثلاثين شخصاً يستأنس بهم الإمام عليه السلام في غيبته، وهذا يدلّ على أنّ هناك من يلتقي به في الغيبة الكبرى.

الرواية الثانية: عن إسحاق بن عمار قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «للقائم غيبتان إحداهما قصيرة والأخرى طويلة، الغيبة الأولى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة شيعته، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة مواليه»^(٢).

فهذه الرواية تدلّ على أنّ الخاصة من الموالين يلتقون بالإمام والمتحصّل اندفاع هذه الإشكال.

(١) الغيبة، ص ١٦٢.

(٢) الكافي، ج ١، ص ٣٤٠.

الدليل السادس: أخبار الولادة

من أهم الأدلة على الولادة المهدوية أخبار الولادة، وهي أخبار كثيرة جداً، ويمكننا أن نصنّفها على عدّة طوائف:

الطائفة الأولى: ما دلّ على الولادة

عن حكيمة بنت الإمام الجواد عليه السلام قالت: بعث إليّ أبو محمد الحسن بن علي، فقال: «يا عمّة! اجعلي إفطارك الليلة عندنا، فإنها ليلة النصف من شعبان، فإنّ الله تبارك وتعالى سيظهر في هذه الليلة الحجّة، وهو حجّته في أرضه»، قالت: فقلت له: ومن أمه؟ قال لي: «نرجس». قلت له: والله جعلني الله فداك ما بها أثر؟ فقال: «هو ما أقول لك»، قالت: فجئت فلما سلّمتُ وجلستُ، جاءت تنزع خفي وقالت لي: يا سيدتي! كيف أمسيت؟ فقلت: بل أنت سيدتي وسيدة أهلي، قالت: فأنكرتُ قولي وقالت: ما هذا يا عمّة؟! قالت: فقلت لها: يا بنية! إنّ الله تبارك وتعالى سيهب لك في ليلتك هذه غلاماً سيدياً في الدنيا والآخرة، قالت: فجلستُ واستحييتُ، فلما أن فرغتُ من صلاة العشاء الآخرة، وأفطرتُ وأخذت مضجعي فرقدت، فلما أن كان في جوف الليل قمت إلى الصلاة، ففرغت من صلاتي وهي نائمة ليس بها حادث، ثم جلستُ معقبة ثم اضطجعتُ ثم انتبهت فزعة، وهي راقدة ثم قامت فصلّت. قالت حكيمة: فدخلتني الشكوك فصاح بي أبو محمد من المجلس فقال: «لا تعجلي يا عمّة! فإنّ الأمر قد قرُب»، قالت: فقرأت الم السجدة ويس، فبينما أنا كذلك إذا انتبهت فزعة فوثبتُ إليها، فقلت: اسم الله عليك! ثم قلت لها: تحسّين شيئاً؟ قالت: نعم يا عمّة! فقلت لها: اجمعي نفسك واجمعي قلبك فهو ما قلت لك .. قالت حكيمة: ثم أخذتني فترة (أي سكون) وأخذتها فطرة (أي انشقاق البطن بالمولود)، فانتبهت بحسّ سيدي، فكشفت الثوب عنه فإذا أنا به ساجداً يتلقّى الأرض بمساجده، فضممته إليّ فإذا أنا به نظيفٌ

مُنظف، فصاح بي أبو محمد: «هلمي إليّ ابني، يا عمّة!».. فجئت به إليه، فوضع يديه تحت أليتيه وظهره، ووضع قدميه على صدره ثم أدلى لسانه في فيه، وأمرّ يده على عينيه وسمعه ومفاصله، ثم قال: «تكلّم يا بني.. فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً رسول الله»، ثم صلى على أمير المؤمنين وعلى الأئمة إلى أن وقف على أبيه ثم أحجم. قال أبو محمد: «يا عمّة! اذهبي به إلى أمه ليسلم عليها وائتني به»، فذهبتُ به فسلم عليها ورددته ووضعته في المجلس، ثم قال: يا عمّة! إذا كان يوم السابع فأتينا. قالت حكيمة: فلما أصبحتُ جئتُ لأسلم على أبي محمد، فكشفتُ الستر لأفتقد سيدي فلم أراه، فقلت له: جعلت فداك! ما فعل سيدي؟ فقال: «يا عمّة! استودعناه الذي استودعته أم موسى». قالت حكيمة: فلما كان في اليوم السابع جئتُ وسلّمت وجلست، فقال: «هلمي إليّ ابني!».. فجئتُ بسيدي في الخرقه، ففعل به كفعلته الأولى، ثم أدلى لسانه في فيه، كأنه يغذيه لبناً أو عسلاً، ثم قال: «تكلّم يا بني! فقال: أشهد أن لا إله إلا الله»، وثنى بالصلاة على محمد وعلى أمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام أجمعين حتى وقف على أبيه، ثم تلا هذه الآية: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ الْوَارِثِينَ * وَنَمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ}. قال موسى: فسألت عقبه الخادم عن هذا، فقال: صدقتُ حكيمة^(١).

الطائفة الثانية: إقرار الإمام العسكري عليه السلام بالولادة

عن أبي هاشم الجعفري قال: قلت لأبي محمد عليه السلام: جلالتك تمنعني من مسألتك، فتأذن لي أن أسألك؟ فقال: سل، قلت: يا سيدي هل لك ولد؟ فقال: نعم، فقلت: فإن بك حدث فأين أسأل عنه؟ فقال: بالمدينة^(٢).

(١) كمال الدين، ص ٤٢٦.

(٢) الكافي، ج ١، ص ٣٢٨.

الطائفة الثالثة: إعلان الإمام العسكري عليه السلام بالولادة

عن أحمد بن إسحاق القمي قال: لما ولد الخلف الصالح ورد عن مولانا أبي محمد الحسن بن علي إلى جدي أحمد بن إسحاق كتاب فإذا فيه مكتوب بخط يده عليه السلام الذي كان ترد به التوقيعات عليه وفيه ولد لنا مولود فليكن عندك مستوراً وعن جميع الناس مكتوماً فإننا لم نظهر عليه إلا الأقرب لقرابته والولي لولايته أحببنا إعلامك ليسرك الله به مثل ما سرنا به والسلام^(١).

الطائفة الرابعة: إقامة العقيدة للولادة

عن أبي جعفر العمري قال: لما ولد السيد عليه السلام قال أبو محمد: ابعثوا إلى أبي عمرو فبعث إليه فصار إليه فقال له: اشتر عشرة آلاف رطل خبز وعشرة آلاف رطل لحم وفرقه - أحسبه قال - على بني هاشم، وعق عنه بكذا وكذا شاة^(٢).

الطائفة الخامسة: التهئة بالولادة

عن أبي الفضل الحسن بن الحسين العلوي قال: دخلت على أبي محمد الحسن بن علي بسر من رأى فهنأته بولادة ابنه القائم^(٣).

الإشكالات

الإشكال الأول: ما أشكل به ابن تيمية في منهاج السنة، وإحسان إلهي ظهير في الشيعة والتشيع، والقفاري في أصول مذهب الشيعة، وغالب عواجي في فرق معاصرة، وغيرهم،

(١) كمال الدين، ص ٤٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٣٠.

(٣) كمال الدين، ص ٤٣٣.

وحاصله: إن الروايات والأقوال مختلفة في اسم والدة الإمام المهدي، فبعضها تقول نرجس، وبعضها صقييل، وبعضها سوسن، وبعضها ريجانة، وبعضها مليكا، وبعضها حكيمة، وبعضها خمط، وبعضها مريم، وهذا الاختلاف شاهد على خرافية هذا المعتقد؛ إذ لو كانت ولادة المهدي قضية واقعية لكانت أمه معروفة، ولما وقع الاختلاف في تحديدها، والغرض أنه بعد هذا التعارض لا يصح الاستدلال بهذا الدليل لإثبات الولادة، وكذلك وقع الاختلاف في تاريخ ولادته، فقول في سنة ٢٥٥، وآخر ٢٥٦، ومع هذا التعارض لا يمكن إثبات الولادة.

ولا بأس بنقل بعض الروايات أو الأقوال المختلفة في اسم أم المهدي:

الأول: نرجس: ما رواه الصدوق عن حكيمة في الرواية المتقدمة قبل قليل: «قالت: فقلت له: ومن أمه؟.. قال لي: نرجس».

الثاني: سوسن: ما رواه الطوسي بسنده عن حكيمة قالت: فقلت: جعلت فداك يا سيدي! الخلف ممن هو؟ قال: «من سوسن»، فأدرت طرفي فيهن فلم أر جارية عليها أثر غير سوسن^(١).

الثالث: صقييل: ما رواه الطوسي عن إسماعيل بن علي: دخلت على أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام في المرضة التي مات فيها وأنا عنده إذ قال لخادمه عقيد - وكان الخادم أسود نوبياً - قد خدم من قبله علي بن محمد وهو ربي الحسن عليه السلام - فقال له: «يا عقيد اغل لي ماء بمصطكي» فأغلى له ثم جاءت به صقييل الجارية أم الخلف. فلما صار القدح في يديه وهم بشربه فجعلت يده ترتعد حتى ضرب القدح ثنايا الحسن عليه السلام فتركه من يده وقال لعقيد: ادخل البيت فإنك ترى صبياً ساجداً فأتني به. قال أبو سهل: قال عقيد: فدخلت أتحرى فإذا أنا بصبي ساجد رافع سبابته نحو السماء فسلمت عليه فأوجز في صلاته فقلت: إن

(١) الغيبة، ص ٢٣٥.

سيدي يأمرك بالخروج إليه إذا جاءت أمه صقيل فأخذت بيده وأخرجته إلى أبيه الحسن^(١).
 الرابع: مليكة: ما رواه الصدوق عن بشر بن سليمان النخاس: كان مولانا أبو الحسن علي بن محمد العسكري عليه السلام فقهي في أمر الرقيق فكنت لا أتباع ولا أبيع إلا بإذنه. قال -يعني أبا الحسن-: «يا بشر إنك من ولد الأنصار وهذه الولاية لم تنزل فيكم يرثها خلف عن سلف، فأنتم ثقاتنا أهل البيت وإني مزكّيك ومشرفك بفضيلة تسبق بها شأو الشيعة في الموالاتة بها بسر أطلعك عليه وأنفذك في ابتياع أمة»، فكتب كتاباً ملصقاً بخط رومي ولغة رومية، وطبع عليه بخاتمه، وأخرج شستقة صفراء فيها مائتان وعشرون ديناراً فقال: «خذها وتوجه بها إلى بغداد، واحضر معبر الفرات ضحوة كذا...» -إلى أن قال بشر- فقالت له: أيها العاجز الضعيف المعرفة بمحل أولاد الأنبياء، أعزني سمعك وفرغ لي قلبك أنا مليكة بنت يشوعا بن قيصر ملك الروم، وأمي من ولد الحواريين تنسب إلى وصي المسيح شمعون...^(٢).

الخامس: ريحانة: ما نقله الطوسي عن عتاب من ولد عتاب بن أسيد قال: ولد الخلف المهدي يوم الجمعة وأمّه ريحانة ويقال لها: نرجس، ويقال لها: صقيل ويقال لها: سوسن...^(٣).

السادس: حكيمة: قال الكاتب البغدادي: أم القائم (صلوات الله وسلامه عليه وعلى آبائه) صغيرة، ويقال: حكيمة، ويقال: نرجس، ويقال: سوسن^(٤).
 السابع: خمط: قال المولى الشيرواني: واسم أمه خمط وقيل نرجس^(٥).

(١) الغيبة، ص ٢٧١.

(٢) كمال الدين، ص ٤١٧.

(٣) الغيبة، ص ٣٩٣.

(٤) تاريخ الأئمة، ص ٢٦.

(٥) مناقب أهل البيت، ص ٢٩٨.

الثامن: مريم بنت زيد العلوية: نقله الشهيد الأول^(١).

الجواب:

أولاً: أننا لو أخذنا بهذه القاعدة وهي أن كل شخص اختلف في اسمه فإنه شخص وهمي يلزم وهمية الكثير من الشخصيات الحقيقية، وسنذكر بعض النماذج من الصحابة الذين اختلف في اسمهم أو كنيته:

النموذج الأول: المختلف في اسمه: (أبو هريرة)، فقد اختلف في اسمه على أقوال متعددة، ف قيل: عبد شمس، وعبد نهم، وعبد غنم، وعبد الرحمن، وغيرها، ولذا يقول ابن عبد البر: "لم يختلف في اسم في الجاهلية والإسلام مثلما اختلف في اسمه، اختلف فيه على عشرين قولاً. سرد ابن الجوزي في (التنقيح) منها ثمانية عشر، وقال النووي تبلغ أكثر من ثلاثين قولاً"^(٢).
النموذج الثاني: المختلف في كنيته: (أسامة بن زيد)، قيل: كنيته (أبو زيد). وقيل: (أبو محمد)، وقيل: (أبو عبد الله)، وقيل: (أبو خارجة).

النموذج الثالث: المختلف في اسمه وكنيته: (سفينة مولى رسول الله ﷺ)، اختلف في اسمه وكنيته ف قيل: اسمه (مهران) وقيل: (عمير) وقيل: (صالح)، وكنيته قيل: (أبو عبد الرحمن) وقيل: (أبو البخري).

فهل ننكر وجود هؤلاء الصحابة لمجرد وقوع الاختلاف في اسمائهم أو كُناهاهم؟ {ما لكم كيف تحكمون}؟

ثانياً: لو صحّت هذه القاعدة المزبورة لأمكن تعميمها حتى في القضايا التاريخية، بل والعقدية أيضاً، فكل قضية وقع اختلاف فيها يمكن لنا إنكارها بسبب هذا الاختلاف، وبالتالي يسوغ لنا إنكار كثير من القضايا الثابتة والمسلّمة، مثلاً:

(١) الدروس، ج٢، ص١٦.

(٢) فتح الباري، ج١، ص٤٨.

(١) ولادة النبي ﷺ، فقد وقع الاختلاف في تاريخ ولادته هل ولد ﷺ يوم الاثنين، أو يوم الجمعة؟ وهل ولد لسبع عشرة خلت من ربيع الأول، أو لليلتين خلتا منه، أو لثمان خلون منه، أو لعشر خلون منه، أو لاثنتي عشرة خلت منه؟! وهل ولد في عام الفيل، أو بعده بعشر سنين، أو بثلاث وعشرين، أو بثلاثين، أو بأربعين سنة، أو قبل الفيل بخمس عشرة سنة!؟

(٢) فتح النبي ﷺ لمكة، حيث وقع الاختلاف في مدة إقامته في مكة عام الفتح هل أقام خمس عشرة ليلة، أو تسع عشرة، أو سبع عشرة، أو ثماني عشرة، أو ست عشرة؟! فهل ننكر ولادة النبي ﷺ أو ننكر فتحه مكة لمجرد وقوع الاختلاف في تاريخ ذلك؟

ثالثاً: إن بعض هذه الروايات أو الأقوال التي ذكرت تعدد أسماء أم الإمام لا يعول عليها؛ إما لعدم وجود طريق لها أو لتفرد واحد بنقلها، كخبط أو حكيمة، فإنه تفرد بها تاريخ الأئمة أو مناقب أهل البيت (عليهم السلام)، أو شذوذها كرواية مريم بن زيد العلوية مثلاً؛ فإنها رواية شاذة، وبذلك يمكن إلغاء ثلاثة أسماء من هذه الأسماء المذكورة.

رابعاً: هناك فرق بين الاختلاف في الاسم وتعدد الاسم، فالذي يظهر مما رواه الصدوق والطوسي هو تعدد اسم أم الإمام المهدي، لا أنه مختلف في اسمها، وتعدد الأسماء لا يدل على وهمية من تعدد اسمه أو أنه خرافة، بل على العكس تماماً، إذ أن ذلك قد يدل على أهمية الشخص ومكانته، ويمكن أن نذكر مثالين لذلك:

(١) النبي محمد ﷺ، تعددت أسماؤه، فقد ورد عنه ﷺ: «لي خمسة أسماء أنا محمد وأنا أحمد وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي وأنا العاقب»^(١).

(١) الموطأ، ج ٢، ص ١٠٤.

٢) فاطمة الزهراء عليها السلام، تعددت أسماؤها، وقد ورد في بعض الروايات أنّ لها تسعة أسماء، فعن الإمام الصادق عليه السلام: «فاطمة تسعة أسماء عند الله (عز وجل): فاطمة والصديقة والمباركة والطاهرة والزكية والراضية والمرضية والمحدثة والزهراء...»^(١).
وبالتالي نقول بأنّ أمّ الإمام اختصّت بأسماء متعدّدة لما لها من المكانة الجليلة، حيث إنّها أمّ منقذ البشرية.

خامساً: هناك أسباب لهذا التعدّد في اسم أمّ الإمام، نذكر بعضها:
السبب الأول: إنّ أمّ الإمام كانت جارية، والجواري عادة يطلق عليهنّ عدّة أسماء بحسب أوصافهنّ، فمثلاً أمّ الإمام كان اسمها مليكا، ولما صارت جاريةً سمّيت نرجس، ولما نزلت بيت الإمام سمّاها سوسن وريحانة، ثمّ لما حملت واختفى حملها سمّيت بصقيل، فلكلّ اسم جهة وحيثية معينة.

السبب الثاني: إنّ السيدة نرجس كانت تحمل المولود الذي بشر به الأئمة عليهم السلام، والذي يكون على يديه خلاص العالم من الظلم، وكانت تراقب وتتابع من قبل أهل السلطة ونساء القضاء، فمن الطبيعي جداً لمن يعيش في أجواء أمنية متشدّدة ومشدّدة أن يلجأ إلى أساليب متعدّدة للتخفي والتخلّص من هذه الأجواء، ومن بين هذه الأساليب تغيير الاسم، فلعلّها لجأت لذلك أو ألجئت إليه من قبل الأئمة عليهم السلام لتمكّن من المحافظة على نفسها وجنينها.

السبب الثالث: إنّ الاختلاف المشار إليه قد يكون نتيجة عدم اهتمام الناس بضبط هذه الأمور في حينها،.. فحصل الاشتباه من قبل الرواة أو النساخ، ولأجل ذلك تجد أنّ هذه الاختلافات بعينها موجودة بالنسبة لرسول الله صلى الله عليه وآله بنفسه، فلا تكاد تجد حديثاً عن

(١) الخصال، ص ٤١٤.

حدث إلا وتجد الأقوال فيه تتقاطر عليك من كل حدب وصوب، لأنّ الناس لم يهتموا بالتدقيق في خصوصيات الحدث، فيعتمد كل منهم على ذاكرته، التي قد لا تسعفه في كثير من التفاصيل الصغيرة.

وسادساً: على فرض تحقق المعارضة، وأنّ المسألة ليست من باب تعدد الاسم، فهذا لا يعني وقوع التساقط في الروايات، بل يلزم الأخذ بالرواية المشهورة وترك غير المشهورة؛ وذلك بأحد وجهين:

الوجه الأول: أنّ اشتهار رواية موجب لعدم حجية غير المشهورة؛ لأنّ حجية الرواية بناءً على مبنى الوثوق تتوقف على أن لا يكون هناك منشأ عقلائي على خلاف الرواية، واشتهار الرواية الأخرى روايةً أو عملاً منشأ عقلائي على الخلاف موجب لعدم حجية الرواية المخالفة للرواية المشهورة.

الوجه الثاني: على فرض حجية كلتا الروايتين المشهورة وغير المشهورة، كما لو بنينا على الوثاقة، فمع ذلك يلزم تقديم الرواية المشهورة بمقتضى إعمال قواعد الترجيح في المقام؛ إما لأجل مقبولة عمر بن حنظلة بناءً على تعميمها لمثل القضايا المعرفية، أو لقيام المرتكز العقلائي المضى شرعاً على ترجيح كل ما فيه مزية على ما ليس كذلك، فنقدّم الرواية المشهورة على غيرها، ولا يبعد دعوى كون المشهورة هي أنّ اسم أمّ الإمام المهدي نرجس. الإشكال الثاني: ما أشكل به ابن تيمية وإحسان إلهي ظهير وأحمد الكاتب وغيرهم، وحاصله: لو كانت ولادة المهدي ثابتة فعلاً لما وقع الاختلاف بين الشيعة في الإمام بعد العسكري عليه السلام، ولما حصلت الحيرة لدى كثير من الشيعة بعد شهادة العسكري، ولكن الاختلاف قد وقع والحيرة قد تحققت، إذاً فيما أنّ التالي باطل فالمقدّم مثله.

وإليك شاهدان على ذلك:

الشاهد الأول: وقوع الاختلاف، قال النوبختي: "فافترق أصحابه بعده أربع عشرة فرقة فرقة منها قالت: إنّ (الحسن بن علي) حي لم يمّت وإنما غاب وهو القائم... وقالت الفرقة الثانية: إنّ الحسن بن علي مات وعاش بعد موته وهو القائم المهدي... وقالت الفرقة الثالثة: إنّ (الحسن بن علي) توفي والإمام بعده أخوه (جعفر)... وقالت الفرقة الرابعة: إنّ الإمام بعد الحسن (جعفر) وأنّ الإمامة صارت إليه من قبل أبيه لا من قبل أخيه محمد... وأما الفرقة الخامسة: فإنها رجعت إلى القول بإمامة (محمد بن علي) المتوفى في حياة أبيه... وقالت الفرقة السادسة: إنّ للحسن بن علي ابناً سماه محمداً ولد قبل وفاته بسنين وأنه مستور لا يرى... وقالت الفرقة السابعة: بل ولد للحسن ولد بعده بثمانية أشهر... وقالت الفرقة الثامنة: أنه لا ولد للحسن أصلاً لأننا قد امتحنا ذلك وطلبناه بكل وجه فلم نجد... ولكن هناك حبل قائم قد صح في سرية له وستلد ذكراً إماماً متى ما ولدت... وقالت الفرقة التاسعة: لا إمام بعد الحسن وذلك جائز في العقول والتعارف كما جاز أن تنقطع النبوة... وقالت الفرقة العاشرة: إنّ أبا جعفر محمد بن علي الميت في حياة أبيه كان الإمام بوصية من أبيه إليه وإشارته ودلالته ونصه على اسمه وعينه، أوصى إلى غلام لأبيه صغير كان في خدمته يقال له نفيس وكان ثقة أميناً عنده ودفع إليه الكتب والعلوم والسلاح وما تحتاج إليه الأمة وأوصاه إذا حدث بأبيه حدث الموت يؤدّي ذلك كلّه إلى أخيه جعفر. وقالت الفرقة الحادية عشرة: لما سئلوا عن ذلك وقيل لهم ما تقولون في الإمام فهو جعفر أم غيره؟ قالوا: لا ندري ما نقول في ذلك فهو من ولد الحسن أم من إخوته فقد اشتبه علينا الأمر... وقالت الفرقة الثانية عشرة: وهم الإمامية ليس القول كما قال هؤلاء كلهم بل لله (عز وجل) في الأرض حجة من ولد الحسن بن علي وأمر الله بالغ وهو وصي لأبيه على المنهاج الأول والسنن الماضية. ولا تكون الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام ولا يجوز ذلك ولا تكون إلا في عقب الحسين بن علي إلى أن ينقضي الخلق متصلاً ذلك ما اتصلت أمور الله تعالى... فهذا سبيل الإمامة والمنهاج الواضح الذي لم تزل الشيعة الإمامية الصحيحة التشيع عليه. وقالت الفرقة الثالثة عشرة: مثل مقالة الفطحية... فزعموا أنّ (الحسن بن علي) توفي وأنه

كان الإمام بعد أبيه وأنّ (جعفر بن علي) الإمام بعده... فهؤلاء (الفتحية الخالص) الذي يجيزون الإمامة في أخوين إذا لم يكن للأكبر منهما خلف ولداً^(١).

الشاهد الثاني: وقوع الحيرة، قال الصدوق: "إنّ الذي دعاني إلى تأليف كتابي هذا أنّي لما قضيت وطري من زيارة علي بن موسى الرضا صلوات الله عليه رجعت إلى نيسابور وأقمت بها، فوجدت أكثر المختلفين إليّ من الشيعة قد حيرتهم الغيبة، ودخلت عليهم في أمر القائم عليه السلام الشبهة، وعدلوا عن طريق التسليم إلى الآراء والمقاييس، فجعلت أبذل مجهودي في إرشادهم إلى الحق وردهم إلى الصواب بالأخبار الواردة في ذلك عن النبي والأئمة صلوات الله عليهم"^(٢).

الجواب:

أولاً: لا معنى لإنكار ولادة الإمام المهدي عليه السلام أو التشكيك فيها بحجة وقوع الاختلاف أو الحيرة بين الشيعة؛ وذلك لقيام الأدلة القطعية على ولادته وحياته، فمجرد حصول الاختلاف أو الحيرة لا يبرّر إنكار الولادة، وإلا لساغ للملحد ردّ الأدلة القطعية على وجود الحقّ تبارك وتعالى وإنكار وجوده سبحانه، محتجاً بوقوع الخلاف بين الناس في ذلك، ولساغ لغير المسلم جحد نبوة الخاتم عليه السلام ورفض الأدلة القطعية على نبوته متذرّعاً بأنّ المسلمين قد اختلفوا بعد نبيهم، وأنّ قسماً منهم قد ارتدّ. فإذا، وقوع الخلاف أو الحيرة ليس دليلاً أو سبباً صالحاً لإنكار ولادة المهدي عليه السلام. على أنّ هذا الخلاف والحيرة قد تحقّقا بين الشيعة بعد شهادة الإمام الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام كما قد أشرنا لذلك في الفصل الثاني، ومع ذلك لم يوجب ذلك ردّ الأدلة القطعية على ولادة أو إمامة الأئمة عليهم السلام. ولم يكن حجةً لإنكار ولادة أو إمامة واحد منهم عليهم السلام، فكذلك الكلام في المقام.

(١) فرق الشيعة، ج ١، ص ١١٢.

(٢) كمال الدين ص ٢.

وثانياً: إنّ هذا الاختلاف كان لدى جماعة قليلة من الناس، وأما الغالبية العظمى من الشيعة فكانوا مقرّين بولادة وإمامة المهدي عليه السلام، وهذا ما شهد به الخاصة والعامة، وإليك بعض الكلمات في ذلك:

(١) المفيد: "ولما توفي أبو محمد الحسن بن علي بن محمد عليه السلام افترق أصحابه بعده على ما حكاه أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي بأربع عشرة فرقة، فقال الجمهور منهم بإمامة القائم المنتظر عليه السلام وأثبتوا ولادته وصححو النص عليه وقالوا هو سمي رسول الله صلى الله عليه وآله ومهدي الأنام"^(١). ويتضح من كلام المفيد أنّ نسخة النوبختي المطبوعة قد أصابها التحريف، حيث لم يذكر فيها عبارة (الجمهور منهم)، بخلاف النسخة التي كانت لدى المفيد حيث توجد فيها هذه العبارة، وبالتالي فلا معنى لما زعمه البعض من أنّ القائلين بولادة المهدي عليه السلام شرذمة قليلة من الشيعة محتجاً في ذلك بكلام النوبختي، فمضافاً إلى أنّ النوبختي لم يصرّح بأنّ القائلين بولادة المهدي شرذمة قليلة من الشيعة كما يظهر بمراجعة النسخة المطبوعة اليوم، فإنه قد صرّح بعكس ذلك كما نقل عنه المفيد من النسخة التي كانت موجودة لديه.

(٢) الشيخ أبو سهل اسماعيل بن علي النوبختي، وهو خال الحسن بن علي النوبختي صاحب فرق الشيعة: "إنّ الحسن عليه السلام خلف جماعة من ثقاته ممّن يروي عنه الحلال والحرام ويؤدّي كتب شيعته وأموالهم ويخرجون الجوابات، وكانوا بموضع من الستر والعدالة بتعديله إياهم في حياته، فلما مضى أجمعوا جميعاً على أنه قد خلف ولداً هو الإمام وأمروا الناس أن لا يسألوا عن اسمه وأن يسترّوا ذلك من أعدائه، وطلبه السلطان أشد طلب ووكّل بالدور والحبالى من جوارى الحسن عليه السلام"^(٢).

(١) الفصول المختارة، ص ٣١٨.

(٢) كمال الدين، ص ٩٢.

(٣) الشيخ الصدوق: "كل من سألنا من المخالفين عن القائم عليه السلام، لم يخجل من أن يكون قائلاً بإمامة الأئمة الأحد عشر من آباءه عليهم السلام أو غير قائل بإمامتهم. فإن كان قائلاً بإمامتهم لزمه القول بإمامة الإمام الثاني عشر لنصوص آباءه الأئمة عليهم السلام عليه باسمه ونسبه وإجماع شيعتهم على القول بإمامته وأنه القائم الذي يظهر بعد غيبة طويلة فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً"^(١).

(٤) أبو الحسن الأشعري: "فالفرقة الأولى منهم وهم القطعية وإنما سماوا قطعية لأنهم قطعوا على موت موسى بن جعفر بن محمد بن علي وهم جمهور الشيعة، يزعمون أن النبي نص على إمامة علي بن أبي طالب واستخلفه بعده بعينه واسمه وأنّ علياً نص على إمامة ابنه الحسن بن علي وأنّ الحسن بن علي نص على إمامة أخيه الحسين بن علي وأنّ الحسين بن علي نص على إمامة ابنه علي بن الحسين وأنّ علي بن الحسين نص على إمامة ابنه محمد بن علي وأنّ محمد بن علي نص على إمامة ابنه جعفر بن محمد وأنّ جعفر بن محمد نص على إمامة ابنه موسى بن جعفر وأن موسى بن جعفر نص على إمامة ابنه علي بن موسى وأنّ علي بن موسى نص على إمامة ابنه محمد بن علي بن موسى وأنّ محمد بن علي بن موسى نص على إمامة ابنه الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى وهو الذي كان بسامراء وأنّ الحسن بن علي نص على إمامة ابنه محمد بن الحسن بن علي وهو الغائب المنتظر عندهم الذي يدعون أنه يظهر فيملاً الأرض عدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً"^(٢).

(٥) الذهبي: "وثبت جمهور الرافضة على أن للحسن ابناً أخفاه"^(٣).

(١) كمال الدين، ص ٤٥.

(٢) مقالات الإسلاميين، ج ١، ص ٦٧ - ٦٨.

(٣) سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ص ١١٩ - ١٢٢.

٦) ابن حزم: "وثبت جمهورهم على أنه ولد للحسن بن علي ولد فأخفاه وقيل بل ولد له بعد موته من جارية له اسمها صقيل وهو الأشهر وقال بعضهم بل من جارية له اسمها نرجس وقال بعضهم من جارية له اسمها سوسن"^(١).

فجمهور الإمامية كانوا معتقدين بولادة المهدي عليه السلام، فلا معنى لما يحاول البعض إيهامه بأن قلة من الشيعة الذي كانوا يعتقدون بولادة المهدي عليه السلام، مع أن الكثرة أو القلة ليست معياراً في معرفة الحق؛ إذ قد تكون الأثرية أحياناً بل في موارد كثيرة غير محققة، وكما يقول سبحانه وتعالى: {وَإِنْ تُطِغْ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ}.

وثالثاً: ليس بالضرورة أن يكون هذا الاختلاف مرجعه إلى إنكار ولادة المهدي أو التشكيك فيها، بل قد يكون المختلفون أو بعضهم مؤمناً بالولادة ولكن ينكر إمامة المهدي عليه السلام إما لصغر سنه أو لغيبته أو لمصالح شخصية وغير ذلك، وهذا كما حصل بالنسبة لبعض الأئمة عليهم السلام كما قد بينا ذلك في الفصل السابق. إذاً، فلا بد من البحث في أسباب هذا الاختلاف، لا أن يقال بأن هذا الاختلاف دليل على عدم الولادة، ولذا فيمكن أن تذكر عدة أسباب لحصول هذا الاختلاف، منها:

السبب الأول: أن ولادة الإمام كانت خافية سريةً محاطةً بالتقية والكتمان؛ لأن هذا المولود هو الوعد السماوي بإزالة حكومات الظلمة، فلذا كان مترقباً من قبل الحكومة العباسية، ولذلك أخفى الإمام العسكري عليه السلام أمر ولادته ولم يخبر به إلا الخواص من الشيعة حفاظاً على حياته، فكان هذا مدعاةً لحصول الاختلاف أو تشكيك البعض.

(١) الفصل في الملل، ج٥، ص٧٧.

السبب الثاني: ادعاء جعفر الكذاب الإمامة بعد أخيه العسكري، وهذا كان موجباً لتشتيت الناس وانخداع بعض البسطاء والجهلة به، فاتبعوه وقالوا بإمامته، خصوصاً وأنه من بيت الإمامة، وظن البعض فيه الاستقامة والصلاح.

السبب الثالث: أنّ لغيبة الإمام دوراً هاماً في حصول الاختلاف؛ حيث إنّ بعض الناس قد تؤثر فيه شبهات الغيبة فينكر إمامة إمام غائب.

السبب الرابع: صغر سنّ الإمام عليه السلام، فقد كان عمره خمس سنوات حينما تولى الإمامة، وهذا قد يوجب تشكيك البعض من الناس في صلاحيته للإمامة، كما قد شكك البعض في إمامة الجواد عليه السلام.

السبب الخامس: المنافع الشخصية، ولاشكّ بأنّ حبّ الدنيا دوراً في نشوء هذا الخلاف، فإنّ بعض الناس يبيع دينه وينكر الحقائق الثابتة في سبيل حفنة من المال، وهذا ما كانت ترغب فيه السلطة آنذاك، ومن خرج بدعوى الإمامة، لذا فإنّ هناك من يسعى جاهداً لشراء الضمائر الميتة لترويج الباطل.

رابعاً: إنّ وقوع الحيرة أمر طبيعي نتيجة حصول الغيبة، لاسيما مع طول مدتها، حتى أشارت الروايات الكثيرة إلى وقوع المؤمنين في بلاء عظيم وفتنة شديدة بسبب ذلك، بل قد ورد في بعضها أنّ بعض الناس يقول: هلك في أيّ واد سلك، والبعض الآخر يقول: مات، وآخرون يقولون: أنى وقد بليت عظامه، كما أنّ لكثرة الشبهات التي أثارها الزيدية والمعتزلة وغيرهم دوراً في ذلك، ولذا تصدّى علماء الشيعة في تلك الفترة لرفع الحيرة التي نشأت بسبب ذلك وكتبوا كتباً خالدة، منها:

(١) كتاب (الغيبة) لمحمد بن إبراهيم النعماني (ألفه بين ٣٣٣ و ٣٤٢ هـ).

(٢) كتاب (الإمامة والتبصرة من الحيرة) لعلي بن بابويه (ت ٣٢٩).

٣) كتاب (إكمال الدين وإتمام النعمة) للشيخ الصدوق (ت ٣٨٦).

٤) كتاب (الغيبة) للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠) ... وغيرها.

الإشكال الثالث: ما أشكل به ابن تيمية وإحسان إلهي ظهير والكاتب وغيرهم، وحاصله: لو كان للإمام العسكري عليه السلام ولد لكان هو الوارث لأمواله، لكن الوارث كان أمه وأخاه جعفرًا كما قد روى ذلك الكليني، وهذا يدل على عدم وجود ولد له.

وإليك نص الرواية التي رواها الكليني عن الحسين بن محمد الأشعري ومحمد بن يحيى وغيرهما قالوا: كان أحمد بن عبيد الله بن خاقان على الضياع والخراج بقم فجرى في مجلسه يوماً ذكر العلوية ومذاهبهم وكان شديد النصب فقال: ما رأيت ولا عرفت بسر من رأى رجلاً من العلوية مثل الحسن بن علي بن محمد بن الرضا في هديه وسكونه وعفافه ونبله وكرمه عند أهل بيته وبني هاشم وتقديمتهم إياه على ذوي السنّ منهم والخطر وكذلك القواد والوزراء وعامة الناس، فإني كنت يوماً قائماً على رأس أبي وهو يوم مجلسه للناس إذ دخل عليه حجابته فقالوا: أبو محمد ابن الرضا بالباب، فقال بصوت عال: ائذنوا له، فتعجبت مما سمعت منهم أنهم جسروا يكتنون رجلاً على أبي بحضرتة ولم يكن عنده إلا خليفة أو ولي عهد أو من أمر السلطان أن يكتني، فدخل رجل أسمر، حسن القامة، جميل الوجه، جيد البدن حدث السنّ له جلاله وهيبته فلما نظر إليه أبي قام يمشي إليه خطأ ولا أعلمه فعل هذا بأحد من بني هاشم والقواد، فلما دنا منه عانقه وقبل وجهه وصدره وأخذ بيده وأجلسه على مصلاه الذي كان عليه وجلس إلى جنبه مقبلاً عليه بوجهه وجعل يكلمه ويفديه بنفسه وأنا متعجب مما أرى منه إذ دخل [عليه] الحاجب فقال: الموفق قد جاء وكان الموفق إذا دخل على أبي، تقدم حجابته وخاصة قواده، فقاموا بين مجلس أبي وبين باب الدار سماطين إلى أن يدخل ويخرج فلم يزل أبي مقبلاً على أبي محمد يحدثه حتى نظر إلى غلمان الخاصة قال حينئذ إذا شئت جعلني الله فداك، ثم قال لحجابته: خذوا به خلف

السماطين حتى لا يراه هذا -يعني الموفق- فقام وقام أبي وعانقه ومضى، فقلت لحجاب أبي وغلماناه، ويلكم من هذا الذي كنيتموه على أبي وفعل به أبي هذا الفعل، فقالوا: هذا علوي يقال له الحسن بن علي يعرف بابن الرضا فازددت تعجباً ولم أزل يومي ذلك قلقاً متفكراً في أمره وأمر أبي وما رأيت فيه حتى كان الليل وكانت عادته أن يصلي العتمة ثم يجلس فينظر فيما يحتاج إليه من المؤامرات وما يرفعه إلى السلطان، فلما صلى وجلس، جئت فجلست بين يديه وليس عنده أحد فقال لي: يا أحمد لك حاجة؟ قلت: نعم يا أبا ابن فإذن أذنت لي سألتك عنها؟ فقال قد أذنت لك يا بني فقل ما أحببت، قلت: يا أبا من الرجل الذي رأيتك بالغداة فعلت به ما فعلت من الإجلال والكرامة والتبجيل وفديته بنفسك وأبويك؟ فقال: يا بني ذاك إمام الرافضة، ذاك الحسن بن علي المعروف بابن الرضا، فسكت ساعة، ثم قال: يا بني لو زالت الامامة عن خلفاء بني العباس ما استحقها أحد من بني هاشم غير هذا وإن هذا ليستحقها في فضله وعفافه وهديه وصيانيته وزهده وعبادته وجميل أخلاقه وصلاحه ولو رأيت أباه رأيت رجلاً، جزلاً، نبيلاً، فاضلاً، فازددت قلقاً وتفكراً وغيضاً على أبي وما سمعت منه واستزدته في فعله وقوله فيه ما قال، فلم يكن لي همة بعد ذلك إلا السؤال عن خبره والبحث عن أمره، فما سألت أحداً من بني هاشم والقواد والكتاب والقضاة والفقهاء وسائر الناس إلا وجدته عنده في غاية الإجلال والإعظام والمحل الرفيع والقول الجميل والتقديم له على جميع أهل بيته ومشايخه فعظم قدره عندي إذ لم أر له ولياً ولا عدواً إلا وهو يحسن القول فيه والثناء عليه، فقال له بعض من حضر مجلسه من الأشعريين: يا أبا بكر فما خبر أخيه جعفر فقال: ومن جعفر فتسأل عن خبره؟ أو يقرن بالحسن جعفر معلى الفسق فاجر ماجن شريب للخمر أقل من رأيت من الرجال وأهتكمهم لنفسه، خفيف قليل في نفسه، ولقد ورد على السلطان وأصحابه في وقت وفات الحسن بن علي ما تعجبت منه وما ظننت أنه يكون وذلك أنه لما اعتل بعث إلى أبي أن

ابن الرضا قد اعتل فركب من ساعته فبادر إلى دار الخلافة ثم رجع مستعجلاً ومعه خمسة من خدم أمير المؤمنين كلهم من ثقاته وخاصته، فيهم نحرير فأمرهم بلزوم دار الحسن وتعرف خبره وحاله وبعث إلى نفر من المتطهين فأمرهم بالاختلاف إليه وتعاهده صباحاً ومساءً، فلما كان بعد ذلك بيومين أو ثلاثة أخر أنه قد ضعف، فأمر المتطهين بلزوم داره وبعث إلى قاضي القضاة فأحضره مجلسه وأمره أن يختار من أصحابه عشرة ممن يوثق به في دينه وأمانته وورعه، فأحضرهم فبعث بهم إلى دار الحسن وأمرهم بلزومه ليلاً ونهار فلم يزالوا هناك حتى توفي عليه السلام فصارت سر من رأى ضجة واحدة وبعث السلطان إلى داره من فتشها وفتش حجرها وختم على جميع ما فيها وطلبوا أثر ولده وجاءوا بنساء يعرفن الحمل، فدخلن إلى جواريه ينظرن إليهن فذكر بعضهن أن هناك جارية بها حمل فجعلت في حجرة ووكل بها نحرير الخادم وأصحابه ونسوة معهم، ثم أخذوا بعد ذلك في تهيئته وعطلت الأسواق وركبت بنو هاشم والقواد وأبي وسائر الناس إلى جنازته، فكانت سر من رأى يومئذ شبيها بالقيامة فلما فرغوا من تهيئته بعث السلطان إلى أبي عيسى بن المتوكل فأمره بالصلاة عليه، فلما وضعت الجنازة للصلاة عليه دنا أبو عيسى منه فكشف عن وجهه فعرضه على بني هاشم من العلوية والعباسية والقواد والكتاب والقضاة والمعدلين وقال: هذا الحسن بن علي بن محمد بن الرضا مات حتف أنفه على فراشه حضره من حضره من خدم أمير المؤمنين وثقاته فلان وفلان ومن القضاة فلان وفلان ومن المتطهين فلان وفلان، ثم غطي وجهه وأمر بحمله فحمل من وسط داره ودفن في البيت الذي دفن فيه أبوه فلما دفن أخذ السلطان والناس في طلب ولده وكثر التفتيش في المنازل والدور وتوقفوا عن قسمة ميراثه ولم يزل الذين وكلوا بحفظ الجارية التي توهم عليها الحمل لازمين حتى تبين بطلان الحمل فلما بطل الحمل عنهن قسم ميراثه بين أمه وأخيه جعفر وادّعت أمه وصيته وثبت ذلك عند القاضي، والسلطان على ذلك يطلب أثر ولده فجاء جعفر بعد ذلك

إلى أبي فقال: اجعل لي مرتبه أخي وأوصل إليك في كل سنة عشرين ألف دينار، فزبره أبي وأسمعه وقال له: يا أحمق السلطان جرد سيفه في الذين زعموا أنّ أباك وأخاك أئمة ليردهم عن ذلك، فلم يتهياً له ذلك، فإن كنت عند شيعة أبيك أو أخيك إماماً فلا حاجة بك إلى السلطان يرتبك مراتبهما ولا غير السلطان وإن لم تكن عندهم بهذه المنزلة لم تنلها بنا، واستقله أبي عند ذلك واستضعفه وأمر أن يحجب عنه، فلم يأذن له في الدخول عليه حتى مات أبي وخرجنا وهو على تلك الحال والسلطان يطلب أثر ولد الحسن بن علي^(١).

الجواب:

أولاً: بعدما قامت الأدلة القطعية على ولادة الإمام المهدي^{عليه السلام} وحياته فلا معنى لإنكار ولادته بتقسيم السلطان ميراث أبيه بين أمه وأخيه؛ إذ لا دليل على حجية فعل السلطان أو كونه معصوماً.

وثانياً: إنّ هذه الرواية ضعيفة السند بـ أحمد بن عبيد الله بن خاقان، فلا طريق لتوثيقه، بل أساساً يعتبر من الناصبين العداوة لأهل البيت^{عليهم السلام}، فهو وزير المعتمد، وقد صرح نفسه بنصبه في ذات الرواية حيث يقول: (فازددت قلقاً وتفكيراً وغيضاً على أبي وما سمعت منه)، فكيف يمكننا الاعتماد على رواية ناصبي؛ إذ لعله قد كذب فيها بما يتناسب وهواه وغرضه.

ثالثاً: لو فرضنا صحة الرواية، فمع ذلك لا حجية لتقسيم السلطان، ولا دلالة على نفي الولد للإمام^{عليه السلام}؛ لأن السلطان لا يخلو:

١- إما أن يكون عالماً بوجود ولد للإمام العسكري^{عليه السلام} ومظلعاً على ذلك كما قد يظهر ذلك من بعض الروايات، كهذه الرواية التي اعتمد عليها المشكل؛ حيث يلوح من ذيلها

(١) الكافي، ج١، ص٥٠٦.

علم السلطان بالولد لطلبه إياه وبجته عنه. وبناءً على ذلك يكون السلطان قد قسّم الميراث وهو يعلم بأن تقسيمه باطل وأن الأحق بميراث العسكري عليه السلام هو ابنه المهدي عليه السلام وليس أخاه جعفرًا.

٢- أن يكون جاهلاً أو شاكاً في وجود ولد للعسكري عليه السلام، وبناءً على ذلك فلا يكون تقسيمه للميراث بين أم الإمام وأخيه دالاً على نفي الولد للعسكري عليه السلام؛ لأن غاية عدم علم السلطان بولادة المهدي عليه السلام، لا علمه بالعدم، وإن شئت فقل: بأن قسمة السلطان للميراث كانت بحسب الظاهر لا الواقع، ومن المعلوم أن الإمام المهدي عليه السلام كان غائباً مستوراً خوفاً على نفسه من السلطان، فمن الطبيعي أن لا يجعل السلطان قسماً من الميراث للمهدي عليه السلام؛ وذلك لجهله به أو لغيبته عنه.

رابعاً: إن هذا التقسيم الذي صدر من السلطان ليس صحيحاً شرعاً، ولا موافقاً للحكم الشرعي؛ وذلك لأنه لو فرضنا أنه لم يكن للإمام العسكري عليه السلام وارثاً إلا أمه وأخاه، فالميراث إما أن يكون بتمامه للأم أو بتمامه للأخ، ولا معنى لتقسيمه بينهما؛ وذلك لأنه لا يخلو حال أم الإمام:

١- من أن تكون حرة - كما هو الصحيح - فالميراث كله لها، ولا يرث الأخ مع وجود الأم؛ لأن الأم من الطبقة الأولى، والأخ من الطبقة الثانية، ولا ترث الطبقة الثانية مع وجود الطبقة الأولى، فيكون للأم الثلث بالفرض وباقي الميراث بالرد.

٢- أو تكون أمةً فهي لا ترث؛ لأن الرقية تمنع من الإرث، فيكون الإرث كله للأخ؛ لعدم وجود وارث من الطبقة الأولى.

والمتحصل أنه لا معنى لتقسيم السلطان الميراث بينهما.

خامساً: لا يمكن للمشكل الاحتجاج برواية الكليني؛ لأن هناك روايات أخرى تدل على اعتراض الإمام المهدي عليه السلام على تقسيم السلطان وعلى عمه الغاصب لميراثه وحقه من

أبيه، ومن ذلك ما رواه الصدوق بسنده عن محمد بن صالح بن علي بن محمد بن قنبر الكبير مولى الرضا عليه السلام قال: خرج صاحب الزمان على جعفر الكذاب من موضع لم يعلم به عندما نازع في الميراث بعد مضي أبي محمد عليه السلام فقال له: يا جعفر مالك تعرض في حقوقي؟ فتحيّر جعفر وبهت، ثم غاب عنه، فطلبه جعفر بعد ذلك في الناس فلم يره، فلما ماتت الجدة أم الحسن أمرت أن تدفن في الدار، فنازعهم وقال: هي داري لا تدفن فيها، فخرج عليه السلام فقال: يا جعفر أدارك هي؟ ثم غاب عنه فلم يره بعد ذلك^(١).

وبالتالي نقول لماذا يحتج المستشكل برواية الكليني لإنكار ولادة المهدي عليه السلام مع وجود رواية الصدوق الدالة على ولادة المهدي ومطالبته بميراثه؟!

الإشكال الرابع: ما أشكل به أحمد الكاتب وغيره وحاصله: بأن قضية ولادة المهدي قضية تاريخية فلا بد من إثباتها بدليل تاريخي وليس بدليل عقلي، إلا أنه لا يوجد دليل تاريخي صحيح لإثبات ذلك، ولذا اهتم الإمامية لإثبات الولادة المهدوية بالدليل العقلي الفلسفي مع أنه غير صالح لذلك.

الجواب:

أولاً: إنّ الإمامية قد استدلوا على الولادة المهدوية بعدة أدلة، منها العقلية، ومنها النقلية، ومنها التاريخية، ومنها الحالية، ولا ينحصر ذلك بالدليل العقلي، وقد ذكرنا ذلك مسبقاً بشكل مفصل. واستدلواهم بهذه الأدلة المختلفة لأجل أنها أدلة تامة وتفيد العلم بثبوت الولادة المهدوية، فكل دليل يفيد العلم بالولادة فهو دليل صحيح ويمكن الاعتماد عليه، سواءً كان عقلياً أو نقلياً أو غير ذلك، فلا وجه للاعتراض على الاستدلال بالدليل العقلي ما دام دليلاً تاماً.

(١) كمال الدين، ص ٤٤٢.

ثانياً: على فرض عدم القبول بهذا الدليل العقلي فيمكن قبوله على أساس أنه دليل نقلي، فقد دلت روايات كثيرة على نفس ما دلّ عليه العقل من لزوم وجود الإمام المعصوم في كل زمان، وهذا هو ما ذكره الأعلام من الدليل العقلي المستفاد من خلال قاعدة اللطف، ولذا فنقول: توجد عدّة طوائف من الروايات تؤدّي مؤدّى هذا الدليل العقلي، ونذكر بعضاً منها: الطائفة الأولى: عدم خلو الأرض من حجة، فعن أمير المؤمنين عليه السلام: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ لَا تَخْلِي الْأَرْضَ مِنْ حِجَّةٍ إِذَا ظَاهَرَ أَوْ شَهَرَ أَوْ خَائِفاً مَغْموراً»^(١).

الطائفة الثانية: ميته الجاهلية، فعن عثمان العمري: سئل أبو محمد الحسن بن علي عليه السلام وأنا عنده عن الخبر الذي روي عن آبائه عليهم السلام أن الأرض لا تخلو من حجة لله على خلقه إلى يوم القيمة وأن من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية فقال عليه السلام: إن هذا حق كما أن النهار حق...^(٢).

الطائفة الثالثة: لولا الحجة لساخت الأرض، فعن الباقر عليه السلام: «لو بقيت الأرض يوماً واحداً بلا إمام منا لساخت الأرض بأهلها ولعذبهم الله بأشدّ عذابه...»^(٣).

الطائفة الرابعة: حديث الثقلين، فعن النبي صلى الله عليه وآله: «إني تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض»^(٤).

ثالثاً: إنّ دعوى كون الولادة المهدوية قضية تاريخية فلا بدّ من إثباتها بدليل تاريخي هو أول الكلام؛ لأنّ كلام الإمامية يتضمّن مطلبين:

(١) الغيبة، ص ٢٢١.

(٢) كمال الدين، ص ٤٠٩.

(٣) دلائل الإمامة، ص ٤٣٦.

(٤) مسند أحمد، ج ٣، ص ١٤.

المطلب الأول: ضرورة وجود إمام معصوم بعد العسكري عليه السلام، وهذا ليس مرجعه إلى قضية تاريخية، بل قضية عقلية ترجع إلى قاعدة اللطف أو الإمكان الأشرف بحسب ما يذكره المتكلمون أو الفلاسفة.

المطلب الثاني: أنّ هذا الإمام المعصوم هو محمد بن العسكري عليه السلام، وأنه قد ولد في حياة العسكري عليه السلام، وهذا أمر تاريخي، وعليه نقول: إنّ ما يدعيه المشرك بأن قضية الولادة قضية تاريخية وليست عقلية من الخلط بين المقامين، وعدم التفريق بين الكبرى والصغرى، والجهل بكلمات الأعلام، ولذا فلا بدّ من التفصيل والالتفات إلى أنّ الأعلام استدلوا بهذا الدليل العقلي لإثبات أصل وجود الإمام بعد العسكري عليه السلام، وأما كونه المهدي فهذا راجع للأدلة النقلية وليس بالدليل العقلي.

رابعاً: ما هو الوجه في رفض الدليل العقلي لإثبات الولادة المهدوية؟
وفي مقام الجواب يمكن أن يذكر احتمالان:

الاحتمال الأول: أنّ الدليل العقلي لا يفيد إلا الظنّ، والمطلوب في المقام العلم واليقين.
وفيه: أنّ المدعى هو أنّ الدليل العقلي قطعي وليس ظنياً.

الاحتمال الثاني: أنّ الشارع الأقدس قد نهى عن إعمال العقل.
وفيه: إنّ الدليل العقلي على قسمين:

القسم الأول: الدليل العقلي القطعي، وهو حجة ويلزم ترتيب الأثر عليه، ولم ينة الشارع عن الأخذ به، بل أثبت حجيته كما في معتبرة محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لما خلق الله العقل استنطقه ثم قال له: أقبل فأقبل ثم قال له: أدبر فأدبر ثم قال: وعزتي

وجلا لي ما خلقت خلقا هو أحب إلي منك ولا أكملتك إلا فيمن احب، أما إني إياك أمر، وإياك أنهى وإياك اعاقب، وإياك اثيب»^(١).

القسم الثاني: الدليل العقلي الظني، وهو ليس بحجة ولا يصح ترتيب الأثر عليه وهو الذي نهى الشرع عن الأخذ به كما في أخبار النهي عن القياس وغيرها ففي الرواية عن زين العابدين عليه السلام: «إن دين الله (عز وجل) لا يصاب بالعقول الناقصة والآراء الباطلة والمقاييس الفاسدة ولا يصاب إلا بالتسليم فمن سلم لنا ومن اقتدى بنا هدى ومن كان يعمل بالقياس والرأي هلك...»^(٢).

خامساً: ما هو المقصود من عدم وجود دليل تاريخي صحيح؟

فإن كان المقصود بالدليل التاريخي خصوص قول المؤرخين وقول النسابة، فهو متحقق، وقد نقلنا ذلك فيما سبق عن العامة والخاصة من أهل الأنساب والتاريخ بشكل لا وجه معه لردّ قولهم.

وإن كان المقصود بالدليل التاريخي الروايات الصحيحة، فقد سبق وأن ذكرنا بأن الروايات متواترة فلا حاجة للبحث عن صحتها أو ضعفها، وعلى فرض عدم تواترها فهي مستفيضة، وهذا كافٍ في حجيتها، وعلى فرض كونها أخبار آحاد فهي محفوفة بقرائن قطعية، وهذا كافٍ للإثبات التاريخي.

ومع غمض النظر عن ذلك كله نقول: إن دعوى عدم وجود رواية تاريخية صحيحة على الولادة المهدوية دعوى باطلة؛ إذ توجد عدّة روايات تامة سنداً ودلالةً يمكن من خلالها إثبات الولادة المهدوية، وإليك بعضها:

(١) الكافي، ج ١، ص ١٠.

(٢) كمال الدين، ص ٣٢٤.

الرواية الأولى: عن أبي هاشم الجعفري قال: سمعت أبا الحسن صاحب العسكر عليه السلام يقول: الخلف من بعدي ابني الحسن، فكيف لكم بالخلف من بعد الخلف؟ فقلت: ولم جعلني الله فداك؟ فقال: لأنكم لا ترون شخصه، ولا يحل لكم ذكره باسمه، قلت: فكيف نذكره؟ قال: قولوا: الحجة من آل محمد عليه السلام ^(١).

الرواية الثانية: عن أبي هاشم الجعفري قال: قلت لأبي محمد عليه السلام: جلالتك تمنعني من مسألتك فتأذن لي أن أسألك؟ فقال: سل. فقلت: يا سيدي هل لك ولد؟ فقال: نعم، فقلت: فإن حدث بك حدث فأين أسأل عنه؟ قال: بالمدينة ^(٢).

الرواية الثالثة: عن مهران القلانسي قال: قلت للعمري: قد مضى أبو محمد؟ فقال لي: قد مضى ولكن خلف فيكم من رقبته مثل هذه، وأشار بيده ^(٣).

الرواية الرابعة: عن محمد بن علي بن بلال قال: خرج إلي أبو محمد قبل مضيّه بسنتين يخبرني بالخلف من بعده، ثم خرج إلي من قبل مضيّه بثلاثة أيام يخبرني بالخلف من بعده ^(٤).

الرواية الخامسة: عن سليم بن قيس الهلالي، عن سلمان الفارسي قال: دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإذا الحسين على فخذه وهو يقبل عينيه ويلثم فاه وهو يقول: أنت سيد ابن سيد، أنت امام ابن امام أبو الائمة، أنت حجة ابن حجة أبو حجج تسعة من صلبك، تاسعهم قائمهم ^(٥).

(١) كمال الدين، ص ٣٨١.

(٢) الكافي، ج ١، ص ٣٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٢٨.

(٥) الخصال، ص ٤٧٥، ح ٣٨؛ وكمال الدين، ص ٢٦٢.

الرواية السادسة: عن عبد السلام بن صالح الهروي قال: سمعت دعبل بن علي الخزاعي يقول: أنشدتُ مولاي الرضا علي بن موسى عليه السلام قصيدتي التي أولها:
مدارس آيات خلت من تلاوة ومنزل وحي مقفر العرصات
فلما انتهيت إلى قولي:
خروج إمام لا محالة خارج ويجزي على النعماء والنقمات

بكى الرضا عليه السلام بكاءً شديداً ثم رفع رأسه إلي فقال لي: «يا خزاعي نطق روح القدس على لسانك بهذين البيتين، فهل تدري من هذا الإمام، ومتى يقوم؟» فقلت: لا إلا أنني سمعت بخروج إمام منكم يطهر الأرض من الفساد ويملاًها عدلاً كما ملئت جوراً. فقال: «يا دعبل الإمام بعدي محمد ابني وبعد محمد ابنه علي وبعد علي ابنه الحسن وبعد الحسن ابنه الحجة القائم المنتظر في غيبته المطاع في ظهوره لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لطول الله (عز وجل) ذلك اليوم حتى يخرج فيملاً الأرض عدلاً كما ملئت جوراً. وأما: متى فأخبار عن الوقت، فقد حدثني أبي عن أبيه عن آبائه عليهم السلام أن النبي صلى الله عليه وآله قيل له: يا رسول الله متى يخرج القائم من ذريتك فقال: مثله مثل الساعة التي لا يُجَلِّبُهَا لَوْقَتِهَا إِلَّا هُوَ نَقَلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً»^(١).

الرواية السابعة: عن عبد الله بن جعفر قال: اجتمعت أنا والشيخ أبو عمرو رحمه الله عند أحمد بن إسحاق فغمزني أحمد بن إسحاق أن أسأله عن الخلف فقلت له: يا أبا عمرو إني أريد أن أسألك عن شيء وما أنا بشاك فيما أريد أن أسألك عنه، فإن اعتقادي وديني أن الأرض لا تخلو من حجة إلا إذا كان قبل يوم القيامة بأربعين يوماً، فإذا كان ذلك رفعت الحجة وأغلق باب التوبة فلم يك ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في

(١) كمال الدين، ص ٣٧٢، عيون أخبار الرضا، ج ٤، ص ٢٦٥.

إيمانها خيراً فأولئك أشرار خلق الله (عز وجل) وهم الذين تقوم عليهم القيامة ولكنني أحببت أن أزداد يقيناً وأن إبراهيم عليه السلام سأل ربه (عز وجل) أن يريه كيف يحيى الموتي قال: أو لم تؤمن قال: بلى ولكن ليطمئن قلبي، وقد أخبرني أبو علي أحمد بن إسحاق عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته وقلت: من أعامل أو عمّن آخذ وقول من أقبل؟ فقال له: العمري ثقتي فما أدى عني فعني يؤدي وما قال لك عني فعني يقول، فاسمع له وأطع فإنه الثقة المأمون، وأخبرني أبو علي أنه سأل أبا محمد عليه السلام عن مثل ذلك، فقال له: العمري وابنه ثقتان، فما أديا عني فعني يؤديان، وما قال لك فعني يقولان، فاسمع لهما وأطعهما فإنهما الثقتان المأمونان، فهذا قول إمامين قد مضيا فيك . قال: فخر أبو عمرو ساجداً وبكى ثم قال: سل حاجتك . فقلت له: أنت رأيت الخلف من بعد أبي محمد عليه السلام؟ فقال: إي والله ورقبته مثل ذا - وأما بيده - فقلت له: فبقيت واحدة، فقال لي: هات، قلت: فالإسم؟ قال: محرّم عليكم أن تسألون عن ذلك ولا أقول هذا من عندي فليس لي أن أحلل ولا أحرم ولكن عنه عليه السلام فإن الأمر عند السلطان أن أبا محمد مضى ولم يخلف ولداً وقسم ميراثه وأخذه من لاحق له فيه وهو ذا عياله يجولون ليس أحد يجسر أن يعترف إليهم أو ينيلهم شيئاً، وإذا وقع الاسم وقع الطلب فاتقوا الله وأمسكوا عن ذلك^(١).

الإشكال الخامس: إنّ أخبار الولادة تشتمل على بعض الأمور التي لا يمكن التصديق بها، فلا يمكن قبولها، وعلى سبيل المثال نذكر نموذجين:

النموذج الأول: أنّ أمّ الإمام المهدي لم يكن بها أيّ أثر للحمل إلا ساعة الولادة، وهذا خلاف السنّة التكوينية الطبيعية من ظهور علامات وأمارات الحمل على المرأة الحامل، فعن حكيمة بنت أبي جعفر الجواد عليه السلام قالت، بعث إلي أبو محمد الحسن بن علي عليه السلام فقال: يا عمّة اجعلي إفطارك الليلة عندنا فإنها ليلة النصف من شعبان، فإنّ الله تبارك

(١) الكافي، ج ١، ص ٣٣٠.

وتعالى سيظهر في هذه الليلة الحجة، وهو حجته في أرضه، قالت فقلت له: ومن أمه؟ قال لي: نرجس، قلت له والله جعلني الله فداك ما بها أثر، فقال: هو ما أقول لك... فلما فرغت من صلاة العشاء الآخرة أفطرتُ وأخذت مضجعي، فرقدت، فلما أن كان في جوف الليل قمْتُ إلى الصلاة ففرغت من صلاتي وهي نائمة ليس بها حادث، ثم جلست معقبة، ثم اضطجعت، ثم انتبهت فزعة وهي راقدة، ثم قامت فصلت، قالت حكيمة: فدخلتني الشكوك، فصاح بي أبو محمد عليه السلام من المجلس، فقال: لا تعجلي يا عمة فإن الأمر قد قرب، قالت فقرأت، ألم السجدة ويس، فبينما أنا كذلك إذ انتبهت فزعة، فوثبت إليها، فقلت: اسم الله عليك، ثم قلت لها: تحسين شيئاً؟ قالت نعم يا عمة، فقلت لها اجمعي نفسك، واجمعي قلبك، فهو ما قلت لك، قالت حكيمة، ثم اخذتني فترة واخذتها فترة، فانتبهت بحس سيدي، فكشفت الثوب عنه فإذا أنا به عليه السلام ساجداً يتلقى الأرض بمساجده، فضممته إلي فإذا أنا به نظيف^(١).

النموذج الثاني: أن أمّ الإمام المهدي قد وضعت حملها من الفخذ، وهذا خلاف السنّة التكوينية الطبيعية من كون الولادة من الرحم، فعن حكيمة قالت: فتأملتها، فلم أر فيها أثر الحمل فقلت لسيدي أبي محمد عليه السلام: ما أرى بها حملاً، فتبسم عليه السلام ثم قال: «إنا معاشر الأوصياء لسنا نحمل في البطون وإنما نحمل في الجنوب ولا نخرج من الأرحام وإنما نخرج من الفخذ الأيمن من أمهاتنا لأننا نور الله الذي لا تناله الدانسات»^(٢).

والجواب عن ذلك:

أولاً: إنّ كلا الروایتين محلّ مناقشة من ناحية السند:

(١) كمال الدين، ص ٤٤٤.

(٢) الهداية الكبرى، ص ٣٥٥.

فأما الأولى: فيكفي فيها جهالة الحسين بن رزق الله وموسى بن محمد بن القاسم بن حمزة، فإنه لا توثيق لهما. وأما الثانية: فلأن أصل هذه الرواية كتاب الحسين بن حمدان الخصبى، وقد طعن في الكتاب والكاتب^(١).

ثانياً: مع غمض النظر عن المناقشة السندية كما هو ليس بعزيز، فيمكن المناقشة في متن كلتا الروايتين:

أما الأولى: فلوجود رواية أخرى عن حكيمة نفسها تشهد بأنها قد رأت ظهور أثر الحمل، وهي ما رواه الطوسي بسنده عن أبي عبد الله المطهري عن حكيمة: قالت: فتداخلى لذلك سرور شديد وأخذت ثيابي علي، وخرجت من ساعتى حتى انتهيت إلى أبي محمد عليه السلام وهو جالس في صحن داره، وجواريه حوله، فقلت: جعلت فداك يا سيدي! الخلف ممن هو؟ قال: من سوسن، فأدرت طرفي فيهن فلم أر جارية عليها أثر غير سوسن^(٢).

وأما الثانية: فلورود هذه الرواية في كتب أخرى وبأسانيد مختلفة من غير طريق الحسين بن حمدان وهي خالية من هذه الزيادة وإنما رويت بالصورة التالية: قالت: فوثبت إليها فقلبتها ظهراً لبطن فلم أر بها أثر حبل، فعدت إليه عليه السلام فأخبرته بما فعلت، فتبسّم ثم قال لي: إذا كان وقت الفجر يظهر لك بها أثر الحبل لأن مثلها مثل أم موسى لم يظهر بها الحبل ولم يعلم بها أحدٌ إلى وقت ولادتها^(٣). وبالتالي فلم نحرز صدور كلا هاتين الفقرتين الغربيتين كما يقال؛ وذلك لتحقيق المعارضة.

أما المعارضة في الأولى؛ فلأن رواية الصدوق نقلت عن حكيمة عدم ظهور أثر الحمل، وأما رواية الطوسي فنقلت عنها ظهور أثر الحمل، فتتحقق المعارضة في ذلك. أما المعارضة

(١) بحار الأنوار، ج ١، ص ٢٩.

(٢) الغيبة، ص ٢٣٤.

(٣) كمال الدين، ص ٤٢٦.

في الثانية؛ فلأن رواية الصدوق تخلو من الزيادة الموجودة في رواية الحسين بن حمدان، فتعارض أصالة عدم الزيادة أصالة عدم النقيصة.

وثالثاً: على فرض تحقق المعارضة فلا موجب لطرح الروایتين من أصلهما وإنكار قضية الولادة، بل تسقط خصوص الفقرتين؛ لأنهما موطن المعارضة، وتبقى الرواياتان حجة في إثبات أصل الولادة، وهذا بناءً على التفكيك في الحجية لا مانع منه، وبالتالي فلا معنى لردّ هذه الأخبار بحجة أن فيها بعض الغرائب؛ إذ لو سلمنا بأن هذه من الغرائب وما لا يمكن التصديق به فيكون هو الساقط عن الحجية فقط، ولا موجب لإسقاط الرواية من أساسها.

رابعاً: لو فرضنا واقعية كلا الأمرين فمع ذلك لا داعي لاعتبار ذلك من الغلو أو الغرائب التي لا يمكن التصديق بها. وأما بالنسبة لعدم ظهور أثر الحمل فإنّ ولادة الإمام المهدي عليه السلام ولادة استثنائية لكونه خليفة الله تعالى في أرضه ووعدته الذي ينتقم به من أعدائه فمن الطبيعي أن يخفي الله تعالى حملة وولادته حفظاً له كما أخفى سبحانه حمل موسى وولادته حفظاً له من فرعون الذي قتل أربعين ألفاً من مواليد بني إسرائيل، ولذا فقد ورد بأن في القائم سنة من موسى بن عمران عليه السلام وهي خفاء مولده وغيبته عن قومه^(١).

أما بالنسبة لكون الولادة من الفخذ فيمكن أن يكون ذلك من خصائص الأئمة عليهم السلام كما كان من خصائص عيسى أنه ولد من غير أب، وقد يكون ذلك بسبب استقرار الجنين في الجنب إخفاءً له فكانت الولادة من الجنب، ويمكن أن يكون المقصود من الولادة من الفخذ هو كمال الستر حين وضع جنينها بحيث لا يرى منها إلا جنبها، أو التأدب في التعبير معها.

(١) الإمامة والتبصرة، ص ١٠٩.

الإشكال السادس: يقول البعض بأنه لو كان المهدي قد ولد فعلاً لتمكّنت السلطة العباسية آنذاك من القضاء عليه، حيث إنها كانت تراقب دار الإمام العسكري عليه السلام مراقبة شديدة حتى كبست داره غير مرّة وقامت بتفتيشه وإلقاء القبض على جواريه، فلم تجد في واحدة منهن أثراً للحمل، ويكفيك شاهداً على ذلك ما رواه الكليني (أنه لما اعتل الإمام العسكري أمر السلطان خمسة من ثقاته بلزوم دار الإمام ع وتعرف خبره وحاله، حتى توفي عليه السلام... وبعث السلطان إلى داره من فتشها وفتش حجرها وختم على جميع ما فيها وطلبوا أثر ولده وجاءوا بنساء يعرفن الحمل فدخلن إلى جواريه ينظرن إليهن فذكر بعضهن أنّ هناك جارية بها حمل فجعلت في حجرة ووكّل بها نحرير الخادم وأصحابه ونسوة معهم... حتى تبين بطلان الحمل^(١).

الجواب:

أولاً: لو صح الاستدلال بإجراءات السلطة العباسية من المراقبة والمداهمة والتفتيش وغير ذلك فهي على إثبات الولادة أدلّ منها على نفي الولادة؛ إذ لولا العلم المسبق لدى السلطة العباسية بهذا الوليد المبارك والذي سيقوّض عروشها لما قامت بكلّ هذه المحاولات التعسفية.

وثانياً: إنّ مجرد عدم عثور السلطة العباسية على ولد للإمام العسكري عليه السلام لا دلالة فيه من قريب أو بعيد على عدم وجود الولد، وكما قيل بأنّ عدم الوجدان لا يدلّ على عدم الوجود، فإنه من الطبيعي جداً أن يقوم الإمام العسكري عليه السلام وهكذا ولده المهدي عليه السلام باتخاذ الإجراءات والوسائل الوقائية المتقنة التي تمنع وصول العباسيون له وتفوت عليهم فرصة قتله، ولهذا قام الإمام العسكري عليه السلام بعدة إجراءات:

(١) التكتّم على الحمل والولادة.

(١) الكافي، ج١، ص٥٥٥.

(٢) إطلاع الخواص فقط على هذا الأمر.

(٣) إخفاء ولده المهدي.

(٤) نصب الوكلاء للمهدي عليه السلام.

(٥) ترويض الشيعة على قبول فكرة الغيبة والاستعداد لها.

وثالثاً: إنّ كون الإمام المهدي عليه السلام حجة الله تعالى في أرضه وخليفته المذخور لإقامة العدل والحق في أرضه يكفي لأن تتدخل يد الإعجاز والغيب في حفظه وحراسته من أن يوصل إليه بسوء، كما قد أنجى الله تعالى إبراهيم من النار وأنجى نبيه محمداً عليه السلام من قتل المشركين حيث خرج من أمامهم مهاجراً ليثرب ولم يبصروه، فكذلك الحال بالنسبة للمهدي عليه السلام يمكن أن يكون السرّ في فشل جميع المحاولات العباسية من إلقاء القبض عليه وقتله راجعاً إلى قضية إعجازية، وهذا ما يمكن استفادته من بعض الروايات كرواية الصدوق بسنده عن الحسن بن وجناء عن أبيه عن جده أنه كان في دار الحسن بن علي عليه السلام فكبستنا الخيل وفيهم جعفر بن علي الكذاب واشتغلوا بالنهب والغارة، وكانت همتي في مولاي القائم عليه السلام قال: فإذا أنا به عليه السلام قد أقبل وخرج عليهم من الباب وأنا أنظر إليه وهو عليه السلام ابن ست سنين فلم يره أحد حتى غاب^(١).

الإشكال السابع: سلّمنا بأنه قد ولد للإمام العسكري عليه السلام ولد، ولكنه لا يمكن أن يكون هو المهدي الذي يخرج آخر الزمان؛ لأنّ محمد ابن العسكري ولد سنة ٢٥٥ ونحن الآن في سنة ١٤٣٦، فكيف يمكن له أن يعيش كلّ هذه السنين؟ يعني ١١٨١ لحدّ الآن فقط، ناهيك عما بقي من السنين على ظهوره، إنّ هذا غير ممكن وأشبهه بالوهم والخرافة.

الجواب:

(١) كمال الدين، ص ٤٧٣.

أولاً: إذا كان طول عمر الإمام المهدي عليه السلام لأكثر من ألف سنة أمر غير ممكن، وأشبهه بالوهم والخرافة، فإنّ طول عمر إبليس لآلاف السنين أمر غير ممكن وأشبه بالوهم والخرافة.

وكذلك طول عمر النبي نوح هو غير ممكن مع أنّ القرآن صرح بهذا: {فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا} (١).

وهكذا الكلام بالنسبة للخضر فكيف يمكن له أن يبقى حياً آلاف السنين إلى هذه اللحظة، فإنّ هذا خرافة، مع الثعلبي المفسر يقول: الخضر نبي معمر على جميع الأقوال محجوب عن الأبصار يعني أبصار أكثر الناس قال وقيل أنه لا يموت إلا في آخر الزمان حين يرفع القرآن (٢).

ثانياً: بالحلّ، فنقول: ما هو السبب في هذه الاستحالة المدّعاة؟

يحتمل أحد أسباب ثلاثة، وجميعها باطلة توضيحه:

السبب الأول: الاستحالة العقلية، بأن يدعى بأنه لا يمكن عقلاً أن يعمر الإنسان لآلاف السنين.

وفيه: أنه لا دليل على استحالة ذلك عقلاً، بل الوقوع خير دليل على الإمكان، وهذا ما تحقّق خارجاً لجملة من الأنبياء كنوح عليه السلام.

السبب الثاني: السبب الاجتماعي، بأن يدعى بأنّ من خصائص الأمة الإسلامية أنّ أعمار أهلها قصيرة كما قد ورد في الرواية عن النبي صلى الله عليه وآله: «أعمار أمتي ما بين الستين إلى السبعين» (٣).

(١) العنكبوت: ١٤.

(٢) شرح مسلم، ج ١٥، ص ١٣٦.

(٣) سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٤١٥.

وفيه: على فرض صحة الرواية، يمكن الجواب عنها بأحد جوابين:
الأول: أنها ناظرة للحالة الغالبة للأمة الإسلامية؛ وذلك لأنّ من الواضح أنّ هناك من يموت في أقل من الستين، كالطفل والشاب مثلاً، وهناك من يموت فوق السبعين كما هو معلوم، فتحمل الرواية على الوضع الغالب، لا أنّ ذلك قاعدة كلية.

الثاني: على فرض أنّ ذلك قانون عامّ فلا مانع من التخصيص بعد قيام الدليل؛ إذ ما من عام إلا وقد خصّص، وقد دلّت الأدلة القطعية على طول عمر الإمام المهدي عليه السلام، فتكون مخصصةً لهذا العام.

السبب الثالث: الاستحالة الطبيعية، بأن يدعى أنه من غير الممكن بحسب القوانين الطبيعية المادية لمن يعيش وفق هذا الظروف الحياتية الدنيوية أن يعمر لآلاف السنين، فإنّ خلايا الإنسان ليس لديها القدرة على البقاء لمدة طويلة في ظلّ هذه المتغيرات الكونية والمناخية والفسولوجية.

وفيه: لا مانع من أن يخرج بعض الناس عن هذا القانون الطبيعي كما قد خرج النبي نوح عليه السلام أو الخضر أو أصحاب الكهف بأحد طريقين:

الأول: الطريق الطبيعي العلمي؛ بأن تكون هناك طريقة علمية يمكن من خلالها اكتشاف العلاج الناجع للمحافظة على خلايا الإنسان ويمكن بواسطتها أن يكتب للإنسان أجل طويل، وهذا ما يثبت إمكانه الطب الحديث، فيمكن أن نفترض علم الإمام المهدي عليه السلام بالعلاج الذي يمكن من خلاله الحفاظ على الخلايا البشرية لعمر طويل.

الثاني: الطريق الغيبي الإعجازي، وذلك بأن تتدخل يد الغيب في حفظ خلايا الإنسان ولو من خلال الإعجاز ما دامت المصلحة مقتضيةً لذلك، ولا شك بأنّ المصلحة تقتضي ذلك بالنسبة للإمام المهدي عليه السلام.

تم الفصل الثالث، والحمد لله رب العالمين.

الفهرس

الفهرس

٥	مقدمة
٧	تمهيد
٩	المقدمة

الفصل الأول: العقيدة المهدوية

١٩	الجهة الأولى: معنى العقيدة المهدوية
٢١	الجهة الثانية: الأدلة على العقيدة المهدوية
٢١	الدليل الأول: الفطرة
٢٢	الأمر الأول: معنى الفطرة
٢٦	الأمر الثاني: ركائز الفطرة
٢٧	الأمر الثالث: أنواع الأمور الفطرية
٣٠	القسم الأول: الإشكالات الكبرى
٣٧	القسم الثاني: الإشكالات الصغرى
٤٥	الدليل الثاني: الكتب السماوية السابقة
٤٩	الأمر الثاني: الإشكالات
٥٨	الدليل الثالث: القرآن الكريم
٥٨	القسم الأول: الواضحة (المفسرة)
٦٨	القسم الثاني: الأقل وضوحاً (المنطقة)
٧٣	القسم الثالث: الآيات المؤولة بالعقيدة المهدوية
٨٠	الدليل الرابع: الروايات

- ٨٨ الشبهات على أخبار العقيدة المهدوية
- ٨٨ الشبهة الأولى
- ٩٢ الشبهة الثانية
- ٩٥ الشبهة الثالثة
- ٩٧ الشبهة الرابعة
- ١٠٠ الشبهة الخامسة
- ١٠١ الشبهة السادسة
- ١٠٣ الشبهة السابعة
- ١١٣ الجهة الثالثة: موقع العقيدة المهدوية في المعارف العقدية
- ١١٣ النوع الأول: أصول المعارف
- ١١٦ الجهة الرابعة: حكم المنكر للعقيدة المهدوية
- ١١٦ النقطة الأولى: أقسام المنكرين للعقيدة المهدوية
- ١١٧ النقطة الثانية: حكم المنكر للعقيدة المهدوية
- ١٢٠ النقطة الثالثة: الأدلة على كفر منكر العقيدة المهدوية

الفصل الثاني: الهوية والحقيقة المهدوية

- ١٢٩ الجهة الأولى: النظريات في الهوية المهدوية
- ١٣٠ النظرية الأولى: عيسى بن مريم
- ١٣٥ النظرية الثانية: محمد بن المنصور الدوانيقي العباسي
- ١٣٩ النظرية الثالثة: محمد بن الحنفية
- ١٤٤ النظرية الرابعة: محمد بن عبد الله بن الحسن المثنى
- ١٤٩ النظرية الخامسة: محمد ابن الإمام الهادي عليه السلام
- ١٥١ النظرية السادسة: الإمام علي عليه السلام
- ١٥٣ النظرية السابعة: الإمام الباقر عليه السلام
- ١٥٦ النظرية الثامنة: الإمام الصادق عليه السلام

- النظرية التاسعة: الإمام الكاظم عليه السلام ١٥٩
- النظرية العاشرة: الإمام الحسن العسكري عليه السلام ١٦٨
- النظرية الحادية عشر: المهدي من ولد الحسن عليه السلام ١٧١
- النظرية الثانية عشر: المهدي هو محمد بن الحسن العسكري ١٧٨
- الجهة الثانية: الإشكالات على النظرية الإمامية ١٩٠
- القسم الأول: الإشكالات العامة ١٩٠
- الإشكال الأول: ١٩٠
- الإشكال الثاني: ١٩٧
- الإشكال الثالث: ٢٠٥
- الإشكال الرابع: ٢٢٠

الفصل الثالث: الولادة المهدوية

- الدليل الأول ٢٧٠
- النقطة الأولى: الآراء في قبول قاعدة اللطف ورفضها ٢٧١
- النقطة الثانية: انقسام اللطف إلى قسمين ٢٧١
- النقطة الثالثة: الدليل على قاعدة اللطف ٢٧٣
- النقطة الرابعة: الإشكالات العامة ٢٧٥
- النقطة الخامسة: البحث الصغروي ٢٨٦
- النقطة السادسة: الإشكالات الخاصة ٢٨٧
- الدليل الثاني ٢٩٠
- الدليل الثالث: الدليل العلمي ٣٠٣
- الإشكال الأول ٣٠٦
- الدليل الرابع: الأحاديث العامة ٣٠٨
- الحديث الأول ٣٠٨
- الحديث الثاني: حديث الثقلين ٣١٤

٣١٩.....	الحديث الثالث: الميتة الجاهلية.....
٣٢٧.....	الدليل الخامس: الرؤية والمشاهدة.....
٣٢٨.....	القسم الأول: في حياة الإمام العسكري <small>عليه السلام</small>
٣٢٩.....	القسم الثاني: في زمن الغيبة الصغرى.....
٣٣٣.....	القسم الثالث: أخبار اللقاء في زمن الغيبة الكبرى.....
٣٣٧.....	الإشكال الأول.....
٣٤١.....	الإشكال الثاني.....
٣٤٣.....	الإشكال الثالث.....
٣٤٥.....	الإشكال الرابع.....
٣٤٨.....	الدليل السادس: أخبار الولادة.....
٣٥٠.....	الإشكالات.....
٣٨٥.....	الفهرس.....